موقف الولايات المتحدة الأمريكية
من القضية الفلسطينية
١٩٧٨ - ١٩٩٣

(دراسة تاريخية)

الدكتورة
نكتل عبد الهادي محمد



بسم الله الرحمن الرحيم

موقف الولايات المتحدة الأمريكية
من القضية الفلسطينية
١٩٧٨ - ١٩٩٣

(دراسة تأريخية)

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٤٩٨٨/١٠/٢٠١٥)

327.9730564
محمد، تكتل عبد الهادي
موقف الولايات المتحدة الأمريكية من القضية الفلسطينية (١٩٧٨-١٩٩٣)
عمان :دار المعتز ٢٠١٥

ر.أ: (٤٩٨٨/١٠/٢٠١٥)

الواصفات /العلاقات الدولية//الولايات المتحدة الأمريكية//القضية الفلسطينية/

يتحمل المؤلف كامل المسؤلية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جه حكومية.

الطبعة الأولى
2016م — 1437هـ

دار المعتز للنشر والتوزيع

الأردن- عمان- شارع الملكة رانيا العبدالله- الجامعة الأردنية
عمارة رقم ٢٣٣ مقابل كلية الزراعة الطابق الأرضي
تلفاكس: ٠٠٩٦٢ ٦ ٥٣٧٣٠٣٥ ص.ب: ١٨٤٠٣٤ عمان: ١١١١٨ الأردن
e-mail: daralmuotaz.pup@gmail.com

موقف الولايات المتحدة الأمريكية
من القضية الفلسطينية
١٩٧٨ - ١٩٩٣
(دراسة تأريخية)

الدكتورة
نكتل عبد الهادي محمد

الطبعة الأولى
2016م — 1437هـ
دار المعتز للنشر والتوزيع

بسم اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِم مِّنَ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا
يَفْقَهُونَ ﴿١٣﴾ لَا يُقَٰتِلُونَكُمْ جَمِيعًا إِلَّا فِي قُرًى مُّحَصَّنَةٍ أَوْ
مِن وَرَآءِ جُدُرٍۭۚ بَأْسُهُم بَيْنَهُمْ شَدِيدٌۚ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ
شَتَّىٰۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْقِلُونَ ﴿١٤﴾ ﴾

سورة الحشر

الفهرس

الفصل الثاني

موقف الولايات المتحدة الأمريكية من القضية الفلسطينية 1974- 1981

الفصل الثالث

موقف الولايات المتحدة الأمريكية من القضية الفلسطينية في عهد الرئيس رونالد ريغان 1981 – 1989

الفصل الرابع

موقف الولايات المتحدة الأمريكية من تطورات القضية الفلسطينية في عهد الرئيس جورج بوش 1989 – 1993

المقدمة

تعد سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه دول المنطقة العربية محط إهتمام الكثير من الباحثين، لما تمثله المنطقة من أهمية كبيرة في الإستراتيجية الأمريكية ولاسيما قضية فلسطين التي كانت أهم قضية في المنطقة على مدى عشرات السنين ولحد الآن، وتهدف هذه الدراسة إلى تبيان الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية ولا سيما عبر المدة 1978-1993، أي مع بدايات المفاوضات السلمية وعقد اتفاقية كامب ديفيد 1978 مع الكيان الصهيوني وانتهاءً بمدة رئاسة الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب في 20 كانون الثاني 1993، التي كان للرؤساء الأمريكيين مواقف مهمة، وتحاول هذه الدراسة في الإجابة على الأسئلة الآتية: هل تغيرت إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في أعقاب حرب تشرين عام 1973 وظهرت معطياتها خلال مدة الدراسة؟ وما هي حدود التباين في مواقف الجمهوريين والديمقراطيين من تطورات القضية الفلسطينية سلباً أو ايجاباً؟ والى أي مدى التزمت الولايات المتحدة الأمريكية بمواقفها من القضية الفلسطينية؟ وهل كانت منصفة مقارنة بموقفها مع الجانب (الإسرائيلي) وما هي حدود تأثير مواقف الرأي العام على مواقف الإدارة الأمريكية من القضية الفلسطينية؟ وكم هي مساحة المتغيرات في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية مقارنة بثوابتها عبر مدة الدراسة. كما تحاول هذه الدراسة استجلاء ذلك وتبيانه على وفق منهج تاريخي استقرائي لأهم تلك المواقف وأبرزها عبر أربعة فصول مدعمة بعدد من الملاحق المهمة وقائمة المصادر.

قُسِّمَ الفصل الأول الموسوم بـ"موقف الولايات المتحدة من القضية الفلسطينية حتى عام 1974" على أربعة مباحث، تحدد عنوان المبحث الأول بـ: "نشأة الموقف الأمريكي وتطوره حتى عام 1967"، وجاء المبحث الثاني بعنوان "الموقف الأمريكي من الصراع العربي – (الإسرائيلي) 1967-1973"، وحمل المبحث الثالث عنوان "قضية

اللاجئين الفلسطينيين"، واختتم الفصل بمبحث رابع كان عنوانه "المنظمات الفلسطينية وانبثاق منظمة التحرير الفلسطينية 1964-1974".

وخصص الفصل الثاني الذي كان بعنوان "موقف الولايات المتحدة الأمريكية من القضية الفلسطينية 1974-1979" بدراسة هذا الموقف عبر ثلاثة مباحث كان الأول منها معنوناً بـ"المراكز المؤثرة في صنع القرار الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية"، وعنون المبحث الثاني بـ"اتفاقية كامب ديفيد وانعكاساتها على القضية الفلسطينية"، وأما المبحث الثالث فكان بعنوان: "إتفاقية السلام المصرية -(الإسرائيلية) عام 1979".

أما الفصل الثالث وحمل عنوان "موقف الولايات المتحدة الأمريكية من القضية الفلسطينية في عهد الرئيس رونالد ريغان 1981-1988"، فقد احتوى على أربعة مباحث، وسمّي الأول منها بـ"تطور الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية 1981-1982" وحمل المبحث الثاني عنوان "الموقف الأمريكي من الحوار الاردني – الفلسطيني بين عامي 1982-1983"، وجاء المبحث الثالث بعنوان "الحوار الأمريكي- الفلسطيني 1984- 1988 وأثره في القضية الفلسطينية".

وجاء الفصل الرابع والأخير بعنوان "موقف الولايات المتحدة الأمريكية من القضية الفلسطينية في عهد الرئيس جورج بوش 1989-1992"ليختتم الدراسة بمبحثين، الأول بعنوان "مسعى الإدارة الأمريكية لإنهاء الصراع العربي- (الإسرائيلي)"، والثاني بعنوان "مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 والموقف الأمريكي منه". وإنتهت هذه الدراسة بخاتمة تضمنت أهم الاستنتاجات.

ثانيا: تحليل المصادر

إعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من المصادر والمراجع المهمة تأتي في مقدمتها الوثائق الأمريكية المتاحة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت في موقع وزارة الخارجية الأمريكية، http://history.state.gov/historicaldocuments وكانت هذه الوثائق بعنوان Foreign Relations of the United States. العلاقات الخارجية للولايات المتحدة وهي موجودة إلى عام 1970 في المكتبة المركزية العامة في الموصل والمكتبة المركزية في جامعة

بغداد "الجادرية" وكذلك في مكتبة وزارة الخارجية العراقية، وهذه الوثائق عبارة عن تقارير للقناصل والسفراء الأمريكان في القدس ومدن أخرى إضافة إلى مكالمات هاتفية أو رسائل وزراء الخارجية إلى الامن القومي الأمريكي أو إلى الرئيس الأمريكي. إذ احتوت هذه التقارير على معلومات تاريخية مهمة عن المعونات الأمريكية لـ(إسرائيل) ومعلومات بخصوص السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في مراحل مختلفة. وتوقفت وزارة الخارجية في نشرها على شبكة المعلومات إلى عام 1980.

ومن الوثائق المهمة التي أغنت الدراسة في جولات وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر المكوكية في المنطقة العربية، رسائله التي أرسلها إلى الرئيس الأمريكي فورد ومنها،

F.R.U.S، D.(104)، Memorandum from the President's Deputy Assistant for National Security Affairs (Scowcroft) to President Ford.

وكانت هناك وثائق أمريكية أخرى عبارة عن الأوراق اليومية للرؤساء الأمريكيين التي تضمنت الكثير من مقابلاتهم مع رؤساء الدول المعنية بالصراع العربي-(الإسرائيلي)، إضافة إلى تصريحاتهم بشأن الكثير من الموضوعات ذات العلاقة بموضوعات الدراسة، وهي حملت عنوان The Public Papers of Ronald Reagan. وهي منشورة على موقع مكتبة رونالد ريغان:

www.reaganutexas.edu/archives/speeches 1981

وأتت بالعنوان نفسه للرئيس الأمريكي جورج بوش على الموقع:

http://bushlibrary.tamu.edu/research/public_papers.php?year=1989

واعتمدت الدراسة على وثائق وزارة الخارجية (الإسرائيلية) المتاحة في موقع الوزارة على الانترنت:

http://mfa.gov.il/MFA/ForeignPolicy/MFADocuments/Pages/Documents_Foreign_Policy_Israel.aspx.

قدمت هذه الوثائق الكثير من التفاصيل المتعلقة بموضوعات الدراسة، ولاسيما تصريحات رؤساء الحكومة الإسرائيلية ووزراء الخارجية ووزراء الدفاع إضافة إلى التصريحات بشأن العلاقات الأمريكية- (الإسرائيلية).

كما إعتمدت الدراسة على عدد من الوثائق الفلسطينية المنشورة في"اليوميات الفلسطينية" والكتاب السنوي للقضية الفلسطينية" التي قدمت معلومات مهمة في الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية.

واستندت الدراسة أيضا إلى كتب صادرة عن جهات رسمية مثل كتاب "منشأ القضية الفلسطينية وقرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي– (الإسرائيلي)" الصادر عن الأمم المتحدة، وكذلك "وثائق فلسطين: مئتان وثمانون وثيقة مختارة 1839–1987" الصادرة عن منظمة التحرير الفلسطينية. وكتب أخرى صادرة عن وزارة الخارجية المصرية ووزارة الدفاع المصرية. إضافة إلى ذالك ما اصدره مركز دراسات الوحدة العربية في عنوان "يوميات ووثائق الوحدة العربية" من 1979 ولغاية 1993.

واعتمدت الدراسة كذالك على الكثير من الكتب العربية والمعربة منها كتاب "السياسة الأمريكية تجاه العرب كيف تصنع ومن يصنعها؟" للباحث فواز جرجس الذي تناول فيه المؤثرات في صنع السياسة الأمريكية ومنها السلطتان التنفيذية والتشريعية واللوبي الصهيوني وغيرهم والذي أغنى الدراسة بالكثير من المعلومات في فهم مرحلة من مراحلها ولا سيما وان الباحث فواز جرجس أحد المقيمين في الولايات المتحدة الأمريكية وله صلة بمراكز البحث فيها.

ورفد كتاب "الإدارات الأمريكية وإسرائيل" للكاتب هشام الدجاني الدراسة بكثير من مواقف الرؤساء الأمريكيين تجاه الصراع العربي– الإسرائيلي.

أما الكتب المعربة التي كانت في معظمها تعبر عن وجهة نظر كاتبيها وما يحملون من أفكار ومنها كتاب "عملية السلام: الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي – الإسرائيلي منذ 1967" للكاتب وليام ب. كوانت فقد أغنى الدراسة بتفاصيل دقيقة عن موضوعات منها كامب ديفيد والاتفاقية المصرية– الإسرائيلية والمحادثات الأمريكية الفلسطينية وعملية السلام في مدريد، كما كان للكاتب أدوارد تيفنن كتاب "اللوبي اليهودي: سياسة أمريكا الخارجية" الذي أفاد الدراسة عن دور اليهود في التأثير في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية، وغيرها كثير في ثنايا الدراسة.

أما الكتب الاجنبية وبخاصة الكتب الانكليزية فكان منها Think Tanks and civil Societies program للكاتب James McGann والذي أمد الدراسة بإحصائيات دقيقة عن مراكز الفكر والرأي في الولايات المتحدة والتي كان لها الأثر الكبير في صنع سياسة رؤساء الولايات المتحدة، وكتاب Conflicts in the Middle East Since 1944 والذي تناول الصراع العربي- (الإسرائيلي) منذ قيام دولة (إسرائيل) وأغنى الدراسة بالأبعاد السياسية لهذا الصراع ودور الولايات المتحدة فيها.

كما إعتمدت الدراسة على مجموعة من الرسائل الجامعية والأطاريح ومنها رسالة الماجستير "تسوية كامب ديفيد، مستقبل الصراع العربي- الإسرائيلي" للباحث شريف جويد العلوان الذي تناول اتفاقية كامب ديفيد وأغنى الدراسة بتفاصيل عن زيارة الرئيس المصري محمد انور السادات وعن مفاوضاته مع الجانب (الإسرائيلي) وجولاته بين القاهرة وواشنطن. وكذلك اعتمد الباحث على أطروحة فواز موفق ذنون جاسم الموسومة "قضية فلسطين في العلاقات الأردنية - الأمريكية 1967-1999. دراسة تاريخية" الذي استخدم فيها الكثير من الوثائق والمقابلات الشخصية والتي أغنت الدراسة بمعلومات دقيقة خصوصا في الحوار الأردني- الفلسطيني وانعكاساته على الحوار الفلسطيني- الأمريكي.

كما استفادت الدراسة من عدد من البحوث والدراسات العربية ومنها على سبيل المثال لا الحصر: دراسة للباحث أحمد باسل البياتي تحت عنوان "دور الرئيس والكونغرس في السياسة الخارجية" كما استفاد الباحث من دراسة الباحثة سوزان أكرم الموسومة "اللاجئون الفلسطينيون ووضعهم القانوني: الحقوق السياسية والاثار المترتبة على حل عادل" والباحث عبد العال الباقوري في بحثه "كيسنجر أو دبلوماسية كسب الوقت بين فيتنام والشرق الأوسط".

وكذلك الحال مع البحوث والدراسات الاجنبية التي أمدت الدراسة بمعلومات مفيدة عن الاحداث والتطورات السياسية في مدة موضوع الدراسة وفيها دراسة فلسطين و(إسرائيل) والصراع العربي (الإسرائيلي) Beinin and Hajjra والموسومة،

Richard ودراسة Israel and the Arab-Israeli Conflict A Primer" ،"Palestine Curtissالمساعدات الأمريكية لـ(إسرائيل) والموسومة بـ" U.S. Aid to Israel the Subject No one Mention the link" والتي افادت موضوع الدراسة في حجم المساعدات الأمريكية التي قدمت لـ(إسرائيل).

وأخيرا، أضع هذه الكتاب بين أيدي أعضاء لجنة المناقشة ولا شك ان لملاحظاتهم العلمية الأثر الكبير في إغنائها وإخراجها بالمظهر العلمي اللائق، وغاية ما يرجى من هذه الدراسة ان يكون الباحث قد وفّق في متابعة هذا الموضوع. وأسأل الله عز وجل التوفيق والسداد، انه نعم المولى ونعم المعين.

الفصل الأول

موقف الولايات المتحدة الأمريكية من القضية الفلسطينية

حتى عام 1974

المبحث الأول

تطورات الموقف الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية حتى عام 1967[i]

كانت الأفكار و المبادئ الصهيونية قبل نهاية القرن التاسع عشر، تفتقر إلى التنظيم الشامل، إلى أن ظهر ثيودور هيرتزل (Theodore Herzl) (1860-1904)[1]. الذي دعا إلى عقد مؤتمر صهيوني عالمي برئاسته وقد بذل في سبيل ذلك جهودا مضنية في مدينة بازل السويسرية في 27 آب 1897[2].

لقد استثار هرتزل حماسة اليهود في كل مكان نحو يهوديتهم، وحثهم على السعي إلى إنشاء "الدولة اليهودية"، ومما أعلنه في كتابه "الدولة اليهودية" قوله: "إن الحل لجميع مشكلات اليهود المضطهدين في هذا العالم، هو قيام الدولة اليهودية على رقعة من الأرض متسعة تكفي أمة محترمة!!"[3].

---

(1) ثيودور هيرتزل: مؤسس الحركة الصهيونية، ولد في بودابست عاصمة المجر عام 1860، حصل على شهادة الدكتوراه في القانون الروماني عام 1884، وفي عام 1891 عمل بإحدى الصحف النمساوية، وكان حال اليهود في أوربا قد ترك أثراً عميقاً في هرتزل، مما أدى إلى تبنيه للفكرة الصهيونية، وقد عرض هرتزل أفكاره حول المسالة اليهودية في كتاب نشر عام 1896، بعنوان الدولة اليهودية (The Jewish State) وقضى سنوات حياته الأخيرة يدعو للفكرة الصهيونية متنقلا من عاصمة إلى أخرى وبعد ان قضى سبع سنوات رئيسا للمؤتمر الصهيوني العالمي توفى في 3 تموز عام 1904 ينظر: عبد الوهاب محمد المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، نموذج تفسيري جديد (القاهرة: دار الشروق: 1999)، مج6، ص240؛ المصدر: مج2، ص367.

(2) شفيق الرشيدات، فلسطين تاريخا وعبرة ومصيرا (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية: 1991)، ص42.

(3) يوميات هرتزل، ترجمة هيلدا شعبان، ط2(بيروت: مركز الأبحاث: 1973)، ص 3.

وبعد مؤتمر بازل[1]، الذي عقد في سويسرا عام 1897، أصبحت الصهيونية حركة "تبحث عن إعتراف دولي" وبدأت تخطط لإقامة تحالف مع الدول التي من المحتمل أن تقع فلسطين تحت سيطرتها أو من المتوقع ان تخضع لنفوذها، حتى أصبح تقسيم الدولة العثمانية إلى مناطق نفوذ بمثابة الأمر الواقع، بقي هو في جوهره الهدف المرحلي الذي تسعى الصهيونية إلى تحقيقه.

وما أن اندلعت الحرب العالمية الأولى (1914-1918) ودخول الدولة العثمانية هذه الحرب ضد بريطانيا، تخلت بريطانيا عن حماية اليهود في فلسطين[2]، لأن الدبلوماسيين البريطانيين كانوا قد غادروا الدولة العثمانية[3]، فسارعت الولايات المتحدة الأمريكية بأمر من الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون (Woodrow Wilson) (1913-1921) بوضع جميع اليهود في فلسطين تحت الحماية الأمريكية[4].

---

(1) ومن مقرراته، الحصول على إعتراف دولي شرعي باستعمار فلسطين، وتشكيل منظمة تعمل على توحيد اليهود للعمل في سبيل الصهيونية. ينظر: آلان تايلور، مدخل إلى (إسرائيل)، الاعمال التحضيرية للجريمة الصهيونية 1897-1947، ترجمة: شكري محمود نديم (بغداد: وزارة الثقافة والإرشاد: 1965)، ص17.

(2) مارست بريطانيا عملها القنصلي في القدس عام 1838، ومن ثم طالبت بحماية الاقليات الدينية في فلسطين، وفي عام 1839 وضع المسيحيون واليهود تحت الحماية البريطانية. للتفاصيل ينظر:
Alexander Scholch, "Balfour in Palestine, 1838-1882: The Roots of the Balfour policy", Journal of Palestine Studies, The Institute for Palestine Studies, Vol. xx11, No.1 Autumn, (Beirut: 1992),p.p. 41-42.

(3) بوندار يفسكي، سياستان ازاء العالم العربي ترجمة: خيري الضامن (موسكو: دار التقدم: 1975)، ص ص226-227 ؛ توماس أي، برايسون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط من 1784-1975 (دمشق: دار طلاس: 1985)، ص ص153-154.

(4) الفرد ليليتال، ثمن إسرائيل، ترجمة: حبيب نحولي وياسر هواري، ط4 (بيروت: دار الآفاق الجديدة: 1981) ص132؛ الفريد ليليتال، إسرائيل ذلك الدولار الزائف، تعريب: عمر الديراوي (بيروت: دار العلم للملايين: 1965) ص88 ؛ حبيب قهوجي، إسرائيل خنجر أمريكا (دمشق: مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية: 1979)، ص38-39.

قبيل نهاية الحرب العالمية الأولى، صدر تصريح بلفور[1]، وكان للولايات المتحدة الأمريكية الدور الكبير في صدور هذا الوعد، حتى عده البعض انه وعد أمريكي بغطاء بريطاني[2].

وبعد إنتهاء الحرب العالمية الأولى في عام 1918، عقد مؤتمر الصلح في باريس عام 1919، إذ حدد الرئيس الأمريكي ويلسون موقف دولته من الحركة الصهيونية وقدم مشروعين متناقضين بعيدين كل البعد عن بعضهما. وقد أعلن عن المشروع الأول قبل الحضور إلى مؤتمر الصلح، والقاه في خطبة امام مجلس الشيوخ الأمريكي في 8 كانون الثاني 1918، وعرف بنقاط ويلسون الأربع عشر[3]، ومما جاء في خطاب الرئيس الأمريكي "لقد دخلت الولايات المتحدة الحرب لأسباب تختلف عن الاسباب التي دفعت

---

(1) تصريح بلفور: صدر في 2 تشرين الثاني 1917، وقد وجهه وزير الخارجية البريطاني آرثر بلفور إلى اللورد روتشيلد المالي اليهودي البريطاني، وقد أعربت بريطانيا فيه "عن تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين"، ينظر:
David Seddon, A Political and Economic Dictionary of the Middle East (London: Europe publication: 2004), p. 94.

(2) أكد الدكتور توفيق يوسف حصو ان "تصريح بلفور" هو تصريح أمريكي بغطاء بريطاني، وان الولايات المتحدة هي التي قامت بكتابته وصياغته، إذ ان لويس برانديز Louis Brandeis رئيس المحكمة العليا وأحد قادة الحركة الصهيونية في الولايات المتحدة، قام بإعادة كتابة المشروع الصهيوني وصياغته، وجعله بصورة "تصريح" ورفعه إلى الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون الذي وافق عليه. وفي 16 تشرين الأول عام1917 أرسلت الحكومة الأمريكية النص النهائي للتصريح إلى الحكومة البريطانية للإعلان عنه. توفيق يوسف حصو" في وثائق اكتشفت العام الماضي فقط، أمريكا كتبت وعد بلفور وأرسلته إلى بريطانيا لإصداره " جريدة السياسة، الكويت، العدد 5836، في 7/ 11/ 1984.

(3) مايكل أ. جانسن، "القرارات الأمريكية الرئيسية الثلاث حول فلسطين" مجلة شؤون فلسطينية، تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، العدد 15 تشرين الثاني 1972، ص ص137- 146.

الشعوب الاخرى إلى دخولها، لم تدخل الحرب بسبب تهديد مباشر لمصالحنا المادية، أو بسبب نقض التزامات لمعاهدة خاصة كنا طرفا فيها، لقد دخلناها لأننا رأينا سيادة الحق وشرعيته تعرضت إلى الخطر في كل مكان، لقد دخلنا الحرب للدفاع عن الحقوق المغتصبة ولا غاية لنا سوى ضمان هذه الحقوق"[1].

أما المشروع الثاني فقد قدم الرؤية الأمريكية في إقامة دولة صهيونية في فلسطين ومما تضمنه هذا المشروع[2]:

1. انشاء دولة منفصلة في فلسطين.
2. وضع هذه الدولة تحت إشراف بريطانيا بوصفها دولة منتدبة عن عصبة الأمم.
3. بما أن اليهود قد دعوا إلى العودة إلى فلسطين والاستقرار فيها، لذلك يجب أن يؤكد المؤتمرون استقرارهم وحقهم.

ثم تعزز الموقف الأمريكي فيما بعد بإصدار قرار من الكونغرس الأمريكي في 30 حزيران 1922، يؤيد إقامة "وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين"[3].

ومع بدايات الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، بدأت أنظار الصهيونية العالمية تتجه نحو الولايات المتحدة الأمريكية أثر خلافها مع بريطانيا التي أصدرت في 17 آيار 1939، الكتاب الأبيض[4] الخاص بفلسطين، فوجدت أن بالإمكان الإستفادة منها في

---

(1) ارنست ماي، أمريكا كما يراها قادتها، ترجمة: فتح الله المشعشع (بيروت: دار اليقظة العربية: 1966)، ص195.

(3) Jeseph E. Katz "American Proposal of Jewish Homeland January 1919", p.1, www.eretcyisrael.

(3) وللمزيد من التفاصيل التي أدت إلى صدور هذا القرار ينظر:

Mohammad K. Shadid , The U.S and the Palestinians (London: 1950) , p.26 ; John A. Denovo, American Interests and Policies in the Middle East 1890-1949, (Washington: University of Minnesota: 1963) , p. 270 ;

ليلينثال، إسرائيل...، ص374.

(4) وللمزيد من التفاصيل عن الكتاب الأبيض الذي صدر عام 1939 وموقف الصهيونية منه، ينظر:

دعم مطالبها وبذلك أصبحت الولايات المتحدة ملاذها الأول ليس من الناحية المالية فحسب[1]، وإنما من الناحية السياسية أيضا لأدراك الصهاينة المبكر تحول القوة من أوروبا إلى الولايات المتحدة الأمريكية[2].

ونتيجة لذلك، وضع الصهاينة إستراتيجية جديدة قائمة على أساس إقامة دولة في فلسطين بعد الحرب العالمية الثانية، وهو ما عبر عنه ديفيد بن غوريون David Ben Gurion [3]، بقوله: 'أن النصر على هتلر سوف لا يكون النهاية ولكنه بداية تشكيل جديد للعالم ولنا، ويجب علينا ان نقوم بالعمل بأنفسنا، وفلسطين تكون (يهودية) يعملها اليهود'[4].

Michael J. Cohen, Palestine: Retreat from the Mandate, the Making of British Policy, 1936-1945, (London: Paul Elek: 1978), p.74 ;

بونداريفسكي، المصدر السابق، ص ص245-255.

(1) وللمزيد من التفاصيل عن المساعدات المالية الأمريكية للحركة الصهيونية، ينظر:

Papers Relating to the Foreign Relations of United States, 1918 supplement2, The World, war, Washington 1933, p.p 554-562 ; Yurl Levin, American Aid to the Middle East: A Tragedy of Good Intentions, www.israeleconomy.org/start11/strategic11 .

(2) جمعة خليفة كنج، الإدارة الأمريكية والقضية الفلسطينية 1941-1947، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة بغداد، 1989، ص65.

(3) ديفيد بن غوريون (1886-1973): زعيم صهيوني ولد في بولندا هاجر إلى فلسطين عام 1906، درس القانون في إستانبول وأسهم في تشكيل الفيلق اليهودي في الجيش البريطاني، تقلد مناصب كثيرة بعد إعلان قيام (إسرائيل)، منها رئاسة الوزراء ووزارة الدفاع 1949-1953 و1955-1963، وقد نادى بطرد العرب من فلسطين، توفى عام 1973، وللمزيد، ينظر: المسيري، موسوعة..، مج2، ج4، ص ص243-246؛

Seddon, op.cit, p.p. 109-111.

(4) كنج، المصدر السابق، ص ص65-66.

ولتحقيق ذلك، عقدت الحركة الصهيونية مؤتمرا في مدينة نيويورك في فندق بلتيمور الذي سمي المؤتمر باسمه للمدة من 6-11 آيار1942 الذي أقر في 11 آيار تحويل فلسطين إلى "دولة يهودية وإجلاء سكانها العرب إذا كانوا يعارضون ذلك".[1] .

وكانت المساعي الصهيونية في الولايات المتحدة الأمريكية تتركز حول تحويل العطف والتأييد الأمريكي للصهيونية إلى موقف عملي مساند لتنفيذ برنامج بلتيمور وكانت أول الخطوات في هذا السبيل مهمة حشد اليهود الأمريكيين وراءها في المناداة بالدولة اليهودية لكي تظهر بصفة من يمثل اليهود الأمريكان وينطق بإسمهم بوصفه بداية لجر الولايات المتحدة الأمريكية والتورط الفعلي في القضية الفلسطينية. رحبت الصحافة الأمريكية بهذا القرار، وأيدته بحماسة، وأعلن الرئيس الأمريكي فرانكلين د. روزفلت Franklin D. Roosevelt [2] (1933 -1945)، تأييده لهذا القرار[3] وبعد تسلم هاري س. ترومان Harry S. Truman [4]، (1945-1953) الرئاسة خلفا لروزفلت، أصبحت

---

(1) للمزيد من التفاصيل عن هذا المؤتمر، ينظر:

Peter Grose, Israel in the Mind of America (New York: Knopf, Inc: 1983) p.p. 168-172.

(2) فرانكلين د. روزفلت: الرئيس الثاني والثلاثون للولايات المتحدة، ولد في 30 كانون الثاني 1882، دخل مجلس الشيوخ الأمريكي بصفة عضوا، نجح في الفوز في أربع دورات إنتخابية لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية إذ شغل المنصب أطول مدة في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، توفي في 12 نيسان عام 1945 بعد اشهر قليلة من بدء دورة رئاسته الرابعة. ينظر: ادوارد زاوتر، رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1789 حتى اليوم (لندن: دار الحكمة: 2006) ص ص217-226.

(3) علي ابو الحسن، فلسطين العربية في ظل الاحتلال الصهيوني، منطقة نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية (بيروت: دار الحكمة: 1990) ص44؛ بول مركلي، الصهيونية المسيحية 1891ـ1948، ترجمة: فاضل جتكر، ط3 (دمشق: شركة قدمس: 2003)، ص231؛ كنج المصدر السابق، ص85.

(4) هاري ترومان: الرئيس الثالث والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية، ولد في ولاية ميسوري الأمريكية عام 1884، وأصبح نائبا عن الولاية في مجلس الشيوخ عام 1935-1945، وفي عام 1945 اختاره روزفلت لمنصب نائب الرئيس، وتولى الرئاسة بعد موت روزفلت. ينظر: أحمد عطية الله،

السياسة الأمريكية أكثر تأييدا وتعاطفا مع الصهيونية وأهدافها في فلسطين، حتى ان أكثرية أعضاء مجلسي النواب والشيوخ قدموا طلبا بتاريخ 12 نيسان 1945 بإنشاء دولة يهودية في فلسطين، كما ارسل الرئيس الأمريكي ترومان نفسه كتابا إلى كليمنت ر.اتلي Clement R. Attlee (1883–1967) رئيس الوزارة البريطانية يطلب فيه رفع القيود المفروضة على الهجرة اليهودية إلى فلسطين[1]. وقدم بذلك الاقتراحات إلى بريطانيا التي لم تستطع الموافقة عليها، إلا انها وافقت على تعيين لجنة بريطانية- أمريكية مشتركة للتحقيق في فلسطين بموجب شروط[2].

وبعد عمل هذه اللجنة، واطلاعها على الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في فلسطين، أوصت اللجنة في تقريرها الصادر في 24 نيسان 1946، بعدم تقسيم فلسطين لأنها سوف تؤدي إلى حرب أهلية قد تهدد سلام العالم. وكذلك أوصت باستمرار إدارة فلسطين تحت الانتداب البريطاني[3].

القاموس السياسي (القاهرة: دار النهضة العربية: 1968)، ص ص51 -52 ؛ زاوتر، المصدر السابق، ص227-234.

(1) ابو الحسن، المصدر السابق، ص 44 ؛ بوندارايفسكي، المصدر السابق، ص259.

(2) تكونت من اثني عشر عضواً توزعوا مناصفة بين الدولتين برئاسة الأمريكي جوزيف هيتشيسون J. Hutchisoon، للتفاصيل عن عمل اللجنة، ينظر: تايلور، المصدر السابق، ص84 ؛ الحكومة البريطانية، تاريخ فلسطين السياسي تحت الإدارة البريطانية "المذكرة التي قدمتها الحكومة البريطانية سنة 1947 إلى لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين" ترجمة: فاضل حسين (بغداد: مطبعة الرابطة: 1956)، ص ص56-57.

(3) الحكومة البريطانية، تاريخ فلسطين...، ص57.

وجرت على أثرها مفاوضات كثيرة بين بريطانيا والعرب واليهود، قدم كل منهم مقترحاته التي يراها مناسبة له، ولم يتم التوفيق بين كل المقترحات، فارتأت بريطانيا إحالة المشكلة إلى الأمم المتحدة[1].

في 2 نيسان1947، طلبت بريطانيا من الأمين العام للأمم المتحدة إدراج القضية الفلسطينية ضمن جدول أعمال الدورة العادية القادمة. وفي 28 نيسان 1947 دعيت الجمعية العامة للأمم المتحدة خصيصا إلى دورة استثنائية في نيويورك لدراسة الطلب البريطاني الخاص بنقل الملف الفلسطيني إلى منظمة الأمم المتحدة[2].

وعلى أثر ذلك، أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة وفقا للقرار(106) لجنة خاصة بفلسطين سميت اللجنة الخاصة للأمم المتحدة لأجل فلسطين (United Nation Special Committee For Palestine) ومختصرها (UNSCOP) وأعطتها "السلطات الأوسع" ودعمتها في القيام "بتحقيقات في فلسطين وفي جميع الاماكن التي تراها مفيدة". وأتاح لها هذا البند معالجة "المسؤولية الدولية في ما يتعلق بالأشخاص اليهود المنقولين"[3].

وشاركت الولايات المتحدة الأمريكية في اختيار الدول التي سوف تشارك في اعمال هذه اللجنة، كما وأكدت على إعطاء الصلاحيات الواسعة لهذه اللجنة[4].

وفي 31 آب 1947، أوصت اللجنة بإلغاء الانتداب البريطاني على فلسطين وإعطائها نوعا من أنواع الإستقلال الذاتي المحدود[1].

---

(1) لقد عقدت الكثير من الإجتماعات بين بريطانيا والعرب واليهود، مجتمعين أو كل على حدة، وقدمت المقترحات من كل جانب. للتفاصيل، ينظر: المصدر نفسه، ص ص57-65.

(2) الفرد ليلينثال، هكذا يضيع الشرق الأوسط (بيروت: دار العلم للملايين: 1957)، ص8.

(3) بشار خضر، أوربا وفلسطين من الحروب الصليبية وحتى اليوم (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية: 2003)، ص231.

(4) وللمزيد من التفاصيل عن الأعمال التي قامت بها لجنة "UNSCOP" منذ تكليفها إلى ان وضعت تقريرها، ينظر: كنج، المصدر السابق، ص ص194-206.

وفي 29 تشرين الثاني 1947 اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا بتقسيم فلسطين الواقعة تحت الانتداب البريطاني، وإقامة دولتين على أراضيها احداهما يهودية والأخرى عربية ووضع القدس تحت نظام الوصايا الدولية[2].

إحتضنت الولايات المتحدة مشروع التقسيم الذي قدمته لجنة(Unscop) إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ودافعت عنه الولايات المتحدة بالتعاون مع بريطانيا لغرض إصدار قرارها بتقسيم فلسطين من قبل الأمم المتحدة[3].

وكذلك قامت الولايات المتحدة والمنظمة الصهيونية بحملة قوية ونشطة وضاغطة من أجل الحصول على قرار التقسيم. وعلى الرغم من نفي الحكومة الأمريكية ممارسة أي ضغط على الدول المنضوية تحت مظلة الأمم المتحدة لكي تكون إلى جانب خطة التقسيم إلا انها إعترفت من جهة أخرى بأن بعض مسؤوليها قد قاموا بالمهمة بإسمها[4]. وقد جاء هذا الاعتراف ليؤكد الدور الكامل الذي قامت به الولايات المتحدة لإقرار خطة التقسيم وهذا ما كشفه ايضا الصهيوني ديفيج فيتز بقوله: "بأن الأكثر ثباتاً وفعالية من قبل الولايات المتحدة كان مفيداً في المساعدة في هز بعض الشعوب الخاملة"[5]. ووصف

---

(1) الأمم المتحدة، منشأ القضية الفلسطينية وتطورها 1917ـ 1988م (نيويورك: الأمم المتحدة: 1990)، ص5.

(2) يفغيني ماكسيمو فيتش بريماكوف، تشريح نزاع الشرق الأوسط، تعريب: سعيد أحمد (دمشق: منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي: 1979)، ص14.

(3) فاضل زكي محمد، الكونكرس الأمريكي ونكبة فلسطين حقائق دقيقة تكشفها محاضر جلسات الكونكرس عن دور الصهيونية في تقرير سياسة أمريكا في فلسطين (بغداد: وزارة الثقافة والإرشاد: 1964)، ص ص30- 31.

(4) ليلينثال، ثمن إسرائيل، ص83.

(5) كنج، المصدر السابق، ص231.

ادوارد جوسين – أحد أعضاء مجلس النواب الأمريكي – الدور الأمريكي في كلمة لـه في مجلس النواب الأمريكي في 11 كانون الأول 1947، "بأنه دور اجرامي"[1].

وعلى أثر صدور القرار(181) (د-2) في 29 تشرين الثاني1947[2]، عـادت دوامـة العنف تعصف في فلسطين، بعد أن أخذت القوات الصهيونية شبه العسكرية تعمل بمزيـد من الحرية، فيما بدأت القوات البريطانية انسحابها ضمن خطة تساعد القوات الصـهيونية على توسيع مساحات الاحتلال وتهجـير الفلسـطينيين بقـوة السـلاح في المنـاطق المحتلـة، فضلا عن ذلك ان تلك الخطة يسَّرت للقوات الصهيونية الحصول على كميات كبيرة مـن الأسلحة والذخائر البريطانية. وعندما بدأت الاحداث تتحول إلى مواجهـة مسـلحة بـين الفلسطينيين والصهاينة، أعلنت بريطانيا انها سوف تنهي الانتداب وتنجـز انسـحابها مـن فلسطين في 15 آيار 1948، أي قبل الموعد المحدد في قرار الأمم المتحدة[3].

---

(1) محمد كمال الدسوقي، السياسة الدولية وفلسطين (القاهرة: دار الثقافة: 1976)، ص392 ؛ وللمزيد من التفاصيل عن التصريحات الرسمية وغير الرسمية التي تنتقد أو تؤيد الولايات المتحدة الأمريكية بالوقوف إلى جانب قرار الأمم المتحدة بشأن التقسيم، ينظر: كنج، المصدر السابق، ص231- 237 ؛ ابو الحسن، المصدر السابق، ص ص44-46 ؛

Hennecke Kardel, Marva Genf, Kardel Adolf Hitler. Founder of Israel: Israel in the War with Jews (san Diego Modjes Kis' Society Dedicated to Presser - Ration of Cultures: 1997), p. 159.

(2) عند صدور قرار الأمم المتحدة المرقم (181) الدورة الثانية، أعلنت بعض الدول العربية ودول أخرى انها غير ملزمة بقرار الجمعية العامة، لأنه متناقض مع ميثاق الأمم المتحدة، حيث لم يسم قرار التقسيم الدولتين، وإنما وصفهما بأنهما "عربية" و "يهودية" ورسم حدودهما وحدود القدس كمدينة دولية، ونص على ان تنهي بريطانيا وجودها في فلسطين بحلول آب 1948. هيثم الكيلاني، الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية الإسرائيلية 1948- 1988 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية: 1991)، ص41؛ قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي 1947-1974، ط2(بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1975)، مج1، ص4.

(3) الكيلاني، المصدر السابق، ص ص41-42.

مع اقتراب موعد نهاية الانتداب في 15 آيار1948، إستمر زعماء الصهاينة في الإعداد لإعلان دولة مستقلة، وقررت الوكالة اليهودية مواجهة العالم "بالواقع". وابلغ حاييم وايزمان (Chaim Weizmann) [1] (1874–1952) الرئيس الأمريكي ترومان في 9 نيسان 1948، ان خيار اليهود ببساطة "بين إعلان الدولة أو الزوال"[2].

وفي15 آيار 1948، تلقى ترومان رسالة من وايزمان يبلغه فيها تشكيل الحكومة المؤقتة "للدولة اليهودية"، ويقترح ان تبادر الولايات المتحدة وتعترف بأحدث ديمقراطية في العالم. وخلال دقائق قليلة، كانت الولايات المتحدة أول حكومة اعترفت "بدولة (إسرائيل)"، ولم يتوقف دور ترومان عند الإعتراف فقط، بل وعد بان تلتزم الولايات المتحدة بضمان بقاء وأمن "دولة (إسرائيل)"[3].

وطول هذا الوقت، لم يكن هناك سياسة أمريكية واضحة المعالم تجاه القضية الفلسطينية، وكان ينظر إلى الفلسطينيين وكأنهم شعب غير موجود، لانحصار تعامل السياسة الأمريكية أساساً مع الصهاينة والدول العربية. اما الفلسطينيون فكان ينظر إليهم على أنهم عائق في طريق الخطط المرسومة في إعلان بلفور وضماناته وكان يتم ذكر الفلسطينيين على أنهم السكان "غير اليهود" في حين كانوا يشكلون الأغلبية من سكان البلاد.

---

(1) حاييم وازيمان: زعيم صهيوني وعالم كيمائي وأول رئيس لدولة (إسرائيل)، ولد في روسيا، ورحل إلى بريطانيا عام 1904، شارك في المفاوضات البريطانية الصهيونية لإصدار تصريح بلفور، وتولى رئاسة المنظمة الصهيونية والوكالة اليهودية بين عامي 1920–1948، باستثناء المدة الواقعة بين 1931–1935. المسيري، موسوعة..، مج6، ص ص253–255.

(2) محمد شديد، الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية، ترجمة: كوكب الريس (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر: 1981)، ص74.

(3) سبدني بيلي، الحروب العربية – (الإسرائيلية) وعملية السلام، ترجمة: ألياس فرحات (بيروت: دار الحرف العربي: 1992)، ص8 ؛ شديد، المصدر السابق، ص ص74–75.

وعلى أثر إعلان دولة (إسرائيل) في 15 آيار1948، إشتدت وتيرة النزاع المسلح بين الشعب الفلسطيني والصهاينة، واستمر النزاع عنيفا حتى بدأت الدول العربية الحرب بدخول جيوشها فلسطين في15 آيار 1948(1).

وكان لبعض الانجازات العسكرية التي حققتها الجيوش العربية الأثر المباشر في إسراع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلى دعوة مجلس الأمن للنظر في الحرب الواقعة بين القوات العربية والصهاينة، ونتائجها، ومحاولة وضع حد لها، وقدمتا مشروعاً لوقف القتال، وأمام الطلب البريطاني الأمريكي المقدم، أصدر مجلس الأمن في 22 آيار قراراً يحمل الرقم (773) ينص على وقف القتال لمدة أربعة أسابيع وتوقيع الهدنة بين الطرفين المتقاتلين(2).

وفي12 تشرين الثاني 1948، بدأت أولى المفاوضات بين (إسرائيل) والدول العربية المشاركة في حرب 1948، ولتنتهي في10 تشرين الثاني 1952، بمعاهدات هدنة وتبادل الاسرى(3).

وفي عهد الرئيس الأمريكي دوايت ديفيد أيزنهاور Dwight David Eisenhower (1)، (1953-1961)، تمحورت أهداف السياسة الأمريكية نحو الصراع العربي-

---

(1) وللمزيد من التفاصيل عن احداث حرب 1948 وملابساتها ونتائجها، ينظر: رفعت سيد احمد، وثائق حرب فلسطين، الملفات السرية للجنرالات العرب (القاهرة: مكتبة مدبولي: د\ت)، ص ص15ـ37؛ دافيد بن غوريون، يوميات الحرب 1947ـ 1949، ترجمة: سمير جبور (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية: 1993)، ص ص337-398 ؛ محمد حسنين هيكل، العروش والجيوش كذلك انفجر الصراع في فلسطين، قراءة في يوميات الحرب، ط7 (القاهرة: دار الشروق: 2002)، ص125 - وما بعدها.

(2) Israel Ministry of Foreign Affairs, D.(8), Call to the parties to cease – fire- Security Council Resolution S- 773- 22 May 1948, Vol. 1-2, 1947-1974, p.1, www.altawasul.com.

(3) وللمزيد من التفاصيل عن هذه المفاوضات، ينظر: بيلي، المصدر السابق، ص ص65-79.

(الإسرائيلي) بدوافع سياسية عديدة منها: الرغبة في الحصول على حصة كبيرة من النفط. والحلول محل القوى الأوربية في المنطقة العربية، ودعم (إسرائيل) دعما يؤدي إلى قبولها بشكل عملي وسلمي في المنطقة وضمان وجودها بشكل لا يؤثر في العلاقات الأمريكية العربية، إذا أرادت الولايات المتحدة كسب الدول العربية لمنع أي تدخل للإتحاد السوفيتي (1917-1991)، في المنطقة[2].

وفي عام1956، مرت العلاقة بين الولايات المتحدة و(إسرائيل) ببعض التوتر بسبب العدوان الثلاثي على مصر، إذ كان تأميم قناة السويس السبب المباشر لهذا العدوان[3]. وما ان بدأ العدوان على مصر في 29 تشرين الثاني 1956، حتى بادرت الولايات المتحدة في اليوم الثاني للعدوان، إلى تقديم مشروع قرار إلى الأمم المتحدة يدعو

---

(1) دوايت ديفيد أيزنهاور: الرئيس الرابع والثلاثون للولايات المتحدة، ولد في 14 تشرين الأول 1890، بولاية تكساس، شارك في الحرب العالمية الثانية، ورشح عن الحزب الجمهوري في انتخابات 1952، واتبع سياسة من شأنها احتواء الاتحاد السوفيتي، وبعد انتخابه في عام 1956، اعتزل السياسة عام 1961، وتوفى في 28 آذار عام 1969.

Encyclopedia Britannica, (U.S.A: 1980) Vol.(6), P.P. 514-516.

(2) ميثاق بيات الضيفي، السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل في عهد إدارة الرئيس دوايت أيزنهاور 1953-1961 (عمان: دار غيداء: 2011)، ص141.

(3) في 29 تشرين الأول 1956 قامت كل من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل بالعدوان على مصر دون معرفة الولايات المتحدة الأمريكية بذلك، ينظر:

Ropert J. Lieber, "LL.s. Israel Relational Since 1948" Middle East Review of International Affairs Journal, Vol. 2, No.3, September 1998, p.13, www.meria.Idc.

وللمزيد من التفاصيل عن العدوان الثلاثي على مصر ينظر: جايل ماير، الولايات المتحدة وثورة يوليو 1952 (1952-1958) ترجمة: عبد الرؤوف أحمد عمرو (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب: 1999)، ص ص303-351.

إلى وقف القتال فورا بين مصر و(إسرائيل) ومطالبة الأخيرة بالعودة إلى اليوم السابق للعدوان[1].

وما أن وصلت مواقف الإدارة الأمريكية[2]، إلى بن غوريون، حتى سارع إلى عقد إجتماع طارئ لمجلس الوزراء (الإسرائيلي) في 8 تشرين الثاني 1956، الذي تمخض عن موافقة (إسرائيل) على الإنسحاب من سيناء، وتم في 16 أذار1957[3].

وقد إتسمت ملامح السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي جون ف.كينيدي (John F. Kennedy)[4] (1961-1963) تجاه الصراع العربي- الصهيوني بسمات كثيرة يمكن إجمالها عبر المحاور الآتية:

1. كان الرئيس كينيدي يرى ان تسوية الصراع ترتكز على قرارات هيئة الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين الفلسطينيين[5]، وحقهم في العودة أو التعويض.

---

(1) الضيفي، المصدر السابق، ص183.

(2) وللمزيد من التفاصيل عن موقف الإدارة الأمريكية بخصوص العدوان الثلاثي على مصر، ينظر: جورج و. بول ودوغلاس ب. بول، أمريكا وإسرائيل علاقة حميمة: التورط الأمريكي مع إسرائيل منذ عام 1947 حتى الآن، ترجمة: محمد زكريا اسماعيل (بيروت: بيسان للنشر: 1994)، ص ص50-51.

(3) I.M.F.A, D.(9), Exchange of Letters. Eisenhower, Ben Gurion, 7-8 November 1956, Vol. 1-2, 1947-1974, p.p. 1-2.

(4) جون ف. كينيدي: الرئيس الخامس والثلاثون للولايات المتحدة، ولد في ولاية ماساشوسيتس عام 1917، اشترك في الحرب العالمية الثانية، ترشح عام 1946 عن الحزب الديمقراطي لمقعد في مجلس النواب الأمريكي، وفي عام 1952 فاز بمقعد في مجلس الشيوخ الأمريكي، كما فاز أيضا في عام 1958 بمقعد في مجلس الشيوخ، وفي عام 1960 رشح للرئاسة ليدخل البيت الأبيض في 20 تشرين الثاني 1961 رئيسا للبلاد، اغتيل في 22 تشرين الثاني عام 1963. زاوتر، المصدر السابق، ص ص244-250.

(5) انتهت حرب فلسطين في 7 كانون الثاني 1949، وكان من نتائجها قيام (إسرائيل) بالسيطرة على مساحات واسعة من أراضي فلسطين بلغت 80٪. وهي أكثر مما خصصه قرار التقسيم التي حددها

وأبدى استعداده لحل مشكلة اللاجئين عن طريق مشروع جوزيف جونستون[1].

2. الاتصال بملوك ورؤساء الدول العربية والطلب منهم تحديد الدور الذي يمكن للولايات المتحدة ان تقوم به في نزاع كل دولة عربية مع (إسرائيل) ومحاولة التقارب مع النظام المصري[2].
3. التأكيد على أنّ المبدأ الموجه للسياسة الخارجية الأمريكية في (الشرق الأوسط) يقوم على توازن القوى مع السماح لـ(إسرائيل) لأول مرة بالقيام بدور استراتيجي في إطار هذه السياسة[3].
4. قيام الرئيس كينيدي بنشاط دولي لوقف سباق التسلح في منطقة (الشرق الأوسط)[4].

بعد إغتياله في 22 تشرين الثاني 1963، تولى الرئاسة نائبه ليندون جونسون (Lyndon Johnson)[5] (1963-1969)، وبعد مباشرته مهامه، قال لدبلوماسي

بـ56٪، فضلا عن ذلك فقد أدت الحرب إلى تهجير الآلاف من الفلسطينيين من قبل العصابات الصهيونية، ولجوئهم إلى الدول المجاورة، ينظر: منير الهور وطارق موسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية منذ 1947-1982 (عمان: دار الجيل: 1993)، ص26 ؛ معين أحمد محمود، الفلسطينيون في لبنان الواقع الاجتماعي (بيروت: دار ابن خلدون: د\ت)، ص ص9-11.

(1) هالة أبو بكر سعودي، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1967-1973 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية: 1983)، ص63.

(2) هشام الدجاني، الإدارات الأمريكية.. وإسرائيل (دمشق: وزارة الثقافة: 1994)، ص73.

(3) محمد حسين هيكل، عبد الناصر والعالم، ترجمة: قسم الترجمة في جريدة النهار (بيروت: دار النهار: 1972)، ص64.

(4) الدجاني، المصدر السابق، ص76.

(5) ليندون جونسون: الرئيس السادس والثلاثون للولايات المتحدة، ولد في تكساس عام 1908، بدأ حياته مدرسا، ثم اشترك في الحياة السياسية، رشح عن الحزب الديمقراطي في انتخابات 1960،

(إسرائيلي): "لقد فقدتم صديقا كبيرا، ولكنكم وجدتم خيرا منه"[1]. والمعروف عن الرئيس جونسون عندما كان عضوا في الكونغرس دفاعه المستميت عن (إسرائيل) أبان العدوان الثلاثي على مصر عام 1956[2].

إتسمت السياسة الخارجية الأمريكية بين عامي 1964-1967 بازدياد مكانة (إسرائيل) وأهميتها للولايات المتحدة في إطار سياستها في (الشرق الأوسط) مقابل توتر العلاقات الأمريكية- المصرية، ولم تشهد هذه المرحلة اية محاولات أمريكية لتسوية شاملة لجميع جوانب الصراع، وإنما شهدت محاولات جزئية تدور أساسا حول مشكلة اللاجئين الفلسطينيين والتعويضات[3].

وخسر أمام كينيدي واختاره الأخير نائبا له، وتولى الرئاسة في 22 تشرين الثاني 1963 عقب اغتيال جون كينيدي، ثم انتخب لمدة رئاسة كاملة (1963-1969) توفى في كانون الثاني 1973، زاوتر، المصدر السابق، ص ص251-260.

(1) ادوارد تيفنن، اللوبي اليهود وسياسة أمريكا الخارجية، ترجمة: محمد زايد (بيروت: 1988) ص67.

(2) المصدر نفسه، ص ص56-59.

(3) الدجاني، المصدر السابق، ص 84.

المبحث الثاني

الموقف الأمريكي من الصراع العربي - (الإسرائيلي)

1973 -1967

أولا: الموقف الأمريكي من حرب حزيران 1967

لم تؤيد الولايات المتحدة الأمريكية (إسرائيل) في العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، إذ ضغطت عليها للإنسحاب من سيناء في 16 آذار 1957، إلا أنها في الوقت ذاته قام رئيسها جونسون بتوسيع مجالات إستخدام المساعدات المالية الأمريكية لها، إذ كانت مساعدات عام 1963 في عهد الرئيس الأمريكي كينيدي لـ(إسرائيل) مخصصة بكاملها لمشاريع اقتصادية، خصص منها 20٪ (14مليون دولار) عام1965، و71٪ (91.3مليون دولار) عام 1966 لأهداف عسكرية، وإذا كان كينيدي قد باع لـ(إسرائيل) صواريخ هوك دفاعية بما يساوي (21.1مليون دولار)، فإن جونسون قدم لها في عامي 1965-1966، أسلحة هجومية مكونة من (250) دبابة M-14 مطورة و(48)A-1 من طائرات سكاي هوك الهجومية[1].

أيدت الولايات المتحدة العدوان (الإسرائيلي) في حرب حزيران 1967 ، وكانت واثقة من إنتصار (إسرائيل) على الدول العربية التي شاركت في الحرب، وصرح وزير الدفاع الأمريكي روبرت مكنمارا (R.Mcnamara) في 3 حزيران 1967- أي قبل يومين فقط من بداية الحرب في مقابلة له مع الوزير المفوض (الإسرائيلي) في واشنطن افرايم

(1) بول، المصدر السابق، ص ص57-58.

عفـرون (Ephraim Evron) -الـذي جـاء يطلـب ارسـال الاسـلحة الأمريكيـة إلى (إسرائيل)- "بان (إسرائيل) سوف تنتصر في الحرب دون الأسلحة الأمريكية" وهذا يعكس تفكيره بأن الحرب قادمة لا محالة[1].

كانت حرب حزيران 1967، نقطة تحول جذرية في الصراع العربي (الإسـرائيلي) ولاسيما في مصير القضية الفلسطينية، وتعد أكثر الحروب التي شغلت الرأي العام العربي والإقليمي والدولي، بسبب ما أحدثته تلك الحـرب مـن تـداعيات مازالـت تعـاني منهـا منطقتنا العربية إلى وقتنا الراهن[2].

وإذا ما حاولنا معرفة مسببات تلك الحرب، فيمكن القول بـان الحركـة الصـهيونية ومنذ نشأتها تعد نفسها حركة توسعية تسعى لتحقيق حلم (إسرائيل الكبرى).

وعندما تم إعلان (دولة إسرائيل) في15 آيار 1948، عدت خطوط الهدنة مع الدول العربية حدودا مؤقتة على أمل إنتهاز الفرص المناسبة للتوسع[3].

وبما ان (إسرائيل) رسمت حدوداً أبعد من حـدود فلسـطين، فإنهـا أخـذت تجهـز نفسها لحـرب جديـدة تسـعى عبرهـا لضـم أراضٍ جديـدة في ظـل اعتقادهـا بمحدوديـة الأراضي التي استولت عليها في حرب 1948، مقارنة مع أراضي الـدول العربيـة المجـاورة وكذلك لقلة سكانها من اليهود واستمرار تخوفها من المسألة الديموغرافية، فاعتمدت على ثقافة الأمـن والعسـكرة في بنيتهـا السياسـية، والعسـكرية وتعمقـت لـديها القناعـة بعـد

---

(1) Robert David Johnson, Lyndon Johnson and Israel: The Secret Presidential Recordings, (Tel Aviv: Daniel Abraham Center: 2008), p.39.

(2) محمد جابر الأنصاري، مساءلة الهزيمة: جديد العقل العربي بين صدمة 1967 ومنعطف الألفية: ثقافة المراجعة بوجه التراجع (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر: 2001)، ص21.

(3) أحمد سليم البرصان، إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وحرب حزيران 1967 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية: 2000)، ص17.

انتصارها في حربها السابقة، بالسعي إلى المحافظة على ذلك الانتصار وتعزيزه بانتصار آخر في حرب أخرى[1].

وعلى هذا الأساس يمكن تحديد الاهداف التي سعت (إسرائيل) إلى تحقيقها في حرب حزيران 1967، بما يأتي[2].

1. الرغبة في اكتساب أراضٍ جديدة وتوسيع حدودها لتوفير عمق استراتيجي لها في ظل غياب الحدود الطبيعية، لذا اعتمدت الحرب الفجائية والسريعة داخل الأراضي العربية واحتلالها وجعلها حدوداً آمنة، تفصلها عن بقية الحدود للدول العربية.
2. انطلاق الثورة الفلسطينية إبتداء من عام 1964، بتشكيل منظمة التحرير الفلسطينية[3]، مثّل عامل قلق لـ(إسرائيل) التي عدت تشكيل المنظمة تحدياً لوجودها في ظل التأييد العربي للحقوق الفلسطينية، وكانت تطمح عن طريق الحرب إلى تصفية القضية الفلسطينية، على المستوى السياسي والشعبي، وفرض الحل السياسي على العرب.

---

(1) طه المجذوب، هزيمة يونيو حقائق وأسرار من النكسة إلى حرب الاستنزاف (القاهرة: مؤسسة دار الهلال: 1988)، ص131.

(2) البرصان، المصدر السابق، ص ص23-25؛ عمر حلي الغول، التحولات الفلسطينية 1967-1987 (دمشق: دار الوسيم: 1992)، ص ص25-26.

(3) منظمة التحرير الفلسطينية: عقد المؤتمر الفلسطيني الأول في القدس في 28 آيار 1964 وشهدته وفود تمثل الجامعة العربية وكثير من الدول العربية، وافتتح المؤتمر الملك حسين ملك الأردن، وخرج المؤتمر بعد عدة اجتماعات بقرارات سياسية وعسكرية ومالية وإعلامية أهمها إعلان قيام منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة أحمد الشقيري، ينظر: عبد الله احمد برهم، اصلاح منظمة التحرير الفلسطينية: اشكالية الهيكلية والبرامج، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، نابلس، 2007، ص ص43-44.

3. السعي (الإسرائيلي) إلى السيطرة على مصادر المياه العربية لتأمين وجودها اقتصادياً، لان (إسرائيل) ترى أن أمنها ووجودها مرتبطان بالمياه، ولاسيما انها ضرورية لتوطين المستوطنين اليهود الجدد، وعدت كذلك المواجهة مصيرية بينها وبين العرب حول مياه نهر الأردن وروافده ونهر الليطاني.
4. دفعت الأزمة الإقتصادية (إسرائيل) إلى البحث عن مصادر أخرى مثل المياه والأراضي ولاسيما مع انخفاض معدلات النمو الاقتصادي فيها إلى أقل من (8٪) وتراجع الهجرة اليهودية وزيادة الهجرة المعتادة إلى خارج (إسرائيل)، إذ انخفضت هجرة اليهود من (55) ألف مهاجر عام 1964، إلى (31) ألف عام1965، إلى اقل من (14) ألف عام 1966.

اما عن مقدمات حرب حزيران عام 1967، فقد تصاعدت في الأشهر الأولى منه حدة التوتر بين بعض الدول العربية و(إسرائيل) ووصل ذروته في 7 نيسان 1967، إذ أقدمت سوريا على إرسال فدائيين يقومون بغارات داخل (إسرائيل). عندها قامت (إسرائيل) بالهجوم الجوي على سوريا، وحشدت قوات كبيرة على الحدود مع سوريا، وهددت باحتلال دمشق وإسقاط النظام السياسي فيه. ولما ادرك السوريون جدية (إسرائيل) استنجدوا بالاتحاد السوفيتي، كما طلبوا الحماية من مصر تنفيذا لمعاهدة الدفاع المشترك المعقودة في تشرين الثاني عام 1966[1]. وبعد هذا الاستنجاد بالاتحاد السوفيتي، سرَب هذا الاخير معلومات غير دقيقة (بل مضللة) للرئيس المصري جمال عبد الناصر[2]، بشأن الحشود (الإسرائيلية) ضد سوريا ، فضلاً عن (النصيحة) السوفيتية التي وجهها

---

(1) يوسف هيكل، فلسطين قبل وبعد (بيروت: دار العلم للملايين: 1971)، ص209 .

(2) جمال عبد الناصر (1918-1970): زعيم عربي ولد بالإسكندرية، وأصبح ضابطا عام 1938، واشترك في حرب فلسطين عام 1948، وانتمى إلى جماعة الضباط الأحرار الذين قاموا في عام 1952 بالثورة المصرية، تقلد بعدها منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية عام 1953، وفي شباط 1954 عين رئيسا للوزراء. للمزيد، ينظر: Seddon, op. cit., p.479.

سفير الإتحاد السوفيتي في القاهرة إلى عبد الناصر قبيل فجر الخامس من حزيران بعدم توجيه (الضربة الأولى) إلى (إسرائيل)[1].

وفي صبيحة يوم 5 حزيران عام 1967، بدأت (إسرائيل) بشن الحرب بهجوم واسع ضد كل من مصر والأردن وسوريا وكان من نتائجها احتلال أرض سيناء وهضبة الجولان السورية والضفة الغربية وغزة . وفي يوم 19 حزيران القى الرئيس الأمريكي جونسون خطابا حدد فيه الخطوط العريضة للسياسة الخارجية الأمريكية لتسوية الصراع ، وعرض في خطابه مشروعاً مؤلفاً من خمس نقاط للسلام هي[2]:

1. لكل دولة في المنطقة حق أساسي في الحياة ينبغي احترامه من جيرانه.
2. حل مشكلة اللاجئين حلاً عادلاً.
3. احترام حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية.
4. وضع حد لسباق التسلح.
5. احترام الاستقلال السياسي والسلام الاقليمي لجميع دول المنطقة.

أدت حرب 5 حزيران في عام 1967، إلى إعطاء (إسرائيل) عمقا استراتيجياً كبيراً، إذ تضاعفت مساحتها ما يقارب أربع مرات عن مساحتها السابقة، فازدادت من (25890 كيلو متر مربع) قبل حرب حزيران 1967، إلى (89359 كيلو متر مربع)، بعد إحتلالها الضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء والجولان[3]. فضلا عن ذلك فانَّ (إسرائيل) ضمنت حرية الملاحة في خليج العقبة والبحر الاحمر عن طريق شرم الشيخ ومضايق تيران،

---

(1) علما ان هذا الاقتراح كان بتوجيه الرئيس الأمريكي جونسون إلى كوسيغين رئيس وزراء الإتحاد السوفيتي، كما أقنع مصر أيضا بان تعتمد عليها في معارضتها لأي عدوان يقع في المنطقة. يوسف كعوش، الدروس المستفادة من الحروب العربية- الإسرائيلية 1947-1986 (عمان: جمعية عمال المطابع التعاونية: 1987)، ص ص47-48.

(2) Johnson, op. cit., p.p. 58-59.

(3) الكيلاني، المصدر السابق، ص314.

وتحكمها بالملاحة البحرية فيها، وهذه المزايا الاستراتيجية أعطت (إسرائيل) موقعا دفاعيا ضد أي هجوم محتمل من الدول العربية، وتوج باحتلال القدس[1].

وبعد انتهاء الحرب في 11 حزيران 1967، انتقلت قضية العدوان (الإسرائيلي) إلى الأمم المتحدة وقدمت عدة مشاريع[2]، لتسوية الصراع إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة منها المشروع الأمريكي المقدم في20 حزيران 1967، الذي يرفض فكرة الانسحاب (الإسرائيلي) غير المشروط، ويدعو إلى مفاوضات مباشرة بين الطرفين بمساعدة طرف ثالث مناسب[3].

وبناء على ما تقدم فقد حددت منظمة التحرير الفلسطينية موقفها في مبادئ ستة وهي[4]:

1. لا صلح ولا تعايش مع (إسرائيل).
2. رفض المفاوضات معها.
3. عدم الموافقة على أية تسوية تمس القضية الفلسطينية وتؤدي إلى تصفيتها.
4. عدم التنازل عن قطاع غزة والضفة الغربية والتأكيد على عروبة القدس.

---

(1) فواز موفق ذنون جاسم، قضية فلسطين في العلاقات الأردنية – الأمريكية 1967–1999، دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الموصل، كلية التربية، 2011، ص28.

(2) طرحت على مجلس الأمن أربع مشاريع لتسوية الصراع، وهي كالآتي: مشروع تقدمت به كل من الهند ومالي ونيجيريا، ومشروع أمريكي (وقد ذكر أعلاه)، ومشروع سوفيتي، ومشروع بريطاني. وللمزيد عن هذه المشاريع، ينظر: شريف جويد العلوان، السياسة الخارجية الأمريكية وأزمة الشرق الأوسط 1967–1973 (بغداد: مطبعة المعارف: 1978)، ص ص92–95.

(3) I.M.F.A, D.(1), Statement by Prime Minister Eshkol- June 1967, Vol. 1-2, 1947-1974, p.1 ;

محمد جمال الدين العلوي، الصراع العربي الإسرائيلي في السياسة الخارجية الأمريكية 1973–1979، دراسة تاريخية سياسية (الموصل: مركز الدراسات الإقليمية: 2012) ص ص54–55.

(4) أبو الحسن، المصدر السابق، ص108.

5. عدم إنفراد أي دولة عربية بقبول أي حلول لقضية فلسطين.
6. التأكيد على أن قضية فلسطين على الرغم من أنها قضية عربية مصيرية إلا أن شعب فلسطين هو صاحب الحق الأول في تقرير مصيره.

تبنى مجلس الأمن بعد خمسة أشهر من مفاوضاته واجتماعاته العديدة، (المشروع البريطاني) في22 تشرين الثاني عام1967، وأصدر بالإجماع القرار رقم (242)[1]، تحت عنوان "اقرار مبادئ سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط" . وقد نشب خلاف في تفسير الفقرة (1/ أ) من القرار (242) بشأن عبارة الانسحاب "من أراض احتلت"[2]. كما فسرت الولايات المتحدة الفقرة (1/ ب) التي تنص على "إنهاء كل دعاوي أو حالات الحرب، والاحترام والاعتراف بسيادة كل دولة في المنطقة ووحدة أراضيها واستقلالها السياسي وحقها في الحياة في سلام داخل حدود آمنة معترف بها متحررة من التهديدات بالقوة أو باستخدام القوة"، وبهذا تعني إجراء مفاوضات لتحديد الحدود[3]. وعلى هذا اتخذت الإدارة الأمريكية الموقف القائل: بأن الحدود النهائية يجب أن تقرر في مفاوضات، وشاطرتها (إسرائيل) هذا الرأي[4].

وفي 24 تشرين الثاني 1967، عيّنت الأمم المتحدة الدكتور جونار يارنج (Gunnar Jarring)[5]، مبعوثا خاصا للأمم المتحدة في (الشرق الأوسط)، من أجل تنفيذ بنود قرار

---

(1) ينظر إلى نص القرار (242) في، الأمم المتحدة، منشأ القضية...، ص ص22-23.
(2) سايروس فانس، مذكرات سايروس فانس: خيارات صعبة، ط2 (بيروت: المركز العربي للمعلومات: 1984)، ص ص2-3.
(3) بول وبول، المصدر السابق، ص8 ؛ تيفنن، المصدر السابق، ص 75.
(4) فانس، المصدر السابق، ص3.
(5) جونار يارنج: سياسي سويدي، ولد عام 1917، حصل على الدكتوراه في الفلسفة عام 1943، تدرج في مناصب سياسية عدة، وفي عام 1956 عمل مندوبا لبلاده في الأمم المتحدة، كما اختير مندوبا للأمم المتحدة للتوسط بين الهند والباكستان حول كشمير، وعلى أثر حرب عام 1967 اختير مبعوثا

(242)، وكان القرار قد تم وضعه في صياغة غامضة يحاول التوفيق في المصالح الاساسية لإطراف الصراع، مما جعله عرضة لتفسيرات كل طرف حسب رؤيته للقرار[1]، ومرت مهمة جونار يارنج بمراحل عديدة من المدة 12 كانون الأول 1967، لغاية 26 شباط 1971، إذ أجرى اتصالات مع وزراء الخارجية المعنيين، موضحا لهم بأن مهمته تدور في حلقة مفرغة. وبهذا أعلن يارنج عن فشل مهمته التي لم تثمر عن تقريب لوجهات النظر بين أطراف الصراع[2].

أصبح قرار مجلس الأمن رقم (242) منذ عام 1967 ركنا مهما في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي - (الإسرائيلي)، وأساسا للتفاوض من أجل ما سمي آنذاك بـ"السلام في الشرق الأوسط".

وجاءت هذه السياسة الأمريكية الجديدة متطابقة في إطارها العام مع وجهة النظر (الإسرائيلية)[3]، إزاء نتائج حرب 1967. وتتلخص السياسة الأمريكية بعد حرب 1967، بالآتي[4]:

1. تأييد (إسرائيل) ودعمها للبقاء في الأراضي المحتلة.
2. تأييد قرار مجلس الأمن رقم (242) مع الالتزام بالتفسير (الإسرائيلي) للقرار.
3. تأييد مطالب (إسرائيل) الخاصة بعقد مفاوضات مباشرة مع الدول العربية، وعدّ (إسرائيل) غير ملزمة بإعادة الأراضي العربية التي إستولت عليها.

إلى الشرق الأوسط لتنفيذ قرار (242). خالص عزمي، مهمة يارنج (بغداد: وزارة الثقافة والإعلام: 1969)، ص ص6-7.

(1) هيكل، فلسطين قبل وبعد، ص737.

(2) عزمي، المصدر السابق، ص43.

(3) للتفاصيل عن وجهة النظر (الإسرائيلية)، ينظر: I.M.F.A, D.(1), Vol. 1-2, op.cit, p. 1-2

(4) كمال حمدان وآخرون، الدول الكبرى والصراع العربي - الإسرائيلي (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر: 1976)، ص ص56-57.

4. الابقاء على التفوق العسكري (الإسرائيلي)، أو ما تسميه الولايات المتحدة بالمحافظة على توازن القوى[1].

ثانيا: الموقف الأمريكي من حرب تشرين 1973

إتسمت ملامح السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي (الإسرائيلي) في عهد الرئيس الأمريكي ريتشارد ميلوس نيكسون Richard M. Nixon[2](1969-1974)، وخاصة في ولايته الأولى الممتدة من 1969-1972، بما يأتي:

أولا: قيام وزارة الخارجية الأمريكية منذ 3 نيسان 1969، بإجراء سلسلة من المحادثات مع بريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي في نطاق الأمم المتحدة، باتجاه إعداد مشروع سلام في (الشرق الأوسط) واستمرت المحادثات 29 شهرا عقدت عبرها 70 جلسة لكنها لم تسفر عن أية نتيجة[3].

ثانيا: النشاط الملحوظ لوليم روجرز(William Rogers)[4]، وزير الخارجية الأمريكي وسعيه لتسوية الصراع العربي - (الإسرائيلي) المتمثل عبر محاور عديدة منها:

---

(1) جاسم، المصدر السابق، ص35.

(2) ريتشارد ميلوس نيكسون: الرئيس السابع والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية، ولد عام 1913 في كاليفورنيا، أنهى دراسته في الحقوق عام 1937، اشترك في الحرب العالمية الثانية، وفي عام 1950 فاز بمقعد في مجلس الشيوخ، وكان نائبا للرئيس أيزنهاور في عام 1953، فاز في انتخابات عام 1968 ليدخل البيت الابيض عام 1969 رئيسا للولايات المتحدة، واستقال عام 1974 على أثر فضيحة ووترغيت، توفى في 22 نيسان 1994. زاوتر، المصدر السابق، ص ص261-269.

(3) الهور وموسى، المصدر السابق، ص ص117-118 ؛ بونداريفسكي، المصدر السابق، ص331.

(4) سياسي أمريكي ولد عام 1913، تخرج من كلية الحقوق وعمل مدعياً عاماً في واشنطن، وأصبح وزيراً للخارجية في عهد نكسون من عام 1969 ولغاية 1973، قام بمبادرات عدة لحل القضية الفلسطينية عرفت بمبادرات روجرز للسلام، توفى في 2 كانون الثاني 2001، www.history.state.gov.

إعلانه في خطاب له في 9 كانون الأول 1969، أسس مشروعه المتضمن فحوى "المقترحات الأمريكية" لتسوية الصراع في المنطقة، وعرف هذا بـ"مشروع روجرز لسنة 1969" التي أكدت: قبول (إسرائيل) بجدول زمني للإنسحاب إلى حدود متفق عليها بين الطرفين، وإنهاء حالة الحرب والوصول إلى إتفاقية تحل محل الهدنة، وإقرار تفاصيل التسوية بين الطرفين عن طريق التفاوض إلا ان الخطة لم تحظ بموافقة الأطراف المعنية بالصراع[1].

وأعلن روجرز في مؤتمر صحفي عقد في 25 آيار 1970، أن الولايات المتحدة قد اتخذت خطوة دبلوماسية، وقدمت مقترحات سلام جديدة لتسوية الصراع. وأرسل روجرز في 19 حزيران 1970، من اجل تشجيع العرب و(إسرائيل) على وقف اطلاق النار والبدء في محادثات تحت إشراف السفير يارنج وفقاً لقرار مجلس الأمن المرقم (242)، رسالةً إلى محمود رياض[2]، وزير خارجية مصر، اصطلح على تسميتها "المبادرة الأمريكية" وعرفت فيما بعد بـ"مبادرة روجرز" أو "مشروع روجرز" عام 1970[3]. وقبلت كل من مصر

(1) قصي أحمد حسن حامد، دور الولايات المتحدة الأمريكية في إحداث تحول ديمقراطي في فلسطين، ولاية الرئيس جورج بوش الابن 2001-2006، رسالة ماجستير (غير منشورة)، غزة، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2008، ص26 ؛ العلوي، المصدر السابق، ص58.

(2) سياسي مصري ولد عام 1917، وتقلد مناصب سياسية عديدة، وكان مستشاراً للرئيس جمال عبد الناصر من عام 1958-1962، ثم أصبح مندوبا لمصر في هيئة الأمم المتحدة عام 1962 ثم وزيرا للخارجية عام 1964 لغاية 1972 وأصبح مستشارا سياسياً للرئيس السادات عام 1973، ليصبح بعدها أميناً عاماً لجامعة الدول العربية. للمزيد، ينظر، محمود رياض، مذكرات محمود رياض 1948-1978، البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر: 1977)، ص5.

(3) عبد الله سلوم السامرائي، الولايات المتحدة والمؤامرة على الامة العربية (بغداد: دار الرشيد: 1982)، ص ص52-61 ؛ تفنين، المصدر السابق، ص81-82.

والأردن المبادرة، إلا ان (إسرائيل) رفضتها، وعادت وقبلتها بعد ممارسة الولايات المتحدة الضغط عليها[1].

ان مبادرة روجرز جاءت على خلفية ارتفاع عمليات حرب الاستنزاف[2]، التي بلغت أشدها في آذار 1969، بين الأردن ومصر و(إسرائيل) بعد تصاعد عمليات المقاومة الفلسطينية انطلاقا من الأراضي الأردنية، كذلك الغارات الجوية التي شنتها مصر داخل العمق (الإسرائيلي) وردت (إسرائيل) بالمثل على الجبهتين مما أحدث نوعاً جديداً من الحرب كلف الدول المعنية خسائر كبيرة في البنية العسكرية والاقتصادية[3].

وجاءت مشاريع روجرز لتهدئة الأوضاع والعمل على وقف إطلاق النار والسماح للمبادرات السلمية لتأخذ مجراها في المنطقة، وقد نص مشروع روجرز الأول الذي أعلن عنه في 9 كانون الأول عام 1969، وأسماه خطة "السياسة المتوازنة" على تشجيع العرب بقبول سلام دائم على أساس اتفاق معقود مع (إسرائيل)، وقبول الأخيرة الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة عندما يكون تكاملها الإقليمي مضموناً على وفق قرار (242)[4].

---

(1) عبد الحفيظ محارب "موقف إسرائيل من مشروع روجرز" مجلة شؤون فلسطينية، العدد2، آيار، 1971، ص ص38-55 ؛ الهور وموسى، المصدر السابق، ص ص124-127.

(2) حرب الاستنزاف: وتعني انقاص قوة العدو البشرية والمادية بتدميرها في المعركة أو إلحاق إصابات جسيمة فيها، وزعزعة تشكيلاته العسكرية، والتصدي له بمختلف الوسائل لتكبيده أكبر الخسائر. ينظر: وزارة الدفاع المصرية، هيئة البحوث العسكرية، صفحات مضيئة من تاريخ مصر العسكري، حرب الاستنزاف، يونيو 1967- اغسطس 1970 (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب: 1998)، ص ص89-91.

(3) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1970، المصدر السابق، ص413.

(4) شريف جويد العلوان، تسوية كامب ديفيد ومستقبل الصراع العربي - الصهيوني (بغداد: دار واسط: 1982)، ص62. وللمزيد حول مشروع روجرز الأول، ينظر: الهور وموسى، المصدر السابق، ص ص117-118.

إلا أنّ (إسرائيل) ما لبثت أن عادت وأعلنت تعليق موافقتها على مشروع روجرز بحجة أن مصر: قد خرقت اتفاق وقف اطلاق النار وأقامت قاعدة صواريخ مضادة للطائرات نوع سام 2 (Sam2) سوفيتية الصنع على الضفة الغربية لقناة السويس: وهو الامر الذي أيدته وزارة الخارجية الأمريكية في 3 أيلول1970، مما أدى إلى وقف محادثات السلام وفشل مشروع روجرز مجددا[1].

إنّ فشل مشروع روجرز في إجراء تسوية طمأنينة بين الدول العربية و(إسرائيل) لا يخرج عن الاطار الجديد الذي بدأت تتبناه إدارة نيكسون بعيداً عن سياسات التسوية التي أراد روجرز تحقيقها، ذلك أنّ تلك الإدارة كانت ترغب عبر مشاريع روجرز إبعاد التأثير السوفيتي عن المنطقة ووقف دعمه السياسي والعسكري لمصر وسوريا خاصة، ومتى ما تم إبعاد السوفيت – حسب الرؤية الأمريكية – فان ذلك يؤدي إلى تحقيق سلام جدي في المنطقة، فطالما أن أهداف الولايات المتحدة عبر مشاريع روجرز لم تتحقق، واستمرار الهجمات على (إسرائيل) من قبل المقاومة ومصر، فان إدارة نكسون بقيادة هنري كيسنجر (Henry A. Kissinger)[2] مستشار الأمن القومي الأمريكي، دعت إلى العمل على احياء الدعم الأمريكي لـ(إسرائيل)، والعمل على إعادة تزويدها بالأسلحة، ومن هنا كانت العودة نحو تزويد (إسرائيل) بالمزيد من صفقات الأسلحة، ولاسيما أسراب

---

(1) علي الدين هلال، أمريكا والوحدة العربية 1945–1982 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية: 1989)، ص200.

(2) هنري الفريد كيسنجر: سياسي أمريكي، وأول يهودي أمريكي يتولى منصب وزير الخارجية الأمريكية، وكذلك أول أمريكي غير أمريكي المولد يتولى هذا المنصب. ولد في 27 آيار 1923 في ألمانيا، حصل على الجنسية الأمريكية عام 1948، شغل منصب وزير الخارجية من عام 1973 ولغاية عام 1979، وكان مستشارا للأمن القومي الأمريكي في عهد نيكسون، أدى دورا كبيرا في اتفاقيات الفصل المصرية والسورية وللمزيد، ينظر: www.history.state.gov/departmenthistor/people/kissinger,henry.

طائرات الفانتوم التي وصلت بأعداد كبيرة إلى (إسرائيل)، معلنة عودة الدعم العسكري الأمريكي لها في حربها الإستنزافية ضد الدول العربية[1].

دخلت قضية فلسطين والصراع العربي - (الإسرائيلي) مع بداية سبعينيات القرن العشرين، مرحلة من الجمود السياسي التي أرادت الولايات المتحدة و(إسرائيل) فرضها على المنطقة، في ظل ثلاث نظريات حاولت الإدارة الأمريكية تعزيزها في رؤيتها لأبعاد القضية الفلسطينية في تلك المدة وهذه النظريات هي:

- **النظرية الأولى:** التي كانت تروّج لها الولايات المتحدة هي إستحالة نشوب حروب جديدة بين العرب و(إسرائيل)[2]، والسبب في ذلك حسب الرؤية الأمريكية هو ان (إسرائيل) بعد استحواذها على ثلاث مناطق تعدها استراتيجية لأمنها القومي (سيناء-الجولان-الضفة الغربية) أصبحت مكتفية أمنياً وعسكرياً، ولم تعد بحاجة للمزيد من الحروب ضد الدول العربية، اما الاخيرة فان الإدارة الأمريكية كانت تعتقد بأنها وفي ظل التفوق العسكري (الإسرائيلي) المدعوم أمريكياً، فإنها لن تفكر بتحدي ذلك التفوق وشن حرب لاسترجاع مناطقها المحتلة[3].
- **النظرية الثانية:** التي كانت تؤمن بها الولايات المتحدة والتي عززتها الظروف الإقليمية في المنطقة العربية، هي شعور واشنطن بان العرب بعد خسارتهم في حرب 1967، سوف لن يعتمدوا مجدداً على الدعم السوفيتي، وهذا الشعور

(1) جاسم، المصدر السابق، ص63.

(2) يضاف إلى ذلك ان (إسرائيل) أقنعت مؤيديها من ان العرب لا يستطيعون التحرك عسكرياً ضدها، وان لها اليد العليا في منطقة (الشرق الأوسط) ولا يمكن مفاجئتها. كعوش، المصدر السابق، ص 58.

(3) كميل منصور، الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل العروة الأوثق، ترجمة: نصير مروة، ط2 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية: 1998)، ص ص146-147.

تعزز في اعقاب قيام الحكومة المصرية بطرد الخبراء السوفيت في تمـوز 1972[1]، كما ان الولايات المتحدة عـبر انحيازهـا التـام لــ(إسـرائيل) أرادت ان توصـل رسالة إلى مصر وسوريا من ان اللجوء إلى الاتحاد السوفيتي لن يجعلها أقـوى في مواجهة (إسرائيل) لاسترداد أراضيها المحتلة[2].

- النظرية الثالثة: ان واشنطن كانت تعتقد بأنه لا توجد صلة بين الصراع العربي-(الإسرائيلي) وبـين مصـالحها النفطيـة في تلـك المنطقـة[3]، وكانـت الولايـات المتحدة ترى بان هناك منطقـتين اسـتراتيجيتين في (الشـرق الأوسـط) يجـب ان تكونا منفصلتين، هما: منطقة الصراع العربي- (الإسرائيلي)، ومنطقـة الخلـيج العربي الغنية بـالنفط، وهـذه الاخـيرة يجـب ان لا تتـأثر بـذلك الصـراع، لان واشنطن كانت تعد بعـض الـدول العربيـة النفطيـة دولاً محافظـة وغـير معنيـة بالصراع، وان الولايات المتحدة كانت تفكـر منـذ عـام 1967 بـأن الصـراع في المنطقـة لـن يمتـد إلى مصـالحها النفطيـة، لان دول المواجهـة مـع (إسـرائيل) (الأردن- سوريا- مصر) تفكر باسترداد أراضيها المحتلة عام1967، ولا تستطيع حمل الـدول النفطيـة علـى اسـتخدام الـنفط سـلاحاً سياسـياً في الصـراع مـع (إسرائيل)[4].

---

(1) للمزيد من التفاصيل عن طرد الحكومة المصرية للخبراء السوفيت ينظر: بول، المصدر السابق، ص82.

(2) William. B. Quant, Decade of decision, American policy toward the Arab- Israel Conflict 1969-1976 (Berkley: university of California: 1977), p.13.

(3) Ibid. p. 13.

(4) منصور، المصدر السابق، ص 147.

وبالرغم من حالة الجمود السياسي التي حاولت الإدارة الأمريكية فرضه، إلا ان ذلك لم يمنع قيام تحركات سياسية قامت بها كل من الأردن ومصر، وبشكل منفرد، بغية تحريك قضية فلسطين والوصول إلى السلام والاستقرار في المنطقة[1].

وبعد تيقن القيادة السياسية المصرية بعدم جدوى الإتصالات السياسية مع واشنطن، وعدم الخروج بأي حل قد ينجم عنه إنسحاب (إسرائيل) من الأراضي العربية المحتلة، قررت تلك القيادة التوجه نحو الإستعدادات العسكرية، بغية القيام بعمل عسكري يمكن ان يحرك القضية سياسياً، يسفر عنه في النهاية إرجاع الأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967[2] .

وقد بدأت هذه الإستعدادات تأخذ طابعها المكثف بدءاً من آيار 1973، إذ جرى التنسيق والتخطيط على أعلى المستويات السياسية في سوريا برئاسة الرئيس حافظ الاسد[3](1970-2000)، فضلا عن إجتماعات دورية عقدتها القيادة العسكرية لكلا البلدين، وتواصل إجتماعات تلك القيادة لوضع الخطط اللازمة لخوض غمار الحرب التي تقرر ان يكون هدفها تحرير الأراضي المصرية والسورية، وتوظيف نتائج الحرب لتحرير الأراضي الفلسطينية المحتلة لصالح الشعب الفلسطيني، وقد أبلغ كل من الرئيس

---

(1) وللمزيد من التفاصيل عن هذه التحركات السياسية ينظر:

F.R.U.S. 1969-1976, Vol. xxv, Arab-Israel Crisis and War 1973, D.(11), (Washington: Department of State: 2011), p.p. 1-2.

(2) جاسم، المصدر السابق، ص102.

(3) حافظ الأسد: ضابط ورجل دولة سوري، ولد في قرية القرداحة قرب اللاذقية عام 1931، أصبح قيادياً في التشكيلات العسكرية لحزب البعث العربي الاشتراكي منذ عام 1960، وقائدا للقوة الجوية عام 1963، أصبح وزيراً للدفاع عام 1966، قام بما يعرف في الأدبيات السياسية السورية بحركة تصحيحية في تشرين الأول 1970، وأصبح رئيساً للبلاد حتى وفاته عام 2000. ينظر: باتريك سيل، الأسد الصراع على الشرق الأوسط، ط10 (بيروت: شركة المطبوعات: 2007)، ص ص17 وما بعدها.

محمد أنور السادات[1](1970-1981)، والرئيس الأسد قواتهما العسكرية بأن تكونا جاهزة لتلقي المهام القتالية بدءا من 15 آيار1973[2]. وبعد استكمال الاستعدادات والخطط العسكرية شنت مصر وسوريا ظهر يوم السبت 6 تشرين الأول 1973، هجوماً جوياً وبرياً شاملاً ضد المواقع العسكرية (الإسرائيلية) في سيناء والجولان، وفي الوقت الذي إستطاعت القوات المصرية من عبور قناة السويس وتدمير خط بارليف[3]الدفاعي، والانتشار في محيط شبه جزيرة سيناء، تمكنت القوات السورية من إختراق الخطوط الإستراتيجية التي أقامتها (إسرائيل) في هضبة الجولان[4].

كانت هذه الانتصارات التي حققتها مصر في سيناء وسوريا في الجولان وقتية، إذ إستطاعت القوات (الإسرائيلية) من الإلتفاف حول الجيش المصري بعد عبورها قناة السويس إلى الضفة الغربية وقطع الإمدادات عنه، وتفرغ الجيش (الإسرائيلي) للجبهة

---

(1) محمد أنور السادات: عسكري ورجل دولة خلف الرئيس جمال عبد الناصر في رئاسة الجمهورية، ولد في المنوفية عام 1918، تخرج من الكلية الحربية 1938، ثم أصبح عضوا في مجلس قيادة الثورة بعد ثورة عام 1952، وكان عضواً في مجلس الرئاسة الذي شكله الرئيس جمال عبد الناصر برئاسته (1962-1964)، ثم أصبح نائباً لرئيس الجمهورية عام 1969، وبعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر، أصبح السادات رئيساً للجمهورية عام 1970، وتوفى في حادثة إغتيال عام 1981. أنور السادات، البحث عن الذات، ط3 (القاهرة: المكتبة المصرية الحديثة: 1979)، ص ص9 وما بعدها.

(2) الكيلاني، المصدر السابق، ص378.

(3) خط بارليف: خط دفاعي أقامته (إسرائيل) على الضفة الشرقية لقناة السويس عام 1969، والتي تعتبر مانعاً مائياً فعالاً بوجه أية محاولة هجومية مصرية لعبورها، وقد سمي الخط باسم الجنرال حاييم بارليف، الذي كان يشغل وقتئذ منصب رئيس أركان الجيش (الإسرائيلي) وكان صاحب الفكرة في إنشائه وقد أحاطت الدعاية (الإسرائيلية) قدرة هذا الخط على ردع المصريين في عبور القناة. جمال حماد، من سيناء إلى الجولان، ط2 (القاهرة: الزهراء للإعلان العربي: 1995)، ص ص117-157.

(4) الكيلاني، المصدر السابق، ص ص363 وما بعدها.

السورية بشن هجوم معاكس محققاً إنتصارات كبيرة على الجيش السوري، حتى كادت دمشق أن تسقط بيد القوات (الإسرائيلية) لولا تدخل القوات العراقية في إنقاذ الموقف والحيلولة دون تقدم القوات (الإسرائيلية) نحو العاصمة دمشق[1].

وعندما وقعت الحرب في 6 تشرين الأول 1973، كانت الأوساط السياسية والعسكرية الأمريكية تعتقد بأن تفوق (إسرائيل) سيحقق انتصاراً سريعاً على العرب، وكان وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر يخطط للإستفادة من اللحظة الأخيرة المناسبة للمصالح الأمريكية، بإتجاه العمل الدبلوماسي من أجل التسوية السلمية بين أطراف الصراع، خشية ان يؤثر الإندحار العربي إلى تدخل من الإتحاد السوفيتي أو إلى حرب نفطية[2].

ووفقاً لهذا التصور أعلاه، إرتأت الإدارة الأمريكية تجنب إتخاذ أية خطوة إستفزازية فأقدمت على أمرين مهمين[3]:

الأول: الإمتناع عن شحن الأسلحة إلى (إسرائيل)، مادام تفوقها يجعلها في غنى عن ذلك.

الثاني: الحرص على عدم توجيه الإتهام إلى العرب بأنهم المعتدون.

---

(1) وللمزيد من التفاصيل عن اشتراك الجيش العراقي في حرب 1973 ينظر: مذكرات (غير منشورة) حصل عليها الباحث، والتابعة للواء الركن ميسر فاضل الشاكر، بعنوان: مهمتي كجندي 26 تشرين الأول 1965 -30 آب 1991، الموصل، 2002، ص ص11-14؛ كذلك تشير احدى الوثائق (الإسرائيلية) إلى خطاب هنري كيسنجر في 12 تشرين الأول 1973 في مؤتمر صحفي 'أن القوات العراقية إستطاعت إيقاف الهجوم (الإسرائيلي) على دمشق' للتفاصيل ينظر:

I.M.F.A, D.(6), press Conference by U.S secretary of state Dr Henry Kissinger -12 October 1973, p.1.

(2) العلوي، المصدر السابق، ص78 ؛ I.M.F.A, D. No (6) , Ibid, p, 2

(3) كميل منصور 'الولايات المتحدة الأمريكية' في الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1973 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية: 1976)، ص455.

وذهبت الإدارة الأمريكية إلى حد الضغط على مجلس الشيوخ للإمتناع عن التنديد بما يسمى "العدوان" في قرار تبناه المجلس حول الحرب.

ومن أجل تهيئة الإدارة الأمريكية أطر تحركها طالبت بوقف القتال والسعي منذ يوم 7 تشرين الأول إلى دعوة مجلس الأمن الدولي إلى الإجتماع والإتصال بالأعضاء ولاسيما الدائميين لبحث الجهود الإستثنائية لوضع الحل لهذه الحرب، فضلا عن ذلك توفير الأجواء اللازمة لعقد سلسلة من اللقاءات بين أطراف النزاع[1]، إلا انها لم تكن مستعجلة بطرح مشروع قرار أو التوصل إلى قرار مشترك (أمريكي - سوفيتي) في مجلس الأمن، قبل حلول الوقت الملائم عسكرياً[2].

وفي 22 تشرين الأول 1973، أصدر مجلس الأمن الدولي قراره المرقم (338)[3]، القاضي بوقف إطلاق النار، وقد وافقت كل من مصر وسوريا على القرار، في حين ماطلت (إسرائيل) في تنفيذه[1]، فأرسل السادات رسائل عاجلة إلى كل من الاتحاد

---

(1) I.M.F.A, D.(6), OP. Cit, p.2.

(2) منصور، الولايات المتحدة...، ص455.

(3) نص قرار مجلس الأمن الدولي المرقم (338) على ما يأتي:

1. دعوة جميع الأطراف المشتركة في القتال إلى وقف إطلاق النار بصورة كاملة وإنهاء جميع الأعمال العسكرية في مدة لا تتجاوز (12) يوما من لحظة إتخاذ القرار.
2. دعوة جميع الأطراف إلى البدء بعد وقف إطلاق النار بتنفيذ قرار مجلس الأمن المرقم (242) لعام 1967.
3. يقرر البدء فور ايقاف إطلاق النار بمفاوضات بين الأطراف المعنية تحت الإشراف الملائم بهدف إقامة سلام عادل ودائم. للتفاصيل، ينظر: الهور وموسى، المصدر السابق، ص132.

(1) للتفاصيل عن اسباب مماطلة (إسرائيل) في تنفيذ قرار (338) ينظر:

بريماكوف، المصدر السابق، 371 ؛

F.R.U.S, Vol. xxv, OP.Cit, p. 775.

السوفيتي والولايات المتحدة طلب منهما التدخل عسكرياً لإجبار (إسرائيل) على وقف إطلاق النار، وتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي[1].

وعلى العموم إستهدفت السياسة الإستراتيجية الأمريكية تجاه الصراع بعد حرب تشرين 1973 تحقيق أهداف رئيسة أبرزها ما يأتي[2]:

1. تفادي أية تسوية شاملة للصراع وفقا لقراري مجلس الأمن (242) و (338).
2. رفع الحظر النفطي العربي الذي فرض في حرب تشرين 1973[3].
3. إضعاف النفوذ السوفيتي في منطقة (الشرق الأوسط).
4. السعي إلى إنفراد الولايات المتحدة في إدارة عملية تسوية الصراع العربي – (الإسرائيلي).
5. الضغط بإتجاه تحقيق تحول دائم في السياسة الخارجية المصرية نحو الولايات المتحدة وضد الإتحاد السوفيتي.

---

(1) جوزيف فيكليستون، السادات وهم التحدي، ترجمة: عادل عبد الصبور (بيروت: الدار العالمية: 1999)، ص195.

(2) العلوي، المصدر السابق، ص99.

(3) وللمزيد من التفاصيل عن حظر النفط العربي ينظر: حامد ربيع، سلاح البترول العربي والصراع العربي– الإسرائيلي (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر: 1974)، ص ص83 وما بعدها.

المبحث الثالث

قضية اللاجئين الفلسطينيين

أولا: نشأة قضية اللاجئين وتطور مسارها السياسي

أسفرت الحرب العربية (الإسرائيلية) عام 1948، عن ظهور مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، لكن أدبيات الفكر الصهيوني قد سبقت هذه الحرب في نظر الصهاينة نحو الفلسطينيين التي تباينت بين إنكار وجود شعب يسكن في فلسطين، وبين النظرة التي تحط من قيمة الفلسطينيين الموجودين فيها. فرفع زعماء الحركة الصهيونية شعاراً "أرض بلا شعب لشعب بلا ارض" وأنكروا بذلك وجود شعب عربي في فلسطين. وكان الصهيوني ماكس نوردو(Max Nordau) [1]من أوائل الذين روجوا لهذا الشعار.

ونلحظ أن البعض من زعماء الصهاينة عملوا على تشويه صورة العربي الفلسطيني وإظهار الشعب الفلسطيني بأنهم وحوش وبرابرة متخلفون فهم مثل كل إستعمار إستيطاني يسعى إلى إبعاد السكان المحليين وتسويغ ذلك العمل[2]، ويعطي ثيودور هرتزل الخطوات الأساسية لإمكانية الإستيلاء على الأرض من مالكيها الفلسطينيين، ويشير إلى ذلك في يومياته بتاريخ 5 حزيران 1895، قائلا: "يتوجب على

---

(1) زعيم ومفكر صهيوني ومن أوائل الداعين لإقامة دولة صهيونية في فلسطين، ولد في 29 تموز 1849 في المجر، وتركها متوجها إلى باريس عام 1880، إذ أخذ ينشر فيها أفكاره الصهيونية حتى لقاءه مع هرتزل في عام 1892 فقاما بتنسيق جهودهما في سبيل تحقيق الحلم الصهيوني، توفى في باريس في 23 حزيران عام 1923، وللمزيد ينظر: المسيري، موسوعة اليهود...، مج6، ص245-248.

(2) يوميات هرتزل، ترجمة هيلدا شعبان، إعداد أنيس صائغ، ط2 (بيروت: مركز الأبحاث: 1973)، ص77.

الصهاينة نزع الملكية الخاصة بلطف، وسوف نحاول تسريب السكان المعدمين عبر الحدود بتأمين مجالات الإستخدام لهم في بلدان العبور، على ان نسد أمامهم كل مجال للعمل في بلادنا أي فلسطين، العمليتان عملية نزع الملكية، وعملية إبعاد الفقراء يجب تنفيذهما بحذر وإحتراس وتكتم، ولا بأس أن أعتقد أن أصحاب العقارات والأراضي يخشوننا فيبيعوننا[1]، الاشياء بأسعار تفوق قيمتها المستحقة، نحن لن نبيعهم شيئا منها على الاطلاق متى ما جاءوا لإستردادها بالشراء[2].

وبعدما دخلت الجيوش العربية فلسطين في 15 آيار 1948، وأسفرت الحرب عن توسع (إسرائيلي) عبر السيطرة على أراضٍ تقع خارج ما هو محدد في مشروع التقسيم، بحيث وصلت مساحة (إسرائيل) بموجب خطوط الهدنة الموقعة مع الدول العربية في عام 1949، إلى (20، 700 كم2) أي ما يشكل ما نسبته (77، 4٪) من مساحة فلسطين الكلية البالغة (009، 27كم2)، ولم يبق من فلسطين سوى الضفة الغربية التي سيطر عليها الجيش الأردني وقطاع غزة التي خضعت للسيطرة المصرية[3]. وعملت الصهيونية على تثبيت

---

(1) من الجدير بالملاحظة في مسألة شراء الأراضي أو إستئجارها من الصهاينة في فلسطين، ان جميع الأراضي التي إشتراها الصهاينة أو استأجروها أو منحوها، هي من عرب غير فلسطين، وهم من العوائل النصرانية اللبنانية. آل سرسق، وآل اتاني وغيرهم، إذ باعوا آلاف الهكتارات إلى الصهاينة، أو من الحكومة العثمانية أو من مستثمرين أو من ملاك أجانب، ولم يتسرب من الفلسطينيين قبل الاحتلال البريطاني لفلسطين سنة 1917 إلى الصهاينة دونم واحد، وللمزيد من التفاصيل عن اسماء المستوطنات التي اشتراها الصهاينة من سنة 1881-1917 وأسماء أصحابها غير الفلسطينيين، ينظر: نجيب الأحمد، فلسطين تاريخا ونضالا (عمان: دار الجليل: 1985)، ص ص72-76 ؛ جوي بوندز، جذورنا لا تزال حية، ترجمة: مكي حبيب المؤمن (بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية: 1982)، ص14.

(2) يوميات هرتزل، المصدر السابق، ص76.

(3) أديب صالح عبد اللهيبي، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من مشكلة اللاجئين الفلسطينيين 1948-1967، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الموصل، كلية التربية، 2010، ص73.

مكاسب حرب 1948، الإقليمية والسياسية، أي تثبيت الواقع الصهيوني الجديد في فلسطين، وتطويره بما يخدم المرحلة اللاحقة. كما شجعت الصهيونية الهجرة اليهودية[1]، على أنه هدف استراتيجي[2].

مع احتلال الأراضي الفلسطينية المذكورة من القوات الصهيونية صار بإمكان القيادات الصهيونية ان تعمل بكل حرية لطرد الفلسطينيين من أراضيهم ففي 5 حزيران 1948، جرى إجتماع بين رئيس الحكومة الصهيونية بن غوريون ومدير الصندوق القومي اليهودي، ورئيس لجنة الترحيل (الترانسفير Transfer) يوسف ويتز، تم فيه مناقشة مشروع الأخير باسم "عودة الملكية: خطة لحل قضية العرب في دولة (إسرائيل)" وقدرت لجنة الترحيل انه تم فعلا إجلاء سكان 190 قرية، وسبع مدن، أي ما يقارب من 335 ألفاً من العرب. وجاء في المقترحات انه يجب إتخاذ الإجراءات الآتية للحصول على اهداف ومكاسب أكثر:

1. تدمير القرى في أثناء العمليات العسكرية كلما سنحت الفرصة.
2. منع العرب من زراعة الأراضي وجني المحاصيل حتى بعد توقف العمليات العسكرية.
3. توطين اليهود في عدد من القرى بهدف عدم ترك فراغ.
4. إعتماد تشريعات يمنع خلالها عودة الذين طردوا.

وقد أبدى بن غوريون موافقته على ما جاء في توصيات اللجنة[3].

---

(1) بلغت اعداد الجماعات اليهودية والذين هاجروا إلى فلسطين للمدة 1882-1992 ما يقارب من 3718278 مليون مهاجر. للتفاصيل، ينظر: المسيري، موسوعة اليهود...، مج7، ص ص94 – 95 .

(2) مشهور سلامة، نظرية الأمن الصهيوني من هشومير إلى الخيار النووي، ط2 (الكويت: الصفاة: 1985)، ص22.

(3) اللهيبي، المصدر السابق، ص73.

ويمكن القول بان الإرهاب الصريح ضد الفلسطينيين قد استخدم في أثناء مدة حرب عام 1948 وما بعدها، اما عن طريق نشر الرعب بين السكان، أي الحرب النفسية، وعلى سبيل المثال، في حالة مذبحة دير ياسين[1]، إذ حرص الصهاينة حرصا شديداً على إطلاع جميع الفلسطينيين على الحادث ليقوموا عبره بغرس الخوف والهلع في قلوبهم[2].

أكد الوسيط الدولي الكونت فولك برنادوت (F. Bernadotte)[3] أثناء وجوده في فلسطين في تلك المدة، أنَّ كل السكان العرب تقريبا هربوا أو طردوا من المنطقة التي صارت تحت الاحتلال الصهيوني، ومن هؤلاء العدد الكبير من مدن سكان يافا وحيفا وعكا والرملة واللد. في حين كان عدد السكان أكثر من 1319000 عربي قبل اندلاع الحرب فان العدد إنخفض إلى نحو 50 ألف عربي، وبذلك كان قيام دولة يهودية يعني طرد السكان الأصليين[4].

---

(1) مذبحة دير ياسين: مذبحة إرتكبتها عصابات صهيونية – الآرجون وشتيرن والهاجاناه– في 9 نيسان 1948، وراح ضحيتها زهاء (260) فلسطينياً من أهالي قرية دير ياسين العزل، وكانت هذه المذبحة احدى الوسائل التي انتهجتها المنظمات الصهيونية المسلحة لطرد الفلسطيني من فلسطين. وللمزيد من التفاصيل عن المذابح التي قادتها العصابات الصهيونية قبل عام 1948 ولغاية عام 1992، ينظر: المسيري، موسوعة اليهود..، مج7، ص ص127–169.

(2) ميخائيل بالومبو، كيف طرد الفلسطينيون من ديارهم عام 1948 (بيروت: دار الحمراء: 1990)، ص630؛ كما تشير احدى السجلات للمخابرات العسكرية (الإسرائيلية) ان 75٪ على الاقل من اللاجئين الفلسطينيين غادروا أماكنهم طبقا للعمليات العسكرية (الإسرائيلية)، ينظر: Jeel Beinin and Lisa Hajjar "Palestine, Israel and the Arab-Israeli Conflict A Primer", Middle East Research and Information Project, p.5, www.merip.org.

(3) الكونت فولك برنادوت: دبلوماسي وسياسي سويدي ولد عام 1895، انتدبته الأمم المتحدة في 20 آيار 1948 ليكون وسيطاً دولياً بين العرب واليهود لبحث تسوية الصراع العربي – الصهيوني، وتم اغتياله على يد العصابات الصهيونية في 17 أيلول 1948. الكيالي، موسوعة...، ج1، ص ص524–525.

(4) اللهيبي، المصدر السابق، ص74–75.

إنَّ خروج الفلسطينيين على شكل موجات متعاقبة وانتشـارهم في منـاطق مختلفـة أسهم بشكل واضح في صعوبة إعطاء تقدير دقيق لأعـداد اللاجـئين الفلسـطينيين الـذين تركوا أرضهم في أثناء حرب 1948 وبعدها، وتبعاً لذلك اختلفت التقديرات حول أعداد اللاجئين الفلسطينيين فالمصادر العربية تذكر أن عددهم ما يقرب من 900 ألف إلى مليون لاجئ، اما التقديرات الصهيونية فتجعل العدد500 الف لاجئ[1].

وذكرت وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجـئين الفلسـطينيين والاونـروا[2]، (UNRWA) في30 حزيران1950، ان عدد اللاجـئين بلـغ (914، 221) لاجئـاً، توزعـوا بحسب مناطق عمل الوكالة في الدول التي استقر فيها اللاجئون، إذ بلغ عددهم في الأردن (506، 200) لاجئاً، وفي لبنان (127، 600) لاجئـاً، وفي سـوريا (82، 194) لاجئـاً، وفي غزة (198، 227) لاجئاً، وقدرت الولايات المتحدة عدد اللاجئين الفلسـطينيين بــ(700) الف لاجئ[3].

---

(1) Beverley M. Edward and Peter H. Cliffe, Conflicts in the Middle East since 1944, Second Edition (London: Rutledge: 2004), p. 12 ;

اللهيبي، المصدر السابق، ص 75.

(2) أنشأت هذه الوكالة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة يرجع تأريخه إلى 19 تشرين الثاني 1949، وباشرت عملها في أثناء عام 1950، كما حدد موعد إنتهائها من مهماتها في 30 حزيران 1969 ويجدد لها سنويا منذ ذلك التأريخ، ومقرها الرئيس في بيروت ولها مكاتب اقليمية في الدول العربية المضيفة للاجئين، وهدفها تقديم العون المباشر وتنفيذ برامج التشغيل بالتعاون مع الحكومات في الدول المضيفة، وتمتلك الوكالة صندوقا خاصاً للمساعدة في إعادة توطين اللاجئين ولتمويل مشروعات الإسكان التي يقابلها اللاجئون الفلسطينيون برفض قاطع مصرين على حقهم الأساس في العودة إلى ديارهم. الكيالي، موسوعة...، ج7، ص312.

(3) المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، العودة إلى ديارهم- الحل العادل والدائم لقضية اللاجئين الفلسطينيين، ط3 (بيت لحم: مركز بديل: 2000) ص6؛ اللهيبي، المصدر السابق، ص75.

ويفسر التقرير الختامي للجنة الدولية للصليب الأحمر، الذي تقدمت به إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي لخص فيه أعمال الإغاثة المقدمة إلى اللاجئين بالتعاون مع إتحاد جمعيات الصليب الأحمر ولجنة خدمات الأصدقاء الأمريكيين في المدة من 30 أيلول 1949 حتى 30 نيسان 1950، أسبابَ إستحالة ضبط أعداد اللاجئين، ومنها الفوضى التي سببها الرحيل المفاجئ لأعداد كبيرة من الناس، وأن آلية تقديم الخدمات العامة في فلسطين لم تكن منظمة بشكل جيد، وإقدام السلطات المحلية في فلسطين على إشراك جميع السكان، بما فيهم غير اللاجئين، في المساعدات الخيرية الدولية، نظرا لسوء الحالة الاقتصادية، وان هناك حالات كثيرة تصل إلى عشرات الآلاف ممن قاموا بتجاوز الضوابط بتسجيل اسمائهم في أكثر من منطقة، أو تحت أسماء متعددة، أو زادوا في عدد أفراد أسرهم عبر تسجيل ولادات وهمية أو إخفاء الوفيات[1].

ويمكن القول أن عدد اللاجئين الذين غادروا فلسطين خلال عامي 1947-1948، كان نحو(900) ألف لاجئ، وهذا هو التقدير الذي اجراه مندوب الصليب الأحمر في (الشرق الأوسط)[2]، موزعين في دول الجوار الفلسطيني وبحسب إقامتهم في المخيمات أو خارجها، كما في الجدول الآتي:[3].

---

(1) لكس تاكنبرغ، وضع اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي، ترجمة: بكر عباس (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية: 2003)، ص25؛ اللهيبي، المصدر السابق، ص106.

(2) حياة ملحس ياغي، "مشكلات اللاجئين في مخيمات الأردن" مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، ع53-54، كانون الثاني- شباط، 1978، ص110.

(3) اللهيبي، المصدر السابق، ص76 ؛ وللمزيد عن اماكن تواجدهم، ينظر الملحق رقم (1)

جدول رقم (1)

ت	الجهة	في المخيمات	خارج المخيمات	المجموع
1	الأردن	250 ،153	356 ،346	606 ،499
2	غزة	107 ،124	494 ،90	601 ،214
3	لبنان	670 ،38	930 ،64	600 ،103
4	سوريا	753 ،19	454 ،68	207 ،88
المجموع		780 ،335	234 ،570	014 ،906

ونتيجة للزيادة الطبيعية فقد أصبح عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة الأنروا في يوم 31 آيار 1967، نحو 1، 344، 576 من بينهم نحو 860، 951 يستلمون معونات من الأنروا[1].

وبعد تأسيس الأمم المتحدة الأنروا لغوث اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة إستنادا إلى القرار رقم (194)[2] بتاريخ 17 كانون الثاني 1949 هيئة أخرى بإسم لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين، وأوكلت اليها مهمة تسهيل التوصل إلى تسوية سلمية، وبالتالي عينت الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا أعضاء في اللجنة وفي الفقرة 11 من القرار نفسه المتعلقة بمشكلة اللاجئين قررت الجمعية العامة ما يأتي[3]:

"وجوب السماح بالعودة في أقرب تاريخ عملي، للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع التعويض عن أملاك الذين يختارون عدم العودة وعن كل خسارة في الأملاك أو أي ضرر لحق بها، عندما يكون من الواجب، وفقا لمبادئ القانون الدولي والإنصاف ان يعوض عنها من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة".

(1) ياغي، المصدر السابق، ص110.

(2) ينظر إلى نص القرار 194 في: تاكنبرغ، المصدر السابق، ص ص455-458.

(3) المركز الفلسطيني لمصادر...، ص ص48-49.

وأوصت الفقرة 11 من القرار لجنة التوفيق، "بتسهيل عودة اللاجئين إلى وطنهم وإعادة توطينهم وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي ودفع التعويض، وبالمحافظة على صلات وثيقة بمدير وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين، ومن ثمَّ بالهيئات والوكالات المتخصصة المناسبة التابعة للأمم المتحدة"[1].

ثانيا: القرار (الإسرائيلي) بعدم عودة اللاجئين

بدأ اللاجئون في ربيع عام 1948، في مختلف أماكن إقامتهم المطالبة بالعودة إلى منازلهم وقراهم وتعرضت الحكومة (الإسرائيلية) منذ مطلع صيف عام 1948، لضغط دولي يقوده الكونت برنادوت وسيط الأمم المتحدة إلى فلسطين، ولاحقا الولايات المتحدة من أجل عودة جماعية للاجئين إلى وطنهم، وفي حزيران 1948، واجهت الحكومة (الإسرائيلية) هذه المسألة وقررت منع العودة وعادت فأكدت قرارها هذا في آب 1948[2].

وإستندت المعارضة (الإسرائيلية) لعودة اللاجئين إلى ست حجج[3]:

1. حجة الضمير المرتاح: غادر الفلسطينيون بملء إرادتهم وهم يتحملون نتائج قرارهم.
2. حجة المبدئية: ان تعايش شعبين مختلفين إلى هذا الحد غير قابل للحياة، ومن الأفضل للفلسطينيين المغادرة والاستقرار في بلدان شقيقة عندها ما يتسع لهم.
3. حجة الملائمة: تهدف الصهيونية إلى إنشاء دولة يهودية وليس إنشاء دولة ثنائية القومية وصون الطابع المتجانس للدولة اليهودية إذا إستدعى ذلك

---

(1) تاكنبرغ، المصدر السابق، ص ص29-30؛ المركز الفلسطيني لمصادر...، المصدر السابق، ص ص6-7.

(2) تاكنبرغ، المصدر السابق، ص22.

(3) خضر، المصدر السابق، ص ص264-265.

التطاول له الأولوية حتى ولو كان من الواجب التطاول على القانون الدولي.

4. حجة التعادل: ذهاب اللاجئين الفلسطينيين يعوض عنه بهجرة اليهود الذين غادروا البلاد العربية للإستقرار ابتداء من عام 1948، في دولة (إسرائيل) الجديدة.
5. حجة الأمن: ثمة أولوية لحاجة (إسرائيل) إلى الأمن، وما يقودها إلى منع العرب إذا كانوا كثيري العدد من ان يشكلوا فيها نوعاً من الطابور الخامس للفلسطينيين.
6. حجة الضرورة: إنَّ (إسرائيل) بحاجة إلى مهاجرين وهؤلاء يحتاجون إلى مكان وبالنظر إلى ضيق الإقليم، فإن عودة اللاجئين الفلسطينيين ليست موضوع بحث ولاهي متمناة.

وعلى أثر حدوث حرب 5 حزيران 1967، وإحتلال القوات (الإسرائيلية) للضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان السورية لجأ نحو 18 ألف لاجىء و 200 ألف نازح[1]، جديد من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى المملكة الاردنية ونحو 17 ألف لاجىء

---

(1) عرفت وكالة الانروا اللاجىء الفلسطيني بالتعريف الآتي: هو كل شخص كان مكان إقامته في فلسطين لمدة لا تقل عن عامين سابقين قبل حرب 1948، وفقد نتيجة الحرب بيته وأدوات عيشه، اما النازحون فهم الفلسطينيون الذين كانوا مواطنين مسجلين في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس عشية حرب 1967، وفقدوا بيوتهم وأصبحوا نازحين نتيجة الحرب. ينظر: جيرهارد بلفر، إنغريد جاسنر، وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى بين مطرقة السياسة وسندان خدمة اللاجئين، تحرير: محمد جرادات (بيت لحم: مركز المعلومات البديلة: 1997)، ص6.

و100 ألف نازح سوري من مرتفعات الجولان إلى مناطق أخرى من سوريا، الأمر الـذي زاد من تعقيد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بشكل أكبر(1).

ومن خلال المكتسبات التي حصلت عليهـا (إسـرائيل) خـلال حـرب عـام 1967، قامت بهدم أكثر من 6000 آلاف بيت فلسطيني في الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة كما تم تهجير ما يقارب من 800 الف فلسطيني، وتم السيطرة علـى مـا يقـارب مـن 300كم^2، تمت مصادرتها من الفلسطينيين داخل ما يسمى بـ(إسرائيل) و 3000كم^2، مـن الأراضي التي احتلتها بعد عام 1967(2).

ويرى الدكتور بشارة خضر "أن تفتيت المجتمع الفلسطيني بصورة طبيعيـة جـدا أدى إلى إنفصام واضح حصـل في صـميم الشـعب وإلى عـدم اتصـال بـين ابنائـه وإلى توقـف سياسي واجتماعي بصورة كاملة وإبتداءاً مـن عـام 1948، لم يعـد هنـاك علـى الاطـلاق مجتمع فلسطيني وإنما (أجزاء مجتمع) تعـيش في عـدة بلـدان وتسـتفيد مـن انظمـة قانونيـة مختلفة"(3) وهي كما يأتي:

1. فلسطينيون بقوا داخل حدود (إسرائيل) ويسمون عـرب (إسـرائيل)، وعلـيهم التدرب الصعب على الحياة في هذه الدولة، ويحملـون أوراق وجـوازات سـفر (إسرائيلية).

---

(1) Badil Resource Center for Palestinian Residency Refugee Rights Survey of Palestinian refugees and Internally Displaced persons, 2003, (Bethlehem: Badil Resource Center: 2004), p.p. 15-16 ;

اللهيبي، المصدر السابق، ص77.

(2) Badil..., Ibid, p.p. 18-19.

(3) خضر، المصدر السابق، 267.

2. فلسطينيو الضفة الغربية المقيمون واللاجئون وقد أصبحوا مواطنين أردنيين منذ ضم الضفة الغربية إلى الأردن بعد المؤتمر الذي عقد في أريحا في أول كانون الأول 1948، ويحملون جواز سفر أردني[1].
3. فلسطينيو غزة المقيمون واللاجئون والمفصولون جغرافياً عن فلسطين التأريخية بتوسع الحدود (الإسرائيلية)، والموضوعون تحت إدارة مصرية ويحملون وثيقة سفر مصرية[2].
4. اللاجئون الفلسطينيون في لبنان في المخيمات ومعهم وثيقة سفر لبنانية[3].
5. اللاجئون الفلسطينيون في سوريا، وهم أيضا يعيشون في المخيمات وتعدهم سوريا سوريي المولد، ولكنهم يستفيدون من وثيقة سفر سورية[4].
6. اللاجئون الفلسطينيون في الأردن ويعيش معظمهم في المخيمات ويجد الأكثر ثقافة بينهم وظيفة في الإدارة والقطاع الثالث (في حقل التجارة والخدمات والتأمينات...الخ) والمؤسسات التربوية ويحملون جواز سفر أردني[5].
7. الفلسطينيون المهاجرون وهم الأكثر ثقافة والأكثر يسراً وقد هاجروا إلى الولايات المتحدة أو كندا أو أمريكا اللاتينية وإنضموا إلى عائلات إستقرت هناك منذ بداية القرن العشرين، وهاجر فلسطينيون آخرون نحو منابع النفط وبشكل أساسي في شبه الجزيرة العربية ودول الخليج، وهكذا أصبحت الهجرة أيّاً كان المقصد في الخمسينيات صمام البقاء للفلسطينيين.

---

(1) دليل مخيمات الضفة الغربية، ص ص6-7 www.group194.netl.

(2) دليل مخيمات قطاع غزة، ص1-4. www.group194.netl.

(3) دليل مخيمات لبنان، المصدر نفسه، ص1-2.

(4) دليل مخيمات سوريا، المصدر نفسه، 1-5.

(5) دليل مخيمات الأردن، المصدر نفسه، 1-2.

8. اللاجئون الفلسطينيون في العراق وقد تبنت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق أدارة شؤونهم(1).

ويرى الباحث أنَّ الدكتور بشارة خضر قد تجنى على الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية برمتهما، عندما اطلق العنان لنفسه وقال: "لم يعد هناك على الاطلاق مجتمع فلسطيني وإنما أجزاء مجتمع"، وهذا المنظار قاصر وضيق لأنه لا يمكن مطلقا إبادة أي شعب من أية قوة كانت، والشعب الفلسطيني شعب أبي ومناضل وصامد يدافع عن وجوده بشتى الوسائل.

ثالثا : موقف الولايات المتحدة من مشكلة اللاجئين (1948- 1979).

ان الملامح الأولية لموقف الولايات المتحدة من مشكلة اللاجئين الفلسطينيين قد تبلورت في برقية بعثها جيمس ماكدونالد (Jemes macdonal) سفير الولايات المتحدة في (إسرائيل) في شهر آب 1948، إلى وزارة الخارجية الأمريكية مطالباً إياها بالإسهام الفعّال لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين، التي يجب أن تتناسب وحجم المشكلة، مؤكدا على ضرورة تأسيس منظمة دولية تتولى إغاثة اللاجئين وإسكانهم(2).

وبدورها كتبت وزارة الخارجية الأمريكية في 19 آب 1948، إلى الرئيس ترومان للنظر في مأساة اللاجئين الفلسطينيين، والبالغ عددهم بحسب المذكرة نحو350 ألف لاجئ، وأكدت على ضرورة بذل الجهود في سبيل الحصول على تبرعات من منظمات الإغاثة الأمريكية وان تقوم وزارة الخارجية الأمريكية ببذل جهود دبلوماسية للتوصل إلى

(1) وللمزيد من التفاصيل عن اللاجئين الفلسطينيين في العراق، ينظر: اللهيبي، المصدر السابق، ص ص92-93.

(2) اللهيبي، المصدر السابق، ص95.

حلول سلمية لمشكلة فلسطين وحث الحكومة (الإسرائيلية) على قبول عودة اللاجئين على أن لا تتعارض عودتهم مع أمنها الداخلي[1].

طالب الوسيط الدولي رالف بانش (Ralf Pansh) في أثناء إنعقاد جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة في خريف عام 1948، بأن تسهم الدول الكبرى بمساعدة اللاجئين بما يتناسب مع مصالحها في (الشرق الأوسط) وخص الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بتقديم نسبة كبيرة من المساعدات المطلوب توفيرها للاجئين الفلسطينيين[2].

كما أبدى وزير الخارجية الأمريكي جورج مارشال George Marshal (1947-1949) في أثناء حضوره تلك الجلسات تأييده لمشروع القرار الصادر في 18 تشرين الأول 1948، والذي أقر تقديم مبلغ 30 مليون دولار لإغاثة 500 ألف لاجئ في تسعة أشهر إبتداء من 1 كانون الأول 1948 ولغاية 31 آب 1949[3]،

كثف الوفد الأمريكي إتصالاته مع بقية الوفود في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وحضر الممثل الأمريكي لدى (إسرائيل) جيمس ماكدونالد للإشتراك في الإتصالات التي أسفرت عن صدور قرار في 19 تشرين الثاني 1948، إشتركت في إعداده الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وبلجيكا وهولندا، يقضي بإنشاء وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين، وإنشاء صندوق خاص تودع فيه المساهمات الدولية المقدمة للاجئين مع تخصيص موازنة سنوية للوكالة تبلغ 29، 500، 000 دولار لتقديم الإغاثة

(1) فرد لوسون، "ادارة تورمان والفلسطينيون" في كتاب فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كليتون، ص89.

(2) اللهيبي، المصدر السابق، 96.

(3) F.R.U.S, The Secretary of State to the Acting Secretary of State, Paris, October 20, 1948, Vol. (4), p.p. 1497- 1498.

لـ500 ألف لاجئ على أن يخصص2، 500، 000 دولار للنفقات الادارية والعمليات المحلية[1].

وفي هذا السياق واصلت الولايات المتحدة سياسة تقديم المساعدات المادية والإنسانية لتخفيف معاناة الفلسطينيين من حالة البؤس والحرمان في مخيمات اللاجئين، ومحاولة لإنجاح جهود الأمم المتحدة في فلسطين، وقد بلغ حجم المساعدات المالية الأمريكية والمساهمات الانسانية المقدمة للانروا في المدة الواقعة بين 1948-1967، ما يقارب 411 مليون دولار أي ما يقارب 65٪ من ميزانية الوكالة الدولية[2]. ولتحكم الولايات المتحدة الأمريكية سيطرتها على توجيه عمل الوكالة كما تريد فقد تمكنت من الحصول على موافقة الجمعية العامة بشأن تعيين السفير الأمريكي في مصر ستانتون جريفس S.Grifis مديراً لتلك الوكالة[3].

وفي 11 كانون الأول 1948، قامت الولايات المتحدة بدور اساسي في صياغة القرار رقم 194 – الدورة الثالثة وإقراره الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي شكل الأساس لكل القرارات اللاحقة والمتعلقة باللاجئين الفلسطينيين[4]. والذي أكد

---

(1) اللهيبي، المصدر السابق، ص97.

(2) أيمن طلال يوسف 'اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة في السياسة الأمريكية، من مبادرات الحرب الباردة إلى مقترحات كليتون'؛

www.qou.edulhomepageltemvcount?file=arabiclmagazinelid, p.1 ;

(2) F.R.U.S, Memorandum by Director of the office of united Nations Affairs (Rusk) to the Acting Secretary of State, Washington, January, 13, 1949, Vol. (5), p.830.

جلنار النحس، 'القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة 1947-1973 قرارات ومواقف، مجلة شؤون فلسطينية، ع97، كانون الأول 1979، ص80.

(3) F.R.U.S, Memorandum by Director of the Office of United Nations Affairs (Rusk) to the Acting Secretary of State, Washington, January, 13, 1949, Vol. (5), p.830.

(4) سمير حلمي سالم سيسالم، المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية 1947-1977 دراسة تاريخية تحليلية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، غزة، الجامعة الإسلامية، كلية الآداب، 2005، ص84.

على وجوب السماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم في أقرب وقت ممكن عملياً، وتعويض الذين لا يرغبون في العودة منهم، كما أكد القرار على تشكيل لجنة توفيق من ثلاث دول أعضاء وهم كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وتركيا[1].

وعقدت لجنة التوفيق مؤتمرا في لوزان في سويسرا في 26 نيسان 1949، إتفق فيه الجانبان العربي و(الإسرائيلي) مع لجنة التوفيق أن تكون مشكلة اللاجئين وإعادة الراغبين في العودة إلى ديارهم ودفع التعويضات لمن لا يرغب منهم العودة، من بين القضايا التي سيناقشها المؤتمر[2].

وحاولت لجنة التوفيق أن تحصل من الوفد (الإسرائيلي) على إعتراف بتطبيق الفقرة (11) من القرار (194) والخاص بعودة اللاجئين أو تعويضهم إلا أن الوفد (الإسرائيلي) إلتزم أسلوب المراوغة والرفض في هذا الجانب، وخاطب مارك أثريدج M. Ethridge ممثل الولايات المتحدة في لجنة التوفيق – الوفد (الإسرائيلي) في 27 نيسان 1949، قائلا: "لقد تملصتم بما فيه الكفاية، اعلمونا بمواقفكم الدقيقة حول مسألة اللاجئين"، وبين والتر ايتان W. Eatan رئيس الوفد (الإسرائيلي) ان موقف الحكومة (الإسرائيلية) من مشكلة اللاجئين يتوقف على مفهوم التسوية الشاملة وعقد إتفاقية سلام مع بعض الدول العربية[3].

كتب أثريدج إلى الرئيس ترومان عقب لقائه مع ايتان يعلمه ان عدم تراجع (إسرائيل) عن موقفها إزاء مشكلة اللاجئين يقف عائقاً أمام أي تقدم يحصل في

---

(1) المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، الدليل الخاص لحماية اللاجئين الفلسطينيين (بيت لحم: مركز بديل: 2009)، ص48.

(2) اللهيبي، المصدر السابق، ص105.

(3) I.M.F.A, D.(3) Palestine Conciliation Commission- fourth progress Report- A-922-22 September 1949, Vol. 1-2, op. cit. p.p. 1-2 ;

اللهيبي، المصدر السابق، ص105.

المفاوضات وفي 29 نيسان 1949، أجاب الرئيس ترومان أثريدج قائلا: "أشعر بـالاشمئزاز حيال الطريقة الـتي واجه بها اليهـود قضية اللاجئين، سأتكلم مع رئيس الحكومة (الإسرائيلية) وأخبره بماذا أفكر أرجو أن يعطي هذا بعض النتائج"[1]. ويبدو ان رسالة الرئيس ترومان إلى العضو الأمريكي أثريدج جعلت الجانب (الإسرائيلي) يراجع حساباته إزاء مشكلة اللاجئين، وتوضح البرقية التي بعثها القنصل الأمريكي في جنيف تروت مان Trout man إلى وزارة الخارجية الأمريكية في 10 ايار 1949، ان الوفد (الإسرائيلي) أبدى نوعاً من المرونة في المناقشات مع لجنة التوفيق في مطلع آيار 1949، إذ إعترف الوفد (الإسرائيلي) بأهمية مشكلة اللاجئين مبدئياً، وأبدى استعداده للتعامل مع المشكلة بجدية وبروح من التفاؤل في الوصول إلى حل المشكلة عبر التعاون مع الأمم المتحدة والوفود العربية على حد سواء[2].

وفي 28 تموز 1949، وبضغط شديد من الولايات المتحدة أعلنت (إسرائيل) إستعدادها من حيث المبدأ لإعادة 100، 000 لاجئ في اطار تسوية سلمية، وكان الرئيس ترومان متحمسا لهذا العرض لكن الحكومة (الإسرائيلية) كانت منقسمة على نفسها بسبب الخلاف بشأن عودة اللاجئين واسعة النطاق إلى وطنهم، وعندما قامت لجنة التوفيق بتقديم العرض بصورة غير رسمية إلى الوفود العربية في المؤتمر رفضته هذه الأخيرة بعد عشرة أيام، بدعوى عدم كفايته وبالتالي حل الجواب العربي مشكلة الحكومة (الإسرائيلية) التي إكتفت بالحفاظ على الوضع الراهن: لا حرب ولا سلم[3].

ان سعي الإدارة الأمريكية وجهود لجنة التوفيق فضلاً عن رغبة الحكومة (الإسرائيلية) في الانضمام إلى الأمم المتحدة آنذاك، دفعت الوفد (الإسرائيلي) لإبداء المرونة إزاء مشكلة اللاجئين، ومحاولة الوصول في أسرع وقت ممكن لتنفيذ الفقرة 11 من

---

(1) بول، المصدر السابق، ص 41؛ شديد، المصدر السابق، ص ص96-97.

(2) اللهيبي، المصدر السابق، ص106.

(3) تاكنبرغ، المصدر السابق، ص30.

القرار 194 الخاصة بحق اللاجئين في العودة(1). وعلى إثرها بذلت إدارة ترومان جهوداً كبيرة من أجل قبول (إسرائيل) عضواً في الأمم المتحدة، بعد أن أبلغت لجنة التوفيق الجمعية العامة المنعقدة أنّ (إسرائيل) تتعهد بتطبيق القرارات الصادرة من الجمعية العامة للأمم المتحدة. لذلك أصدرت الجمعية العامة القرار رقم 273 في 11 آيار 1949، القاضي بقبول (إسرائيل) عضوا في الأمم المتحدة(2).

وبعد صدور القرار 273 بيوم واحد، وقعت (إسرائيل) في 12 آيار 1949 على بروتوكول لوزان(3)، واتخذ البروتوكول من قرار التقسيم أساساً للمباحثات(4).

كان الإعلان عن قبول (إسرائيل) عضواً في الأمم المتحدة نصراً سياسياً لها، وأعقبه سعي الوفد (الإسرائيلي) إلى التلميح بالتراجع عن بروتوكول لوزان، بعد أيام قليلة من التوقيع عليه، إذ صرح رئيس الوفد (الإسرائيلي) أمام لجنة التوفيق ان (إسرائيل) لا تفسر قرار الجمعية العامة كما لو كان واجباً حتمياً، وان مشكلة اللاجئين تحل بتوطينهم في الدول العربية، ومسألة عودة عدد محدود منهم إلى مناطقهم السابقة في فلسطين مرهونة بموافقة الدول العربية على عقد معاهدة سلام مع (إسرائيل)(5). كما ان تهاون بعض الدول العربية ذات العلاقة بقضية اللاجئين، جعل الجانب (الإسرائيلي) يصر على موقفه في عدم عودة اللاجئين، إذ صرح شاريت وزير الخارجية (الإسرائيلي) في بيان إلى الكنيست (الإسرائيلي) في 4 تشرين الثاني 1951، "أنه يقع على عاتق الحكومات العربية

---

(1) العلوي، المصدر السابق، ص45.

(2) United Nations, General Assembly, A/Res/273/ (III), 11 May 1949, Admission of Israel to membership in the United Nations, p.1,
متاح على الموقع الالكتروني: www.unispal.un.on.orgl.

(3) للاطلاع على نص البروتوكول، ينظر: اللهيبي، المصدر السابق، ص ص208-209.

(4) I.M.F.A. D.(1), The protocol of Lausanne - 12 May, 1949, Vol. 1-2, op.cit, p.1.

(5) I.M.F.A. D.(2), Statement to the Knesset by Foreign Minister sharett -15 June 1949, Vol. 1-2, op.cit, p.p.1-4.

إستيعاب هؤلاء اللاجئين في بلادهم وأنّ على (إسرائيل) ان تدفع التعويضات مقابل الأراضي المتروكة من اللاجئين[1].

وفي الوقت الذي لم تبد فيه الحكومة (الإسرائيلية) أي تعاون بخصوص مشكلة اللاجئين، فإنها بدأت تتذرع بشتى الأعذار حتى تتملص من إستحقاقات اللاجئين المالية، إذ بعثت بمذكرة إلى لجنة التوفيق في تشرين الثاني 1951، إستندت فيها إلى إقرار الحكومة العراقية قانوناً حجزت بموجبه أملاك يهود العراق الذين هاجروا إلى (إسرائيل)[2]. وجراء ذلك فان الحكومة (الإسرائيلية) ترى نفسها مضطرة لإتخاذ التدابير اللازمة لحماية مصالح اليهود الذين ينالهم ذلك القانون، ولهذا قررت حسم تلك الأملاك من التعويضات التي ستفرض على اليهود لقاء الممتلكات التي تركها العرب في (إسرائيل)[3]، وقد تجاهلت لجنة التوفيق المذكرة (الإسرائيلية) ولم ترد عليها، وأعلمت الحكومات العربية بفحوى تلك المذكرة[4].

وقد رفضت الولايات المتحدة الأمريكية محاولة (إسرائيل) الربط بين تعويض اللاجئين الفلسطينيين الذي أقرته الأمم المتحدة وبين ما تركه اليهود والمهاجرون من ممتلكات في العراق، ورأت الولايات المتحدة بان المسألتين غير مرتبطتين ببعضهما، وأشعرت وزارة الخارجية الأمريكية المفوضية الأمريكية في دمشق، ان على الحكومة (الإسرائيلية) ان تدرك ان هناك وضعا مماثلا فيما يتعلق بمدفوعات التعويضات

---

(1) I.M.F.A, D.(9), Statement to the Knesset by Foreign Minister Sharett- 4 November, 1951, Vol. 1-2, 1947-1974, p.5.

(2) قانون رقم (5) لسنة 1951، قانون مراقبة وإدارة اموال اليهود الذين سقطت عنهم الجنسية العراقية، جريدة الوقائع العراقية، بغداد، العدد 2938، في 10/ 3/ 1951.

(3) I.M.F.A, D,(9), OP.Cit, p.5.

(4) عارف العارف، النكبة، نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود 1947–1955 (بيروت: د/ ت) ج5، ص1114.

لـ(إسرائيل) من جمهورية المانيا الإتحادية، التزامها بدفع تعويضات للاجئين الفلسطينيين(1).

وقد فشلت جهود لجنة التوفيق الدولية في إيجاد حل دائم لقضية اللاجئين الفلسطينيين بسبب إعتراضات (إسرائيل) على عودة اللاجئين، وبسبب غياب الإدارة السياسية الدولية الكافية لغرض تطبيق نصوص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 وترافق هذا الفشل مع فشل جهود لجنة التوفيق في مجال توطين اللاجئين الفلسطينيين، إذ ان الدول العربية المضيفة للاجئين كانت قد اشترطت: إتاحة خيار العودة للاجئين مقدماً للقبول بتوطين اللاجئين غير الراغبين بالعودة. فضلاً عن موقف اللاجئين أنفسهم، إذ عارضوا فكرة التوطين بشدة. وبحلول بدايات الخمسينيات أدركت لجنة التوفيق الدولية أنها غير قادرة على تنفيذ التكليف الخاص بها، نتيجة عدم رغبة الأطراف المعنية في ان تطبق قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بصورة كاملة، وهي القرارات التي تعمل لجنة التوفيق بمقتضاها(2).

وقامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بسلسلة من الاجراءات بمقتضاها قلصت تدريجيا تفويض مهام لجنة التوفيق الدولية. وبحلول منتصف الخمسينيات من القرن

(1) F.R.U.S, Arab- Israeli Conflict, 1952-1954, the Secretary of State to the Legation in Syria, Washington, March 12, 1952, vol. (9), p. 909.

(2) واستجابةً لتوقف اللجنة عن اداء مهامها، فان الجمعية العامة للأمم المتحدة إتخذت سلسلة من الإجراءات بدأت في عام 1951 وأدت فعليا إلى إنهاء دور لجنة التوفيق الدولية حول فلسطين في تطبيق الحل الدائم المتمثل في العودة، كما انها اختزلت دور اللجنة بكونها وسيطاً لدى (إسرائيل) (وغيرها من الدول) بهدف حماية حقوق اللاجئين ومصالحهم، ينظر: سوزان أكرم، "اللاجئون الفلسطينيون ووضعهم القانوني: الحقوق السياسية والآثار المترتبة على حل عادل"، مجلة الدراسات الفلسطينية،ع3، ربيع 2002، ص ص36-51.

الماضي قصرت اللجنة انشطتها بصفة أساسية على جرد ممتلكات اللاجئين وتوثيقها. وقد تقلص تمويل لجنة التوفيق الدولية بالتوازي مع تفويضها المحدود(1).

وبعد ان فشلت الأمم المتحدة ومعها لجانها التي انبثقت منها لإعادة حقوق اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم نتيجة للتعنت (الإسرائيلي) وضعف الموقف الدولي غير القادر على كبح جماح الحكومة (الإسرائيلية)، بدأت الولايات المتحدة بالتحرك لمحاولة حلحلة قضية اللاجئين بما يخدم الجانب (الإسرائيلي) فبدأت بطرح المشاريع الواحد تلو الآخر.

ففي مطلع آيار 1949، التقى كيلي Kelly الوزير المفوض الأمريكي في دمشق مع الحكومة السورية التي طرحت عليه توطين أكثر من ربع مليون لاجئ فلسطيني في سوريا، مقابل ان تتلقى سورية المعونة المالية اللازمة لتساعدها في إستيعاب اللاجئين، إذ رحبت الولايات المتحدة بهذا الطرح، وأكدت انه في حال استغلاله يكون من الممكن عندئذ حل مشكلة اللاجئين، وان هذا الطرح هو واحد من أفضل الفرص المتاحة، وفي حال تنفيذه سوف يتغير مسار (الشرق الأوسط)(2).

ومع بداية خمسينيات القرن العشرين طرحت الولايات المتحدة الأمريكية مشروع اريك جونستون A. Johnston والموسوم بمشروع الإنماء الموحد للمصادر المائية في وادي الأردن. فقد أرسل الرئيس الأمريكي ايزنهاور ممثله الخاص السفير جونستون إلى (الشرق الأوسط) في 16 تشرين الأول 1953، ليستكشف إمكانيات الإستخدام المشترك لمياه نهر الأردن من الأردن و(إسرائيل) ولبنان وسورية لأغراض الري وتوليد الطاقة. كان الهدف الحقيقي لهذه الخطة إيجاد أراضٍ جديدة في منطقة وادي الأردن، واستصلاحها زراعياً

(1) المركز الفلسطيني لمصادر...، الدليل الخاص لحماية...، ص52.

(2) وللمزيد من التفاصيل عن توطين اللاجئين في سوريا ينظر: اللهيبي، المصدر السابق، ص128-133.

حتى تكون جاهزة لإعادة توطين آلاف اللاجئين الفلسطينيين، من دون ان يشكلوا عبئاً مالياً واقتصادياً وبشرياً على الدول العربية المعنية(1).

كما رافق مشروع جونستون محاولة أخرى أعدتها الإدارة الأمريكية بالاشتراك مع الحكومة البريطانية في آيار 1955، وعرفت باسم خطة ألفا Alpha، وأهم أسسها تعديل الحدود بين المملكة الأردنية و(إسرائيل) كي يستعيد المزارعون الفلسطينيون في الأردن ماهم من مزارع في الأراضي التي احتلتها (إسرائيل) واقتسام منطقة اللطرون غرب القدس بين الدولتين، وإيجاد اتصال جغرافي بين مصر والأردن وعودة 750 ألفاً من اللاجئين الفلسطينيين إلى (إسرائيل)(2).

وفي 26 آب 1955، طرح وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس John F. Dalles، المشروع الذي حمل إسمه أمام الكونغرس الأمريكي، حدد فيه المحددات العامة والخطوط العريضة للسياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، وانصب جوهر مشروعه على إنهاء معاناة ما يقارب من 900، 000 لاجئ فلسطيني في المناطق التي أقيمت عليها (إسرائيل) إذ اشتمل مشروع دالاس على ثلاثة بنود رئيسة(3):

أولا: وضع حد لبؤس 900، 000 لاجئ فلسطيني مما يستدعي تأمين حياة كريمة لهم عن طريق العودة إلى فلسطين ضمن حدود الممكن الذي تسمح به (إسرائيل) وتوطين بعضهم الآخر في البلدان العربية، إقترح دالاس إستصلاح أراضٍ زراعية جديدة عبر تكثيف مشاريع الري بحيث يتمكن اللاجئون من العمل

---

(1) وللمزيد من التفاصيل عن خطة جونستون ينظر: ربى صلاحي الأصبحي، قضية اللاجئين الفلسطينيين كإحدى قضايا الصراع العربي الصهيوني: دراسة تحليلية للمشاريع الدولية الخاصة بقضية اللاجئين 1948-1963، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة دمشق، كلية الآداب، 2006، ص ص126-138.

(2) المصدر نفسه، ص ص138-139.

(3) يوسف، اللاجئون الفلسطينيون وحق...، ص9.

والاستقرار، وقد حدد آلية مساعدة اللاجئين عبر دفع تعويضات لهم بوساطة قرض دولي تشارك الولايات المتحدة فيه بشكل رئيس.

ثانيا: حل "مشكلة حجاب الخوف وأزمة الثقة" المتبادلة بين العرب و(الإسرائيليين) إذ شدد دالاس على ضرورة التغلب على هذا الشعور بالخوف المتبادل عبر دور فاعل للولايات المتحدة للتقريب بين وجهات النظر العربية و(الإسرائيلية) بخصوص قضية اللاجئين الفلسطينيين والقضية الفلسطينية بشكل عام فقد عبر دالاس عن استعداد الولايات المتحدة للدخول في معاهدات واتفاقيات ثنائية وجماعية من إجل تصفية الأجواء ومنع أي طرف من السعي لتغيير الحدود بالقوة والإخلال بالوضع الراهن.

ثالثا: سعي الولايات المتحدة الحثيث لعقد اتفاقيات جديدة بين العرب و(الإسرائيليين) لضمان استقرار الحدود وعدم نشوب مواجهات جديدة وضرورة اشعار (إسرائيل) أنّ عليها التخلّي عن بعض المناطق مستقبلاً، من أجل توطين أعداد من اللاجئين عليها، لاسيّما منطقة النقب[1].

وباستعراض بنود مشروع دالاس، يمكن القول أنّ واضع هذا المشروع مصمم على اعتبار النزاع العربي- (الإسرائيلي) الذي هو نزاعاً سياسياً هو مسألة إنسانية وأخلاقية، وحلها يكمن في التوطين، وهو استمرار للمشاريع الأمريكية لتصفية القضية الفلسطينية بشكل عام وقضية اللاجئين بشكل خاص، كما أنّ الدعوة لإقامة أحلاف عسكرية إقليمية بقيادة أمريكية هدفها تحقيق استمرارية وجود الكيان الصهيوني وبشكل شرعي وقانوني.

---

(1) جاء في بيان للحكومة (الإسرائيلية) في 11 أيلول 1955: إن الحكومة (الإسرائيلية) ليست مستعدة لتقديم أية تنازلات بالنسبة للأرض وخاصة في النقب لأهميتها بالنسبة لـ(إسرائيل) بسبب ثروتها المعدنية ومرفأ إيلات (العقبة) وانه لا تعديل لخطوط الهدنة الحالية. ينظر: سيسالم، المصدر السابق، ص101.

إنّ إصرار الـدول العربيـة عـلى تطبيـق قـرار الأمـم المتحـدة رقـم 194 وتزمّـت (إسرائيل) بعدم قبول عودة اللاجئين إلى فلسطين وتوطينهم في الدول العربية، فضلاً عـن تزايد المعارضة داخل الكونغرس الأمريكي إزاء دعم الولايـات المتحـدة المسـتمر لوكالـة الانروا، دفعت الرئيس الأمريكي جون كينيدي إلى القيام بمبـادرة جديـدة تسـهم في حـل مشـكلة اللاجـئين الفلسـطينيين، مسـتندا إلى قـرارات الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة، والصادرة بشأن اللاجئين الفلسطينيين.

وفي عام 1961، أجـرت وزارة الخارجيـة الأمريكيـة اتصـالاتها مـع لجنـة التوفيـق الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة حول تسمية ممثل خـاص عـن اللجنـة يقـوم بـإجراء مباحثات مع المسؤولين في الدول المعنية بمشكلة اللاجئين، ويقوم بزيـارة لكـل مـن مصـر والأردن وسـوريا ولبنـان و(إسـرائيل) في سـبيل التوصـل إلى حـل لمشـكلة اللاجـئين الفلسـطينيين، وأسـفرت هـذه الاتصـالات في آب 1961عـن تعـيين جوزيـف جونسـون Joseph E. Jonhson رئـيس مؤسسـة كـارنجي للسـلام العـالمي[1]، Carnegie World Peace Foundation مبعوثاً خاصاً عن اللجنة حتى تأخذ مهمته طابعاً دولياً[2].

وقد تضمن مشروع جوزيف جونسون اقتراح تخيير كل رب اسـرة مـن اللاجـئين، بمعزل عن أية ضغوط خارجية، بين العودة إلى فلسطين أو التعويض، مع ضـرورة الأخـذ

---

(1) تأسست عام *1910*، منظمة خاصة مكرسة لدفع عملية التعاون بين الأمم وتشجيع تعاطي الولايات المتحدة بشكل نشط في الشؤون الدولية، ويقوم الشركاء في المؤسسة بصوغ مقاربات جديدة للسياسة الأمريكية، وذلك عبر الأبحاث والمطبوعات والاجتماعات، وفي بعض الأحيان عبر إنشاء مؤسسات وشبكات دولية جديدة، وتصدر هذه المؤسسة مجلة Foreign Policy وهي من مشاهير المجلات السياسية والاقتصادية في العالم. ينظر: وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برامج الإعلام الخارجي، دور مؤسسات الفكر والرأي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، ص1؛ متاح الموقع:

www.usinfo.state.gov/Journal/ijpa/1102.

(2) يوسف، اللاجئون الفلسطينيون ...، ص ص9-10.

بالاعتبار طبيعة الفرصة المتاحة للاجئ للاندماج في حياة المجتمع (الإسرائيلي) في حال اختياره العودة، وكمية أو قيمة التعويضات التي سيتلقاها بديلاً عن عدم العودة، إذ سيتم بحسب المشروع حساب التعويضات على أساس قيمة الممتلكات وفقا لأسعار عامي 1947-1948، مضافاً إليها الفوائد المستحقة على ان تقوم الولايات المتحدة وغيرها من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بما فيها (إسرائيل) بالإسهام في توفير الاموال اللازمة لدفع التعويضات، ومن حق (إسرائيل) إجراء كشفاً أمنياً على كل لاجئ يختار العودة إلى أرضه، كما نص المشروع على ان يستفيد اللاجئون الذين لم يكن لهم ممتلكات في فلسطين من تعويض مالي مقطوع لمساعدتهم على الاندماج في المجتمعات التي يختارون التوطن فيها، كما يحق لكل حكومة الانسحاب من المشروع إذا وجدت فيه تهديدا لمصالحها الحيوية، على ان يصار إلى تطبيق المشروع بصورة تدريجية(1).

في الوقت الذي رحبت الحكومات العربية ببعثة جونسون وأبدت تفاؤلها في الوصول إلى نتائج ايجابية عبرت الحكومة (الإسرائيلية) عن ارتيابها من فكرة الإختيار الحر التي أسست على ضوئها بعثة جونسون وفي خطاب له أمام الكنيست في 27 تشرين الأول 1961، أشار بن غوريون إلى ان فكرة الإختيار الحر ترمي إلى تدمير (إسرائيل) والحل العملي والعادل والوحيد هو توطينهم في الدول العربية التي تمتلك الأراضي الجيدة والمياه الوفيرة، والتي هي بحاجة إلى قوة بشرية إضافية(2).

---

(1) I.M.F.A, D.(16), Palestine Conciliation Commission- Nineteenth Progress Report- Addendum- the Joseph E. Jonhson Mission- A- 4921-Add 1-22 N0vember 1961, Vol. 1-2, op. cit, p.p. 1-8 ;

خالد محمد صافي، اللاجئون الفلسطينيون في مشاريع التوطين منذ 1948 وحتى اليوم، المجلة البحثية لقضايا اللاجئين، تصدر عن مركز دراسات وأبحاث اللاجئين، عمان، السنة الثانية، ع4، شتاء 2007، ص36.

(2) I.M.F.A, D.(13), Statement to the Knesset by Prime Minister Ben- Gurion - 27- October 1961, Vol. 1-2, 1947-1974. p.1.

وبسطت وزيرة الخارجية (الإسرائيلية) غولدا مائير مشكلة اللاجئين بشكل مثير للاستغراب، في بيان موجه للجنة السياسية للجمعية العامة للأمم المتحدة في 15 كانون الأول 1961، بقولها: "أنّ بضع مئات الآلاف من العرب تركوا فلسطين، فحل محلهم بضع مئات من اليهود قادمين من البلاد العربية، فتوازن الحساب ولا يحق لمن ترك فلسطين بالعودة بعد ذلك"(1).

وفي 26 أيلول 1962، أعلنت الحكومة (الإسرائيلية) موقفها الرافض لمشروع جونسون في إجتماع عقدته، إذ وصفت الخطة بأنها الأسوء من حيث المعالجة لمشكلة اللاجئين، كونها تدعم وبشكل واضح مبدأ عودة اللاجئين إلى فلسطين(2).

وفي المدة الواقعة ما بين 1963-1967، وفي أثناء إدارة الرئيس الأمريكي ليندون جونسون، تراجع إهتمام الولايات المتحدة بمشكلة اللاجئين، بسبب إنحياز الرئيس جونسون الشديد نحو الصهيونية، الأمر الذي جعله ينساق خلف طروحات الحكومة (الإسرائيلية) الداعية إلى ضرورة تحمل الدول العربية تبعات المشكلة فضلا عما شهده الصراع العربي- الصهيوني من تطورات جديدة متمثلة بمحاولة الحكومة (الإسرائيلية) تحويل نهر الأردن، وما قابله من إجراءات عملية من الدول العربية جاءت على إثر إنعقاد مؤتمر القمة العربية في القاهرة 1964، وقراراتها المتمثلة بتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، والقيام بمشاريع مائية تقلل من أثر إجراءات الحكومة (الإسرائيلية) في نهر الأردن(3).

---

(1) I.M.F.A, D.(14), Statement to the Special Political committee of the United Nations General Assembly by Foreign Minister Meir- 15 December 1961, Vol. 1-2, 1947-1974, p.23.

(2) F.R.U.S, 1962-1963, Editorial Note, Vol. (18).

(3) إتخذت هذه القرارات على أثر انعقاد مؤتمر القمة العربية الأول المنعقد في مقر الجامعة العربية في القاهرة أثناء المدة من 13-17 كانون الثاني 1964، والثاني المنعقد في مدينة الإسكندرية أثناء المدة

إستمرت معاناة اللاجئين الفلسطينيين بسبب التعنت (الإسرائيلي) الرافض لعودتهم، والموقف الأمريكي المؤيد لـ(إسرائيل). وزادت تلك المعاناة بحلول عام 1967، وحدوث حرب حزيران عام1967، التي زادت من عدد اللاجئين[1]، بعد أن إحتلت القوات الصهيونية مناطق جديدة ونزوح سكانها منها، وان الولايات المتحدة الأمريكية التي دعمت العدوان الصهيوني في حزيران 1967، أخذت تطلق (المبادرات) بخصوص اللاجئين وكان من ابرزها مشروع الرئيس جونسون في 19 حزيران 1967، الذي حدد عبره موقف الولايات المتحدة تجاه النزاع العربي- الصهيوني، وتناول المشروع مشكلة اللاجئين ودعا إلى حلها "بشكل عادل"، ودعا دول المنطقة إلى تضافر جهودها "لتخفيف معاناة اللاجئين" على حد زعمه[2].

لم تستجب (إسرائيل) للنداءات الدولية واستمرت في تعنتها، واستمرت الأمم المتحدة وبمشاركة حثيثة من الولايات المتحدة الأمريكية[3]، بإصدار القرارات التي تؤكد حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، إذ أصدرت الأمم المتحدة القرار(2252) في 4 تموز

من 5-11 ايلول 1964. يوسف خوري، المشاريع الوحدوية العربية 1913-1983 (دراسة توثيقية) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية: 1990)، ص ص209-211.

(1) وعلى أثر حرب حزيران عام 1967 وازدياد عدد النازحين عن فلسطين، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 14 حزيران 1967 قرار رقم (237) دعت فيه (إسرائيل) إلى تسهيل عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بلادهم، وقد أشارت (إسرائيل) بأنها لا تستطيع ان تعرض أمنها للخطر في عودة هؤلاء اللاجئين. ينظر: المركز الفلسطيني لمصادر ...، الدليل الخاص لحماية ...، ص391 ؛ I.M.F.A, VI- The Arab Refugees- Introduction, 13 August, 2000,Vol. 1-2, 1947-1974, p.9.

(2) اللهيبي، المصدر السابق، ص196.

(3) المركز الفلسطيني لمصادر...، الدليل الخاص لحماية...، ص298.

1967، ثم تلاه القرار رقم (2452) في 19 كانون الأول 1968، اللذان يدعوان حكومة (إسرائيل) لإتخاذ خطوات فعالة وفورية لعودة اللاجئين إلى مساكنهم[1].

وفي عام 1969، وضعت اللجنة الأمريكية، التي يتزعمها سايروس فانس وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، مشروعاً لتوطين اللاجئين الذين كان عددهم (687) ألفاً في الأردن و(236) ألفاً في لبنان و(144) ألفاً في سوريا و(280) ألفاً في غزة، وينص المشروع على إنشاء صندوق دولي من 3 مليار دولار لتوطين (700) ألف في الأردن و (500) ألف في سوريا، وتفريغ لبنان من اللاجئين الفلسطينيين، كما تدفع تعويضات لأصحاب الأملاك، وفقا للجداول التي وضعتها لجنة التقديرات العامة لعام 1950، وتسهم في دفع الأموال كل من الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربا الغربية[2].

وبكل تعنت، ضربت (إسرائيل) القرارات الدولية بعرض الحائط، غير عابئة بالقرارات والقوانين الدولية، تقتل وتشرد الآلاف من الفلسطينيين، ولا يستطيع أحد أن يوقف هذا التعنت والتغطرس. إذ أكدت (إسرائيل) في رسالة موجهة إلى الأمم المتحدة في 25 تشرين الثاني 1970: 'أن مشكلة اللاجئين هي عملية تبادل إفتراضي من السكان اليهود القادمين من الدول العربية إلى (إسرائيل) واللاجئون الفلسطينيون الذين ذهبوا إلى الدول العربية بمحض إرادتهم، وعلى العرب إعادة بناء حياة اللاجئين الفلسطينيين كما فعلت (إسرائيل) في إعادة بناء حياة اليهود الذين هُجِّروا من الدول العربية إلى (إسرائيل)'[3].

---

(1) I.M.F.A, D.(18) Palestine Arab Refugees- General Assembly Resolution 2535-10 December, 1969, Vol. 1-2, 1947-1974, p.p. 1-2.

(3) نبيل محمود السهيلي، فلسطين ارض وشعب منذ مؤتمر بال وحتى 2002 (دمشق: اتحاد الكتاب العرب: 2004)، ص79.

(4) I.M.F.A, D.(21) Statement to the Special political Committee of the United Nation General Assembly by. Ambassador tokoah -25 November, 1970, Vol. 1-2, 1947-1974, p.2.

وفي عام 1970 ايضا، عندما طرح وزير الخارجية الأمريكية روجرز مشروعه، كان البند السابع من المشروع يؤكد على عبارة "حل عادل لقضية اللاجئين، لكن من منظور انساني وليس سياسي، ولكن الملاحظ ان خطة روجرز في تناولها لقضية اللاجئين الفلسطينيين لم تخرج عن الرؤية الأمريكية المعروفة أمريكياً في تلك المدة، التي اندفعت باتجاه إعادة توطين اللاجئين حيث هم مع إمكانية العودة المحدودة إلى الأراضي التي تسيطر عليها (إسرائيل) وضمن آليات معروفة ومدروسة"[1].

أفشل مشروع روجرز لحل الصراع في (الشرق الأوسط) بصيغتها الأرض مقابل السلام وتطبيق القرار242 الصادر عام 1967، من بعض الشخصيات ذات التأثير والنفوذ داخل إدارة نيكسون، فقد عارض هنري كيسنجر الخطة علناً لأنها تتضمن انسحابا (إسرائيليا) من أراضي عام 1967، وعودة عدد من اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، شجعت معارضة كيسنجر لخطة روجرز، (إسرائيل) على رفضها، فحكومة غولد مائير تخوفت من إمكانية عودة عدد من اللاجئين ضمن ترتيبات أردنية (إسرائيلية) مشتركة كما نصت عليه خطة روجرز[2]. أسهم كيسنجر في تأثيره الشخصي في الرئيس نيكسون، ورفض (إسرائيل) لخطة روجرز إلى إستقالة روجرز ورحيله عن مسرح السياسة الأمريكية في (الشرق الأوسط)[3].

وفي 13 كانون الأول 1972، أرسلت (إسرائيل) رسالة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة جاء فيها: "أن هناك الملايين من اللاجئين في العالم حُلّت مشاكلهم في توطينهم في البلدان التي هاجروا إليها، إلا مشكلة اللاجئين الفلسطينيين"، وأكدت أيضا "أنها استطاعت

---

(1) يوسف، اللاجئون الفلسطينيون وحق...، ص12.

(2) للمزيد من التفاصيل عن موقف (إسرائيل) من مشروع روجرز، ينظر: صادق جلال العظم، "القضية الفلسطينية دولياً" مجلة شؤون فلسطينية، ع2 آيار 1971، ص ص156-167.

(3) عبد العال الباقوري، كيسنجر "أو دبلوماسية كسب الوقت" بين فيتنام والشرق الأوسط، مجلة شؤون فلسطينية، ع48 آب 1975، ص37 ؛ يوسف، اللاجئون الفلسطينيون وحق...، ص12.

حل مشكلة اليهود الذين هُجّروا من الأراضي العربية إلى (إسرائيل) ، ولكن الحكومات العربية دائما تذكر اللاجئين بقرارات الأمم المتحدة التي تؤكد عودة اللاجئين إلى ديارهم وتجعلهم يحقدون على (إسرائيل)[1]!.

وفي عام 1973، أدخل هنري كيسنجر تعديلات على مشروع سايروس فانس، بحيث يتم توطين ثلثي اللاجئين في الأردن والثلث الباقي في سوريا، وتدفع التعويضات لأصحاب الأملاك التي إستولت عليها (إسرائيل)[2].

وبعد رحيل روجرز عن وزارة الخارجية الأمريكية ونجاح كيسنجر في التقريب بين وجهتي النظر المصرية و(الإسرائيلية) في أعقاب حرب تشرين عام 1973، والتوقيع على إتفاق الفصل بين القوات المصرية و(الإسرائيلية) عام 1974، خرجت الولايات المتحدة بوثيقة أخرى أطلق عليها وثيقة (ساوندرز) بتاريخ 12 تشرين الثاني 1975 لحلحلة إشكالية الصراع العربي- (الإسرائيلي) ومما جاء فيها فيما يخص اللاجئين[3]:

1. التشديد على الدور الأمريكي المهم لإحراز التسوية الشاملة بين العرب و(الإسرائيليين).
2. وضع المصالح الفلسطينية بعين الإعتبار عند الحديث عن أية مفاوضات سلمية مستقبلا.
3. البعد الفلسطيني في الصراع هو جوهر المشكلة العربية- (الإسرائيلية).
4. يكون قراري مجلس الأمن 242و338 هما المرجعية الأساسية للمفاوضات.

---

(1) I.M.F.A, D.(22), Statement to the United Nation Assembly by Ambassador Tekouh- 13 December 1972, Vol. 1-2, 1947-1974, p.p. 1-2.

(2) السهيلي، المصدر السابق، ص39.

(3) وللمزيد من التفاصيل عن وثيقة ساوندرز ينظر: حمدان بدر، وثيقة ساوندرز تثير القلق داخل (إسرائيل)، مجلة شؤون فلسطينية، ع55، آذار 1976، ص ص245-250.

عارض كيسنجر كل المشاريع السلمية والتسوية التي تنص على عودة، ولو جزء بسيط، من اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، ومعارضته أي إنسحاب (إسرائيلي) إلى حدود ما قبل عام 1967، بالمقابل كان تفكير كيسنجر لا يخرج عن توطين أكثر من ثلثي اللاجئين في الأردن، والثلث الآخر في سوريا، ودفع تعويضات إلى أصحاب الأملاك والأراضي التي استولت عليها (إسرائيل)(1).

إن المشاريع التي طرحتها الولايات المتحدة الأمريكية في محاولة حل مشكلة الصراع العربي- (الإسرائيلي) بما يخدم الفلسطينيين خاصة، هي محاولة لتجميل صورة الولايات المتحدة لدى العرب والعالم، ولكن حقيقة الأمر ان الولايات المتحدة الأمريكية حاولت ان تحرص على المصالح (الإسرائيلية) كل الحرص، وهذا ما نراه في تناقض ما يطرحه ساوندرز وهنري كيسنجر، فهل كانت صهيونية كيسنجر هي السبب!؟.

وعلى العموم بقيت قضية اللاجئين الفلسطينيين بدون حل، إذ لم تستطع الأمم المتحدة ولا الولايات المتحدة الأمريكية وحتى الدول العربية، ان تسهم في رفع معاناة اللاجئين وإعادتهم إلى ديارهم التي فقدوها نتيجة التعنت الصهيوني وضعف موقف الدول العربية، فضلاً عن ضعف الأمم المتحدة في تنفيذ القرارات الصادرة عنها والتي تخص قضية اللاجئين، وكذلك وقوف الولايات المتحدة إلى جانب (إسرائيل). على الرغم من المشاريع الهزيلة التي طُرحت لحلحلة هذه القضية، والوقوف بمظهر المدافع عن اللاجئين محاولة تمييع قضية اللاجئين وإبقائهم على ما هم عليه في الدول العربية التي لجؤوا إليها.

---

(1) يوسف، اللاجئون الفلسطينيون وحق..، ص13.

يضاف إلى هذا كله تزايد أعداد اللاجئين الفلسطينيين باضطراد منذ عام 1948، ويوضح الجدول الآتي أعداد اللاجئين المتصاعدة إلى عام 1979، في الدول الرئيسة التي لجؤوا إليها فضلاً عن ذلك إلى الداخل الفلسطيني في غزة والضفة الغربية[1].

اللاجئون الفلسطينيون المسجلون رسميا لدى وكالة غوث لتشغيل اللاجئين:

التوزيع الجغرافي 1950،1966،1972،1979 (بالآلاف)

جدول رقم (2)

السنة	1950	1966	1972	1979
فلسطين: المناطق المحتلة عام 1948	50	–	–	–
غزة	201	304	325	363
الضفة الغربية	362	702	378	318
الضفة الشرقية	138	–	552	700
لبنان	129	164	184	219
سوريا	82	139	168	204
المجموع	962	1، 309	1، 607	1، 904

ولو أمعنّا النظر في هذا الجدول سنلاحظ ان وجهة النظر (الإسرائيلية) التي تدّعي ان فلسطين لا تتسع لشعبين وإنما لشعب واحد وهو (الشعب اليهودي) ، لكنها تعمل جاهدة على طرد الفلسطينيين من أراضيهم بأية صورة كانت إضافة إلى عدم إعتراف (إسرائيل) بالقوانين الدولية التي تخص حق العودة للاجئين الفلسطينيين.

---

(1) باميلا آن سميث، فلسطين والفلسطينيون 1876-1983، ترجمة: الهام بشارة الخوري (دمشق: دار الحصاد: 1991)، ص184.

المبحث الرابع

المنظمات الفلسطينية وانبثاق منظمة التحرير الفلسطينية

1964- 1974

بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945، أعاد الفلسطينيون ترتيب أنفسهم وشكلوا "الهيئة العربية العليا لفلسطين"[1]، برئاسة الحاج محمد امين الحسيني[2]، في 11 حزيران 1946، وحظيت الهيئة بدعم الهيئات والأحزاب والفئات الفلسطينية[3]، وبإلتفاف الشعب الفلسطيني حولها، وإعترفت الدول العربية بها ممثلة للفلسطينيين[4]. غير أن الهيئة العربية العليا عانت من عدم قدرتها على العمل المتناسب مع خطورة المرحلة داخل فلسطين، بسبب وجود الاستعمار البريطاني فيها، الذي منع عدد من قياداتها دخول

---

(1) تأسست في 11 حزيران 1946 في القاهرة وشارك في تأسيسها جمال الحسيني واحمد حلمي عبد الباقي وحسين فخري الخالدي وأميل الغوري، واحتفظ بمركز رئاسة الهيئة الحاج محمد أمين الحسيني، وأسندت نيابة الرئاسة إلى جمال الحسيني، وللمزيد، ينظر: الكيالي، موسوعة..، ج7، ص ص206-212.

(2) محمد امين الحسيني (1896-1975): زعيم وطني فلسطيني، تخرج من الكلية الحربية بإستانبول، شارك في ثورة القدس عام 1920 ضد البريطانيين، حاول البريطانيون إلقاء القبض عليه في عام 1937 بتهمة التحريض على الثورة، ففر إلى لبنان ثم إلى العراق، ثم فر إلى روما وبرلين، ثم اقام في لبنان وأصدر مجلة شهرية اسمها فلسطين. رياض نجيب الريس، شخصيات عربية من التاريخ (لندن: رياض الريس للنشر: 1987)، ص ص78-82.

(3) للمزيد من التفاصيل عن الهيئات والأحزاب والمؤسسات الفلسطينية قبل مرحلة تأسيس الهيئة العربية العليا ينظر: بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917-1948، ط3 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية: 1986)، ص ص18-57.

(4) وعن مواقف الدول العربية من هذه الهيئة، ينظر: الحوت، المصدر نفسه، ص ص544-545.

فلسطين، وبالذات الحاج أمين الحسيني، وكانت الهيئة العربية العليا قد قررت إنشاء حكومة فلسطينية لملئ الفراغ الناتج عن إنسحاب بريطانيا من فلسطين، وسعت في أشهر آذار ونيسان والنصف الأول من حزيران 1948م، إلى إقناع الحكومات العربية بذلك دون جدوى[1].

وفي 23 أيلول 1948 قامت الهيئة بإعلان حكومة عموم فلسطين في غزة برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي[2]. وقد أقرت الحكومات العربية ذلك، وإعترفت بحكومة عموم فلسطين ماعدا حكومة الأردن[3]، وتأكيداً لشرعيتها قامت حكومة عموم فلسطين والهيئة العربية بالدعوة إلى مجلس وطني فلسطيني في غزة في الأول من تشرين الأول 1948، برئاسة الحاج أمين الحسيني. وقد انعقد المؤتمر بحضور جمهرة كبيرة من الشخصيات الفلسطينية، إذ أعلنت شرعية الحكومة الجديدة، وتقرر إعلان استقلال فلسطين وإقامة دولة ذات سيادة بحدودها الدولية المتعارف عليها في أثناء الانتداب البريطاني[4].

وشغل أحمد حلمي عبد الباقي رئيس الحكومة حتى وفاته عام 1963، مقعد مراقب في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية، ممثلا لفلسطين على وفق ترتيب خاص وضعته الجامعة، كما بقي ممثلاً للهيئة يحضر اجتماعات اللجنة السياسية للجمعية

---

(1) محسن محمد صالح، فلسطين، سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية (ماليزيا: كوالالامبور: 2002)، ص212.

(2) أحمد حلمي عبد الباقي (1881-1963): اقتصادي وسياسي فلسطيني، ولد في صيدا، وشارك بحرب 1948، وبعد الاحتلال الصهيوني لفلسطين، انتقل إلى القاهرة حيث اختير من جامعة الدول العربية رئيسا لحكومة عموم فلسطين التي قامت عام 1949، وشغل هذا المنصب لحين وفاته عام 1963. الكيالي، موسوعة...، ج1، ص94.

(3) وللمزيد من التفاصيل عن موقف الحكومات العربية ينظر: تيسير جبارة، تاريخ فلسطين (عمان: دار الشروق: 1998)، ص ص317-320.

(4) صالح، المصدر السابق، ص212.

العامة للأمم المتحدة بوصفه ممثلا للاجئين الفلسطينيين، إذ تناقش اللجنة تقرير المفوض العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، إلا ان الحماس الذي أبدته الدول العربية تجاه حكومة عموم فلسطين أخذ يتلاشى تدريجياً، فامتنعت الجامعة العربية فيما بعد عن دعوة الحكومة لحضور اجتماعات مجلس الجامعة، كما امتنعت الحكومة المصرية عن السماح لهذه الحكومة بممارسة نشاطاتها في قطاع غزة[1].

أولا : الحركة الوطنية الفلسطينية في الخمسينيات

كانت هزيمة العرب في عام 1948، وقيام (إسرائيل) بداية تحول عميق في الوعي العربي، أصبحت كارثة 1948، هي المحرك للشعور القومي العربي الحديث، ومن أبرز مميزات الوعي العربي الحديث عدم إستسلامه للهزيمة، فهو يعبر عن رفضه لها بطرح آمال وأهداف في مستوى حجم الكارثة، فالوعي العربي كان يدرك بعد 1948، أن السبب في الكارثة ليس في قوة (إسرائيل)، بل ضعف العرب الذي يرجع إلى فساد الأوضاع الداخلية في البلدان العربية المساهمة في الحرب[2].

كان رد الفعل الفلسطيني الأول عقب حرب 1948، مقاومة أي نوع من التقارب بين العرب و(إسرائيل)، قد يؤدي في النهاية إلى التسوية الكاملة للقضية الفلسطينية، ومقاومة محاولات توطين اللاجئين، إذ تصدت لهاتين المهمتين جماعات من أبرزها "هيئة مقاومة الصلح مع (إسرائيل)" التي كانت تصدر نشرة باسم "الثأر" لاقت رواجا كبيراً في أوساط الفلسطينيين في المخيمات والأوساط الطلابية 1953-1954، لأنها كانت تكشف المحاولات السرية للتسوية مع (إسرائيل)، ولم تلبث هذه الجماعة ان تحولت من هيئة

---

(1) عصام الدين فرج، منظمة التحرير الفلسطينية 1964-1993 (القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر: 1998)، ص16 ؛ جبارة، المصدر السابق، ص321.

(2) محمد عابد الجابري، الخطاب العربي المعاصر، دراسة تحليلية نقدية، ط4 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية: 1993)، ص ص127-132.

فلسطينية إلى حركة عربية باسم الشباب القومي العربي، وأصبحت تعرف فيما بعد باسم حركة القوميين العرب[1].

ثانيا: الفلسطينيون والتنظيمات العربية

استأثر باهتمام الفلسطينيين أربعة اتجاهات رئيسة دون ان تعكس أيّاً منها مصالح طبقية معينة بين الفلسطينيين، لأنها كانت تلقى دعما من الفئات الاجتماعية كافة وهي[2]، الاتجاهات الاصلاحية في الأردن[3]، والأحزاب والحركات القومية، والحزب الشيوعي، والاتجاهات والحركات الإسلامية. فشكلت مثلا كتائب "الفداء العربي" ونذرت نفسها لتحرير فلسطين، وانخرط فيها شبان من سوريا ولبنان وفلسطين والعراق ومصر، كما انضم عدد من الشبان من فلسطين في أحزاب ذات برامج قومية تبحث عن طريق للتعبير السياسي والتحرير والعودة، فشهد حزب البعث[4]، وحركة القوميين العرب، اقبالا متزايدا من جانب الشبان الفلسطينيين، كما استقطب التيار الجماهيري الناصري

---

(1) حركة القوميين العرب: تنظيم قومي عربي نشأ في بداية الخمسينيات في بيروت، وأبرز المؤسسين له جورج حبش، وهاني الهندي، وكانت الحركة تؤمن بان الوحدة العربية هي الطريق لتحرير فلسطين، وفي الستينيات إرتبطت بالفكر الناصري، وبعد هزيمة حزيران عام 1967 أعلنت عن تبنيها الماركسية اللينينية، واستبدلت تنظيمها القديم بـ"الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين". وللمزيد، ينظر: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، مسيرة الجبهة الشعبية من حركة القوميين العرب حتى المؤتمر السادس تموز 2000 (فلسطين: الدائرة الثقافية المركزية: 2010)، ص ص9-22.

(2) جبارة، المصدر السابق، ص329.

(3) للتفاصيل عن الاتجاهات الاصلاحية في الأردن، ينظر: سميث، المصدر السابق، ص ص207-209.

(4) للتفاصيل عن حزب البعث ودوره في القضية الفلسطينية، ينظر: سميث، المصدر نفسه، ص ص210-212.

عدد آخر من شبان فلسطين، وكانت حركة القوميين العرب قد اتخذت شعارا هو: وحدة ، تحرر، ثأر[1].

كما تعزز نشاط حركة الإخوان المسلمين في أعقاب حرب 1948، في الضفة الغربية وقطاع غزة، امتداداً لنشاط الحركة في مصر، التي شارك متطوعون منها في الحرب، وشملت الحركة الاسلامية أيضا حزب التحرير الإسلامي، الذي شارك في تأسيسه منذ مطلع خمسينيات القرن العشرين الشيخ تقي الدين النبهاني[2].

وبدأ في أواخر الخمسينيات من القرن الماضي فشل العمل الفلسطيني داخل الأحزاب العربية لفشلها في العمل الجدي من أجل فلسطين، مما أدى إلى إنشاء تنظيمات فلسطينية بأسماء تكاد تكون في معظمها متشابهة دون ان يستخدم الاسم كلمة حزب، من هذه التنظيمات التي اطلقت على ذاتها اسم حركة أو جبهة أو منظمة وتنتهي بكلمة (عودة) أو (تحرير فلسطين). وكانت هذه المنظمات تتسم بالسرية الكاملة، ومنها ما نشأ في ألمانيا الغربية والنمسا واسبانيا بين الطلاب. وكانت تراعي أيضا التدقيق الكامل في قبول أعضائها، وترجع هذه السرية إلى ان مجال العمل العلني الجدي لم يكن متاحا للفلسطينيين – بشكل مستقل- ولذا عمدوا إلى إقامة منظمات سرية عمدت ان تكون بعيدة عن التدخل في الأوضاع الداخلية في البلاد العربية لكونها ليست نشاطاً حزبياً يناهض أيّا من الحكومات العربية[3].

وفي مرحلة الخمسينيات أيضا بدأت فكرة المقاومة المسلحة تنبت في العقول، ومنذ عام 1953، إتخذت مجموعة فلسطينيين مقيمين في قطاع غزة مبادرة تنظيم عمليات فدائية ضد (إسرائيل)، وهذه المجموعة تم تدريبها على أيدي مصرية، وتدفق الآلاف للتطوع، غير انه تم انتقاء العناصر ذات الخبرات القتالية وذات المعرفة بالأرض، وزاد عدد

---

(1) فرج، المصدر السابق، ص18.

(2) فرج، المصدر السابق، ص21.

(3) المصدر نفسه، ص ص21-22.

الفدائيين العاملين عن الألف، وكثير منهم من أبناء الحركة الإسلامية ومؤيدوها، وقاموا بعمليات فدائية يومية خاطفة وأحياناً بعمليات كبيرة واسعة شارك في أحدها 300 فدائي في نيسان 1956، توغلوا لمسافات كبيرة ونجحوا في مهامهم[1].

ثالثا : الحركة الوطنية الفلسطينية في مطلع الستينيات من القرن العشرين

لم يكن الموقف الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية بين عامي 1960-1967 واضحاً إلا في مجالين رئيسين وهما: الدعم الكامل لـ(إسرائيل)، وكذلك موقفها من القضية الفلسطينية بوصفها قضية لاجئين حصراً.

وجاءت الوحدة بين مصر وسوريا عام 1958[2]، بدولة كانت تمثل "فكي الكماشة" على (إسرائيل) إلا ان حركة الإنفصال[3]، في 28 أيلول 1961، لم تلبث أن أطاحت بهذه الآمال التي تمثلت بشعار الوحدة طريق التحرير، كما انعكست الخلافات بين الدول العربية على القضية الفلسطينية، ففي كانون الأول 1959، دعا رئيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم إلى إنشاء جمهورية فلسطين العربية في المنطقة الأردنية من فلسطين والضفة، ووصف جمال عبد الناصر هذه الفكرة بأنها "مناورة دنيئة" وقام الأردن ردا على هذه الدعوة بمنح الجنسية الأردنية لكل العرب والفلسطينيين الذين يعيشون في الأردن أو الخارج، وهو ما كان مطبقا على سكان الضفتين دون سواهم، كما قام جمال عبد الناصر في اذار 1960، بالإعلان عن إتحاد وطني فلسطيني باسم "الاتحاد القومي الفلسطيني"

---

(1) محسن محمد، "المقاومة الفلسطينية خلال نصف قرن 1948-1998" بحث في، نخبة من الباحثين، القضية الفلسطينية في نصف قرن (لندن: منشورات فلسطين المسلمة: 1999)، ص197.

(2) للمزيد من التفاصيل عن الوحدة بين سوريا ومصر ينظر: عمار ظاهر مصلح الشمري، سياسة مصر تجاه العراق وبلاد الشام 1952-1961، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الموصل، كلية الآداب، 2005، ص ص189-196.

(3) عن الانفصال وأسبابه، ينظر: مالكوم كير، عبد الناصر والحرب العربية الباردة 1958-1970، ترجمة: عبد الرؤوف أحمد محمود (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب: 1997)، ص ص53-88.

وشهدت المنطقة العربية أيضا في مطلع الستينيات إنتصار ثورة الجزائر واستقلالها عام1962[1]، والإعلان عن ثورة اليمن[2]، في كانون الأول في العام نفسه، وسلسلة من الإنقلابات العسكرية في سوريا[3]، وانعكس هذا كله على الحياة السياسية الفلسطينية، التي شهدت بالتالي بدايات حركة جديدة من أجل إعادة تنظيم الشعب الفلسطيني وإعادة كيانه وإيجاد قواعد ومؤسسات تنظيمية جديدة بهدف بلورة عمل فلسطيني منظم.

أ-ابرز التنظيمات الفلسطينية في الستينيات

1- حركة فتح: ظهر تيار حركة فتح في النصف الثاني من الخمسينيات، فقد ترك العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، واحتلال (إسرائيل) لسيناء آثاره في الفلسطينيين من أهمية الاعتماد على أنفسهم في العمل ضد (إسرائيل)، وبظهور مجلة معبرة عن الحركة منذ أواخر عام 1959، باسم "فلسطيننا"، عبرت عن الدعوة لإقامة كيان فلسطيني مستقل عن الإنظمة العربية، علاوة على رفض الوصاية العربية على الشعب الفلسطيني[4]، واستمرت المجلة بالصدور إلى عام 1964،

(1) للمزيد من المعلومات عن الثورة الجزائرية واستقلالها ينظر: نبيل احمد بلاس، الإتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب: 1990).

(2) للمزيد من المعلومات عن ثورة اليمن ينظر: عبد الحميد عبد الله حسين البكري، الصراع الجمهوري الملكي في اليمن وأبعاده العربية والدولية 1962-1970، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد، 2004، ص ص42-77.

(3) للمزيد من التفاصيل عن الانقلابات العسكرية في سوريا ينظر: شيماء فاضل مخير العميري، العلاقات السورية- السوفيتية 1946-1961، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية التربية بنات، 2005، ص ص43-67.

(4) ماجد كيالي، "صعود وأفول الهوية الوطنية والكيانية السياسية للفلسطينيين" مجلة الدراسات الفلسطينية، ع90، ربيع 2012، ص8.

دون أن تعلن عن وجودها كما تأسست خلايا فتح في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات في سوريا ولبنان والأردن ودول الخليج العربي(1).

2-فوج التحرير الفلسطيني: تبنت حكومة العراق بزعامة عبد الكريم قاسم هذه التجربة لإحداث تنظيم فلسطيني عسكري في اذار 1960، للفلسطينيين سواء المقيمين في العراق أو قطاع غزة ولبنان ودول الخليج بقيادة عراقية لتنظيم عملية التطوع وإلتحاق الضباط بالمعاهد العسكرية العراقية، ولم تزد مهمات الفوج عن المشاركة في الاستعراضات في أثناء زيارات الوفود العربية إلى العراق، والتدريب في معسكر الرشيد ببغداد، ثم ألحق هذا الفوج بالجيش العراقي في اعقاب ثورة 14 رمضان عام 1963، ثم تم تسريح العدد الكبير منهم بناء على طلبهم والتحق عدد كبير منهم بجيش التحرير الفلسطيني(2).

3- حركة القوميين العرب (اقليم فلسطين): نشأت حركة اقليم فلسطين عام 1960، أسوة بباقي الأقاليم لتضم الساحات الفلسطينية التي تنتظم جميعها تحت قيادة الاقليم الفلسطيني في الحركة، وكان من أبرز تلك الساحات الأردن ولبنان وسوريا والكويت والعراق ومصر(3).

وعقدت الحركة أول مؤتمر قطري فلسطيني للأعضاء الفلسطينيين في الحركة عام 1962، وحضره مندوبو الساحات المختلفة في اقليم فلسطين وقرروا في ختام أعمال المؤتمر استمرار التدريب والإعداد للعمل المسلح وتخزين السلاح والاتصال بالسكان العرب في فلسطين المحتلة، وظلت الحركة حتى عام 1964،

---

(1) فرج، المصدر السابق، ص23.

(2) عصام سخنيني، "الفلسطينيون في العراق"، مجلة شؤون فلسطينية، ع13، أيلول، 1972، ص109؛ صالح، المصدر السابق، ص230.

(3) فرج، المصدر السابق، ص25.

متأثرة ببرنامج (الناصرية) السياسي، وشددت الحركة على ان النضال لتحرير فلسطين واجب كل الطبقات والفئات الاجتماعية[1].

4- الاتحاد العام لطلبة فلسطين: عقد في القاهرة المؤتمر الأول لروابط الطلاب الفلسطينية في 29 تشرين الثاني 1959، إذ أعلن المؤتمرون عن تأسيس الاتحاد العام لطلبة فلسطين، بوصفه منظمة طلابية تسعى إلى ضم جميع الطلبة الفلسطينيين في الوطن العربي، وكانت بذلك أول مؤسسة كيانية علنية للشعب الفلسطيني، وأول المؤسسات الفلسطينية التي تقوم على الانتخاب المباشر، ولم يكن الاتحاد منظمة نقابية فحسب، بل حركة سياسية نص دستورها على اعتبارها نواة لتنظيم شعبي فلسطيني يعمل من أجل العودة إلى الوطن السليب بجميع الوسائل التي تخولها مواد دستور الاتحاد. كما أدى الاتحاد دورا مهماً في تعبئة الطاقات والفعاليات السياسية الفلسطينية، وقدم جهوداً حثيثة في مجال طرح القضية على الصعيد الطلابي والرأي العام العالمي[2].

5- حركة الأرض: أعلن عن قيام هذه الحركة في الأرض الفلسطينية المحتلة في نيسان عام 1959، لتنظيم العرب الفلسطينيين تحت الاحتلال، ومثّلت الحركة جزءاً من الحركة السياسية العامة للشعب الفلسطيني، وأصدرت صحيفة باسم "الأرض" وحاولوا دون جدوى الحصول على ترخيص لها ولم تسمح السلطات (الإسرائيلية) بتأسيس الحركة التي توقف نشاطها عام 1965[3].

وعلى العموم شهدت السنوات التالية لحدوث انفصال الوحدة السورية- المصرية وانتصار ثورة الجزائر، تركيزا على القضية الفلسطينية، ونشوء تنظيماتها التي

(1) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، المصدر لسابق، ص23-24.

(2) فرج، المصدر السابق، ص27.

(3) المصدر نفسه، ص28.

قدرت بنحو أربعين منظمة وجبهة وحركة، يتراوح أعداد منتسبيها ما بين عـدة مئـات إلى عضوين فقط وآلة كاتبة[1].

وبالموازاة مع حركة فتح، ولدت منظمات مقاومة أخرى في بدايـة السـتينيات، وفي الكويت فقط كان هناك ما لا يقل عن خمس وثلاثين منظمة، اندمجت فيما بعد بحركة فـتح ، وأسس أحمد جبريل، وهو ضابط من أصل فلسطيني، جبهة تحرير فلسـطين في سـوريا في عام 1961[2].

ب - نشأة منظمة التحرير الفلسطينية:

لم ترحـب الولايـات المتحـدة الأمريكيـة في عـام 1964، بقيـام منظمـة التحريـر الفلسطينية، ووعدت بتسوية القضية الفلسطينية عبر الأمم المتحدة[3]. وأمام الأمر الواقع، نظرت إدارة جونسون إلى تلك المنظمة بصفتها هيئة وظيفية وأداة من أدوات الدبلوماسـية المصرية[4]. وفي الوقت نفسه أعلنت أيضا موقفهـا موضـحة ان تأسـيس منظمـة التحريـر الفلسطينية يمثل إستعداداً سياسياً نحو السلام، إذا ركزت خططها في الضفة الغربية وقطاع غزة دون تبنيها نهجا توسعياً يقود إلى حربٍ إقليمية واسعة تجر إلى أتونها أطـراف دوليـة، في إشارة إلى إحتمالية تدخل أمريكي لصـالح (إسـرائيل) ، إذ صـرح ألكسـيز جونسـون Alexis Johnson مساعد وكيل وزير الخارجية الأمريكية بـأن الولايـات المتحـدة عازمـة على التدخل العسكري في شؤون الشرق الأوسط حال اعتداء دولة ضـد أخـرى، داعيـاً

(1) المصدر نفسه، ص23.

(2) خضر، المصدر السابق، ص270.

(3) فرج، المصدر السابق، ص43.

(4) زها بسطامي، إدارتا كيندي وجونسون والشعب الفلسطيني: بحث في كتاب، فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلنتون، ص180.

الأطراف الإقليمية إلى الحفاظ على الوضع الراهن دون الانحدار وراء حرب قد تغير توازن القوى في المنطقة(1).

وبعد وفاة أحمد حلمي عبد الباقي ممثل الفلسطينيين في جامعة الدول العربية عام 1963، وضعت الدول أمام مشكلة تسمية خليفته في هذا المنصب. ففي حين كانت الدول العربية الاعضاء في جامعة الدول العربية متفقة على ضرورة تجنب إحتمال ان يزجهم الفلسطينيون في حرب سابقة لأوانها مع (إسرائيل)، ولم يرد أي من الزعماء العرب ان يرى منافسيه، أي الفلسطينيين، يسيطرون بشكل كامل على حقهم في تمثيل القضية الفلسطينية، خشية ان يؤدي ذلك إلى تقليص شرعية هذه الانظمة أمام الجماهير العربية، وهذه المناورات الدائمة إمتدت حدتها عندما أصبح تعيين خليفة أحمد حلمي أمراً حتمياً(2).

عقد الملوك والرؤساء العرب مؤتمر القمة العربية الأول في القاهرة في المدة الواقعة بين 13-16 كانون الثاني 1964(3)، وترأسه الرئيس جمال عبد الناصر، وحضره عن الجانب الفلسطيني احمد الشقيري(4).

---

(1) أسيل عبد الستار حاجم، الإدارة الأمريكية والقضية الفلسطينية (1947-1967) أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية الآداب، 2007، ص ص213-214؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية 1964، المصدر السابق، ص256.

(2) سميث، المصدر السابق، ص27.

(3) منظمة التحرير الفلسطينية، وثائق فلسطين، مائتان وثمانون وثيقة مختارة 1839-1987 (منظمة التحرير الفلسطينية: دائرة الثقافة: 1987)، ص419.

(4) احمد الشقيري: سياسي فلسطيني، ولد عام 1908 بلبنان الجنوبي، ثم انتقل إلى فلسطين، درس الحقوق وعمل بالمحاماة، وفي عام 1948 انتخب مساعدا للأمين العام لجامعة الدول العربية، ثم رئيسا لمنظمة التحرير الفلسطينية عام 1964، ولغاية عام 1969، إذ استقال وتفرغ للكتابة والتاليف. ينظر: شفيق الحوت، "تجربة منظمة التحرير الفلسطينية (رؤية عامة)" بحث في كتاب مجموعة مؤلفين،

في هذا المؤتمر كُلِّفَ أحمد الشقيري ممثل فلسطين في الجامعة العربية، بأن يتابع اتصالاته بالدول الأعضاء في الجامعة وشعب فلسطين حيثما وجد، ليبحث معهم الطريقة المثلى لتنظيم شعب فلسطين، وذلك تمهيدا لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بهذا التنظيم[1].

كما اتصل بكبار المسؤولين في الدول العربية وتم تشكيل لجنة تحضيرية للإشراف على هذا المؤتمر، وتأليف اللجان الفرعية ومعرفة أعمال كل لجنة، إذ كانت أسماء المرشحين لعضوية المؤتمر تمثل مختلف طبقات الشعب الفلسطيني[2].

عقد المؤتمر جلسته الافتتاحية يوم الخميس الموافق 28 ايار 1964، في مدينة القدس وحضره 242 ممثلا فلسطينيا، اختارتهم حكومات كل من الأردن وسوريا ولبنان ومصر والكويت وقطر والعراق[3]. وصدر عن المؤتمر إعلان قيام منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة للشعب الفلسطيني وقائده لكفاحه، وانتخب أحمد الشقيري رئيسا لها واعتمد ميثاقاً خاصاً لها أطلق عليه "الميثاق القومي" وانتخب عبد الحميد شومان رئيسا لمجلس إدارة الصندوق القومي، وبعث الشقيري برقية إلى الأمين العام للأمم المتحدة ينبئه فيها بقيام المنظمة التي تمتلك وحدها حق تمثيل الشعب الفلسطيني والناطقة باسمهم[4].

ويتبين من ان (المنظمة هي وحدها تمتلك حق تمثيل الفلسطينيين وتنظيمهم والناطق باسمهم) هو تجاهل لبقية المنظمات الفلسطينية العاملة في الساحة الداخلية

منظمة التحرير الفلسطينية تقييم تجربة وإعادة البناء (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات، 2007)، ص ص13-14.

(1) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لسنة 1964 (بيروت: مركز الأبحاث: 1964)، ص335.

(2) ناصر سعيد حمودة، "قيادة ياسر عرفات لمنظمة التحرير الفلسطينية 1969-1974"، دراسة بحثية مقدمة لمؤتمر الشهيد الرمز ياسر عرفات: تاريخ وذاكرة، المنعقد بالقاهرة، جامعة الأزهر، 15-17/ 10/ 2011، ص4.

(3) سميث، المصدر السابق، ص222.

(4) جبارة، المصدر السابق، ص341.

الفلسطينية وخارجها، وتجاهل لما قامت به كثير من المنظمات الفلسطينية في النضال ضد الصهاينة ومن قبلهم البريطانيين .

وعقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أول اجتماع[1]، لها في مدينة القدس في 25 آب 1964، وتم توزيع العمل على أعضائها، ووافق على تشكيلها الرؤساء والملوك العرب في مؤتمر القمة العربي الثاني الذي عقد في مدينة الاسكندرية في 12 ايلول 1964، وإعطائها الصفة الرسمية والقانونية[2]. وأقرت القمة تكوين جيش التحرير الفلسطيني[3].

ونازعت حركة فتح بقيادة ياسر عرفات [4] في الشرعية الشعبية لمنظمة التحرير الفلسطيني التي يرأسها أحمد الشقيري، وكان يؤخذ عليها انها مجرد أداة في أيدي الزعماء العرب، وبالتالي هي غير مؤهلة لتجسيد كفاح التحرير، وليس من قبيل الصدفة ان قررت فتح في نهاية كانون الأول 1964 من القيام بأول عملية عسكرية ضد هدف صهيوني[5].

وعندما اندلعت حرب حزيران 1967، التي هزم فيها العرب واحتلت (إسرائيل) كل الأراضي الفلسطينية، حدث شبه إنقلاب داخلي على قيادة أحمد الشقيري، فقدم استقالته في جلسة للجنة التنفيذية عقدت برئاسته في مقر المنظمة بالقاهرة بتاريخ 24 كانون الأول 1967، كما قامت المنظمة بتسليم الأمين العام لجامعة الدول العربية كتاب

---

(1) منظمة التحرير الفلسطينية، وثائق...، ص350.

(2) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية 1964، ص ص85-86.

(3) محمد، المقاومة الفلسطينية خلال...، ص199.

(4) حمودة، المصدر السابق، ص ص19- 20.

(5) خضر، المصدر السابق، ص270.

إستقالة الشقيري من منصبه، وكتاب آخر باعتماد يحيى حمودة أحد أعضاء اللجنة التنفيذية ممثلا لفلسطين لدى الجامعة العربية ورئيس اللجنة التنفيذية بالوكالة[1].

وبدأ نجم ياسر عرفات بالظهور إلى ان أصبح رئيسا للجنة التنفيذية في شباط 1969. وأصبحت منظمة فتح تشكل الهيكل الرئيس لحركة المقاومة[2].

وفي 21 أيلول 1974، أدرجت القضية الفلسطينية بنداً مستقلاً في جدول اعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة [3]، فتحولت منظمة التحرير الفلسطينية من قوة عربية داخلية إلى قوة دولية عاملة ومعترف بها في كافة المنظمات الدولية [4].

وفي 12 تشرين الثاني 1974، ذهب وفد من منظمة التحرير الفلسطينية إلى الأمم المتحدة للمشاركة في أعمال الجلسة الخاصة بقضية فلسطين، إذ وقف ياسر عرفات على منبر الأمم المتحدة لأول مرة في تاريخ النضال الفلسطيني متحدثاً باسم الشعب الفلسطيني وقضيته[5].

وبعد إدراج قضية فلسطين بنداً مستقلاً على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي تقرر يوم 21 أيلول، تقدمت مجموعة من الدول يزيد عددها عن نصف عدد الدول الاعضاء في الأمم المتحدة بمشروع قرار ينص على: 'أن الجمعية العامة إذ ترى ان الشعب الفلسطيني هو الطرف الأساسي المعني بقضية فلسطين تدعو منظمة التحرير الفلسطينية الممثلة للشعب الفلسطيني إلى الاشتراك في مداولات الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين في جلساتها العامة'[6].

---

(1) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967 (بيروت: مركز الأبحاث: 1969)، ص102.

(2) خضر، المصدر السابق، ص273.

(3) الهور وموسى، المصدر السابق، ص ص141-142.

(4) حمودة، المصدر السابق، ص ص19- 20.

(5) المصدر نفسه، ص23.

(6) United Nations, General Assembly, Question of Palestine, A/RES/323, (XXIX), 22 November 1974, p.1.

وعلى الرغم من الوسائل المختلفة التي لجأت اليها الولايات المتحدة للضغط على الوفود وحكوماتها للتصويت ضد مشروع القرار إلا ان مشروع القرار أقر في 14 تشرين الأول 1974، وحمل هذا القرار رقم (3210) في الدورة التاسع والعشرين[(1)].

وفي 22 تشرين الثاني 1974، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارين تاريخيين: الأول ويحمل رقم (3236) في الدورة (29) ويقضي بتأكيد الحقوق الثابتة في تقرير المصير بعيداً عن كل تدخل خارجي، وحق العودة وحق الاستقلال الوطني والسيادة ومناشدة كل الدول والمنظمات الدولية تقديم دعمها إلى الشعب الفلسطيني في كفاحه لاستعادة حقوقه بموجب مبادئ الأمم المتحدة والشرعية الدولية، وتبنت الجمعية العامة هذا القرار في جلساتها العامة رقم (2296) بأغلبية الأصوات[(2)]. اما القرار الثاني ويحمل رقم (3237) في الدورة (29) في 22 تشرين الثاني 1974، ويتعلق بالاعتراف بحق منظمة التحرير الفلسطينية بالمشاركة في جلسات وأعمال الجمعية العامة، وكل المؤتمرات التي تعقد تحت اشراف الأمم المتحدة بصفة مراقب، وهو ليس له سابقة في تاريخ الأمم المتحدة، إذ ان هذه الصفة تعطى للدول فقط[(3)].

وختاما لهذا الفصل دخلت القضية الفلسطينية الأمم المتحدة من الباب العريض، بعد ان كانت قد أخرجت منها من الباب الخلفي، ودخلت مرحلة جديدة من أبرز صفاتها ان المجتمع الدولي عاد من جديد للبحث في جذور القضية الفلسطينية للمرة الأولى.

---

(1) F.R.U.S, 1969-1976, Vol. E-14, part 1, Documents on the United Nations, 1973-1976, D.(67), letter form Acting Secretary of State Ingersoll to the President of the American Federation of Labor and Congress of Industrial Organizations (Meany), Washington, October 12, 1974, p.1.

(2) قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي- الإسرائيلي، مراجعة وتحقيق: جورج طعمة، ط3 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية: 1993)، مج1، ص ص155-160.

(3) المصدر نفسه، مج1، ص ص160-165.

فعندما طرحت القضية الفلسطينية على الأمم المتحدة للمرة الأولى عام 1947، بطلب من بريطانيا، للنظر في مستقبل الحكم في فلسطين، اتخذت الجمعية العامة في 29 تشرين الثاني 1947، قراراً بتقسيم فلسطين بعد سلسلة من مناورات أتاحت للصهيونية وأمريكا فرصة للضغط تأييداً لهذا القرار، وهكذا ارتكبت الأمم المتحدة واحداً من المظالم بحق استقلال الشعوب وسلامة أراضيهم، بعد ذلك طويت القضية باعتبارها "قضية فلسطين" من جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأهمل جوهرها واستمر هذا الوضع على طول عقدين ونيف، اختفت قضية فلسطين بند أساسياً، لتبحث تحت عناوين فرعية ضمن اطار مشكلة اللاجئين.

وهكذا تبدأ القضية الفلسطينية مرحلة جديدة في الساحة الدولية السياسية، وتبدأ المفاوضات في ساحات الأمم المتحدة لانتزاع الحقوق الفلسطينية، ولإثبات الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني.

الفصل الثاني

موقف الولايات المتحدة الأمريكية من القضية الفلسطينية

1974– 1981

المبحث الأول

المراكز المؤثرة في صنع القرار الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية

تابعت الولايات المتحدة سياسة الحلول الجزئية في معالجة القضية الفلسطينية، واستمرت في إتباع السياسة التي اتبعتها في المرحلة السابقة القائمة على تفكيك أبعاد الصراع وتفادي أية تسويه شاملة له في صراعها مع (إسرائيل)، مع إضعاف الموقف العربي، وإبعاد أي دور للاتحاد السوفيتي ما استطاعت إلى ذلك سبيلا.

ولفهم أبعاد هذه السياسة الأمريكية، لا بد من تبيان المراكز المؤثرة في صنع القرار الأمريكي الخارجي، ولاسيما في القضية الفلسطينية، مع التركيز على موقف الرئاسة الأمريكية ووزارة الخارجية الأمريكية تجاه حل النزاع وتسوية القضية.

وفي ضوء تحليل السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية والصراع العربي-(الإسرائيلي) يمكن تحديد مجموعة من الملاحظات الأساسية التي تتحكم بمسارها ولعلَّ من أهمها:

- ان تحليل السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي- (الإسرائيلي) لا بد ان يأخذ بالحسبان الربط بين الكثير من العوامل والمؤثرات، سواء أكانت عوامل نابعة من النظام الداخلي للولايات المتحدة الأمريكية، ام عوامل نابعة من النظام الإقليمي في (الشرق الأوسط)، مع ربط العوامل الأخيرة بالصراع على المستوى الدولي وهي كلها تؤثر في السياسة الأمريكية، مع ملاحظة إمكانية تزايد أهمية احد العوامل على العوامل الأخرى في مراحل معينة.
- ان السياسة الأمريكية عملية متدفقة يديرها صانعوا السياسة في ضوء أهداف شبه ثابتة، ولكن تحت ظروف متغيرة، وان صانع السياسة يحاول قدر الإمكان ان

يتدخل في هذه الظروف ويتحكم فيها، ويضبط حركتها لكي يسهل عليه تحقيق القسط الأكبر من أهدافه شبه الثابتة.

- ان السياسة الخارجية لا يرسمها شخص واحد وجهاز واحد في الولايات المتحدة وإنما يشترك فيها كل من البيت الأبيض ووزراء الخارجية والدفاع والكونغرس ومستشار الامن القومي ويستعين كل هؤلاء بأصحاب الرأي والخبرة في المؤسسات الأكاديمية، يراعون القوة النسبية لجماعات المصالح الداخلية، ولكن الجميع يشتركون في إطار مرجعي واحد هو المصالح القومية للولايات المتحدة الأمريكية محاولة للوصول الى افضل الية في التطبيق والتقليل الى ادنى حد من الخطأ والفشل مع توزيع الادوار والمسؤوليات كل بحسب اختصاصاته وتوجهاته الاكاديمية[1].

ان هذا الإطار التحليلي يأخذ بالحسبان التفاعل بين هذه العناصر كلها، والأدوار الفعلية التي قامت بها عند اتخاذ قرارات بعينها، ويجب التأكيد أنه من بين كل هذه العناصر التي ذكرت آنفا تؤدي بعض العناصر دوراً رئيساً في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية نحو المنطقة العربية بعامة، والقضية الفلسطينية بخاصة، وهي القيادة السياسية المتمثلة بالرئاسة، والسلطة التشريعية المتمثلة في الكونغرس، وجماعات الضغط أو جماعات المصالح الخاصة، وكذلك أصحاب الرأي في مراكز الدراسات الأمريكية[2].

وعلى الرغم من ان النخبة الحاكمة صاحبة القرار في السياسة الخارجية الأمريكية تتضارب فيما بينها حول تحديد المصالح الأمريكية الأساسية في النظام الدولي، لانها

---

(1) وللمزيد من التفاصيل، ينظر: مصطفى جاسم حسين، السياسة الخارجية الأمريكية والمشرق العربي: ما بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2008، ص ص 143- 218.

(2) فواز جرجس، السياسة الأمريكية تجاه العرب كيف تصنع ومن يصنعها؟، ط2 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية : 2004)، ص11.

نادرا ما تختلف عندما يتعلق الأمر بالحركة الصهيونية والقضية الفلسطينية ومن ثم المنطقة العربية، وهناك إجماع نسبي لدى صناع السياسة الخارجية الأمريكية على الخطوط العريضة للمصالح الحيوية الأمريكية في المنطقة العربية، التي تتضمن المحافظة على[1]:

1 ـ تأمين حصول الولايات المتحدة والغرب على النفط العربي بسعر مقبول.

2 ـ إبقاء الاتحاد السوفيتي بعيدا عن (الشرق الأوسط).

3 ـ المحافظة على أمن (إسرائيل) وتفوقها على جيرانها العرب.

وسنتطرق في هذا المبحث إلى دور مراكز صنع القرار الأمريكي تجاه الحركة الصهيونية والقضية الفلسطينية عبر أربع فقرات رئيسة:

أولاً: تأثير مؤسسة الرئاسة الأمريكية في القضية الفلسطينية:

وضع الدستور الأمريكي في عام 1787[2]، ولعل من أهم مميزات هذا الدستور الدور الواضح الذي أعطي لمؤسسة الرئاسة، لعظم الدور الذي كان المؤسسون يأملونه منها، وهي تتطلب أشخاصاً ومؤسسات لديها من السلطات ما يؤهلها للقيام بأعباء تلك الأدوار، لانها كما يقول بعضهم: "أخطر منصب على وجه الأرض"[3].

وإذا كانت السلطة التنفيذية بحسب الدستور الأمريكي قد أسندت إلى الرئيس[4]، واسند إلى السلطة التنفيذية صلاحيات واسعة، فإنها أخذت تمارس دورا مهما في عملية رسم السياسة الخارجية، وكذلك صنع الإستراتيجية، وهو دور، وان كان قويا، لكنه

---

(1) المصدر نفسه، ص14.

(2) وعن بنود الدستور الأمريكي ومواده وصلاحيات الرئيس، ينظر: وزارة الخارجية الأمريكية، دستور الولايات المتحدة الأمريكية (واشنطن : شركة وورلد بوك أنك: 2000)، ص ص19-60.

(3) عامر هاشم عواد، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية: 2000)، ص11.

(4) ينظر نص المادة الثانية الفقرة الأولى من دستور الولايات المتحدة: " تناط السلطة التنفيذية لرئيس الولايات المتحدة ...": وزارة الخارجية الأمريكية، دستور الولايات المتحدة...، ص32.

غالبا ما يتأثر بنمط الدور الذي تلقيه المؤسسات الرسمية الأخرى المساهمة في رسم السياسة الخارجية، لاسيما المؤسسات التشريعية[1]، وكذلك الدور الضاغط الذي يمكن أن تمارسه القوى غير الرسمية التي تسهم بشكل أو بآخر في عملية صنع الإستراتيجية[2].

يتمتع الرئيس الأمريكي بسلطات واسعة ويتعين عليه ان يقوم باختصاصات تشمل جميع الميادين، إذ ان باستطاعته ان يتخذ القرارات التي تؤثر في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الداخلية والخارجية[3].

وفي هذا السياق نرى ان الرئيس الأمريكي نكسون يعلن مع تسلمه الحكم عن مبدأه الذي عرف بإسم (مبدأ نكسون)، الذي عدَّ فيه (إسرائيل) مسانداً استراتيجياً للولايات المتحدة، كما ان وضعها في المنطقة يجعلها منسجمة مع تعزيز الهيمنة الأمريكية في (الشرق الأوسط)[4]. إذ كان الرئيس الأمريكي نكسون في حرب تشرين 1973 يصدر أوامره مباشرة دون الرجوع إلى أحد، كما كان يشارك في قرارات وزارة الخارجية الرئيسة لأنه كان يؤمن "أن الرئاسة هي التي تصنع السياسة الخارجية" وعندما كان كيسنجر يقول: "الرئيس يريد" أو "الرئيس يأمر"، ولم يكن أحد من كبار المسؤولين يميل إلى المناقشة. وقد

---

(1) المؤسسة التشريعية: ويقصد بها الكونغرس الأمريكي (American Congress)، وهو السلطة التشريعية في الولايات المتحدة الأمريكية تأسس عام 1789 بمقتضى مادة دستورية نصت على تشكيله وتحديد سلطاته ويتكون من مجلسين، الشيوخ والنواب. وللمزيد من المعلومات عن صلاحيات الكونغرس، ينظر: المادة الأولى من الدستور الأمريكي في: المصدر نفسه، ص ص19-31.

(2) عواد، المصدر السابق، ص12.

(3) إستبرق فاضل شعير الشمري، مقدمات رسم السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2007، ص73.

(4) وللمزيد من المعلومات عن مبدأ نكسون، ينظر: سليم الحسيني، مبادئ الرؤساء الأمريكيين (د/ م: 1987)، ص ص27- 29، متاح على الموقع: www.iraq49all.dk/book/book .

أظهرت السياسة الأمريكية في حرب تشرين 1973 مركزية سلطة الرئيس الأمريكي في توجيه السياسة الخارجية، ولاسيما في أوقات الأزمات [1].

ويشير كيسنجر في هذا المجال إلى الجيل الجديد من رؤساء الولايات المتحدة، راح يتجه إلى ملائمة تصرفاته وقراراته في السياسة الخارجية[2].

شهد النصف الثاني من عام 1974 متغيرات جديدة انعكست على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي- (الإسرائيلي) ولعل أبرز هذه المتغيرات: إستقالة الرئيس نيكسون على خلفية فضيحة ووترغيت[3]، وتولي جيرالد فورد Gerald R. Ford [4] (1974-1977) منصب الرئاسة، وبقاء كيسنجر في قمة صنع القرار السياسي الخارجي الأمريكي، وهذا يعكس أهمية المكانة التي احتلها هنري

---

(1) احمد باسل البياتي، "دور الرئيس والكونغرس في السياسة الخارجية الأمريكية" مجلة قضايا سياسية، بغداد، العدد1، مج2، 2001، ص177.

(2) وليام ب. كوانت، عملية السلام: الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ 1967، ترجمة: هشام الدجاني (الرياض: مكتبة العبيكان: 2002)، ص256؛ حسين شريف، السياسة الأمريكية في السبعينات والثمانينات من خلال رؤى وتحركات نكسون كيسنجر (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب:1994)، ص14.

(3) فضيحة ووترغيت: فضيحة سياسية أمريكية كبرى نشبت عن قيام الرئيس الامريكي نيكسون وقيادة الحزب الجمهوري بالتجسس على الحزب الديمقراطي بواسطة خمسة رجال تسللوا لمبنى ووترغيت مقر اللجنة القومية للحزب الديمقراطي في واشنطن عام 1972، أبان الحملة الانتخابية الرئاسية وانكشاف أمر هذه المحاولة. للتفاصيل، ينظر: الجروميكو أ. كوكوشين، الأخوة كيندي، ترجمة: ماجد علاء الدين وشحاتة عبد المجيد (القاهرة: مطبعة الصباح: 1986)، ص ص334-343.

(4) جيرالد ر. فورد: الرئيس الثامن والثلاثون للولايات المتحدة، ولد في مدينة أوماها في ولاية نبراسكا الأمريكية عام 1913، ينتمي إلى الحزب الجمهوري، وأصبح نائبا لرئيس الجمهورية عام 1973، ورئيساً للولايات المتحدة عام 1974، بعد استقالة الرئيس نيكسون على أثر فضيحة ووترغيت. ينظر: زاوتر، المصدر السابق، ص ص270-274.

كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية آنذاك، من ان الرئيس نيكسون أرسل بكتاب استقالته إليه مباشرة وعلق أحد الباحثين على ذلك بقوله: "دليل على خطورة المنصب الذي كان يحتله هنري كيسنجر في أعلى قمة جهاز الحكم في الولايات المتحدة"[1].

وكان لهذه المتغيرات أثر في تغيير وجهة نظر مؤسسة الرئاسة الأمريكية بشقيها، رئيس الولايات المتحدة ووزارة الخارجية، تجاه القضية الفلسطينية، ونتيجة للنجاح الذي أحرزه كيسنجر في فصل القوات على الجبهات الأردنية والسورية والمصرية[2]، أثر إتباعه ما أطلق عليه بسياسة (الخطوة – خطوة) (step by step)[3]، التي تقوم على أساس البدء من محيط القضية إلى جوهرها عبر خطوات متلاحقة تكمل إحداها الأخرى، وفي واقع الأمر بقيت هذه السياسة من محيط القضية الفلسطينية ولم تقترب إلى جوهرها، وهي سياسة متعمدة من الولايات المتحدة ويتضح ذلك بقول كيسنجر: "بوصفي رجل تاريخ عليَّ ان أعالج المشكلة الفلسطينية أولا لأنها صلب الصراع العربي- (الإسرائيلي)، ولكن بوصفي سياسياً عليَّ ان افعل العكس"[4].

---

(1) العلوي، المصدر السابق، ص ص122 -124.

(2) فصل القوات: اتفاقات وقعت بين حكومات مصر و(إسرائيل) وسوريا و(إسرائيل)، ووقع أول اتفاق لفصل القوات العسكرية بين الجانبين المصري و(الإسرائيلي) بعد حرب تشرين عام 1973 في 18 كانون الثاني 1974، ووقع الاتفاق الثاني لفصل القوات في 31 آيار 1974 في جنيف بين الجانبين السوري و (الإسرائيلي) ووقع اتفاق ثالث بين مصر و(إسرائيل) في 1 أيلول 1974، وبالنسبة للاتفاق بين الأردن و(إسرائيل) فشل لتعنت (إسرائيل) وعدم انسحابها من الضفة الغربية، وللمزيد من التفاصيل، ينظر: جاسم، المصدر السابق، ص ص 119 -133.

(3) للمزيد من التفاصيل عن الجولات المكوكية التي قام بها كيسنجر لفصل القوات ينظر:

- F.R.U.S. D.(105), Memorandum from the President's Deputy Assistant for National Security Affairs (Scowcroft) to President Ford, Washington, October 11, 1974, p.p.431-433; Ibid, D.(106), Memorandum from the President's Deputy Assistant for National Security Affairs (Scowcroft) to president Ford, Washington, October 13, 1974, p.p.433-434.

(4) جاسم، المصدر السابق، ص118.

ان إدارة المفاوضات بين (إسرائيل) والدول العربية المعنية في الصراع كانت تدار من وزارة الخارجية وتحديدا كيسنجر الذي كان كثيرا ما يستشيره الرئيس الأمريكي أيهما يقابل أولا، يتسحاق رابين Yitzhak Rabin [1] أم السادات، في أثناء المفاوضات التي كانت تجريها الولايات المتحدة بين (إسرائيل) والأردن وسوريا ومصر، فأشار كيسنجر ان رابين يرغب مقابلته بعد مقابلة السادات لكم[2].

وهكذا نرى المكانة الكبيرة التي كان يتمتع بها كيسنجر لدى الرئيس الأمريكي فورد، فضلا عن ذلك المكانة التي تحضى بها (إسرائيل) لدى الولايات المتحدة وتختار من سيقابل الرئيس الأمريكي أولا.

وهذه الخطوة الكبيرة لـ(إسرائيل)، جعلت الرئيس الأمريكي فورد يصرح في 10 أيلول 1974 في مقابلة مع يتسحاق رابين وبحضور كيسنجر، إلى: "أن الولايات المتحدة تريد ان تبقى (إسرائيل) قوية وقادرة على الدفاع عن نفسها، وهذا عهد قطعناه على أنفسنا". وقال رابين: "لقد أصبحت سوريا ومصر تمتلكان سلاحا أكثر مما كانتا تمتلكانه قبل حرب 1973 ونحن نريد ان نكون باستطاعتنا مجابهة هاتان القوتان"[3].

---

(1) يتسحاق رابين: زعيم سياسي وعسكري صهيوني بارز، ولد في القدس عام 1922، تخرج من المدرسة الزراعية اليهودية، انظم إلى البالماخ، وهي وحدة يهودية سرية، ترأس وزارة الدفاع بين عامي 1964_1967، ثم أصبح سفيرا لـ(إسرائيل) في واشنطن عام 1968 _1973، ثم عاد وأصبح وزيرا للدفاع بين عامي 1982 – 1990، ثم أصبح رئيسا للوزراء عام 1992. ينظر: خضر مزهر، القادة والشخصيات العسكرية الصهيونية (بغداد: مديرية الاستخبارات العسكرية العامة: 1986)، ص ص17– 19؛ المسيري، موسوعة اليهود ...، مجلد 7، ص ص248– 249.

(2) F.R.U.S. D. (95), Memorandum of Conversation, Washington, August 12, 1947, p.404.

(3) F.R.U.S. D.(99), Memorandum of conversation, Washington, September 10, 1974, p. 418.

فتوالت بعد ذلك المساعدات العسكرية الأمريكية بموافقة الرئيس الأمريكي فورد بعد تقديم مذكرة من هنري كيسنجر إلى الرئيس الأمريكي في 24 أيلول 1974[1].

وإلى جانب ذلك يظهر لنا من تعامل مؤسسة الرئاسة الأمريكية مع القضية الفلسطينية تناقضات واسعة، ولعل في تعليقات هنري كيسنجر خير دليل على ذلك، إذ علق على موقف الولايات المتحدة في مسألتين:

1. إيجاد دولة فلسطينية مستقلة على أرض فلسطين محررة من السيطرة (الإسرائيلية).
2 . الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، التي أقرها مؤتمر القمة العربي السابع المنعقد في مدينة الرباط المغربية في 26-29 تشرين الاول 1974[2]، بقوله: "بعد مؤتمر قمة الرباط، رفضت (إسرائيل) التعامل مع سوريا ومع منظمة التحرير الفلسطينية. كما أنّ فشل الكونغرس الأمريكي في تشريع قانون لمساعدة مصر، أعطى انطباعاً لدى الدول العربية باننا لا نفي بوعودنا والتزاماتنا إلى السادات وحافظ أسد. مما أعطى

---

(1) وللمزيد من التفاصيل عن هذه المساعدات ونوعيتها وإعدادها، ينظر:

Ibid, D.(101), National Security Decision Memorandum 270, military Assistanse for Israel, Washington, September 24, 1974, p.p. 423- 424.

(2) عقد هذا المؤتمر في مدينة الرباط المغربية بمشاركة معظم الدول العربية لمناقشة القضية الفلسطينية، وخرج هذا المؤتمر بنتائج أهمها: التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في إقامة السلطة الوطنية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وبوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، على أية أرض يتم تحريرها، للمزيد من التفاصيل، ينظر: عصام سخنيني، "الكيان الفلسطيني 1964-1974" مجلة شؤون فلسطينية، العددان 41-42، كانون الثاني/ شباط 1975، ص72.

الانطباع لدى القادة العرب بأن الولايات المتحدة غير قادرة على المواصلة في أداء دور فعال على أنها صانعة للسلام"[1].

وعندما شارف عام 1974 على الانتهاء، عادت السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي- (الإسرائيلي) بعد مدة من اعادة التقويم إلى تأييد الموقف (الإسرائيلي) المتصلب، ورفض الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وإجراء أي اتصال بها. وفي حديث صحفي إلى مجلة نيوز ويك الأمريكية في عددها الصادر في 9 من كانون الأول، قال الرئيس فورد: "أن على الولايات المتحدة في تلك الآونة ان تمتنع من إجراء أية اتصالات دبلوماسية بمنظمة التحرير الفلسطينية، فالموضوع لا يزال سابقا لأوانه"، وأعرب الرئيس فورد عن اعتقاده: "أن الاعتراف الذي حصلت عليه المنظمة من الأمم المتحدة ليس في الواقع أمراً ايجابياً، فهو في رأيه، كما في رأي كيسنجر قد زاد العمل من أجل التسوية (تعقيدا)"[2].

ان جولات كيسنجر المكوكية التي انطلقت من منطلقات ثلاثة: استبعاد السوفيت من العملية السياسة، لان السوفيت كانوا يريدون إرجاع (إسرائيل) إلى حدود 4 حزيران 1967 أولا، وكذلك جذب العرب إلى الولايات المتحدة بعد إقناعهم بانها هي وحدها القادرة على تحقيق خطوات سلمية في المنطقة ثانيا وتأكيده أمام المسؤولين (الإسرائيليين) على أهمية سيطرة الولايات المتحدة وحدها على العملية الدبلوماسية ثالثا[3]، وهو ما تعزز باعتراف نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي يغال آلون (Yigal Allon)

(1) F.R.U.S. D.(112), Memorandum from the President's Deputy Assistant for National Security Affairs (Scowcroft) to President Ford, Washington, October 30,1974, p.p. 448-449.

(2) العلوي، المصدر السابق، ص139.

(3) الدجاني، المصدر السابق، ص110.

(1969ـ1974)[1] في محادثة مع الرئيس الأمريكي فـورد وهنـري كيسـنجر، إذ يقـول: "إذا كـان السـوفيت يسـتطيعون ان يقـدموا 90٪ مـن الاحتياجـات الاقتصـادية والعسـكرية للمصريين والفلسطينيين، فان الولايات المتحدة هي فقط من تستطيع اعطاء الفلسـطينيين والمصريين الأرض"[2].

ولعل هذا التصريح يدل على مقدرة الولايات المتحدة في الامسـاك بخيـوط اللعبـة بأكملها، ومحدودية التأثير (الإسرائيلي) في القرار في الولايات المتحدة بخصـوص القضـية الفلسطينية آنذاك.

وعلى الرغم من التنازلات التي قدمها السادات، وإبـداء رغبتـه في الجلـوس علـى طاولة المفاوضات المباشرة مع (إسرائيل)، الا ان (إسرائيل) كانت تجابهها بمواقف متعنتة.

وفي محاولة للضغط على (إسرائيل) وحكومـة رابـين اقـدمت إدارة الـرئيس فـورد وبتوجيه من وزير الخاجية كيسنجر على الاعلان في 24 آذار 1975، عن انها ستعيد تقييم سياستها كاملة حيال (الشرق الأوسط)[3]، علـى ان ذلـك لم يسـتمر طـويلا فسـرعان مـا عادت الإدارة إلى سياسة الخطوة خطوة التي ابتدعها كيسنجر، بعـد التشـاور مـع الـرئيس

---

(1) يغال آلون (1918ـ1980) تخرج من المدرسة الزراعية عام 1937، عُين قائدا في جيش الدفاع (الإسرائيلي) عام 1948، تفرغ للعمل الأكاديمي والسياسي بين عامي 1950ـ1960، أسس حزب العمل عام 1961، وأصبح نائبا لرئيس الوزراء يتسحاق رابين بين عامي 1969– 1974، ثم عمل وزيرا للخارجية بين عامي 1974–1979، توفى عام 1980. متاح على موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية: www.altwasul.com/MFAAR/this+is+Irael/politcal+stru/yigal+alon.

(2) F.R.U.S. D.(123), Memorandum Conversation, Washington, December 9, 1974, p.471.

(3) F.R.U.S. Ibid, D.(160), Memorandum from the Files, President's Meetting with the Secretary and Congressional Leadership, Washington,march 24, 1975, p.571.

فورد، في التفاوض المكوكي بين الجانبين المصري و (الإسرائيلي) ونجح أخيرا في التوصل إلى اتفاقية سيناء الثانية التي وقعت في 4 أيلول عام 1975[1].

وعلى هامش هذه الاتفاقية وقعت إدارة فورد ثلاث اتفاقيات سرية مع حكومة (إسرائيل) تضمنت عدد من الالتزامات السياسية والعسكرية والاقتصادية من أهمها[2]:

- تستمر الولايات المتحدة في التزاماتها بعدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ما لم تعترف بـ(إسرائيل) وبقراري مجلس الامن 242 و 338 وتستعمل الولايات المتحدة حق الفيتو ضد أية محاولة لتعديل القرارين.
- تلتزم الولايات المتحدة بتزويد (إسرائيل) بكل ما يلزمها من الاسلحة المتطورة، مثل طائرات إف 16، كما تلتزم بتلبية احتياجات (إسرائيل) من العتاد الحربي، ومستلزمات الدفاع وكل احتياجاتها من الطاقة.
- تتقدم الولايات المتحدة إلى الكونغرس سنويا بطلبات الموافقة على مساعدات عسكرية واقتصادية لـ(إسرائيل) .
- ترفض الولايات المتحدة أية محاولة تطرح مقترحات تراها هي و(إسرائيل) ضارة بمصالح (إسرائيل).

وعندما حل عام 1976، وهو عام انتخابات الرئاسة الأمريكية، وظهر التنافس جليا في تلك الانتخابات، وجاءت الخطب لتخطب ود يهود الولايات المتحدة الامريكية، والتغني بصداقة (إسرائيل) ومنها ما أعلنه الرئيس فورد ومع اقتراب الحملة الانتخابية

---

(1) في أثناء جولات هنري كيسنجر المكوكية فيما بين مصر و(إسرائيل) وضمن سياسته الخطوة - خطوة، فقد حاز على موافقة كل من مصر و(إسرائيل) على نص الاتفاقية المرحلية للفصل ما بين القوات المصرية و(الإسرائيلية) في سيناء، وجرى التوقيع بالأحرف الأولى يوم الأول من أيلول 1975، وتم توقيعها رسميا في الرابع من أيلول في جنيف. للمزيد من التفاصيل ينظر:

Ibid, D.(237),Telegram from the Department of State to the Embassy in Egypt, Washington, September 10, 1975, p.p. 843-844.

(2) F.R.U.S. Ibid, D.(227), Memorandum of Agreement between the Governments of Israel and United States, Jerusalem, Sebtember 1, 1975, p.p. 828-832.

على نهايتها عن عزم إدارته على اعطاء (إسرائيل) المعدات والاسلحة المتقدمة. ولم ينس ان يذكر متباهيا انه منح (إسرائيل) في عهده (4مليار) دولار من المساعدات[1].

ولم يكن عهد إدارة الرئيس فورد الذي جاء استكمالا لولأية نيكسون، كما أشير سابقاً، سوى امتداد فعلي وعملي لسياسة الإدارة السابقة، لاسيّما وان هنري كيسنجر، مهندس السياسة الخارجية في عهد ولأية نيكسون، قد تابع دوره ومهمته في عهد إدارة فورد، وإذا كانت اتفاقية سيناء الثانية عام 1975 هي أهم انجاز حققته هذه الإدارة على صعيد توجهات سياستها (الشرق أوسطية) فقد كانت هذه الاتفاقية على درجة كبيرة من الأهمية ونقطة انعطاف في مسيرة الصراع العربي- (الإسرائيلي) ففتحت باب التسويات المنفردة على مصراعيه، كما سنرى ذلك لاحقا عبر اتفاقيات أبرمت في عهد الإدارة القادمة ... إدارة كارتر.

ثانيا: تأثير المؤسسة التشريعية الأمريكية (الكونغرس) في مسار القضية الفلسطينية:

يعد الكونغرس الأمريكي من المؤسسات المؤثرة في صنع الاستراتيجية الأمريكية، فضلا عن مؤسسة الرئاسة، إذ تنص المادة الأولى، الفقرة الأولى من الدستور الأمريكي على ان "تحول جميع السلطات التشريعية (في هذا الدستور) إلى كونغرس الولايات المتحدة الذي يتألف من مجلس للشيوخ وآخر للنواب"[2].

ويحدد الدستور الأمريكي في نص المادة الأولى طبيعة تكوين مجلس الكونغرس، إذ يضم مجلس النواب 435 نائبا يمثلون السكان على أساس نسبتهم العددية، وتدوم ولاية أعضاء هذا المجلس سنتين[3]. أما مجلس الشيوخ، فيتكون من 100 عضو، بواقع عضوين

---

(1) الدجاني، المصدر السابق، ص113.

(2) وزارة الخارجية الأمريكية، دستور الولايات المتحدة...، ص19.

(3) المصدر نفسه، ص20.

شيخين عن كل ولاية، وبالتالي يتساوى تمثيل الولايات فيه، وتدوم مدة عضويته ستة أعوام، ويجدد انتخاب ثلث أعضائه كل سنتين(1).

تأسيسا على ما سبق، ساعدت طبيعة النظام السياسي الأمريكي على ان يكون الكونغرس الأمريكي محوراً مهماً ومرجعاً لسياسة الولايات المتحدة عن طريق الصلاحيات الممنوحة له، في المجالات التشريعية ومراقبة الإدارة ومحاسبتها، وهذا الأمر يتعلق بنقطتين(2).

أولا: صياغة السياسة عبر صياغة التشريعات القانونية، والموافقة على الميزانية العامة للدولة، التي تعني تمريراً عاماً للموارد الواجب صرفها لتغطية نفقات أي برنامج أو سياسة حكومية.

ثانيا: الرقابة على السلطة التنفيذية وسياستها، ومراقبة الاستعمال الامثل للموارد المالية.

ويعطي الدستور الأمريكي صلاحيات واسعة في مجال صنع الاستراتيجية الأمريكية، ضمن نظريته لطبيعة علاقة التوازن الواجب ان تسود في النظام الأمريكي(3).

مارس الكونغرس دورا محدودا في صنع السياسة الخارجية، تمثل في قبول برامج السلطة التنفيذية الأمريكية أو نقضها مع إجراء التعديل اللازم عليها، دون القيام بدور المبادرة في وضع تشريع يتعامل مع واقع معين للسياسة الخارجية الأمريكية الا ان ذلك لم يقلل من أهميته، لا سيما في منحه السلطة التنفيذية شرعية القرار السياسي، ضمن

---

(1) وزارة الخارجية الأمريكية، دستور الولايات المتحدة...، ص21.

(2) توماس جورجيسيان، 'أجندة كونغرس 2007 العربية' ، تقرير واشنطن، ع90، 6 كانون الثاني 2007، www.taqrir.orglshowqrticle.cfm?=540.

(3) وللمزيد من التفاصيل عن صلاحيات الكونغرس، ينظر: عواد، المصدر السابق، ص ص138-143؛ حاجم، المصدر السابق، ص ص20-25.

هيكلية تنظيمية تنقسم ما بين آلية التشريع داخل الكونغرس، والصلاحيات الدستورية التي حظي بها في عملية صنع القرار[1].

مارست السلطة التنفيذية منذ العشرينيات وحتى بداية السبعينيّات من القرن العشرين، دورا مهما في تسيير الشؤون الخارجية، إذ أعطى الكونغرس الأمريكي حافزاً قوياً للحركة الصهيونية عندما أصدر قراراً في 30 حزيران 1922، يؤيد فيه "اقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين" كما مر بنا في الفصل الأول. ومع ذلك فان الكونغرس كان مذعناً ومنحازاً في دعم الرئيس في معظم مبادرات السياسة الخارجية[2]. ولكن سلطات الرئاسة غير المعتادة في مجال العلاقات الدولية كان من المحتم أن تؤدي إلى توترات حادة بين الكونغرس والبيت الأبيض، ويعزى التغيير الكبير في هذه العلاقة، إلى النتيجة المترتبة على حرب فيتنام[3]، وفضيحة ووترغيت، نلحظ دوراً واضحاً للكونغرس في عهد الرئيس الأمريكي ريتشارد نكسون، في أوائل السبعينيات من القرن العشرين أثر

---

(1) المصدر نفسه، ص20.

(2) نلحظ في هذه المدة، انه لم يكن للكونغرس الأمريكي السلطة الكبيرة على السلطة التنفيذية، وانما كان الكونغرس وسيلة لتقديم الاقتراحات إلى السلطة التنفيذية، كما حدث في عام 1939 عندما اصدرت بريطانيا الكتاب الابيض، الذي حدد فيه الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وقدم الكونغرس اقتراحات إلى الرئيس الأمريكي بفتح باب الهجرة. وللمزيد من التفاصيل عن الاقتراحات التي قدمها الكونغرس إلى السلطة التنفيذية، ينظر: محمد، الكونغرس الأمريكي ونكبة فلسطين...، ص ص25-50.

(3) حرب فيتنام: اندلعت عام 1956 بين فيتنام الشمالية وفيتنام الجنوبية المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية التي ارسلت عام 1960 قواتها العسكرية لمساندة فيتنام الجنوبية، واستمر التورط الأمريكي في الحرب بين الطرفين إلى عام 1973، عندما تم وقف اطلاق النار، لتبدأ بعدها مرحلة مفاوضات انتهت باتحاد فيتنام الشمالية مع الجنوبية وانسحاب القوات الأمريكية. للمزيد ينظر: محمد عتريس، معجم بلدان العالم (القاهرة: الدار الثقافية للنشر: 2002)، ص ص323-324.

تقديمه لمبادرات عديدة استهدفت الحد من صلاحيات السلطة التنفيذية في مجالي خوض الحرب والشؤون الخارجية[1].

وما هو ثابت في الكونغرس الأمريكي، وجود نفوذ حاسم في سياسة الولايات المتحدة ازاء المنطقة العربية أكثر من أي مكان آخر في العالم. وعلى الرغم من ان للرئيس نفوذاً أكثر في مناطق أخرى، الا أن يديه تميلان إلى ان تكونا مقيدتين عندما يتعلق الامر بالمنطقة العربية. وفي السبعينيات من القرن العشرين، ظهر الكونغرس لاعبا حاسما في السياسة الأمريكية نحو المنطقة العربية، وهناك عدة أسباب تفسر هذه الأهمية المتزايدة لدوره لان إسهامه مؤثر بشكل خاص لان المسائل التي تؤثر في الولايات المتحدة في المنطقة تعدُّ ذات طبيعة طويلة المدى وعالمية. فالمساعدات الأمريكية لـ(إسرائيل)، والصراع العربي- (الإسرائيلي)، والأمن ووفرة النفط وتكلفته وتهديد الشيوعية، وهذه الاسباب كان لها تأثير حاسم في مفاهيم المسؤولين والسياسيين الأمريكيين حول المنطقة العربية[2].

وكان الكونغرس قادرا على ممارسة نفوذه حول هذه القضايا العالمية في مجلس الشيوخ. فعبره يتم تخصيص المساعدات الخارجية بما فيها المساعدات الاقتصادية والعسكرية وتمويل العمليات السرية التي تعد واحدة من أكثر الادوات فعالية في نشر النفوذ الأمريكي في المنطقة العربية[3].

وكانت المساعدات الأمريكية لـ(إسرائيل) موضوعاً حساساً دائماً، فضلا عن ذلك كانت تعطى منحة أو قرضاً ثم تحول القروض بعد ذلك إلى منح، وكان أعضاء الكونغرس لا يذكرون مجموع المساعدات لسببين: الأول: لان بعضهم كان مسؤولاً عن

---

(1) F.R.U.S. Organization and Management of U.S. Foreign Policy, 1969-1972, (Washington: United States Government Printing Office: 2006), Vol. II, Preface, p. IV.

(2) جرجس، المصدر السابق، ص76.

(3) المصدر نفسه، ص76.

تشريع القوانين أو مفوضين ومخولين لتقديم هذه المساعدات. والثاني: كـان الآخـرون لا يذكرون المجموع خوفا من نـاخبيهم كـي لا يسـألوهم لماذا تسـتلم (إسـرائيل) مـن المـال الاتحادي أكثر مما تستلم بعض الولايات الأمريكية، التي تساوي عـدد سـكان (إسـرائيل) [1]. لذا كانت المساعدات التي تخص (إسرائيل) لا تناقش في الكونغرس. وكانـت سـيطرة عدد من الاعضاء في اللجان التابعة للكونغرس يؤكـدون علـى ان المسـاعدات الخارجيـة لـ(إسرائيل)، مخصصة ضمن اعتمادات المساعدات الخارجية السنوية، ولا تستطيع السلطة التنفيذية تخفيضها. وان أكثر من ثلث المساعدات الخارجية على مستوى العالم، تذهب إلى واحدة من أصغر البلدان سكاناً في العالم وأقلها[2].

وفي المقابـل اسـتعملت الولايـات المتحـدة المسـاعدات الخارجيـة أداة للتـأثير في السياسات الداخلية والمحلية في بعض الدول العربية. وهو ما أكـده ديـن راسـك (Dean Rusk)[3]، وزير الخارجية الأمريكي في مذكرة صريحة ومثيرة وجهها إلى الرئيس جونسون في موضوع المساعدات الأمريكية لمصر في عام 1965، كان صريحا بشان ضرورة الحصـول على عائد مرتفع مقابـل المسـاعدات الأمريكيـة بقولـه: "أن المسـاعدات هـي طريـق ذات اتجاهين، فهي تفتح للدولة المستلمة لها أبواب منتجات المتـبرع واسـتثماراته، وقبولهـا هـو تنازل جزئي عن السيادة، فهي منفعة يمكن تطويرها بمرور الزمن لتصبح نفوذاً رئيساً"[4].

---

(1) Richard Curtiss," U.S. Aid to Israel: The Subject no one Mention " The Link, Vol.30,Issue 4, September-October 1997, p.2, www.ameu.org/index.asp.

(2) Curtiss, Ibid, p.2.

(3) دين راسك (1961ـ1969): ولد عام 1909، حصل على شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية عام 1931 وعلى الماجستير عام 1934، وصل إلى منصب عميد كلية ميلز في جامعة كاليفورنيا، انتدب عام 1940 ليعمل في المخابرات العسكرية، وعمل في وزارة الخارجية بين عامي 1947 و1951، وأصبح وزيراً للخارجية بين عامي 1961 و1969 في مدة رئاسة جون كنيدي وليندون جونسون. وللمزيد، ينظر: Dean Rusk, p.1

www.history.state.gov/departmrnt/history/people/rask-david-dean.

(4) جرجس، المصدر السابق، ص77.

وعلى هذا الأساس أملت الولايات المتحدة في الحصول على تنازلات سياسية من الرئيس المصري جمال عبدالناصر، مقابل المساعدات العسكرية وفقا لما أكده دين راسك، وقد عرضت أفضل الفرص لإقناعه بالتنازل أمام الضغوط الأمريكية. وفي هذا السياق، استعملت المساعدات مصدر قوة لمكافئة الاصدقاء ومعاقبة المعارضين. وعندما لم يتنازل عبد الناصر أنهى جونسن المساعدات الأمريكية لمصر في منتصف الستينيات[1].

وأما فيما يخص (إسرائيل)، فان الولايات المتحدة إجمالا إمتنعت عن إستعمال المساعدات الخارجية للضغط عليها لتقديم التنازلات للفلسطينيين أو العرب، بل انها في ازدياد مستمر على الرغم من الافتقار الى تقدم مهم في حل الصراع العربي-(الإسرائيلي). فالكونغرس لا يوافق فقط بشكل دائب على تلك المساعدات بل نجده يحاول دوما المزايدة على السلطة التنفيذية، بطلب زيادة أقيامها، وهي بدورها أخفقت في تحدي سلطة الكونغرس بشأن هذه المساعدات بشكل خاص. كما تتعالى فيه الاصوات المؤيدة لـ(إسرائيل)، وتعمد جماعات الضغوط المؤيدة لها فيه إلى تركيز جهودها لكي تفرض تأثيرها على السياسة الخارجية، عبر سيطرتها على الميزانية بالدرجة الأولى. وإذا كان عدد من أعضاء مجلس الشيوخ والنواب يراعون المصلحة الأمريكية العامة، فان الأمر بالنسبة لكثير منهم لا تعدو موافقتهم التي يتخذونها بشأن الصراع العربي-(الإسرائيلي) أن تكون جزءا من استراتيجيتهم الخاصة بإعادة انتخابهم[2].

وعندما أعلن فورد في 24 آذار عام 1975 إعادة تقويم سياسة الولايات المتحدة في (الشرق الأوسط)، وتأجيل المساعدات المالية والعسكرية لـ(إسرائيل)، وجهت رسالة إلى الرئيس فورد بتوقيع 75 نائبا من مجلس الشيوخ في 22 آيار 1975، يطالبون فيها التجاوب

---

(1) المصدر نفسه، ص 77-78.

(2) كوانت، المصدر السابق، ص30.

مع المطالب السياسية والعسكرية لـ(إسرائيل)، كما وجهوا هؤلاء انتقادات شديدة اللهجة وهجوماً شرساً على أعضاء مجلس الشيوخ الذين رفضوا التوقيع على الرسالة[1].

لقد ظهر إجماع في الولايات المتحدة ينطلق من ان (إسرائيل) قوية وآمنة ومزدهرة، ستكون دولة ديمقراطية وحليفاً استراتيجياً، لتقوية الحضور الأمريكي في (الشرق الأوسط)[2]، وان (إسرائيل) هي الدولة الوحيدة التي كسبت معاركها بالأسلحة الأمريكية[3].

ان منهج محاباة (إسرائيل) وتدليلها ومراعاة شعورها من الساسة الأمريكيين قد أثر في سلوك القادة (الإسرائيليين) تجاه الصراع العربي- (الإسرائيلي) و"عملية السلام" الأخيرة. لقد أدرك قادة (إسرائيل) حقيقة مهمة وهي ان الولايات المتحدة لن تستعمل قدرتها ونفوذها للضغط عليهم من أجل تقديم تنازلات في عملية السلام، ولذلك فانهم يتصرفون بدون أية مراعاة للمصالح الأمريكية الحيوية في المنطقة العربية وكذلك فان قادة (إسرائيل) لديهم القدرة على إستخدام الكونغرس للضغط على الرئيس والسلطة التنفيذية إذا ما حاول الأخير التهديد بالضغط على (اسرائيل) وعليه فان قادة (إسرائيل) يستخدمون الكونغرس كعصا لترويض الرئاسة، ومنعها من القيام بواجبها الذي يتطلب إدارة ناجحة للصراع العربي- (الإسرائيلي) ولعملية السلام. ويبدو ان قادة (إسرائيل) لم يعودوا مكترثين اطلاقا لأية محاولة للضغط عليهم، إذ ان كلا السلطتين التنفيذية والتشريعية غير مستعدة لمجابهة الضغوط السياسية الداخلية ومقاومتها.

---

(1) F.R.U.S. D.(175), Telegram from the Department of State to Secretary of State Kissinger in Ankara, Washington, May 22, 1975, p.p. 646-648.

(2) Clyde R. Mark, Israel-United State Relation, Congress, Order Code 1B82008, November 9, 2004, p.3.

(3) "Aid to Israe: Dose the U.S.Get its Money‘s Worth?", www.factsandlogic.org. p.1.

ثالثا: دور جماعات الضغط (اللوبي) في رسم السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية

يركز اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة في محصلة تحركه لتصعيد الشعور المؤيد لـ(إسرائيل)، واحباط أية سياسة تستهدف الاخلال بالتفوق العسكري (الإسرائيلي) في المنطقة، واخفاق أية محاولة تستهدف الضغط عليها، فضلاً عن تقوية الشعور المعادي للعرب وتشويه صورتهم لدى أوساط الرأي العام الأمريكي مستغلا بذلك النفوذ الكبير في المؤسسة السياسة التنفيذية والتشريعية والمؤسسة العسكرية الصناعية وفي الصحافة الأمريكية[1].

وتذهب التقديرات إلى ان هناك نحو مليون يهودي أمريكي أو ما يقرب من سدس جميع السكان اليهود الأمريكيين مسجلون أعضاء في تشكيلة من المنظمات الصهيونية الرسمية[2].

---

(1) أثمار لطيف نصيف، جماعة الضغط اليهودية في أربع إدارات أمريكية (بغداد: شركة المنصور للطباعة: 1989)، ص40؛ إنَّ هذا المركز الذي احتله اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة لم يأت من فراغ وعلى عجالة، إذ يقدر عدد اليهود في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1948 بـ 4,500,000 يهودي. وفي عام 1953 اصبح العدد 5,000,000 يهودي، ثم قدروا عام 1955 بـ 5,000,000 يهودي، وطبقا لتقدير التعداد الرسمي الخاص الذي أجراه مكتب الاحصاء الأمريكي عام 1957 على أساس الدين، فقد بلغ عدد اليهود الذين تبلغ أعمارهم 14 سنة فأكثر 2,900,000 يهودي. وقدر عددهم في عام 1960 ما بين 5,250,000 - 5,500,000 يهودي. وفي عام 1967 قدر عددهم بـ 5,720,000، وهو ما يعادل 2,96٪ من اجمالي عدد سكان الولايات المتحدة الأمريكية الذي قدر بـ 200,000,000 مليون نسمة. وللمزيد من التفاصيل، ينظر:

American Jewish Year Book, 1965, Vol. 66, p.139,
www.ajcarchives.org/main.php?GroupingId=10094;
American Jewish Year…,Ibid, 1967, Vol.68, p.231.

(2) لي أوبرين، المنظمات اليهودية الأمريكية ونشاطها في دعم إسرائيل (نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية: 1986)، ص17.

أدرك اليهود ومنذ مجيئهم إلى الولايات المتحدة[1] أهمية التنظيم وعدم التشتت، واستطاعوا تنظيم أنفسهم بمنظمات مختلفة النشاطات والأهداف، يصل عددها إلى 32 منظمة رئيسة، ويتفرع من هذه المنظمات بحدود 340 منظمة فرعية، لتشكيل هرم يتصل بلجنة رؤساء المنظمات اليهودية التي تشكلت عام 1906 لغرض أساسي هو لتوجيه النشاطات والفعاليات والضغط[2].

واستطاعوا بأن يكونوا أكثر الاقليات الأمريكية تنظيما على صعيد المؤسسات، فلديهم كنّس ومراكز للشباب ووكالات للعلاقات بين المنظمات اليهودية واتحادات ومنظمات تمويل، ومجموعات ثقافية وتعليمية سرية وأخرى علنية، وتنظيمات تهتم بالشؤون الخارجية[3]، كما تمتاز أيضا بسعة انتشارها، فضلا عن تغلغلها في روح المواطن اليهودي، والملاحظ ان تلك التنظيمات على كثرتها واختلاف اجتهاداتها بخصوص قضايا اجتماعية ودينية متعددة، تتوحد وتبرز جبهة واحدة إذا ما تعلق الأمر بالعمل من أجل أهداف سياسية محددة، ومنها إنشاء دولة صهيونية في فلسطين، وحشد التأييد لتلك الدولة بعد إنشائها، وجمع التبرعات لها، والضغط لمصلحتها على السلطتين التنفيذية والتشريعية[4].

وعلى الرغم من كثرة أعدادهم وكثرة منظماتهم ومؤسساتهم، يرى القس إكرام لمعي، أن المسالة لم تكن أبداً مسألة نسبة وتعداد، فهنالك جاليات أجنبية كثيرة تعدادها

---

(1) وللمزيد من التفاصيل عن الهجرات اليهودية إلى الولايات المتحدة، ينظر: نكتل عبد الهادي عبدالكريم، موقف الولايات المتحدة من النشاط الصهيوني في فلسطين 1897-1939 "دراسة تاريخية"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2003، ص ص10-22.

(2) نصيف، المصدر السابق، ص34.

(3) أوبرين، المصدر السابق، ص11.

(4) وليد الخالدي، "الصراع العربي الصهيوني وابعادة العربية والدولية"، مجلة المستقبل العربي، تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع105، تشرين الثاني، 1987، ص11.

يفوق تعداد اليهود في الولايات المتحدة لكن ليس لها التأثير نفسه، فالشيء الملفت للنظر ان الأقلية اليهودية تحولت إلى جزء من المجتمع الأمريكي، فقد انتهزوا كل الفرص المتاحة لهم في ذلك المجتمع وإلى أقصى حد، كالانتساب للجامعات ليصبحوا أطباء ومحامين ومدرسين وموظفي حكومة، كما برعوا في الأعمال الحرة وإدارة الأعمال كما هي عادتهم دائما، وصار لهم باع في الطباعة والنشر والإذاعة، وبذلك تحولوا إلى لوبي، وأصبحوا جزءاً من النظام نفسه وأثروا ليس داخل المجتمع الأمريكي فحسب بل خارجه ايضا[1].

ويرى بعضهم ان أسباب المحاباة التي يبديها صانعوا السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصهيونية عميقة الجذور في النظام السياسي الأمريكي "فنظام حكومتنا التمثيلية يتأثر تاثيراً عميقاً متزايداً بنفوذ الأقليات ذات الضغط، وقوة هذه الأقليات تزداد ازدياداً راهناً كلما اقتربت انتخابات الرئاسة" "وان الجهود التي تبذلها الجماعات السلالية والدينية والأقلية وما لها من ضغط، ومن تجد من حلفاء من الموظفين الرسميين الذين يُسيطر على عقولهم هوس (الصوت اليهودي) قد جعل من المستحيل رسم سياسة خارجية أو إدارتها لمصلحة الولايات المتحدة الوطنية، بسبب ما تملكه هذه الجماعات من قوة كامنة فاعلة في ترجيح كفة الأصوات لمرشح أو لآخر في ولاية ما تحتدم فيها المنافسة" ولان هذه الفعالية هي "دم الحياة لليهودي ذي التأثير في أعضاء الكونغرس"[2].

ويرى آخر انَّ المخططين الحقيقيين للمشروع الصهيوني في الدول الاستعمارية الكبرى ولاسيّما في بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية "قد سخروا أجهزة ومؤسسات مختلفة كثيرة، كما سخروا الدين والتاريخ وعلم الآثار، وزيفوا الحقائق وهبطوا أحيانا

---

(1) القس اكرام لمعي، الاختراق الصهيوني للمسيحية، ط2 (القاهرة: دار الشروق: 1993)، ص123.

(2) الفريد ليلينثال، "الكونغرس الأمريكي ... برلمان من؟ ترجمة: سلافة حجاوي، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، ع 37، نيسان-حزيران، 1980، ص109؛ ليلنيثال، إسرائيل ذلك الدولار...، ص ص372-373.

بالعلوم الانسانية إلى مستوى الأساطير والخرافات من أجل اصطناع روايات عقائدية قومية ودينية للحركة الصهيونية، لتقديمها لليهود وللعالم على انها حركة قومية ترتكز على أسس ومقومات دينية وتاريخية وحضارية تعود جذورها إلى أكثر من ألفي عام" وكان الهدف من ذلك كما يرى "لتصويرها على انها امتداد للحركة اليهودية والتاريخ اليهودي، هدفها إعادة اليهود إلى موطنهم التاريخي في فلسطين" والهدف المرجو من ذلك "تضليل اليهود وعرقلة المسار الطبيعي لحل ما عرف بالمسألة اليهودية عن طريق اندماج اليهود في مجتمعاتهم التي يعيشون فيها، وحملهم على الهجرة إلى فلسطين بوصفها الوسيلة الوحيدة لانقاذهم من الاضطهاد الأبدي الذي يتعرضون له من جهة، ولمحاولة إخفاء الطابع والمحتوى الاستعماري للمشروع الصهيوني من جهة أخرى"، ولم يكتف الصهاينة بذلك بل عمل المحركون الحقيقيون للمشروع الصهيوني على تصوير الحركة الصهيونية وكأنها حركة أسطورية ذات قوة ونفوذ كبيرين، ولا يمكن التغلب عليها، وكأنها الاعصار الذي لا يمكن السيطرة عليه، وأنها تسيطر على أجهزة الصحافة والإعلام والمؤسسات السياسية والمالية وعلى الحكومات وصناع القرار في كبريات الدول الاستعمارية"(1).

إلا أنَّ الآخرين يرون غير ذلك ومنهم على سبيل المثال الدكتور عبدالوهاب المسيري، الذي يرى ان المصالح الاستراتيجية الأمريكية هي التي تحدد السياسة الأمريكية، وأن الضغوط الصهيونية عبر اللوبي والإعلام ذات أهمية ثانوية، "فهي قد تأخر قرارا معينا، وقد تعدل شكله، لكنها لا تحده أو تعدل اتجاهه الأساسي"(2).

ومهما يكن من أمر فان كان اليهود جزءاً من النظام الأمريكي يعيشون فيه أو كانوا قوة كامنة فاعلة أو كانوا كالاعصار الذي لا يمكن السيطرة عليه أو كانوا ذا أهمية ثانوية، فإنَّ هذه الجماعة هي أقوى جماعات الضغط الموجودة داخل الولايات المتحدة

(1) قهوجي، المصدر السابق، ص10.

(2) المسيري، موسوعة اليهود...، مج6، ص ص 350-351.

وأكثرها تأثيراً في السياسة الأمريكية الداخلية والخارجية وتمتاز بميزات كثيرة لا تملكها الجماعات الأخرى الموجودة داخل الولايات المتحدة.

ويمكن فهم بنية النفوذ الصهيوني في الولايات المتحدة بطريقة أفضل، كشبكة مؤلفة من مجموعات رسمية وغير رسمية مترابطة تعمل على مستويات دولية، ووطنية، ومحلية، وتتبع بصورة مباشرة ومنهجية دولة (إسرائيل)(1).

بقي وضع اليهود في الولايات المتحدة الأمريكية على هذا الحال مع تطور في الأساليب وتزايد عدد المنظمات الصهيونية التي تمثل جماعات الضغط. وقد استغل اليهود في الولايات المتحدة الأمريكية صدور ما يسمى بالقانون المنظم لعمل إتحاد اللوبيات (Federal Regulation of Lobbing Act) عام 1946 الذي أعطى الحق للجماعات المختلفة في تشكيل جماعات ضغط "لوبي" بهدف ضمان مصالحها عبر استراتيجيات وتكتيكات متعددة منها:

- **التأثير المباشر**: مثل الاتصال المباشر بكل من السلطتين التنفيذية والتشريعية.
- **التأثير غير المباشر**: مثل تعبئة الرأي العام وإيجاد اتجاه عام يؤثر في صانعي السياسة لإقناعهم بقرار معين يحقق مصلحة مثل هذه الجماعات(2).

وتذكر بعض الاحصاءات انه يوجد في الولايات المتحدة ما يربو على عشرة الآف جماعة مصلحة أو ضغط(3).

---

(1) جايمس بتراس، سطوة إسرائيل في الولايات المتحدة، ترجمة:حسن البياتي (بيروت: الدار العربية للعلوم: 2007)، ص84.

(2) ياسر زغيب، ايباك قصة الاخطبوط الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية (بيروت: دار الندى: 1998)، ص ص 37-38.

(3) للمزيد من التفاصيل، ينظر: آسيا الميهي، "الرأي العام في السياسة الخارجية"، مجلة السياسة الدولية، ع 127، كانون الثاني، 1997، ص90.

وفي عام 1959 واستنادا إلى قانون اللوبي، تشكلت عن مؤتمر رؤساء المنظمات الرئيسة الصهيونية الأمريكية، اللجنة الإسرائيلية الأمريكية للشؤون العامة (American Israel Public Affairs Committee) وهي بمثابة اللوبي الوحيد المسجل والمكلف من الناحية الرسمية في مهمة الدعاية لدعم الكيان الصهيوني باسم الطائفة اليهودية الأمريكية، والاسم المختصر لهذه اللجنة ايباك (AIPAC)[1]، وتضم نحو ثلاثين منظمة يهودية علاوة على مجموعات إعلامية ومالية، وكلها تمارس تأثيرها عبر تمويل نفقات الانتخابات الرئاسية والكونغرس، فضلا عن عملها في إحتواء أعضاء مجلس الكونغرس، وتحديداً أعضاء اللجان الرئيسة فيه[2].

وفي الانتخابات النهائية التمهيدية التي جرت في تشرين الثاني في عام 1960 صوت 80٪ من اليهود الأمريكيين لصالح جون كندي وقد أكدت هذه الانتخابات ان أصوات اليهود قوة لا يستهان بها[3].

ولم ينس الرئيس الأمريكي جون كندي هذا المعروف الذي صنعه اليهود له في انتخابات عام 1960، ففي أول اجتماع له مع بن غوريون في نيويورك في ربيع عام 1961 قال له: "أعلم انني فزت بالرئاسة بفضل أصوات اليهود الأمريكية، فهل أستطيع ان أقدم شيئا إلى الشعب اليهودي؟". وكانت هذه الصراحة المثيرة للدهشة أربكت بن غوريون الذي تجنب الرد، واكتفى بالقول: "عليك ان تقدم الأفضل للعالم الحر"[4].

وحالما يصل الرئيس المنتخب إلى البيت الابيض يدرك ان أسرع وسيلة تمكنه من ان يبرز في العالم والتاريخ هي السياسة الخارجية، ومنذ الخمسينيات كان الهدف الأول لتلك السياسة هو النزاع العربي- الإسرائيلي، واعتقد جون كندي بان في استطاعته ان يسهم

---

(1) نصيف، المصدر السابق، ص38-39.

(2) عواد، المصدر السابق، ص152.

(3) تيفنن، المصدر السابق، ص61.

(4) المصدر نفسه، ص64.

في إحلال السلام في (الشرق الأوسط). وبدا لـه ان الامـر سـهل ومـا عليـه الا ان يقنـع (إسرائيل) بقبول التعويض عن المهـاجرين أو الموافقـة علـى عـودة عـدد كـبير مـنهم إلى أراضيهم، وبذلك يشجع البلدان العربية علـى تـوطين مـا تبقـى مـنهم، وقبـل ان تعلـن الولايات المتحدة مبادرة جوزيف جونسن، الذي خير اللاجـئين العـرب بـين العـودة إلى مساكنهم في (إسرائيل) أو الاستقرار في البلدان العربية أو سواها من البلدان في العالم، أو أن تتولى (إسرائيل) تعويضهم، كان محكوما عليها منـذ البدايـة بالاخفـاق، لانهـا قبـل ان تعلن رسميا كان (الإسرائيليون) قد أبلغوا اللجنة اليهوديـة الأمريكيـة بـأنهم يعارضـون مبادرة كنذي وكان مؤتمر (الرؤساء اليهود) يعمـل مـن وراء السـتار لتجميـد أي مسـعى لإكراه (إسرائيل) على اعادة توطين لاجئين فلسطينيين[1]، وما ان عرض المشروع في نهاية عام 1962 حتى رفضته (إسرائيل) مدعية أن المشروع يضعها تحت رحمة الزعمـاء العـرب الذين سيسهل عليهم تشجيع أعـداد كـبيرة مـن اللاجـئين علـى الاختيـار الاسـتقرار في (إسرائيل) كما مر ذكره في الفصل الأول. علما ان الرئيس جون كنـدي الـذي أهمـل في الحل الذي قدمه بخصوص مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، الفقـرة الـتي وردت في برنـامج حزبه الديمقراطي في الحملة الانتخابية لعام 1960 وهي الفقرة التي ورد فيها تعهد الحـزب بتشجيع "توطين اللاجـئين في أرض فيهـا مكـان وفـرص عمـل" لا في (إسـرائيل) نفسـها، والواضـح ان الـرئيس جـون كنـدي كـان مطلعـاً فعـلاً علـى أبعـاد الصـراع العربـي- (الإسرائيلي)، ولم يكن غافلاً عن الصوت اليهودي في الانتخابـات، وعـن قـوة جماعـات الضغط اليهودية في الكونغرس وفي الحزبين الديمقراطي والجمهـوري، ومـع ذلـك حـاول ايقاف تلك الجماعات عند حدها ولم يستطع[2].

---

(1) بول وبول، المصدر السابق، ص ص55-56.

(2) كريم صبح، جماعات الضغط اليهودية: التنظيم، الدور والتأثير في صنع القرار السياسي للولايات المتحدة الأمريكية 1945-1969 دراسة تاريخية (بغداد: بيت الحكمة، 2009)، ج2، ص ص395-396.

ويمكن القول أن الرئيس جون كندي بمجرد تعيينه عددا من اليهود في مناصب مرموقة في إدارته، ولاسيما في البيت الابيض يكون غير مراع للبعد المذكور فحسب، بل زاد في قوة تلك الجماعات أيضا، وهو ما يفسر قول أحدهم إنَّ الرئيس "في تعامله مع إسرائيل استعان بخبرات ونصائح مستشاريه من اليهود" وإنَّ أولئك المستشارين نجحوا مثلا في اقناع كندي بزيادة مستوى الدعم السنوي والمساعدات المالية والاقتصادية المقدمة إلى (إسرائيل)[1]، علما ان البيت الابيض بات في ظل إدارة الرئيس جون كندي نفسها، "يتدخل غالبا حتى في المهمات العادية لوزارة الخارجية، إذا ما اتخذت الاخيرة قراراً ضد رغبات إسرائيل".

والملاحظ بالنسبة للمساعدات الأمريكية الاقتصادية التي قدمت لإسرائيل، انها زادت من 48100000 دولار في عام 1961 إلى 70700000 دولار في عام 1962، وان القروض زادت في المدة نفسها من 38600000 دولار إلى 68800000 دولار[2].

وفي 22 تشرين الثاني أغتيل الرئيس جون كندي في مدة فترت فيها العلاقات الأمريكية- (الإسرائيلية) بسبب مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأمم المتحدة، وأقرته الأخيرة فعلا في العشرين من تشرين الثاني، أي قبل اغتيال جون كندي بثلاثة ايام فقط. فالقرار طلب من المنظمة الدولية مواصلة جهودها من أجل تسوية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، في حين ان (إسرائيل) كانت تريد التعامل مع كل بلد عربي على انفراد بشأن تلك المشكلة، من دون تدخل الأمم المتحدة، على أساس ان المفاوضات المباشرة تمنح (إسرائيل) امكانية تعزيز موقفها بالقوة، في الوقت الذي لا تستطيع فيه الدول العربية ان تفعل ذلك[3].

---

(1) المصدر نفسه، ص396.

(2) محمد عبدالعزيز ربيع، المعونات الأمريكية لإسرائيل (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية: 1990)، ص 131.

(3) صبح، المصدر السابق، ص ص422-423.

وبخصوص الاخفاق نفسه، يؤخذ في الحسبان أيضا، انه إذا كانت السفارة الأمريكية في تل أبيب قد أبلغت في برقية سرية بتاريخ السابع عشر من كانون الأول عام 1963 وزارة الخارجية الأمريكية بأن "اغتيال الرئيس كندي فاجأ الحملة الصحفية الإسرائيلية المعارضة للقرار الأمريكي المتعلق باللاجئين في الأمم المتحدة، وهي في منتصف الطريق، فانها أبلغتها في المقابل أنَّ عدداً من الصحف الإسرائيلية متحمسة بشكل كبير للرئيس الجديد ليندون جونسون، وأنَّ عددا آخر منها قد "لمَّح إلى ان الرئيس جونسون قد يكون أكثر استجابة من سلفه لنداءات أنصار (إسرائيل) في الولايات المتحدة الأمريكية، ولا سيما مع اقتراب الانتخابات عام 1964"(1).

ومع دخول الرئيس جونسون البيت الابيض، أبقى على الكثير من العناصر اليهودية في مناصبهم، فضلا عن ذلك تعيينه يهودا آخرين بمناصب مرموقة مثل تعيينه غولدبرغ بمنصب رئيس الوفد الأمريكي في الأمم المتحدة ويوجين روستو بمنصب مساعد وزير الخارجية للشؤون السياسية ووالت روستو بمنصب مستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي. ولوحظ ان يوجين عُدّ في الوقت نفسه واحدا من مستشاري الرئيس المقربين في المسائل ذات الصلة بالصراع العربي- الإسرائيلي(2).

في 6 شباط 1964 وأثناء مأدبة عشاء في نيويورك ، وأمام جمع من الجماعات اليهودية صرَّح الرئيس جونسون بأنَّ جماعات الضغط اليهودي أدت دورها فعلاً. وأنَّ بلاده قررت "التعاون مع إسرائيل في استخدام الطاقة النووية في تحويل المياه المالحة إلى مياه عذبة"(3)، كما أشار إلى ان "الولايات المتحدة الأمريكية ستواصل سياستها الحيادية في

---

(1) صبح، المصدر السابق، ج2، ص423.

(2) بول فندلي، من يجرء على الكلام، اللوبي الصهيوني وسياسات أمريكا الداخلية والخارجية (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع: 1990)، ص202؛ سعودي، المصدر السابق، ص146.

(3) وللمزيد من التفاصيل عن هذا المشروع ينظر:

F.R.U.S. Energy, Diplomacy, and Global Issues, 1964-1968, Vol. XXXIV, (Washington: Department of state: 1999), p.p. 8-10.

(الشرق الأوسط)، إلا انها مستعدة للوقوف مع أية دولة في المنطقة يقع عليها عدوان من دول أخرى في المنطقة[1].

وإذا كان برنامج الحزب الجمهوري مع بدء الحملة الانتخابية عام 1964، قد خلا من أية إشارة إلى (إسرائيل) أو (الأماني اليهودية)، فإنَّ برنامج الحزب الديمقراطي، أي حزب الرئيس جونسون تضمن عدداً من الفقرات المعبرة في هذا السياق، ولاسيما تلك الفقرة التي تعهد فيها الحزب بضمان الحدود العربية-الإسرائيلية والمحافظة على التوازن العسكري بين العرب و(إسرائيل). وهو ما يفهم في ضوء محاولة الحزب ومرشحه، وهو جونسون نفسه، كسب الأصوات اليهودية، وحصل على ما نسبته 90 ٪ من الأصوات اليهودية، وهي نسبة لم يحصل عليها أي رئيس أمريكي سابق[2].

وفي عام 1966 بدأت "جماعات الضغط اليهودية" ضغوطها على الرئيس في سبيل تزويد (إسرائيل) بالاسلحة المتطورة مع إعلان الإدارة الأمريكية في كانون الثاني 1966 عن بيع أسلحة إلى كل من المملكة العربية السعودية والأردن. ففي الثالث من كانون الثاني أدلى الرئيس "القسم الأمريكي للوكالة اليهودية" بتصريح قال فيه: "أن المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية اقلقتها أنباء بيع السلاح الأمريكي للسعودية والأردن". لذا ينبغي "الاستفسار من واشنطن عن دوافع هذه الصفقة"[3]. كذلك عبرت تصريحات المنظمات اليهودية الأخرى وبياناتها عن المعنى نفسه، في الوقت الذي انصبت فيه ضغوط الـ"AIPAC" على الكونغرس ليرسل عدداً من أعضاء مجلس النواب رسالة إلى الرئيس جونسون في السابع من كانون الثاني، يطلبون فيها إعادة النظر في قرار إدارته

---

(1) Ibid, D.(65), Memorandum of Conversation, 1964-1968, Vol. XVIII, Arab-Israel Dispute, Washington, June 1, 1964, p.p. 233-234;

محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، حرب الثلاثين سنة (القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر: 1988)، ج1، ص737.

(2) صبح، المصدر السابق، ج2، ص ص439-440.

(3) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1966، ص384.

إرسال أسلحة إلى الأردن والسعودية، على أساس ان من غير الحكمة ان تزود الولايات المتحدة "أعداء إسرائيل بالسلاح"[1].

وتفسر تلك الضغوط موافقة الرئيس جونسون في شباط 1966 على تزويد (إسرائيل) بكمية كبيرة من الأسلحة عدت، حتى ذلك الوقت، الأسلحة الأكثر تطوراً في العالم[2].

كان نجاح "جماعات الضغط اليهودية" في التأثير في سياسة الرئيس جونسون في بعدها العسكري يفسر نجاحها في التأثير في سياسته في بعدها الاقتصادي، والمهم ان ذلك دفعها إلى السعي إلى إبراز معاني البعدين معا، ولكن ليس لما ينطوي عليه البعدان نفسهما "من مغزى عسكري وسياسي بالنسبة إلى العالم العربي"[3]، بل لانها وجدت ضرورة في دعم الرئيس جونسون وحزبه الديمقراطي في عام تجري فيه انتخابات الكونغرس، وقبل الانتخابات مباشرة، طلب الرئيس جونسون من موظفي البيت الابيض "ان ينجزوا تقريراً بعنوان "المساعدة الأمريكية لإسرائيل 1964ـ1966". والواضح "ان هذا التقرير قد حقق أهدافه المرجوة في أوساط يهود الولايات المتحدة الأمريكية. فقد كان فعلا، وثيقة تثير الاعجاب"[4].

ولم تتخل "جماعات الضغط اليهودية" في حرب 1967 التي شنتها (إسرائيل) ضد الدول العربية كما مر بنا سابقا، إذ أسهمت إلى حد كبير، في تقديم الغطاء الذي تحتاج اليه (إسرائيل). ومن ذلك ان قامت عدة منظمات يهودية أمريكية بتوجيه عدة رسائل إلى الرئيس الأمريكي جونسون طلبت فيها اصدار "تأكيد بالتزام الولايات المتحدة الأمريكية

---

(1) اليوميات الفلسطينية، المجلد الثالث، 1 كانون الثاني 1966– 30 حزيران 1966، ص15.

(2) وللمزيد من التفاصيل عن بيع هذه الاسلحة إلى إسرائيل وانواعها ينظر:

F.R.U.S. D.(271), Memorandum of Conversation, Washington, Februar 12, 1966, p.p. 583-586.

(3) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1966، ص384.

(4) صبح، المصدر السابق، ج2، ص454.

الأساسي تجاه إسرائيل" و"تأكيد سلامة إسرائيل" وكذلك دعت "الرئيس جونسون إلى إصدار بيان واضح بان الولايات المتحدة الأمريكية لـن تتسـامح تجـاه محـاولات الـدول العربيـة استخدام قوة السلاح"[1].

وقبل مجيء خلفاً للرئيس جونسون، كان ريتشارد نيكسون يعلن في حملته الانتخابية أمام المنظمات اليهودية الأمريكيـة مـا يـأتي: "انـني أدعـم سياسـة تعطـي إسـرائيل تفوقـا تكنلوجياً عسكرياً يتجاوز التفوق العددي لجيرانها المعـادين لهـا، وإذا كـان هـذا التفـوق يتطلب تزويـدها بطـائرات الفـانتوم، فسنزودها بهـذه الطـائرات للمحافظـة علـى هـذا التفوق"[2].

واختار الرئيس ريتشارد نيكسون اثنين من اليهـود البـارزين ليكونـا ضـمن فريقـه الرئاسي في البيت الابيض. إذ جعل فيشر- المليونير اليهودي الـذي دعـم حملـة نيكسـون الانتخابية- حلقة وصل بينه وبين اليهود الأمريكيين، بتعيينه مسؤولا عن شـؤون الأقليـة

---

(1) اليوميات الفلسطينية، المجلد الرابع والخامس، 1 تموز 1966ـ30 حزيران 1967، ص478؛ ولقد كشف هارولد سوندرز، احد العاملين في مجلس الأمن القومي" وهو غير يهودي، حينما قال: "ان سيلا من الرسائل والبرقيات تدفقت على الرئيس جونسون لحثه على الوقوف إلى جانب (إسرائيل) عندما اقدم عبدالناصر على إغلاق المضايق قبيل حرب 1967. وأذكر بلا مبالغة انني تلقيت 150000 رسالة وبرقية في مكتبي من الجالية اليهودية، وهي تضرب كلها على الوتر نفسه، وقد أمر الرئيس جونسون بالرد على كل واحدة منها. صبح، المصدر السابق، ص584.

(2) كان هناك طلبا "إسرائيلياً" في الحصول على خمسين طائرة فانتوم أمريكية الصنع والمتطورة قتالياً في عام 1968، كانت هذه الصفقة "هدية وداع" من الرئيس الأمريكي جونسون قبل ان يغادر البيت الابيض، وفعلا تسلمت (إسرائيل) الوجبة الأولى من الطائرات، وعددها 36 طائرة في 27 كانون الأول 1968 وبحضور عدد من الزعماء اليهود الأمريكيين، وتمت عملية التسليم في مطار عسكري أمريكي. تيفنن، المصدر السابق، ص78.

اليهوديـة الأمريكيـة، وعـين هنـري كيسـنجر بمنصـب مستشـار الـرئيس لشـؤون الأمـن القومي[1].

علـى الـرغم مـن أنّ اليهـود الأمـريكيين أعطـوا اصـواتهم إلى مرشـح الحـزب الديمقراطي بنسبة 81٪، في حين لم يمنحوا المرشح الجمهوري نيكسـون الا مـا نسـبته 17٪ من تلك الأصوات، وهـو مـا يعـني ان نيكسـون لم يكـن مـدينا لليهـود في فـوزه في الانتخابـات المذكورة. والمفروض ان ذلك يكون سببا في وضع حد لنفوذ تلك الجماعات الضـاغطة في "البيـت الابيض"، لكنه سار على نهج سلفه من الرؤساء الأمريكيين في دعم (إسرائيل) [2].

وفي عام 1971 قادت "أيباك" حملة وسط الكونغرس الأمريكي بصدد استثناء شـحن طائرات الفانتوم إلى (إسرائيل)، وقد حصـل علـى تأييـد 78 عضـوا مـن أعضـاء مجلـس الشيوخ من اصل مئة يحثون الإدارة على إستئناف الشحن ويدعمه تأييد 251 عضـوا مـن مجلس النواب، وقد ادعت "الايباك" ان الأسباب التي تجعل طلبات (إسرائيل) تحضى بتأييد الكونغرس هي:

1 ـ الصوت القوي لليهود في الدوائر الانتخابية لأعضاء الكونغرس.

2 ـ تأييد الكونغرس لاعتبار (إسرائيل) بأنها امتداد للعالم الحر الديمقراطي.

3 ـ يؤيد الكونغرس (إسرائيل) على انها حصننا ضد التحركات السوفيتية[3].

وكان من نتائج الحملة أن وافق الكونغرس على تعديل قـانون مبيعـات الاسـلحة للخارج بحيـث يطلـب مـن الـرئيس عمليـات تـأمين أيـة مسـاعدات عسـكرية تحتاجهـا (إسرائيل)، فقد جاء بالتعديل "يرى الكونغرس ان على الرئيس الاستمرار في دفع جهوده إلى الامام بسرعة للبدء بمفاوضات مع الاتحاد السوفيتي وقوى أخرى من أجـل الحـد مـن

---

(1) صبح، المصدر السابق، ج2، ص625.

(2) صبح، المصدر السابق، ص 625.

(3) "ثلاث تقارير عن الولايات المتحدة وإسرائيل" ترجمة: مجلة شؤون فلسطينية، العدد 14، تشرين الأول 1972، ص165.

شحن الاسلحة إلى الشرق الأوسط، ويجب ان يدعم الرئيس موقعه الداعي إلى تأمين السلاح والاعتمادات إلى إسرائيل والدول الصديقة الأخرى إلى الحد الذي يجد فيه الرئيس ان هذه المساعدات ضرورية لمواجهة التهديدات الموجهة ضد أمن الدول واستقرارها، وإذا ما ثبت العكس الذي ادخل على قانون مبيعات السلاح للخارج ان الصلاحية غير كافية لوضع هذه السياسة موضع التنفيذ، فان على الرئيس ان يقدم فورا إلى الكونغرس طلبا للحصول على الصلاحيات المناسبة[1].

وبعد فوز الرئيس نيكسون في الانتخابات الرئاسية الأمريكية لمدة رئاسة ثانية (1972ـ1974)،[2] وعقب زيارة غولدامائير الأولى لواشنطن بعد الانتخابات وافق الرئيس نيكسون على بيع أربعة أسراب من الطائرات الأمريكية المقاتلة ومساعدة (الإسرائيليين) في إنتاج نوع من طائرات (سوبر ميراج) وهي نوع فرنسي ذو محركات نفاثة[3].

وفي حرب عام 1973 قامت لجنة "AIPAC" باجراء مكالمات هاتفية استغرقت ستا وثلاثين ساعة من أجل تعبئة جميع المؤيدين لـ(إسرائيل) في الكونغرس الأمريكي لأجل اصدار تشريع ينص على ارسال الاسلحة الأمريكية المختلفة عبر جسر جوي بين الولايات المتحدة و(إسرائيل)، وقد قامت "AIPAC" بحملة واسعة من ذلك ارسال عشرات الآلاف من البرقيات والاعلانات في وسائل الاعلام ونظمت المظاهرات

---

(1) نصيف، المصدر السابق، ص ص65-66.

(2) كان لليهود الأمريكيين والمنظمات اليهودية الأمريكية دوراً كبيراً في تشجيع انتخاب نيكسون لدورة رئاسية ثانية، إضافة إلى ان 35٪ من اليهود أدلوا بأصواتهم لانتخاب نيكسون. وللمزيد، ينظر: المصدر نفسه، ص ص68-74.

(3) المصدر نفسه، ص ص75-76.

والاحتجاجات على الإدارة الأمريكية لغرض الاسراع في ارسال الاسلحة إلى (إسرائيل)[1].

كما أكد هنري كيسنجر صهيونيته في اجتماع له مع عدداً من المفكرين الصهاينة بتاريخ 6 كانون الأول 1973، أنه أسهم في انتزاع الموافقة على قرار اقامة الجسر الجوي واستمراره لغرض تزويد (إسرائيل) بالسلاح في وقت كانت فيه بأمس الحاجة إلى السلاح والذخيرة، وفي الوقت الذي بدأ الكونغرس الأمريكي يبدي بعض التحفظ لاسيّما عندما بدأت تتصاعد أزمة الطاقة. مما أدى هذا الدعم العسكري لإسرائيل إلى تغيير اتجاه المعركة لصالح (إسرائيل)[2].

وكعادة اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة بابداء آراءه ومواقفه في كل شاردة وواردة ولاسيّما تلك التي تتعلق بـ(إسرائيل)، فكان لهذا اللوبي مقترحات في مجال حظر النفط العربي على الولايات المتحدة والغرب إذ اقترح على الحكومة الأمريكية بقطع تصدير المواد الغذائية إلى الدول العربية، فوجد هذا الاقتراح قبولا ملحوظا لدى الرئيس الأمريكي جيرالد فورد الذي هدد بقطع القمح عن العرب ان هم استمروا في قطع النفط، ليس هذا فقط، بل ان الرئيس فورد في خطابه بتاريخ 23 أيلول 1974، هدد باستخدام القوة وأنذر بقطع المواد الغذائية عن الدول العربية المنتجة للنفط ان لم تنصاع للمطالب الأمريكية بخفض أسعار النفط الخام[3].

ونشطت عبر تلك المدة فكرة الانزال والتدخل العسكري في الخليج العربي، وبالرغم من ان الإدارة الأمريكية لم تكن تؤيد فكرة الانزال العسكري، الا ان اللوبي الصهيوني في الكونغرس الأمريكي كان يضغط باتجاه تبني هذه الفكرة. وتوريط الولايات

---

(1) نصيف، المصدر السابق، ص88.

(2) الفريد ليليثال، الاخطبوط الصهيوني سلاح ولكن باي ثمن (بيروت: دار العلم للملايين: 1979)، ص ص 420-422.

(3) نصيف، المصدر السابق، ص111.

المتحدة في مشكلة تؤدي إلى مزيد من التعقيد في العلاقت العربية-الأمريكية، وهـو تـأزيم يخدم في النهاية مصلحة (إسرائيل)، وكانت الدعوة للانزال العسكري في الخليج وقتـذاك قوية وضاغطة إلى درجة دفعت الكونغرس الأمريكي تشكيل لجنة لبحث هـذا الموضـوع ووضع التوصيات والتقديرات بشأنه. وقد اجتمعت اللجنة اجتماعات عدة وصدر تقرير عنها بتاريخ 21 آب 1975 واتضـح ان فكـرة الانـزال غـير محببـة لاعتبـارات اقتصـادية وسياسية وقانونية[1].

ومنذ بداية تسلم جيرالد فورد الرئاسة الأمريكية كان البيت الابيض يتلقـى دفقـا منتظما من الرسائل والاتصالات من اليهود الأمريكيين ومنظماتهم حول مجموعة واسعة من المسائل التي تثير اهتمـام (إسـرائيل) واليهـود الأمـريكيين، أمثـال اليهـود في الاتحـاد السوفيتي وسوريا، وتناولت حملات أخرى زيادة المعونة العسكرية الأمريكية لـ(إسـرائيل) واحتجَّت منظمات اليهود الأمريكية أيضا على بيـع الاسـلحة لأيـة دولـة عربيـة، وان لم تكن تشكل خطرا على (إسرائيل)[2].

وقدمت اعتراضات مماثلة ضد منظمة التحرير الفلسطينية وضد اقامة اتصـال بهـا، وانهمرت الرسائل المعارضة لزيارة ياسـر عرفـات إلى الأمـم المتحـدة عـام 1974 ولفـتح مكتب للمنظمة في واشنطن عام 1976، وأكَّد البيـت الابـيض بشـكل ثابـت أنَّ أيّـاً مـن الرئيس فورد أو وزير الخارجية كيسنجر لن يتعاطى مع المنظمة ما دامت لا تعـترف بحـق إسرائيل في الوجود[3].

(1) وللمزيد من التفاصيل عن هذه الاعتبارات، ينظر: عبدالله فهد النفيس، "حول امكانية الانزال الأمريكي في الخليج" مجلة المستقبل العربي، ع 71 لسنة 1985، ص135.

(2) جانيس ج. تيري، السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، دور جماعات الضغط والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة، ترجمة:حسان البستاني(بيروت: الدار العربية للعلوم: 2006)، ص ص148-149.

(3) المصدر نفسه، ص149.

رابعا : مراكز البحوث والدراسات الأمريكية والقضية الفلسطينية

يؤكـد البـاحثون في معهـد هـوفر للحـرب والثـورة والسـلام[1] (The Hoover Institution on War Revolution and Peace)، ان (إسـرائيل) شـريك اساسـي للولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالمصالح المتبادلة، ولذلك فعلى الولايات المتحدة مسؤولية كبيرة في الدفاع عن (إسرائيل) وحماية أمنها ووجودها، ويعدّ هؤلاء الخـبراء، ان اليهود مجموعة مضطهدة تعرضت للـتطهير العرقـي في مصـر والأردن وسـوريا وبالتـالي يجب على الإدارة الأمريكية الابقاء على سياستها تجاه (إسرائيل) وبخصوص الفلسطينيين فالحل يكمن في توطينهم بعيدا عن (إسرائيل) والابقاء عليها ضـمن حـدودها علـى أنهـا دولة خالصة لليهود[2].

وتعد المراكز البحثية أو ما يطلق عليهـا Think Tanks مـن أبـرز سمـات المجتمـع المدني والسياسي الأمريكي لما لها من تاثير مباشر وغير مباشـر في مراكـز صـنع القـرار في الولايات المتحدة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، وهو ما يظهـر- علـى سـبيل

---

(1) يوجد في الولايات المتحدة ما يقارب من 1777 مركزاً للبحوث والدراسات، 90,5٪ منها أسست منذ عام 1951، وأسست البقية تقريبا ما بين عامي 1970- 1992، ويعدُّ معهد هوفر للحرب والسلام من افضل عشرة مراكز للبحوث والدراسات في الولايات المتحدة، وكذلك من أفضل عشرة مراكز للبحوث في العالم، ومن خاصيته التي يشتغل عليها، السياسة الخارجية والسياسة الاجتماعية والدفاع والعلاقات الروسية الأمريكية، وتعود جذور تأسيسه إلى عام 1919 الذي كان عبارة عن مكتبة اسسها هربرت كلارك هوفر H.C.Hoover في جامعة ستانفورد بولاية كاليفورنيا، واصبح هربرت هوفر فيما بعد رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية ما بين عامي 1929-1933. وللمزيد، ينظر:

James C. McGann, The Think Tanks and Civil Societies Program (Phiadelphia: University of Pannsylvania: 2008), p,p. 16,28,37.

(2) مكتب الامانة العامة للقيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، مراكز الدراسات الأمريكية وصناعة القرار، سلسلة دراسات استراتيجية (1) (دمشق: 2008)، ص ص180-181.

المثال- بصورة واضحة بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية في العالم، وان دور تلك المراكز في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية يرجع إلى عاملين: الأول: هو طابع اللامركزية في النظام السياسي الأمريكي الذي يتيح الفرصة للمشاركة في صنع السياسة الخارجية وتطبيقها بطرق مباشرة وغير مباشرة. بحيث لا تكون السياسة الخارجية حكراً على مؤسسة دون الأخرى، أما العامل الثاني: فكان انخراط الولايات المتحدة بوصفها فاعلاً رئيساً في العلاقات الدولية منذ بداية القرن العشرين وتطور هذا الدور عبر مراحل زمنية مختلفة[1].

وتُعرف أغلب مراكز البحوث والدراسات أو مراكز الفكر والرأي في الولايات المتحدة عن نفسها، على انها مراكز ومؤسسات غير ربحية (NGO) (Non- governmental Organization) تضم مجموعة متخصصة من الاكاديميين والسياسيين يشتركون في الاهتمام بمجموعة من المواقف والقضايا السياسية العامة، ويعملون بشكل منظم من أجل التعريف بهذه القضايا، وزيادة الوعي بجوانبها المتعددة، وفيما عدا ذلك فان الكثير من الاكاديميين قد وجدوا صعوبة في وضع تعريف محدد للمراكز الفكرية في البلاد[2].

كما يعرفها رودولف تروب ميرز Rudolf T. Merz بانها مراكز تجلب المعرفة والخبرة للتأثير في عملية صنع السياسة، اما جيمس مكجان James McGann فيقول: "ان هناك طلب متزايد على هذه المراكز لتقديم النصيحة."[3].

---

(1) فواد علي بكر علي، "المراكز البحثية ودورها في التنمية والاستقرار"، ص1، متاح على الموقع: www. Fab83.maktoobbog.com.

(2) وكالة نيوز سنتر agency of center news مراكز الابحاث وصنع السياسة الأمريكية في القرن الحادي والعشرين، متاح على الموقع: www.necr.orglnews.php?action.p.p1-3.

(3) Rudolf T. Merz, (ed), in Andrew Rich and James McGann, Think Tanks in Policy Making, Do they Matter? (Shanghai: Shanghai Office for Internashionl Cooperation: 2011), p.p. 3-4;

وقد انبثقت هذه المراكز مع اطلالة القرن العشرين بصورة متوازية مع ارتقاء الولايات المتحدة إلى سدة زعامة العالم، إذ كانت جزءاً من حركة تستهدف الاحتراف في العمل الحكومي، وكانت رسالتها المعلنة في معظمها غير سياسية: وهي دفع عجلة المصلحة العامة عن طريق تزويد الرسميين الحكوميين بالنصائح السياسية النزيهة غير المتحيزة[1].

ويرى ريتشارد ن. هاس Ritshard N. hass: "أن مؤسسات الفكر والرأي توفر من منظور صانعي السياسة الأمريكية خمس فوائد رئيسة. فهي تولد تفكيرا جديدا لدى صانعي السياسة الأمريكية، وتوفر خبراء للعمل في الحكومة والكونغرس، وتؤمن لصانعي السياسة حيزا لإيجاد تفاهم مشترك حول الخيارات السياسية المختلفة، وتثقف الموظفين الأمريكيين عن العالم، وتوفر امكانية قيام فريق ثالث بالوساطة بين جهتين متنازعتين[2].

في حين يرى جيمس مكجان أنَّ هذه المراكز هي: "ثورة في المعلومات ونهاية الاحتكار الحكومي لها، وأنها تعالج المشاكل السياسية المعقدة، وأنها نشأت نتيجة لانعدام الثقة بالمسؤولين الحكوميين، فضلا عن ذلك الحاجة للمعلومات المناسبة وتحليلها[3].

ونتيجة لهذه الافكار فقد حذر الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون في العقد الثاني من القرن العشرين من فكرة قيام "حكومة خبراء" فقد عدَّها منافية للديمقراطية لان معناها ان السلطة ستكون بين افراد لا يتحدثون لغة العامة، لغة الافراد العاديين[4].وهذا حال

وللمزيد من التعريفات والسمات المميزة لهذه المراكز ينظر: ستيفن بوشيه ومارتن رويو، مراكز الفكر ادمغة حرب الافكار، ترجمة : ماجد كنج (بيروت: دار الفارابي: 2009)، ص ص54-68.

(1) وزارة الخارجية الأمريكية...، دور مؤسسات الفكر والرأي ...، ص3.

(2) المصدر نفسه، ص3.

(3) McGann, op. cit, p. 11.

(4) سمير كرم، "مصانع الافكار الأمريكية وتأثيرها في السياسة الخارجية" محاضرة في ندوة : "مراكز الدراسات والابحاث في أمريكا وأثرها في صناعة القرار"، اقامها مركز الخميني في بيروت في

معظم حكام العالم الذين رفعوا شعار "لا أريكم الا ما أرى" محاولين ان يكتموا الاصوات الناقدة لحكمهم.

ونشأت هذه المراكز في راي دونالد أ. ابلسون Donald A. Abilson وبحسب تقسيماته على شكل أجيال[1]:

الجيل الأول: مؤسسات الفكر والرأي كمؤسسات أبحاث حول السياسات.

بدأت الموجة الرئيسة الأولى لمؤسسات الفكر والرأي المتعلقة بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية بالظهور في بداية القرن العشرين، وإلى حد كبير، نتيجة لرغبة كبار الصنائعيين والمثقفين في إيجاد مؤسسات يجتمع فيها الباحثون والقادة من القطاعين العام والخاص، لمناقشة القضايا العالمية والتداول والتباحث بشأنها. بدأت ثلاث مؤسسات بنوع خاص بإثبات وجودها عبر العقود الأولى من القرن العشرين وهي: مؤسسة كارنيجي الخيرية للسلام (The Garnegie Endowment for International Peace)، وقد انشأها قطب صناعة الفولاذ كارنيجي، وكانت ترى بأن استمرار السياسة (الإسرائيلية) القائمة على الاستيلاء على المزيد من الأراضي الفلسطينية والتوسع في الاستيطان ستؤدي إلى تضاؤل فرص اقامة دولة فلسطينية[2].

16/ 9/ 2003، ص7 متاحة على الموقع: www.imamcenter.org/flash-content/material/activies/

(1) دونالد أ . ابلسون،"مؤسسات الفكر والرأي وسياسة الولايات المتحدة الخارجية: نظرة تاريخية" في: وزارة الخارجية الأمريكية، دور مؤسسات الفكر والرأي...، ص ص9-11.

(2) أنشأت مؤسسة كارنيجي للسلام عام 1910 بمنحة من رجل الاعمال الأمريكي اندرو كارنيجي. ومن بين ما تهدف اليه، التأثير في الشعوب لفرض قيم المجتمع الأمريكي وضمان تحقيق نبوءة التوراة وتحقيق حلم الصهيونية في اقامة دولة (إسرائيل) التوراتية . وللمزيد، ينظر: برهان ابراهيم كريم، "مراكز صنع القرار الأمريكي: الوجه الاخر للامبراطورية"، جريدة العرب، (قطر) في 8/ 10/ 2009، ص6.

وكذلك تأسس مجلس العلاقات الخارجية (Council on Foreign Relations) عام 1921. ويرى خبراء ومحللو هذا المجلس أنَّ عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين لا يمكن تحقيقها بعقد مقابلات بين الطرفين في مؤتمرات بروتوكولية، بل لا بد من إعطاء الفلسطينيين بعض الأمل في امكانية قيام دولة مستقلة تقترب من حدود عام 1967 إلى جانب دولة يهودية خالصة، بما يعني القضاء نهائيا على حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم[1]

ثم تأسس معهد بروكينغز (The Brookings Institution) عام 1927، الذي كان يرى ضرورة العودة إلى مفاوضات السلام كأحد الاسباب الرئيسة لعودة الاستقرار والتوازن إلى منطقة (الشرق الأوسط). وهذا يضمن الحفاظ على الكيان (الإسرائيلي) وأمنه ووجوده. ويرى المعهد ضرورة عودة الإدارة الأمريكية للارتباط بمسار التوسط في المفاوضات بين العرب و(الإسرائيليين) بدلا من عرقلتها[2].

وتأسس معهد المشروع الأمريكي لابحاث السياسة العامة (The American Enterprise Institute for Public Policy Research) عام 1943، وكان هذا المعهد يدعم (إسرائيل) عن طريق خبرائه الموالين لـ(إسرائيل) لزجهم في المناصب الحكومية[3].

الجيل الثاني: ظهور المتعاقدين مع الحكومة:

---

(1) تأسس مجلس العلاقات الخارجية من باحثين وخبراء تلبية من الرئيس الأمريكي وودرو ولسون. وللمزيد من التفاصيل ينظر: مراكز البحوث والدراسات الأمريكية...، المصدر السابق، ص ص 68-81.

(2) المصدر نفسه، ص ص55-56.

(3) أنشا هذا المعهد مجموعة من رجال الاعمال في نيويورك، بهدف مراقبة السياسات الاقتصادية الحكومية، وبمرور الزمن تحول إلى مركز ابحاث للسياسة الخارجية. وللمزيد من التفاصيل، ينظر: ادهم صلاح الدين، "مراكز التفكير الصهيونية ودورها في منظومة الاعلام الأمريكي"، ص ص6-7، متاح على الموقع
www.hadielislam.com/arabic/index.php?pg.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، أصبحت الحاجة إلى النصائح المستقلة حول السياسة الخارجية، أكثر الحاحا بالنسبة لصانعي السياسة الخارجية الأمريكية. وأصبح صانعوا السياسة في واشنطن، الذين واجهتهم مسؤليات متزايدة بسبب تحول البلاد إلى دولة عظمى مسيطرة بحاجة إلى الآراء المتبصرة والخبرات التي توفرها مؤسسات الفكر والرأي، والتي قد تساعد في تطوير سياسة أمن قومي متماسكة ومتناسقة وسليمة. وبحلول عام 1948، وجد صانعوا السياسة من يلجؤون اليه. ففي عام 1948 تأسست مؤسسة راند كوربوريشن(The Rand Corporation) (1)، والتي كان لها ثوابت اساسية في التعاطي مع القضية الفلسطينية في التزام الدعم الكامل والراسخ لـ(إسرائيل)، وضمن هذا الاطار ترى المؤسسة امكانية خدمة هذا التوجه عبر المساعدة على اقامة دولة فلسطينية ناجحة على جزء من الضفة الغربية وقطاع غزة، وبذلك يتم الحفاظ على أمن (إسرائيل) وأمن جيرانها عبر الحدود المفتوحة والأمن الكافي(2).

أما معهد أبحاث السياسة الخارجية Foreign Policy Research Institute (FPRI)(3)، فينظر القائمون فيه إلى الوضع القائم في فلسطين من منظور الحفاظ على امن

---

(1) مؤسسة تساعد في تطوير السياسة وصنع القرار عبر الابحاث والتحليلات التي تقدمها وتديرها لمواجهة التحديات التي تتعرض لها الولايات المتحدة الأمريكية والعالم، كما تعمل عبر ما تنجزه لتقدم وازدهار الولايات المتحدة. وللمزيد، ينظر:
James G. McGann, Think Tanks and Policy Advice in the U.S, (Philadelphia: Foreing Policy Research Institute: 2005), p. 17.

(2) مراكز الدراسات الأمريكية...، مكتب الامانة العامة...، ص47؛ دونالد أ. ابيلسون، هل هناك أهمية للمؤسسات البحثية؟ تقويم تاثير معاهد السياسة العامة (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية: 2007)، ص42.

(3) تأسس معهد ابحاث السياسة الخارجية في عام 1955، وهو منظمة بحثية تسعى إلى دعم الابحاث والدراسات المتصلة بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، وقد اصدر المعهد كتابا بعنوان 'انتداب فلسطين وقيام دولة إسرائيل'. وللمزيد من التفاصيل، ينظر: McGann, Think Tanks and Policy..., p. 32

(إسرائيل) كثابت من الثوابت الاساسية التي تقوم عليها السياسة الأمريكية في المنطقة. ولذلك فهم يعدون عملية السلام شكلا من اشكال المحاولة لبناء خارطة جديدة للمنطقة بما يخدم المصالح الأمريكية فيها[1].

وكان معهد هدسون (Hudson Institute) [2] الذي ضم بين جناحيه عدداً كبيراً من المتشددين المؤيدين لـ(إسرائيل)، فانه يعارض بل ويرفض السلام الفلسطيني-(الاسرائيلي)، ويؤيد استمرار الضغط على القيادة الفلسطينية من أجل اقامة سلام على وفق الرؤى (الإسرائيلية) لتأمين حماية (إسرائيل) وتأمين امتدادها في المنطقة. وبالتالي يرى المعهد فيما إذا تم السلام بين الطرفين فيجب أن تبقى (إسرائيل) محافظة على انجازاتها، وتبقى مسيطرة على كافة الاراضي الفلسطينية في الضفة والقطاع[3].

وفي عام 1962 تأسس مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (Center for Strategic and International Studies) [4]، ويرى الباحثون في المركز، ان الصراع الفلسطيني- (الإسرائيلي) هو التحدي الأكثر خطورة بالنسبة للادارات الأمريكية،

---

(1) مركز الدراسات الأمريكية...، مكتب الامانة العامة...، ص222.

(2) تأسس هذا المعهد عام 1961. وهو منظمة أبحاث سياسية متعاقدة مع الحكومة، تكرس جميع جهودها للابحاث الابداعية والتحليلات التي تتناولها قضايا الامن العالمي والتقدم والحرية. وللمزيد من التفاصيل، ينظر: جيمز ج. مكفان، "مؤسسات الفكر والرأي في سطور" في مركز الكشاف للدراسات الاستراتيجية، تأثير مراكز الابحاث الاستراتيجية في صناعة القرار في الولايات المتحدة، ص 12، متاح على الموقع: www.Alkashif.com.

(3) مراكز الدراسات الأمريكية...، مكتب الامانة العامة...، ص211.

(4) يسعى هذا المركز عبر ابحاثه لتطوير الامن العالمي والازدهار في عصر التحولات الاقتصادية والسياسية عن طريق تقديم الحلول العملية والاستراتيجية لصناع القرار في الحكومات والمؤسسات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وللمزيد من التفاصيل، ينظر: مكفان، المصدر السابق، ص11.

وكذلك فهم يطلبون منها الإسهام بطريقة نشطة في صياغة حل شامل في بناء دولة فلسطينية آمنة إلى جانب دولة (إسرائيلية) وآمنة ايضا. ويرى خبراء المركز، ان هناك تحديات متنوعة تواجه الولايات المتحة الأمريكية في المنطقة العربية ولا يمكن معالجة أي منها الا إذا عولجت الازمات الملحة وعلى رأسها الصراع الفلسطيني- (الإسرائيلي)[1].

الجيل الثالث: نشوء مؤسسات الفكر والرأي الداعية إلى قضايا عامة

برزت في عقد السبعينيات من القرن العشرين مؤسسات الفكر والرأي على الاعلام بصورة كبيرة، وتناولت عدة قضايا عامة، واعتمدت هذه المؤسسات، اسلوب الجمع بين الابحاث السياسية وتقنيات تسويق افكارها لدى مختلف الفئات المستهدفة. وخلافا لمؤسسات الجيل الأول التي كانت تمانع الانخراط في المناقشات السياسية، فقد رحبت بالفرص السانحة للتأثير في اتجاه السياسة الخارجية ومضمونها. وتوصلت هذه المؤسسات إلى ادراك أهمية جذب انتباه عامة الناس وإذهان صانعي السياسة[2].

ومن هذه المؤسسات مؤسسة هيرتيج (The Heritage Foundation) [3] وفيما يخص الحركة الصهيونية والقضية الفلسطينية، كانت ترى ان احراز تقدم كبير في محادثات السلام العربية- (الإسرائيلية) ليس محتملا في المستقبل القريب، وتحث المؤسسة الإدارة

---

(1) مركز الدراسات الأمريكية...، مكتب الامانة العامة...، ص ص64-65.

(2) ابيلسون، هل هناك أهمية...، ص47.

(3) تم أنشاء هذه المؤسسة في عام 1973 بوصفها أحد المراكز البحثية التي تعني بالسياسة العامة المحافظة القائمة على مبادىء العمل الحر وقيمه، وتحجيم دور الحكومة في الاقتصاد والحرية الشخصية، وتقوية جبهة الأمن القومي، والتقاليد والاعراف الأمريكية المحافظة. وللمزيد، ينظر:

Jame G. McGann,"Think Tanks and Transnationalization of Foreign Policy", an Electronic Journal of the U.S. Departmen of State, Vol.7.No.3, November 2002, p.p.13-17. .

الأمريكية على ان تسعى بحكمة إلى بناء قاعدة صلبة للمفاوضات يمكن نقلـها إلى الإدارة العامة[1].

وفي عام 1976 تأسس المعهد اليهودي لشؤون الامن القـومي (Jewish (JINSA) Institute for National Security Affairs) وهـو يؤكـد امـام المحفلـين الأمـريكيين، العسكري والسياسي على أهمية الدور الذي تسطيع ان تلعبه (إسرائيل)، بل وتلعبه فعلا في دعم المصالح الديمقراطية الأمريكية في منطقة البحر المتوسط و(الشرق الأوسط)، وهو ما يعـني ان المعهـد أحـد أجلـى الصـور للتعـاون الاسـتراتيجي بـين المؤسسـات الامنيـة والعسكرية والسياسية (الإسرائيلية) وبين نظيراتها في الولايات المتحدة[2].

كما تأسـس معهـد كـاتو The Cato Institute [3] في عـام 1977، ويـرى خـبراؤه ضرورة السير في عملية التفاوض بين الفلسـطينيين و(الإسـرائيليين) ولكـن دون ممارسـة الضغوط أو التدخل بشكل فعال في العملية، على اساس ان ذلـك قـد يـورط الولايـات المتحدة في صراعات جديدة تضر بصورتها ومصالحها، كمـا يركـز المعهـد في تعاطيـه مـع القضية علـى اعتبـار ان أمـن (إسـرائيل) ومصـالحها أحـد الثوابـت الاساسـية للسياسـة الأمريكية التي يجب الحفاظ عليها بكل الوسائل والطرائق الممكنة[4].

---

(1) ابيلسون، مؤسسات الفكر والرأي...، ص11

(2) عمر العبد الله وآخرون، دور مراكز البحوث في السياسة الامريكية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، دمشق، مج30، ع2، 2008، ص243؛ صلاح الدين، المصدر السابق، ص ص11-12.

(3) ويهدف هذا المعهد إلى زيادة اهتمام الجمهور وتوعيته بما يخص السياسة العامة وتوجيه الحكومة نحو اتخاذ الخطوات السلمية في مجال الحريات والسلام والاقتصاد الحر. وللمزيد من التفاصيل، ينظر:
Frances Meegan and Careers Adviser, "Think Tanks in the U.S.A", (London: Universit of Cambridge:2010), p.4.

(4) مركز الدراسات الأمريكية...، مكتب الامانة العامة..، ص200.

وتأسس في عام 1982 مركز كارتر (Cartar Center) [1]، الذي كان يرى ان حل القضية الفلسطينية مفتاحا أساسيا لحل الازمات في (الشرق الأوسط)، وكان المركز يؤيد حل القضية الفلسطينية على اساس الدولتين، الفلسطينية و(الإسرائيلية)، ومنح الفلسطينيين الحق في اقامة دولتهم في الضفة الغربية وقطاع غزة وحل مشكلة اللاجئين بشكل انساني[2].

ومجمل القول في ختام هذا المبحث، أنَّ هناك العديد من العوامل التي أسهمت في دعم دور اليهود في المؤسسات التنفيذية والتشريعية وجماعات الضغط ومراكز الابحاث والدراسات، وتعود غالبية هذه العوامل إلى سمات الاقلية اليهودية ذاتها إذ هي:

أولا: الأكثر تعليما في المجتمع الأمريكي.

ثانيا: الأكثر وعيا واهتماما بالشأن العام، وهناك تنوع كبير في اهتماماتها، ما بين قضايا المجتمع والاقتصاد والسياسة والثقافة، بشكل يفوق غيرهم من فئات المجتمع الأمريكي، وهم الأكثر مشاركة فيها.

ثالثا: الأكثر تنظيما، وينشط اليهود في معظم منظمات المجتمع المدني، والأكثر وجودا في وسائل الاعلام.

رابعا: الأكثر حرصا على المشاركة السياسية والتصويت في أية انتخابات، بما جعل لهم ثقلا كبيرا في أي مجال من المجالات لدى صناع القرار، سواء على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية، أو على المستوى العام للولايات المتحدة، إذ تعدُّ ثقافة المشاركة جزءا من التنشئة الاجتماعية لليهود في الولايات المتحدة.

خامسا: الأكثر تطوعا وتبرعا في المجالات العامة.

سادسا: كان لهذه الاقلية قضية محورية، تعمل من أجلها وهي دعم (إسرائيل) ومناصرتها.

---

(1) أسس الرئيس الأمريكي جيمي كارتر هذا المركز في مدينة اتلانتا معلنا عن اهداف متعددة منها: دعم الديمقراطية وحقوق الانسان ومحاربة المعاناة والفقر والامراض التي تشكل خطرا على البشرية بصورة عامة. وللمزيد، ينظر: Frances, careers, op.cit, p 3.

(2) مراكز الدراسات الأمريكية...، مكتاب الامانة العامة ....، ص164.

المبحث الثاني

اتفاقية كامب ديفيد وانعكاساتها على القضية الفلسطينية

أولا : ممهدات عقد الاتفاقية والدور الأمريكي

تابعت الولايات المتحدة سياسة الحلول الجزئية في معالجة القضية الفلسطينية واستمرت في اتباع السياسة نفسها التي اتبعتها في المرحلة السابقة وهي تفكيك ابعاد الصراع وتفادي تسوية شاملة وتقوية (إسرائيل) مع اضعاف العرب وابعاد الاتحاد السوفيتي قدر الامكان عن منطقة الصراع، وعلى الرغم من تأثيرات الولايات المتحدة، فانها وبعد فصل القوات السورية والإسرائيلية سوف تعمل على انعقاد مؤتمر لبحث الملفات المتعلقة بالقضية الفلسطينية كافة مما يعني بحث تسوية شاملة لتلك الملفات، وحرصت واشنطن على التهرب من عقد أي مؤتمر والاستمرار في التنسيق مع (إسرائيل) لمعالجة القضية جزئيا بعيدا عن أي حل شامل قد يعيد للعرب أراضيهم المحتلة منذ عام 1967.

ومما أسهم في تلاقي المصالح الأمريكية و(الإسرائيلية) حول هذه المسألة، استعداد السادات نفسه توقيع اتفاقيات جزئية مع (إسرائيل).

بدأ الاعلام المصري الموجه لخدمة سياسة الدولة في عهد الرئيس أنور السادات بحملة اعلامية تحاول تأكيد أهمية حل الصراع مع (إسرائيل) بالطرائق السلمية وذلك عبر التركيز على أهمية الدور الأمريكي في حله، وبدا الترويج للدعاية القائلة بان الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة القادرة على حمل (إسرائيل) على الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة، ومن أجل البرهنة على أهمية هذا الدور، راحت هذه الاجهزة

تهاجم الاتحاد السوفيتي وتحمله نكسة حزيران 1967، بسبب تخلف اسلحته بالمقارنة مع الاسلحة الأمريكية التي استخدمتها (إسرائيل) في حربها ضد مصر(1).

وربما أن أجهزة الاعلام المصرية كانت قد تابعت تصريح الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون في خطاب التنصيب الثاني في 20 كانون الثاني 1973 وانبهرت به عندما قال: "إذا لم تصنع الولايات المتحدة السلام، فلن يكون هناك سلام"(2).

وهكذا بدأت أجهزة الاعلام المصرية تمهد لـ(عملية السلام) عبر حملة تبيان أهميتها لمصر، ومما كانت تطرحه وسائل الاعلام وتتحجج به، هو ضرورة ان يفهم العرب ان (إسرائيل) باتت أمراً واقعاً، ولابد من الاعتراف بها، وما دامت الولايات المتحدة هي الدولة الأقوى، لذا فلندعها تهندس شكل العلاقة بين مصر و(إسرائيل)، وان الحروب لا تأتي باي نتيجة للعرب، وغيره من هذا الكلام(3).

يُعد عام 1976 بداية الاتصالات الرسمية بين مصر و(إسرائيل)(4)، والبدء بالاتصال بشكل مباشر دون الرجوع إلى الإدارة الأمريكية(5).

---

(1) السامرائي، المصدر السابق، ص351.

(2) Yale Low School, Second Inaugural Address of Richard Milhous Nixon, Saturday, January 20, 1973, p.2. www.aralon.yale.edu.

(3) محمد حسين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، عواصف الحرب وعواصف السلام، ط 8 (القاهرة: دار الشروق: 2001)، جـ2، ص ص302-303.

(4) سبق وان رفع وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر مذكرة إلى الرئيس الامريكي فورد في 11 تشرين الأول 1974 واخبره فيها أنّ "الرئيس المصري أنور السادات وافق على اجراء المفاوضات المباشرة مع (إسرائيل)، وعلى المستوى السياسي، في حين ان (إسرائيل) رفضت اجراء هذه المفاوضات على المستوى السياسي وانما أرادت ان تجري المفاوضات بمندوب عسكري على الحدود بينها وبين مصر. ينظر:
F.R.U.S, (D).(104) Memorandun from the President's Deputy Assitant For National Secueity Affairs (Scowcroft) to President Ford, Washington, October11, 1974, Vol. Xxvi.

(5) عمر فيصل محمود الغنام، العلاقات المصرية- الإسرائيلية 1970-1981، دراسة سياسية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة الموصل، 2011، ص ص129-131.

وفي 2 تشرين الثاني 1976، جرت انتخابات الرئاسة في الولايات المتحدة وفاز فيها المرشح الديمقراطي جيمي كـارتر Jimmy Garter [(1)]، الـذي تسـلم منصـبه عـام 1977، وكان أبرز ما يميز سياسته الخارجية، هو البـدء فـوراً بـاجراء مراجعـة شـاملة للوضـع في (الشرق الأوسط) والمنطقة العربية، فقد أعلن انـه قـد آن الأوان للسـعي إلى إيجـاد سـلام شامل للمنطقة[(2)].

ويعد كارتر واحداً من بين أبرز الرؤساء الأمريكيين الذين اعتقدوا منذ البدايـة، أن المصالح الأمريكية يمكن رعايتها بشكل أفضل إذا أمكن التوصـل إلى تسـوية شـاملة بـين العرب و(إسرائيل)، وادرك الحاجة إلى وساطة رئاسية بعـد اخفـاق دبلوماسـية الخطـوة-خطوة التي اعتمدها وزير الخارجية الاسبق هنري كيسـنجر في اقامـة سـلام دائـم، والـتي كانت استراتيجية محدودة. وبعد أن اطلع الرئيس كارتر على الحقائق وتعقيـدات الصـراع العربي – (الإسرائيلي)، عمل بجد على ضمان عدم المسـاومة علـى الأهـداف الأمريكيـة عند اجراء مفاوضات الحل الدائم.[(3)] وكان ميالاً جداً للتفاؤل، واضعاً ثقتـه بمفاوضـيه، وكان ميالاً للإدارة الجزئية للسياسة الخارجية متغاضياً عن الصورة النمطية، وهذا ما فعله لاحقاً، ولتحقيق ذلك اعتمدت الإدارة الأمريكية طـريقين متـوازيين، أولهمـا السـعي إلى عقد اتفاق بين مصر و(اسرائيل). والثاني : وضع حل مؤقت لمشكلة الـوطن الفلسـطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة.[(4)]

---

(1) جيمي كارتر(1977–1981): الرئيس التاسع والثلاثون للولايات المتحدة، ولد عام 1924، خدم في القوات البحرية الأمريكية برتبة ضابط، دخل السياسة عام 1962، واصبح حاكم لولاية جورجيا عام 1970، وكان منتسبا للحزب الديمقراطي، فاز في انتخابات عام 1977 لدورة انتخابية واحدة، واستمر إلى عام 1981. متاح على الموقع , www.jimmykarter.com

(2) الغنام، المصدر السابق، ص131.

(3) جرجس، المصدر السابق، ص ص 136–137.

(4) العلوي، المصدر السابق، ص284.

وفي (اسرائيل) نجح آنذاك حزب الليكود[1] اليميني المتطرف بزعامة مناحم بيغن Manahem Begin[2] من الوصول إلى السلطة ، وكان وصول شخصية مثل بيغن إلى السلطة ، محاولة لاقناع الرأي العام (الاسرائيلي) بأنه حتى لو تحقق السلام مع الدول العربية، فإنه لا شك سيكون في مصلحة (اسرائيل)، ومن جهة ثانية أراد بيغن أن يظهر بمظهر المحب للسلام والراغب به من أجل تحسين صورته الماضية المليئة بالجرائم ضد العرب.[3]

بعد أن تسلم جيمي كارتر الرئاسة في 20 كانون الثاني 1977 قرر في 14 شباط 1977 ارسال وزير خارجيته سايروس فانس إلى المنطقة العربية لاستطلاع آراء زعماء المنطقة حول رؤيتهم للوضع، ويقدم بعض الافكار الخاصة بالولايات المتحدة بهذا الشأن، مع توجيه دعوة إلى كل من يتسحاق رابين والرئيس أنور السادات والملك حسين بن طلال وولي عهد المملكة العربية السعودية فهد بن عبد العزيز لزيارة واشنطن[4].

---

(1) حزب الليكود: حزب يميني تشكل في 13 أيلول 1973 من ممثلي عدة تكتلات، تحت شعار توحيد أنصار أرض (اسرائيل)، وأبرز ما تضمنه برنامجه الانتخابي في انتخابات الكنيست لعام 1977، هو (سيادة اسرائيلية بين البحر والأردن ، أرض اسرائيل للشعب اليهودي لا لمنظمة التحرير الفلسطينية). وللمزيد، ينظر: سعيد تيم، النظام السياسي الاسرائيلي (عمان: دار الجليل: 1989)، ص ص 401-405.

(2) مناحم بيغن (1913-1992) : ولد في روسيا عام 1913، سافر إلى بولندا عام 1938 لدراسة القانون، وانتقل إلى فلسطين وأسس منظمة (أراغون تفائي ليؤومي) التنظيم العسكري القومي (إتسل)، وكان مسؤولاً عن مجزرة دير ياسين عام 1948، تولى عدة وزارات حتى أصبح رئيساً للوزراء عام 1977، للمزيد، ينظر: اسامة جمعة الأشقر وحسن عادل الرفاعي، (اسرائيل) الرؤوساء: رؤساء الكنيست: رؤساء الحكومات منذ الانشاء وحتى 2006 (دمشق: دار صفحات: 2007)، ص ص116-118.

(3) الغنام ، المصدر السابق، ص132.

(4) كوانت، المصدر السابق، ص342.

اجتمع فانس مع رابين في 16 شباط ومع السادات في 17-18 شباط وقد أكد فانس بعد لقائه السادات بأن الأخير كان مرنا أكثر من بقية الزعماء[1].

يقول كارتر عن السادات الذي زار واشنطن زيارة رسمية في آذار 1977: "صار واضحا أن ميله (أي السادات) إلى العمل معي في محادثات السلام ميلا متطوراً وجيداً" ويضيف "لقد أخبرني بوضوح انه مستعد لاتخاذ خطوات جسورة نحو السلام، وتكون مستندة إلى القرارات السابقة في مجلس الامن"[2]. وقد أسرَّ كارتر لزوجته بعد هذا اللقاء: "أن هذا اليوم كان أفضل أيامه بوصفه رئيساً"[3].

اما عن بيغن فيصفه كارتر بانه: "مسعّر فتنة راديكاليا، وقد سبق للبريطانيين - ابان الانتداب - أن أسموه واحداً من أشهر الارهابيين في المنطقة"[4].

وفيما يخص القضية الفلسطنية، فان (إسرائيل) رفضت اقامة دولة فلسطينية، والعودة إلى حدود 1967، ومشاركة منظمة التحرير في المؤتمر المزمع عقده في جنيف. وفي المقابل رأى السادات أن تكون هناك دولة فلسطينية مرتبطة مع الأردن وأن يمثل الفلسطينيين في مؤتمر جنيف امام الأمم المتحدة أو يضمهم وفد الجامعة العربية[5].

---

(1) فانس، المصدر السابق، ص ص12-14.

(2) جيمي كارتر، فلسطين السلام لا التمييز العنصري، ترجمة: محمد محمود التوبة (الرياض: مكتبة العبيكان: 2007)، ص ص46-47.

(3) جيمي كارتر، السلام ممكن في الاراضي المقدسة: خطة قابلة للتطبيق، ترجمة: شركة آلاء للترجمة (بيروت: شركة المطبوعات: 2010)، ص41.

(4) المصدر نفسه، ص ص41-42.

(5) فانس، المصدر السابق، ص ص13-14.

في 9 آذار اعلن الرئيس كارتر في مؤتمر صحفي عن بعض افكاره حول السلام، وكان ابرزها، ان تسحب إسرائيل جيشها من الاراضي المحتلة مقابل ان تعترف الدول العربية لـ(إسرائيل) بحق العيش في سلام[1].

وفي 6-7 نيسان 1977، التقى الرئيس كارتر بالسادات، وكان موقف السادات بشأن التفاوض المباشر بين مصر و(إسرائيل) يقوم على اساس تسوية القضية الفلسطينية قبل ذلك[2].

وفي 14 تموز 1977، التقى الرئيس كارتر مع بيغن، وعرض كارتر وجهة نظره حول الازمة وجاء فيها: "أن المباحثات يجب ان ترتكز على قرار الأمم المتحدة ذي الرقم (242) وسحب (إسرائيل) لقواتها من الأراضي المحتلة، وضرورة إيجاد هوية فلسطينية (وليس دولة فلسطينية)، ورفض بيغن النقطة الخاصة بالهوية الفلسطينية وعدها خطوة نحو اقامة الدولة[3]. لان بيغن "وافق على كل ما طرحه كارتر ما عدا الكيان الفلسطيني"[4].

وفي الأول من آب عام 1977، وصل وزير الخارجية الأمريكي فانس إلى المنطقة العربية، حاملا معه افكاراً ومقترحات أمريكية للتوصل إلى حل للازمة، واستغرقت جولته احد عشر يوما، زار عبرها مصر ولبنان وسوريا والأردن والسعودية و(إسرائيل). وقد صرح بان هدف زيارته هو "دراسة وسائل تعجيل التحرك نحو استئناف مؤتمر جنيف"[5].

---

(1) جيمي كارتر، مذكرات جيمي كارتر: كامب ديفيد: حرب على الحرب: رهائن طهران والحسابات الخاسرة، ترجمة: شبيب بيضون (بيروت: دار الفارابي: 1985), ص8.

(2) المصدر نفسه، ص ص9-10.

(3) المصدر نفسه، ص15.

(4) كارتر، السلام ممكن ....، ص43.

(5) عبدالفتاح حجازي، "جولة سايروس فانس الثانية"، تقرير اخباري، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، الفلسطينية، بغداد، ع 25، تشرين الثاني – كانون الأول 1977، ص70.

وقد تقرر عقب ذلك ان تكون الخطوة التالية محادثات غير رسمية مع وزراء الخارجية المعنيين في نيويورك في الشهر التالي في أثناء انعقاد الجلسة العمومية للأمم المتحدة يقدم كل طرف مسودة معاهدة سلام إلى فانس[1].

كان المشروع الأمريكي للسلام كما يرى اسماعيل فهمي وزير خارجية مصر آنذاك شبيه بالمشروع المصري[2]، وكانت الولايات المتحدة في هذه المدة، تدفع باتجاه عقد مؤتمر للسلام في جنيف تجمع فيه مختلف الاطراف، لكن هذا الجهد توقف عقب اعلان الرئيس السادات استعداده للذهاب بنفسه إلى (إسرائيل) والتفاوض المباشر معها[3].

ثانيا : زيارة الرئيس محمد انور السادات للقدس وتاثيرها على عقد اتفاقية كامب ديفيد :

تمثل زيارة الرئيس المصري أنور السادات للقدس حادثاً مهماً ومفصلياً في دفع عملية السلام بين مصر و(إسرائيل) خطوات مهمة إلى الأمام، فأدت بالتالي إلى عقد اتفاقية كامب ديفيد. وقد وصفت الزيارة بالحدث "الدراماتيكي"[4]، وعلى الرغم من رفض الرئيس الأمريكي كارتر، دعوة مصر إلى عقد مؤتمر قمة في القدس بحجة انه يعطل مؤتمر جنيف، الا ان السادات اندفع في خطابه امام مجلس الشعب المصري بمناسبة افتتاح دورته الجديدة في 9 تشرين الثاني 1977 حين انحرف عما هو مكتوب، وأعلن عن استعداده للذهاب إلى الكنيست[5].

---

(1) فانس، المصدر السابق، ص33.

(2) اسماعيل فهمي، التفاوض من اجل السلام في الشرق الأوسط (القاهرة: مكتبة مدبولي: 1985)، ص ص332-347.

(3) الغنام، المصدر السابق، ص138.

(4) شريف جويد العلوان، تسوية كامب دايفيد، مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، 1981، ص105.

(5) احمد شلبي، موسوعة التاريخ الاسلامي: دراسة تفصيلية عن تاريخ مصر المعاصر: أنور السادات شخصيته وعصره دراسة محايدة (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية: 1990)، ج10، ص411.

لاقت المبادرة ترحيباً من (إسرائيل) التي سارعت في 11 تشرين الثاني (أي بعد يومين على الخطاب)، بتوجيه رسالة من بيغن إلى الشعب المصري يعلن استعداده إلى الذهاب إلى القاهرة لنفس السبب[1]. وفي 15 تشرين الثاني 1977 وجه بيغن دعوة رسمية للسادات لزيارة القدس عن طريق الرئيس الأمريكي[2] وتقرر ان تكون الزيارة في 19 تشرين الثاني مساءً الموافق التاسع من ذي الحجة عام 1396هـ، ولكي يصلي صلاة عيد الاضحى في اليوم التالي في المسجد الأقصى[3].

كانت أولى ردات الفعل، استقالة وزير الخارجية المصري اسماعيل فهمي في 17 تشرين الثاني 1977[4]، ومحمود رياض الذي عينه مكانه، فاضطر السادات إلى تعيين بطرس بطرس غالي قائما باعمال وزارة الخارجية ليذهب معه إلى القدس[5].

وصل السادات القدس وعقد اجتماعا مع بيغن في مساء اول يوم الوصول في 19 تشرين الثاني 1978 وتم الاتفاق على انه لا حرب جديدة بعد اليوم، وتعهد بيغن باخلاء سيناء من القوات الإسرائيلية، في مقابل تعهد السادات بعدم نقل قوات من الجيش المصري اليها(اي نزع السلاح عن الجزء الاكبر من سيناء)، وكذلك ارسال بعثة عسكرية تقوم بالاتصالات بين الجانبين يكون مقرها في مصر[6].

---

(1) الغنام، المصدر السابق، ص142.

(2) عبد الستار الطويلة، السادات في إسرائيل حرب ام سلام (القاهرة: مؤسسة دار التعاون: 1978)، ص38.

(3) اندريه فونتين، فترة من الانفراج الدولي 1962-1981، ترجمة: موسوعة الزعبي (دمشق: مطبعة الجاحظ: 1988)، ص475.

(4) ينظر: المؤتمر الصحفي الذي عقده اسماعيل فهمي وملابسات استقالته، الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1977 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية : 1979)، ص431.

(5) يوسف محمد عيدان الجبوري، التطورات السياسية الداخلية في مصر 1970-1981، دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، 2004، ص85.

(6) موشي ديان، اثار كامب دايفد، ترجمة: غازي السعدي (عمان: دار الجيل: 1987)، ص108.

وبعدها عقدت جلسة في 20 تشرين الثاني أخرى اعلن السادات فيها، انه لن يتراجع عن موافقته المعروفة وهي الانسحاب (الإسرائيلي) إلى حدود 1967، واستعداد (إسرائيل) لاقامة دولة فلسطينية، مقابل اعتراف مصر بـ(إسرائيل) وبواقعها في (الشرق الأوسط)[1]. وقد جددت هذه الشروط في خطابه امام الكنيست (الإسرائيلي)[2].

وصرح السادات في مؤتمر صحفي في 21 تشرين الثاني 1977، "بان المناقشات التي تمت كانت شاملة وحققت تقدما ولكن الوقت ضيقا"، ثم اضاف "هناك شعاران ارغب ان يسمعهما الجميع: لن تكون هناك حرب بعد حرب تشرين، وسنتفق على مسألة الأمن"[3].

أحدثت زيارة السادات لـ(إسرائيل) انقساما لدى قادة الدول العربية بين مؤيد ومعارض لها، فمن الدول العربية التي أيدت الزيارة، (عمان، السودان، تونس ، المغرب، الأردن)، اما الدول العربية التي عارضتها، (العراق، ليبيا، الجزائر، اليمن، سوريا، اليمن الديمقراطية الشعبية). وبعد التوقيع على المعاهدة، أكدت الدول العربية مواقفها القومية برفض المعاهدة وما يترتب عليها، وان المعاهدة مزقت الصف العربي[4].

وبعد عودة السادات من القدس كتب إلى كارتر، يبين له أهمية زيارته لـ(إسرائيل)، وهي الترتيب لاجتماع ثان لاستيضاح النقاط الغامضة في لقائهما الأول، والترتيب لمؤتمر يعقد في القاهرة، بحضور اطراف الصراع في المنطقة، والرغبة بدعوة بيغن إلى اللقاء معه في الاسماعيلية لتزداد معرفة كل منهما بالآخر[5].

---

(1) الياس شوفاني، (مشرف) ، زيارة السادات لإسرائيل وثائق وتعليقات إسرائيلية (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية: 1978)، ص71.

(2) حبيب قهوجي، (مشرف) مسيرة السادات الاستسلامية من زيارة القدس المحتلة حتى كامب ديفيد (دمشق: مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية: د/ ت)، ص ص245-258.

(3) I.M.F.I, D.(76), Remarks by Mrs. Golda Meir to President Sadat in the Knesset, 21 November 1977, Vol. 4-5: 1977-1979, p.1.

(4) العلوي، المصدر السابق، ص ص274-276.

(5) هيكل، المفاوضات السرية... عواصف الحرب..، ج2، ص ص376-384.

وفي 26 تشرين الثاني 1977، وجه الرئيس السادات الدعوة إلى كل من (إسرائيل) والأردن وسوريا ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية فضلا عن ذلك الاتحاد السوفيتي، والولايات المتحدة والأمم المتحدة، لحضور المؤتمر المزمع عقده في 14 كانون الأول 1977 بهدف الاعداد لمؤتمر جنيف. وقد زار وزير الخارجية الأمريكي فانس المنطقة للمدة من 10-14 كانون الأول 1977 من أجل تنسيق الخطط مع السادات وبيغن، في ضوء المعطيات التي أفرزتها زيارة السادات للقدس وتوجيه الجهود المشتركة نحو امكانية عقد مؤتمر في جنيف[1].

لم تحضر الدول العربية والاتحاد السوفيتي المؤتمر، وكان الوفد المصري قد قدم رؤيته، وكان أبرزها: الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة بعد حرب 1967. وعد القضية الفلسطينية جوهر النزاع في (الشرق الأوسط) والعمل على حل هذه القضية[2]، غير انه ما ان أعلن عن الاتفاق على قمة في الاسماعيلية بين السادات وبيغن، حتى تجمدت أعمال المؤتمر[3].

مؤتمر الاسماعيلية

وصل بيغن إلى مطار (ابو صوير العسكري) في مدينة الاسماعيلية في 25 كانون الأول، برفقة وزيري الخارجية موشيه دايان والدفاع عيزرا وايزمان وكان في استقباله، نائب الرئيس السادات، حسني مبارك ورئيس الوزراء ممدوح سالم ووزير الدفاع المشير محمد عبد الغني الجمسي، وكان الاستقبال عادياً. ثم أخذ الوفد (الإسرائيلي) إلى الاسماعيلية للقاء الرئيس السادات هناك. وبعد اجتماع قصير، اجتمع السادات وبيغن

---

(1) العلوي، المصدر السابق، ص280.

(2) امل الشاذلي، 'المبادرة من زيارة القدس إلى مهمة اثرتون'، مجلة السياسة الدولية، العدد 52، لسنة 1978، ص83.

(3) محمد حسنين هيكل، حديث المبادرة، ط5 (بيروت: شركة المطبوعات: 1984)، ص ص14-15.

على انفراد لمدة عشرين دقيقة، ليخرجا بعدها وليعلنا انه قد تم الاتفاق على تشكيل لجنتين سياسية وعسكرية[1].

كان مشروع بيغن الذي أعلنه في مؤتمر الاسماعيلية يتكون من جزئين: الأول، يتضمن مستقبل الضفة الغربية وغزة والقدس، اما الثاني، فهو حول التسوية مع مصر. ففيما يتعلق بالجزء الأول من المشروع، يقترح تشكيل حكم ذاتي إداري لسكان الضفة الغربية، وقطاع غزة، وحددت الرؤية (الإسرائيلية) صلاحيات هذا الحكم: بانها لا تتعدى صلاحيات المجالس البلدية، اما شؤون الأمن والنظام العام فتعهد للسلطات الإسرائيلية. ويخير سكان الضفة والقطاع بين الجنسيتين (الإسرائيلية) أو الأردنية، وتعطي الوثيقة الحق (للإسرائيليين) شراء الأراضي من تلك المناطق، مقابل منح نفس الحق للعرب الذين يختارون الجنسية الإسرائيلية. وبعد كل هذا تنص الوثيقة على تمسك (إسرائيل) بسيادتها على الضفة الغربية وغزة. اما بالنسبة للقدس فينص الاقتراح على "تقديم اقتراح خاص يضمن حرية وصول ابناء جميع الاديان إلى الاماكن المقدسة الخاصة بهم"[2].

اما الجزء الثاني الخاص بالتسوية مع مصر، فقد ركز على سيناء من حيث تجريد مناطق منها من السلاح، وبقاء المستوطنات الإسرائيلية في أماكنها، ومرابطة الجيش الإسرائيلي في سيناء عدد من السنين، وضمان حرية الملاحة في مضيق تيران[3].

استغرقت المباحثات ثلاث جلسات على مدار يومي 25 و26/ كانون الأول، وانتهت بمؤتمر صحفي، ولكن بدون صدور بيان مشترك واتخذ ذلك مؤشرا بوجود

---

(1) الغنام، المصدر السابق، ص151.

(2) شوفاني، مشاريع التسوية الإسرائيلية ...، ص ص14-19.

(3) حسين شريف، الولايات المتحدة من الاستقلال والعزلة إلى سيادة العالم، الولايات المتحدة من الهزيمة في فيتنام إلى الريادة في حرب النجوم 1969ـ1989 (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب: 2001)، جـ3، ص ص652-654.

خلافات في الرأي. ومما يؤخذ على الرئيس السادات في هذا المؤتمر الصحفي استخدامه لمصطلح (يهودا والسامرة) عند اشارته إلى الضفة الغربية. ومع ذلك فقد أعلن عن تأجيل أعمال مؤتمر القاهرة، بانتظار نتائج اجتماعات اللجنتين السياسية والعسكرية[1].

كان السادات يرغب بتحقيق مصالحة على أساس مقايضة الاراضي العربية المحتلة عام 1967 مقابل الاعتراف بالكيان (الإسرائيلي) وعلى الرغم من رفض (إسرائيل) القاطع لذلك، الا أن الرئيس السادات اندفع باتجاه التسوية[2].

ثالثا: اجتماع اللجنتين السياسية والعسكرية

قبل بدء اعمال اللجنتين، زار الرئيس كارتر مصر زيارة سريعة استغرقت ساعة ونصف في 4 كانون الثاني 1978، وكان هدف الزيارة اعطاء دفعة جديدة للمباحثات المصرية- (الإسرائيلية) بعد الفشل الذي منيت به مباحثات الاسماعيلية، وفي نهاية الزيارة، صرح كارتر، الذي عرف فيما بعد بـ(تصريح اسوان) جاء فيه: "أن السلام الحقيقي يرتكز على علاقات طبيعية، وان السلام يعني أكثر من مجرد انهاء حالة حرب، يتوجب على إسرائيل ان تنسحب من الاراضي المحتلة في عام 1967، ويجب حل جميع القضايا المتعلقة بالمسألة الفلسطينية، وان الحل المعتمد يجب ان يضمن الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وان يسمح للفلسطينيين الاسهام في القرارات المتعلقة بمستقبلهم"[3].

ومن جهة أخرى وبعد أيام قلائل يناقض الرئيس الأمريكي نفسه في تصريح له في خطابه امام الكنيست (الإسرائيلي) في 11 آذار 1978 إذ يقول: "طوال ثلاثين عاما وقفنا

---

(1) الغنام، المصدر السابق، ص152.

(2) حسن نافعة، مصر والصراع العربي- (الإسرائيلي) من الصراع المحتوم .. إلى التسوية المستحيلة، ط2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية: 1986)، ص73.

(3) كارتر، مذكرات جيمي كارتر...، ص ص23-24.

إلى جانب دولة إسرائيل الأبية والمستقلة، واستطيع القول دون تحفظ كوني رئيساً للولايات المتحدة اننا سنظل على هذا الموقف لمدة ثلاثين عاماً أخرى بل إلى الابد" ثم اضاف "وأنا أعرف واتفهم القلق الذي تشعرون به وأنتم تبحثون أهمية الخيارات التي سيتعين مواجهتها حتى ابرام معاهدة سلام بين إسرائيل ومصر، وان الولايات المتحدة لن تسمح على الاطلاق بأي اتفاق أو أي اجراء يمكن ان يعرض أمن إسرائيل للخطر"[1].

وفيما يخص اللجنة العسكرية اجتمع الوفد (الاسرائيلي) برئاسة عزرا وايزمان[2] مع الجانب المصري برئاسة الجمسي وزير الدفاع في 10 كانون الثاني 1978، وانتهى الاجتماع كما عبر عنه الجمسي بـ"أننا مختلفون في جميع النقاط" وعبر وايزمان بـ" ان الفجوة بين مواقفنا شاسعة"[3]. وهكذا عاد موفد اللجنة العسكرية من مصر بعد اتضاح موقف اللجنة السياسية التي وصلت في 16 كانون الثاني 1978 برئاسة محمد ابراهيم كامل وزير الخارجية المصري[4]، وكانت الولايات المتحدة قد قدمت مشروع جدول اعمال اللجنة

---

(1) نافعة، المصدر السابق، ص208.

(2) عيزرا وايزمان، Ezera Weizmann (1948ـ2005): جنرال وسياسي صهيوني، الرئيس السابع لدولة (إسرائيل)، ولد في حيفا، انظم إلى سلاح الطيران البريطاني وعمره 18 عاماً، شارك في اقامة نواة السلاح الجوي (الإسرائيلي) شارك في حربي 1967 و1973، وكان من اشد المتحمسين لمبادرة السلام التي قام بها الرئيس المصري أنور السادات. ينظر: موسوعة كبار الشخصيات الإسرائيلية، ترجمة: مشعل العنزي، منشورات منتديات الوحدة العربية. متاح على الموقع: www.arab-unity.net/form/index.php.

(3) عيزرا وايزمان، الحرب من اجل السلام، ترجمة: غازي السعدي (عمان: دار الجيل: 1984)، ص ص165-182.

(4) محمد ابراهيم كامل: ولد بالقاهرة عام 1927، تخرج من كلية الحقوق عام 1947، عين في مجلس الدولة عام 1949، انتدب للعمل في مجلس قيادة الثورة عام 1953، وبين عامي 1958ـ1977 عمل سفيرا لمصر في عدة دول، وفي عام 1977 عين وزيرا للخارجية المصرية، واستقال في 16 أيلول 1978 قبل التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد في 17 أيلول 1978. ينظر: محمد ابراهيم كامل، السلاح الضائع في كامب ديفيد، سلسلة كتاب الهلال رقم (12) تصدر عن جريدة الاهرام ، مصر، 1987، ص7.

السياسية، وكان وزير الخارجية الأمريكية فانس مشاركاً في هذه اللجنة وقد وافق عليها الطرفان، لتبدأ مباحثات القدس[1].

بدأ أول اجتماع يوم 17 كانون الثاني 1978، وقدم موشي دايان Moshe Dayan [2] مشروعا لا يختلف عما قدمه بيغن في الاسماعيلية، وقدم محمد ابراهيم كامل مشروعاً مصرياً[3]، وانتهى الاجتماع الأول دون التوصل إلى نتيجة، وقد اجتمع كامل مع بيغن، وفي نهاية الاجتماع اتفقا على ضرورة تجنب التراشق الاعلامي وان يمارسا دبلوماسية هادئة ليفسح المجال لعمل أفضل للجنة السياسية[4].

وان هذا الاتفاق حطمه بيغن في المساء عندما دعا الوفد المصري إلى حفل عشاء، وبحضور الصحفيين القى بيغن كلمته، ومما جاء فيها: 'كيف يجرؤ هذا القادم من مصر ان يطلب منا ان نعيد تقسيم عاصمتنا القدس، ويطالبنا بانسحاب إلى حدود ما قبل عام 1967، اني اقولها صريحة عالية: لا لتقسيم القدس، ولا لانسحاب إلى حدود 1967، لا لحق تقرير المصير للارهابيين'[5].

---

(1) الشاذلي، المصدر السابق، ص89.

(2) موشي دايان: سياسي وعسكري صهيوني، التحق بمنظمة الهاجانا عندما كان في الرابعة عشر من عمره، كان قائداً للعمليات العسكرية للجيش الصهيوني في حرب 1948، ثم اصبح عام 1955 رئيسا لاركان الجيش الصهيوني عام 1958، وفي عام 1967 اصبح وزيرا للدفاع ومن ثم وزيرا للخارجية بين عامي 1977-1979، مات في عام 1981. متاح على موقع وزارة الخارجية (الإسرائيلية):

www.altawasul.com/MFAAR/about+the+ministry.

(3) للتفاصيل عن هذا المشروع ينظر: شريف، المصدر السابق، ص663.

(4) بطرس بطرس غالي، طريق مصر إلى القدس قصة الصراع من اجل السلام في الشرق الأوسط (القاهرة: مركز الاهرام: 1997)، ص59.

(5) اريك سلفر، بيجن سيرة حياته (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات: د/ت)، ص226.

وعلى إثر هذا التصريح وصلت في منتصف الليل رسالة إلى محمد ابراهيم كامل، تفيد بقطع المفاوضات والرجوع فورا إلى القاهرة، مع ابلاغ بيغن وفانس، ان هذا ليس قطعاً للمفاوضات، بل استدعاء لدراسة الموقف، وأعلن بعدها ان سبب الاستدعاء، هو ان هدف (إسرائيل) هو التوصل لحلول جزئية وليس شاملة في المنطقة[1]، وقد بدا واضحاً أنَّ مؤتمر الاسماعيلية فشل في التوصل إلى نتائج حقيقية.

رابعا : النشاط الدبلوماسي الأمريكي في عقد الاتفاقية

توقفت مباحثات اللجنتين العسكرية والسياسية، فقررت الولايات المتحدة الاستمرار في دفع الجهود من اجل السلام، فأبقت مبعوثها الفرد اثرتون A. Atherton [2]، للقيام بجولات مكوكية بين القدس والقاهرة وذلك اثناء المدة 3-8 شباط لتقريب وجهات النظر، وقد وجهت دعوة للرئيس المصري أنور السادات لزيارة الولايات المتحدة في 4 شباط 1978[3].

زار الرئيس السادات الرئيس كارتر في الموعد واجتمعا في منتجع كامب ديفيد الذي يقع شمال واشنطن، وقد اتفقا على استراتيجية أمريكية مصرية للضغط على بيغن بشأن الانسحاب من الأراضي المحتلة وبناء المستوطنات. وقد تبين في الزيارة، أن السادات

---

(1) دايان، المصدر السابق، ص122.

(2) الفريد اثرتون: ولد عام 1921، حصل على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة هارفرد الامريكية عام 1943 عين في وزارة الخارجية عام 1947 واستمر بالعمل فيما بعد بعدة مناصب، وعمل مساعدا لشؤون الشرق الادنى بين عامي 1974 و1978، عين سفيراً للولايات المتحدة في مصر بين عامي 1979 و1983 وللمزيد ينظر: www.hnbd.com.people/768/00/2/405/ , p.p. 1-2

(3) بلال الحسن، "شهريات: المقاومة الفلسطينية، المحادثات العربية – الإسرائيلية"، مجلة شؤون فلسطينية، ع76 ، آذار 1978، ص159.

أراد وضع الولايات المتحدة الامريكية موضع (الشريك الكامل) في المفاوضات ذلك بحجة انه لا يستطيع وحده مجابهة (إسرائيل)[1].

وقد صرح الرئيس كارتر إبان زيارة الرئيس السادات بان: "انسحاب القوات (الإسرائيلية) من الضفة الغربية مع تعديلات طفيفة في الحدود الشرقية هو الاساس الذي نتبناه" أي (الولايات المتحدة). ويعني ذلك في رأي المراقبين السياسين (الإسرائيلين) ان الانسحاب (الإسرائيلي) من سيناء والضفة الغربية وهضبة الجولان، هو عنصر ثابت في السياسة الأمريكية، وقد صرح كذلك وزير الخارجية الأمريكية سايروس فانس عن المبادىء التي ما انفكت الإدارة الأمريكية عن الاعلان عنها منذ أمد بعيد: "كل المستوطنات الإسرائيلية خارج حدود 1967، هي غير قانونية وتشكل عقبة في طريق السلام وانه كان من الأفضل لو لم تقم، وسوف يكون من الضروري ازالتها"[2].

وفي نهاية شباط أرسل الرئيس أنور السادات عن طريق اثرتون رسالة إلى بيغن يحثه على استمرار المفاوضات وعلى ان لا تثير (إسرائيل) المشاكل على حساب الارض والسيادة، وقد جاء رد بيغن في 5 آذار بان (إسرائيل) ليست ملزمة بمقتضى القرار (242) الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة ، ولم تثمر هذه الرسائل عن تحريك الموقف[3].

ومع ذلك كانت المساعي الأمريكية مستمرة، وأبرزها المشروع الذي قدمه الرئيس كارتر بالاتفاق مع الرئيس السادات، إذ نص على "لا انسحاب اسرائيلي كامل من الضفة الغربية، لا دولة فلسطينية مستقلة، تراجع القوات الإسرائيلية إلى مواقع تضمن امن

---

(1) مراسل (الوطن العربي) ، واشنطن، "بعدما قدم السادات التنازلات الفلسطينية المطلوبة، كارتر في الانتظار غودو الإسرائيلي" ، مجلة الوطن العربي، تصدر عن مؤسسة الوطن العربي في باريس، ع166 السنة الرابعة، نيسان 1978، ص ص30-31.

(2) توفيق فياض، "إسرائيليات" نقلا عن جريدة دافار 21/ 2/ 1978، مجلة شؤون فلسطينية، ع77، نيسان 1978، ص166.

(3) كامل، المصدر السابق، ص ص206-210.

اسرائيل، تعديل للحدود بين إسرائيل والضفة الغربية، تسلم إسرائيل السلطة إلى سلطات محلية، لا يطالب احد بالسيادة (لا هذا البلد ولا ذاك) مدة خمس سنوات، ويكون للفلسطينيين الذين يعيشون في الاراضي المحتلة الحق - بعد انتهاء هذا المدة - في اختيار الالتحاق بإسرائيل أو بالأردن، أو في الاحتفاظ على استقلالهم الذاتي، لا توسيع للمستعمرات الاستيطانية ولا زيادة في اعدادها في المدة الانتقالية(1).

رفض هذا المشروع من الجانب (الإسرائيلي). وعندما لم تؤدِ هذه المساعي إلى نتيجة، طلبت الولايات المتحدة الامريكية عقد اجتماع لوزراء خارجية مصر و(إسرائيل) وذلك لاستئناف المفاوضات المباشرة إلى حين الوصول إلى حل مناسب(2)، وتم عقد الاجتماع في لندن في قلعة ليدز، لكن الاختلاف ظل باقيا حول النقاط الاساسية السالفة الذكر، ولهذا لم يكن اجتماع ليدز سوى استمرار المحادثات المباشرة بين مصر و(إسرائيل)، وبعد فشل جميع هذه المحاولات، قرر كارتر دعوة الرئيسين المصري و(الإسرائيلي) إلى لقاء مباشر في كامب ديفيد(3).

ويشير وزير الخارجية الأمريكية فانس إلى انه أعدَّ منذ نهاية اجتماع ليدز، مسودة مشروع، اصبحت بعد كثير من التعديلات اساس اطار كامب ديفيد لتسوية شاملة، وقد تقرر أن يبدأ المؤتمر في 5 أيلول 1978، وأن يأتي الطرفان دون شروط مسبقة، ومع هذا أعلن بيغن قبل سفره انه لن يعود إلى حدود 1967، الا ان الرئيس السادات سافر لحضور الاجتماع في كامب ديفيد(4).

---

(1) كارتر، مذكرات جيمي كارتر..، ص29.

(2) فانس، المصدر السابق، ص ص46–50؛ كامل، المصدر السابق، ص ص251–308.

(3) كارتر، مذكرات جيمي كارتر...، ص32.

(4) فانس، المصدر السابق، ص ص58–60.

خامسا : اجتماعات كامب ديفيد والتوقيع على الاتفاقية

ولعدم توسيع اعضاء الوفود، فقد طلب ان تكون الوفود محدودة العدد، فتألف الوفد الأمريكي من الرئيس كارتر وأربعة أعضاء آخرين، اما الوفد (الإسرائيلي) فتألف من أحد عشر عضوا برئاسة بيغن، اما الوفد المصري فتالف من بضعة اعضاء يترأسهم الرئيس السادات[1].

بدأت أعمال المؤتمر في 5 أيلول 1978 واستمرت ثلاثة عشر يوماً، جرت مناقشات كثيرة بين اعضاء الوفود داخل المنتجع، وكان الرئيس السادات قد أخبر الرئيس كارتر: "أنه لم يأتِ إلى هنا الا للتوقيع على السلام وليس الاعداد إلى مفاوضات أخرى" وأضاف "وأنا مستعد لتقديم التنازلات لكل النقاط، ما عدا نقطتين هما: اعادة الارض والسيادة العربية، وان يشمل الاتفاق بنود تتعلق بالفلسطينيين والضفة الغربية"[2].

في حين وصف كارتر مقابلته لبيغن بـ"المثبطة للهمة" كونه لم يغير شيئا[3]، وفي الاجتماع التالي بين الرؤساء الثلاثة، قدم بيغن أسباب رفضه للمشروع المصري، ولما استهزء بيغن بطلب مصر دفع تعويضات، استشاط الرئيس السادات غضبا، وانخرط الاثنان في معركة كلامية، وصرح الرئيس السادات: "أن الارض ليست قابلة للتفاوض، ولاسيّما سيناء والجولان"[4]. ولهذا السبب وافق الأمريكيون على مقترح عقد الاجتماع بين المستشارين نيابة عن بيغن والسادات، وهكذا لم يجتمع الاثنان الا في اليوم الأخير من كامب ديفيد[5].

---

(1) الغنام، المصدر السابق، ص160.

(2) كارتر، السلام ممكن...، ص37.

(3) كوانت، المصدر السابق، ص374.

(4) كارتر، مذكرات جيمي كارتر...، ص ص52-53.

(5) وايزمان، المصدر السابق، ص326.

واستمرت اجتماعات الوفدين المصري و(الإسرائيلي) بالوفد الأمريكي، واستطاع الأمريكيون رصد مسائل الخلاف وهي: حول سيناء "المستوطنات والمطارات"، وقضيتان حول المسألة الفلسطينية: تتعلق بمستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة بعد مرور خمس سنوات، وقضية بناء المستوطنات في الضفة وغزة[1].

قدم الأمريكيون للوفد (الإسرائيلي) مشروعا في 10 أيلول، رد بيغن عليهم، بان الولايات المتحدة قامت ببساطة بنسخ الوثيقة المصرية، فتم رفضها، وصاغوا مقترحاً مضاد في تلك الليلة[2].

عرض الأمريكيون مشروعا بعد التفاوض مع الوفد (الإسرائيلي) إلى الوفد المصري في 11 أيلول، وعلى الرغم من اعتراض الوفد المصري عليه، إلا ان وايزمان اشار إلى ان كارتر ابلغه موافقة الرئيس السادات عليه مع بعض التعديلات الطفيفة، وقد وافق بيغن عليه شرط الغاء فقرة عدم جواز الاستيلاء على الاراضي بالقوة[3].

وفي 13 أيلول قرر كارتر اختيار شخص واحد من كلا الطرفين للتعامل معه، وكان اسامة الباز عن الطرف المصري، وآهارون باراك المدعي العام (الإسرائيلي) ثم خرجا بمشروع للمعاهدة. وقرر كارتر ان يكون موعد التوقيع يوم 17 أيلول 1978[4].

ولما ظهرت الخلافات ثانية حول المشروع مع كل من السادات وبيغن، ذهب كارتر بنفسه إلى مقر بيغن واجتمعا بمفردهما، وكان كارتر صلباً وحازماً، وقد أصدر تهديدات وتحذيرات من توتر العلاقات بين الاثنين، ووصل الحد من تهديده بفرض عقوبات عملية على (إسرائيل)، وفي نفس الليلة وافق بيغن على المشروع[5].

---

(1) كوانت، المصدر السابق، ص ص374-376.

(2) وايزمان، المصدر السابق، ص335-336.

(3) المصدر نفسه، ص340.

(4) كارتر، مذكرات جيمي كارتر...، ص82.

(5) الغنام، المصدر السابق، ص162.

نلحظ هنا وجود حدود للعلاقة الأمريكية (الإسرائيلية)، إذ لا تستطيع (إسرائيل) أن تتعداها، وأن يكون القول للولايات المتحدة لا لـ(إسرائيل)، لاسيّما بما يتعلق بالأمن القومي الأمريكي والسياسة الخارجية لها، وأن (إسرائيل) تنصاع إلى حد ما لما تريده الولايات المتحدة تحقيقاً للمصلحة المشتركة بينهما.

اما وجهة نظر بيغن تجاه قضية القدس، فقد أوضح برسالته انها عاصمة لـ(إسرائيل)، وأوضح كارتر انه لا يقبل باحتلال (إسرائيل) للقدس الشرقية، وكذلك بالنسبة للمستوطنات فقد اتصل بيغن بأرئيل شارون Ariel Sharon. [1] وزير الزراعة وأخبره الاخير انه بالامكان التنازل عنها وكذلك بالنسبة للمطارات العسكرية في سيناء فقد وعد هارولد براون وزير الدفاع الأمريكي ببناء بدائل لها في صحراء النقب[2].

اما بالنسبة للسادات فقد فعل كارتر الشيء نفسه، بعد أن أعلن السادات عن عزمه قطع المفاوضات، انفرد به كارتر وأخبره، "بأنه يوجه ضربة قاتلة للعلاقات بين مصر والولايات المتحدة ويحمله مسؤولية اخفاق المؤتمر" وقد اقتنع السادات بحل المشاكل العالقة عن طريق الرسائل المتبادلة وكذلك قدم تنازلات منها رفع عبارة (عدم جواز الاستيلاء على الاراضي بالقوة)، وبهذا أصبح الاتفاق جاهزاً للتوقيع إذ أخبر السادات وفده بانه سيوقع على أي شيء يقترحه كارتر "دون أن أقرأه"[3].

وعلى إثر ذلك قدم محمد ابراهيم كامل وزير خارجية مصر استقالته في كامب ديفيد، ولكن السادات طلب منه عدم اعلانها لحين عودتهم إلى مصر، وجرت مراسيم

---

(1) ارئيل شارون: ولد عام 1928، حاصل على شهادة الحقوق من الجامعة العبرية في القدس عام 1962، تقلد مناصب وزارية عدة، منها: وزير الزراعة عام 1977، وزيرا للدفاع عام 1981، وزيرا للتجارة بين عامي 1984-1990. وللمزيد من التفاصيل، ينظر: الاشقر والرفاعي، المصدر السابق، ص ص131-138.

(2) وايزمان، المصدر السابق، ص343.

(3) كامل، المصدر السابق، ص ص580-581.

التوقيع على الاتفاقية في البيت الابيض، وتعانق بيغن والسادات بعد توقيع المعاهدة[1] في 17 أيلول 1978[2].

تضمنت الاتفاقية وثيقتين منفصلتين، تضمنت الأولى: اطار عمل للسلام في (الشرق الأوسط)، اما الوثيقة الثانية فهي اطار لابرام اتفاقية سلام بين مصر و(إسرائيل)، حددت الوثيقة الأولى اسس السلام بين الدول العربية و(إسرائيل)، وتدعو الأردن وسوريا ولبنان إلى الموافقة عليها واعتمادها، وتنص من جهة أخرى على اقامة حكم ذاتي في الضفة الغربية وغزة، وذلك لمدة خمس سنوات دون تحديد موعد البدء بها أو ما سيخلفها بعد انقضاء السنوات الخمس[3].

وقد أكدت الاتفاقية بالنسبة للحكم الذاتي في فلسطين على جملة من النقاط الاساسية وهي[4]:

1 ـ ان الحكم الذاتي المشار اليه هو للسكان تحديدا، فقد جرى فصل السكان عن الارض والوطن ومسألة السيادة.

2 ـ اقتباس فكرة (المجلس الاداري المنتخب) تحت اسم "سلطة الحكم الذاتي" من السكان بالانتخاب الحر.

3 ـ كذلك مسألة المرحلة والترتيبات الانتقالية ومدتها خمس سنوات تبدأ عندما تقدم سلطة الحكم الذاتي.

---

(1) للاطلاع على نص الاتفاقية والرسائل الملحقة ينظر: مجلة الدراسات الفلسطينية، ع(30) أيلول، تشرين الأول 1978، ص ص148-156.

(2) الغنام، المصدر السابق، ص163.

(3) اتفاق كامب ديفيد واخطاره، عرض وثائقي (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية: 1978)، ص ص150-152.

(4) اسعد عبدالرحمن ونواف الزرو، الفكر السياسي الإسرائيلي قبل الانتفاضة، بعد الانتفاضة (عمان: دار الشروق: 1990)، ص28.

كما تنص اتفاقية كامب ديفيد على أن يجري اتفاق بين مصر و(إسرائيل) والأردن بالتفاوض حول:[1].

1ـ وسائل اقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة في الضفة والقطاع.

2ـ التوصل إلى اتفاقية تحدد بموجبها مسؤوليات الحكم الذاتي في الضفة والقطاع.

3ـ اجراء مفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة والقطاع وعلاقات هذه المناطق مع المحيط.

4ـ التوصل إلى معاهدة سلام بين (إسرائيل) والأردن والممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة.

اما الوثيقة الثانية فترسم أسس معاهدة سلام بين مصر و(إسرائيل) تنجز في مدة لا تتعدى الثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء الاجتماع الثلاثي في كامب ديفيد أي بحلول 17 كانون الأول 1978[2].

وأرفقت بالاتفاقيتين تسع رسائل اربع منها تتحدث عن رحيل المستوطنين (الإسرائيليين) عن سيناء وثلاثة منها بشأن القدس، وأخرى من السادات يعبر فيها عن استعداده لتمثيل الجانب العربي (في حالة عدم دخوله المفاوضات) ثم رسالة عاشرة في 18 أيلول من براون إلى وايزمن حول القواعد الجوية[3].

إنَّ أهم الملاحظات على هذه الاتفاقية فيما يخص الدور الأمريكي والقضية الفلسطينية، هي ان الاتفاقية وضعت الولايات المتحدة موضع الشريك وهي لضمان مصالحها في المنطقة، واعتراف (إسرائيل) بمشاركة ممثلي الشعب الفلسطيني مشروطاً باعتراف الفلسطينيين بها، والاقرار بامتلاك (إسرائيل) الضفة الغربية بما فيها القدس،

---

(1) وزارة الخارجية المصرية، معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل واتفاق الحكم الذاتي في الضفة والقطاع، القاهرة، 1979، ص24.

(2) اتفاق كامب ديفيد واخطاره...، المصدر السابق، ص ص153-156.

(3) الغنام، المصدر السابق، ص164.

وتجاهل قضية القدس، ومعالجتها للقضية الفلسطينية جاءت غامضة، فضلاً عن انها قسمت الشعب الفلسطيني وركزت على سكان الضفة وغزة فقط، كما ان هذه الاتفاقية شجّعت الهجرة إلى (إسرائيل)[1].

لقد كان هدف بيغن الاساسي من هذه المفاوضات، تعزيز الامن (الإسرائيلي) باقامة علاقة وثيقة مع الولايات المتحدة، والتوصل إلى اتفاقية ثنائية مع مصر تحيّد الجيش المصري وتعزل مصر عن محيطها العربي، لذا نلحظ ان قضايا مثل انسحاب (إسرائيل) من الاراضي الفلسطينية المحتلة ومرتفعات الجولان لم تحظ باهتمام كبير[2].

كما ان بيغن وبعد ختام اتفاقية كامب ديفيد، رجع إلى واشنطن ووقع مع الرئيس كارتر مذكرة تفاهم تعهدت الولايات المتحدة بموجبها بمعارضة أي عمل تعده (إسرائيل) مهدداً لمصالحها بما في ذلك أية مقاطعة اقتصادية أو ادانة من الأمم المتحدة، ورفض بيع السلاح لأي طرف أو دولة معارضة لـ(إسرائيل)[3].

اما فيما يخص الرئيس السادات في التفاوض فقد اعتمد بشدة على تصوراته للشخصيات الأمريكية و(الإسرائيلية) ممتنعاً غالباً عن استشارة مستشاريه الخاصّين. لقد كان مؤمنا بشكل أعمى بتعهدات الرئيس كارتر لمصر، واعتمد عليه في احترام المصالح المصرية الحيوية والمحافظة عليها[4].

---

(1) حامد عبدالله ربيع، اتفاقيات كامب ديفيد قصة الحوار بين الثعلب والذئب (دمشق: مطبعة الجليل: 1980)، ص ص128-165.

(2) جرجس، المصدر السابق، ص ص137-138.

(3) المصدر نفسه، ص ص138-139

(4) جرجس، المصدر السابق، ص ص139.

المبحث الثالث

معاهدة السلام المصرية - (الإسرائيلية) عام 1979

بعد موافقة الكنيست (الإسرائيلي) على اتفاقية كامب ديفيد في 25 أيلول 1978 أي بعد ثمانية أيام من توقيعها، اقترح الرئيس كارتر بدأ مفاوضات معاهدة للسلام في واشنطن، وقبلت مصر و(إسرائيل) الاقتراح، وأعلنتا عن ارسال وفديهما لتبدأ المفاوضات في 12 تشرين الأول 1978 ولتنتهي بالتوقيع على معاهدة السلام التي عرفت باسم اتفاقية واشنطن في آذار 1979[1].

أولا: مؤتمر بلير هاوس

بدأت المفاوضات بين الجانبين المصري و (الإسرائيلي) بحضور وزير الخارجية الأمريكي سايروس فانس في واشنطن في فندق (بلير هاوس) للتوصل إلى معاهدة في شهرين، بشأن الانسحاب (الإسرائيلي) من سيناء واجراءات الأمن وتوقيع معاهدة سلام بين مصر و(إسرائيل). وطرحت الولايات المتحدة مشروع معاهدة سلام تضمنت: انهاء حالة الحرب وقيام علاقات سلمية وانسحاب (إسرائيل) إلى الحدود الدولية (التي عرفت بانها الحدود بين مصر وفلسطين تحت الانتداب، وعند تنفيذ المرحلة الانتقالية من الانسحاب تمّت اقامة العلاقات الدبلوماسية، ودعت الوثيقة إلى ترتيبات أمنية في سيناء وعلى طول الحدود وحرية الملاحة. ثم العلاقة بين هذه المعاهدة والالتزامات الدولية الأخرى[2].

---

(1) عبدالمنعم المشّاط، "الابعاد الاستراتيجية لاتفاقية كامب دايفيد" مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، تصدر عن معهد الانماء العربي، بيروت، العددان 13-14، نيسان ـ تموز 1985، ص55.

(2) كوانت، المصدر السابق، ص ص388-389.

وبعد جولة مفاوضات قادها الرئيس كارتر، قدم دايان ما عدّه تسهيلاً للمفاوضات، إذ أعلن "أن (إسرائيل) ستنسحب من سيناء في شهرين وليس تسعة اشهر"، كذلك قام وزير الخارجية المصري كمال حسن علي بابلاغ الرئيس كارتر انه تم التوصل إلى اتفاق حول ترسيم المناطق المحددة في سيناء، وهكذا وافق الطرفان على مشروع المعاهدة وتقرر ارسال الوفدين إلى بلديهما للحصول على موافقة حكومتيهما على المعاهدة[1].

ارسل الرئيس كارتر في 22 تشرين الأول رسالتين إلى كل من السادات وبيغن يحثهما على قبول المعاهدة، وفي 16 تشرين الثاني وصل الوفد المصري الى واشنطن ليبلغ الرئيس كارتر بالمقترحات المصرية حول المعاهدة، وكانت كالآتي: "معاهدة للسلام، فتح قناة السويس في وجه السفن الإسرائيلية، البدء بالمفاوضات حول غزة والضفة الغربية بعد شهر من ذلك التاريخ، المباشرة بسحب القوات الإسرائيلية من سيناء بعد التوصل إلى اتفاق حول غزة، تبادل السفراء بعد ذلك التاريخ بشهر، الانتهاء من سحب القوات الإسرائيلية في مدة سنتين أو ثلاث سنوات"[2].

وفي 21 تشرين الثاني أخبر بيغن كارتر ان مجلس الوزراء وافق على المعاهدة ونشرها في الصحف الاسرائيلية، وقامت الصحف المصرية بنشر مقترحاتهم ايضا في مصر، وأدى نشر المعاهدة إلى تعطيل المفاوضات، فقد شن كلا الجانبين حربا اعلامية على الآخر[3].

عندئذٍ قرر الرئيس كارتر اعادة دبلوماسية المكوك إلى العمل وارسل فانس إلى القاهرة في 10 كانون الأول 1978، واستطاع ان يقنع السادات بقبول نص المعاهدة، فبالنسبة للمادة السادسة (أولوية الالتزامات) اقترح فانس مشروع خطاب أمريكي يعبر

(1) المصدر نفسه، ص393.

(2) كارتر، مذكرات جيمي كارتر ...، ص99.

(3) غالي، المصدر السابق، ص180.

عن رأي مفاده، "أن مصر لن تمنعها المعاهدة من النهوض إلى مساعدة حليف لمصر يكون ضحية لهجوم مسلح" . وبالنسبة لتحديد موعد الانتخابات لسلطة الحكم الذاتي، اقترح فانس ان تجري في موعد لا يتعدى نهاية 1979، وبهذا قبل السادات نص المعاهدة، ثم سافر فانس إلى القدس، فرأى بيغن غاضبا بسبب الموقف الأمريكي المساند لمصر، ولم يكمل فانس محاوراته، إذ قطعها وعاد إلى واشنطن، واتهم (إسرائيل) بالتعنت[1].

انتهى عام 1978 ولم تنجز المعاهدة ومع بداية عام 1979 ومع سقوط الشاه محمد رضا بهلوي في ايران، اتخذت سياسة جديدة للولايات المتحدة للاستعجال في تنفيذ الاتفاق منعا لتدهور أوضاعها في المنطقة[2]. فأوفدت مستشار الامن القومي زبيجينو برجنسكي Zbingniew Brizeniski [3]. بوصفه مبعوثا خاصا إلى الرئيس السادات للاتفاق على تكثيف الدور المصري في المنطقة، وارسال وزير الدفاع الأمريكي هارولد براون إلى (الشرق الأوسط) لاعادة تقييم الموقف العسكري بعد أحداث إيران، ودعوة وزيري خارجية مصر و(إسرائيل) إلى واشنطن للقيام بجولة مكثفة من التفاوض تحت اشراف الرئيس كارتر شخصياً[4].

وفي 6 شباط وجه الرئيس كارتر دعوة إلى وزيري خارجية مصر و(إسرائيل) إلى محادثات في كامب ديفيد في 21 شباط 1979، وقد تم استقبالهم من الرئيس كارتر، وكان

---

(1) فانس، المصدر السابق، ص82-83.

(2) العلوي، المصدر السابق، ص ص323-324.

(3) زبيجينو برجنسكي، ولد في وارسو في بولندا عام 1928، درس في جامعة هارفرد، ثم سافر إلى الولايات المتحدة وحصل على الجنسية الأمريكية عام 1949، عمل في التدريس والبحث للمدة من 1953-1960، كان عضوا في مجلس تخطيط السياسة في وزارة الخارجية الأمريكية من عام 1966-1968، عينه كارتر مستشارا لشؤون الامن القومي في عام 1977. ينظر: الكيالي، المصدر السابق، ج1، ص537.

(4) هيكل، عواصف الحرب...، ص440.

الوفد المصري يتوقع فشل المفاوضات، كون وزير خارجية (إسرائيل) غير مخول للتوقيع، وقد طلب الرئيس كارتر حضور بيغن ليكون مخولا بالتوقيع، وكما رفض بيغن الاجتماع مع وزير خارجية مصر وأصر على ان لا يجتمع بالرئيس السادات، الذي قرر بدوره اعادة الوفد المصري، وبدا ان عملية السلام قد توقفت، وانه لا بد من تدخل أمريكي سريع لانقاذها[1].

ثانيا: زيارة الرئيس الامريكي جيمي كارتر والتوقيع على المعاهدة

قبل ان يبدأ الرئيس كارتر زيارته للمنطقة اصر على حضور بيغن لواشنطن لاجتماع به بين 2-4 آذار 1979 واعلن بيغن بعد عودته، "انه حدث تحول كبير في المواقف الأمريكية، وانه توصل إلى اتفاق مع كارتر حول البند السادس الذي ينص على تعهد الطرفان بان ينفذ بحسن نية التزاماتهما الناشئة عن المعاهدة وحول الرسالة الخاصة بالحكم الذاتي الفلسطيني، وكان الاتفاق عبارة عن تغير في الكلمات التي في الاتفاق، بحيث اصبحت تناسب ما تريده (إسرائيل)[2]. وبعد مصادقة الحكومة الإسرائيلية على النص الجديد للمعاهدة، اتصل الرئيس كارتر بالرئيس السادات وابلغه "مشروعا جديدا للمعاهدة قد تمت الموافقة عليه من إسرائيل"، فاستقبل السادات الخبر بحماسة، وفي 7 آذار وصل الرئيس كارتر إلى القاهرة ليجد موافقة السادات على مشروع المعاهدة جاهزا. وعلى الرغم من بعض الاعتراضات الثانوية، كان الرئيس كارتر مقتنعا بان الرئيس السادات سوف يتبنى موقفا ليس فيه إذىً لـ(إسرائيل) وعندما اخبره الرئيس كارتر

---

(1) غالي، طريق مصر...، ص ص197-198.

(2) دايان، انا وكامب ديفيد،...، ص215؛ محمود سويد، من كامب ديفيد إلى المعاهدة خلفية القرار الإسرائيلي (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية: 1979)، ص38.

بتخوفه من عزل الرئيس السادات عن المحيط العربي، اجابه الرئيس السادات: "يا صديقي، اهتم أنت بالإسرائيلين، وانا اهتم بالعرب"[1].

غادر الرئيس كارتر القاهرة إلى القدس التي وصلها في 10 آذار، وقد صدم برفض بيغن وحكومته التعديلات المصرية واعترف بفشل مهمته وقرر المغادرة[2].

بعدها بدأ موشي ديان بتحركات شخصية التقى خلالها بوزير الخارجية الأمريكي فانس واجرى مع الوفد الأمريكي عدة اجتماعات، قدم عبرها اقتراحات لحل المشاكل، مقابل تقديم الولايات المتحدة ضمانات ومساعدات لـ(إسرائيل)، وأبرزها قيام الولايات المتحدة ببناء ثلاث مطارات في النقب وامداد (إسرائيل) بالنفط لمدة خمسة عشر عاما في حالة قطعه من قبل مصر، وبدا ان (إسرائيل) وافقت على المعاهدة وقد قال بيغن للرئيس كارتر: "لقد نجحت، فما بقي عليك الا ان تأمر مصر بان تقدم الجواب"[3].

سافر الرئيس كارتر إلى القاهرة في 13 آذار، والتقى بالرئيس السادات وابلغه ما تم الاتفاق عليه، ثم مضت دقائق سادت فيها الحيرة بين مستشاري السادات ثم اعلن السادات انه يعتبر ذلك مقبولا[4]. ثم اجتمع كارتر والسادات منفردين في المطار لمدة ساعة، طلب كارتر من السادات ان يوافق على الاسراع بتبادل السفراء، وان يلتزم بتسليم (إسرائيل) النفط، ووافق السادات على ذلك (كالعادة)، واتصل كارتر ببيغن واخبره بموافقة السادات، ثم اعلنا ذلك في المؤتمر الصحفي قبل مغادرة الرئيس كارتر لمصر[5].

---

(1) كارتر، مذكرات جيمي كارتر...، ص ص103-104.

(2) سويد، المصدر السابق، ص43؛ كوانت، المصدر السابق، ص ص418-424.

(3) دايان، انا وكامب ديفيد،...، ص226؛ سويد، المصدر السابق، ص44.

(4) كارتر، مذكرات جيمي كارتر...، ص108.

(5) المصدر نفسه، ص108؛ غالي، المصدر السابق، ص201.

وتقرر ان يكون التوقيع على المعاهدة في واشنطن وفي 25 آذار، وصل الرئيس السادات وبيغن إلى واشنطن، وتم الاتفاق على كل تفاصيل الاتفاقية وظهرت بالشكل الآتي:

- تعهدت الولايات المتحدة بتزويد (إسرائيل) بالنفط في حال انقطاعه عنها، وذلك لحماية الاقتصاد (الإسرائيلي) وتنشيطه فلا يصل حد الانهيار.
- التزام السادات امام الرئيس كارتر بتزويد (إسرائيل) بالنفط شأنها شأن أي مشترٍ عادي.
- حاول بيغن زيادة نسبة المساعدات الأمريكية، ولكن الولايات المتحدة رفضت وبقيت المساعدات على حالها، ولكنها وعدت كلا الطرفين بتزويدهم بالسلاح الأمريكي.
- وافقت (إسرائيل) على اخلاء العريش بعد شهرين من توقيع الاتفاقية، بدلاً من اربعة اشهر، كما هو متفق عليه سابقا، كما تم الاتفاق على طابع الهيئة الادارية الذاتية الخاصة بالضفة الغربية وقطاع غزة، وتحديد صلاحياتها ومسؤولياتها من خلال رسالة مشتركة بين بيغن والسادات موجهة إلى الرئيس كارتر، فضلا عن اعطاء الولايات المتحدة ضمانات لـ(إسرائيل) حول تنفيذ هذه الاتفاقية[1].

وفي 26 آذار 1979 وقَّع الرئيس السادات وبيغن اتفاقية السلام في البيت الابيض، وقعها الرئيس كارتر كشاهد[2]، كما وقع الرئيس السادات وبيغن على "خطاب الاتفاق التكميلي الخاص باقامة الحكم الذاتي الكامل في الضفة الغربية وقطاع غزة" علما ان الرئيس السادات لم تخوله أي جهة رسمية او غير رسمية بالحديث نيابة عن الفلسطينيين

---

(1) دايان، انا وكامب ديفيد...، ص232؛ كوانت، المصدر السابق، ص428؛ سويد، المصدر السابق، ص ص50–52.

(2) للاطلاع على نص المعاهدة ينظر: مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات ووثائق الوحدة العربية، 1979، ط3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية: 1985) ص ص333–342.

وعن القضية الفلسطينية، وفي اليوم نفسه وقع فانس ودايان في مكتب وزير الخارجية الامريكي على مذكرتين:[1]

الأولى: مذكرة تفاهم بين الولايات المتحدة و(إسرائيل) بشأن النفط.

والثانية: مذكرة تفاهم بين الولايات المتحدة و(إسرائيل) بشأن الضمانات.

وهاتان المذكرتان لم يبلغ بهما الوفد المصري، لذلك اعترض رئيس وزراء مصر مصطفى خليل برسالة بعث بها إلى فانس، وبعد لقاء خليل بالرئيس السادات، لم يبد الاخير أي اهتمام بذلك، وسارت الامور بما يريده الرؤساء الثلاث، وحلت معاهدة 1979 بدل اتفاق سيناء الثاني الموقع عام 1975[2].

ومن المآخذ على هذه المعاهدة، منها ما يخص القضية الفلسطينية، إذ تم تجزئة الشعب الفلسطيني وحصر ما سمي بحق المشاركة في تقرير المستقبل بسكان الضفة الغربية وقطاع غزة. وحصر حق العودة في الفلسطينيين الذين غادروا المناطق المحتلة عام 1967، ومع اعطاء (إسرائيل) "حق النقض" ضد من لا ترغب بعودتهم، أو لـ(إسرائيل) الحق في اختيار الاعضاء الفلسطينيين المفترض ان يشاركوا في الوفدين المصري والأردني، وتجري انتخابات سلطة الحكم الذاتي تحت الاحتلال العسكري، واضفاء الشرعية على الاحتلال في المدة الانتقالية، وقد تجاهلت المعاهدة كليا قضية القدس. كما أغفلت المعاهدة، السيادة على الأراضي المحتلة، وتجاهلت وضع حد لاقامة مستوطنات (إسرائيلية) جديدة[3].

---

(1) العلوي، المصدر السابق، ص334.

(2) الغنام، المصدر السابق، ص172.

(3) للتفاصيل ينظر: سلطان الشاوي، "الابعاد السياسية والقانونية لمعاهدة الصلح بين النظام المصري والكيان الصهيوني" مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العددان 34-35 تموز- كانون الأول 1979، ص ص5-8.

لقد كان من نتائج التوقيع على اتفاقية كامب دايفيد والمعاهدة المصرية-(الإسرائيلية)، خروج مصر من الدائرة العربية بوصفها قوة اقليمية مؤثرة، وتصرف (إسرائيل) على أنها قوة اقليمية مهيمنة، تبتعد عن أي تسوية شاملة.

ثالثا : مفاوضات الحكم الذاتي

كان هناك جزء من المعاهدة يخص انشاء حكم ذاتي للفلسطينيين، ويبدو ان هذا الجزء من المعاهدة هو لاسكات معارضي الاتفاقية لدى الطرفين، إذ يدعي السادات انه يحاول انشاء سلطة فلسطينية عبر الحل الشامل، فيما يحاول بيغن اسكات معارضيه بانه يعمل لمصلحة (إسرائيل).

جرت مفاوضات الحكم الذاتي تحت الرعاية الأمريكية، إذ عين الرئيس كارتر سفيرا خاصا له للمفاوضات هو (روبرت شتراوس) Robert Strauss (مليونير يهودي) وعين مناحيم بيغن وزير الداخلية يوسف بورنج (زعيم الحزب القومي الديني المتشدد)، رئيسا للوفد الإسرائيلي، وعينت مصر مصطفى خليل لرئاسة الوفد المصري وقد عينه السادات في حينها رئيسا للوزراء. وقد بدات المفاوضات بين الوفدين في 25 آيار 1979 في بئر السبع بعد تسلم مصر للعريش، وحدد عاما واحدا لانتهاء المفاوضات حول الحكم الذاتي.[1]

ثم عقد ثلاث عشر جولة رئيسة على المستوى الوزاري واثنتان وثلاثون جولة فرعية على مستوى الخبراء، وجميع هذه الاجتماعات لم تسفر عن شيء. فبعد احد عشر اجتماعا قرر الرئيس السادات في نيسان 1980 بعد توقف المحادثات، السفر إلى واشنطن لكي يتدخل الرئيس كارتر باعتباره الراعي الرئيس لها، ويعطي حل لانقاذ المفاوضات. وكانت نقطة الخلاف الرئيسة، اصرار الحكومة (الإسرائيلية) على ان الحكم العسكري هو المسؤول الأول عن كل ما يجري في الضفة الغربية وغزة، وان اتفاقية كامب دايفيد لم تذكر

(1) جرجس، المصدر السابق، ص142

الغاء الحكم العسكري، وانما نقل الحكم العسكري من المدن إلى خارجها، وكذلك استمرار (إسرائيل) ببناء المستوطنات. اما مصر فقد اصرت على انسحاب القوات العسكرية وايقاف بناء المستوطنات واعطاء صلاحيات أوسع لمجلس الحكم الذاتي المقترح[1].

استانفت المفاوضات في 28 نيسان بسبب الوساطة الأمريكية وبعد ثلاث جلسات قرر الرئيس السادات في 9 آيار 1980 تاجيل المفاوضات بسبب الشجار الذي حصل بين الوفدين المصري و(الاسرائيلي) اثناء المؤتمر الصحفي الذي عقداه بعد الاجتماعات[2].

وبسبب تعنت بيغن في مفاوضات الحكم الذاتي، التحق وايزمان بدايان في تقديم استقالته. وفي 31 تموز 1980، صادقت الكنيست على قانون ضم القدس الشرقية إلى (إسرائيل)، وحاول الرئيس السادات عبر رسالة بعثها إلى بيغن، صرفه عن هذا الموضوع، الا انه دون جدوى، فقد رفض بيغن الحديث عن القدس، وعدها خارج اطار كامب ديفيد[3]، عندئذ اعلن الرئيس السادات تعليق المفاوضات وتوقف محادثات الحكم الذاتي، وقد حاولت الولايات المتحدة تقديم مذكرة حول الحكم الذاتي لكنها فشلت في استمرار المفاوضات، وفي 26 آب 1981 استأنفت المفاوضات بعد لقاء السادات وبيغن في

---

(1) الغنام، المصدر السابق، ص181.

(2) جريدة الاهرام، العدد (34095) 18 نيسان 1980.

(3) لقد اقترح الرئيس كارتر أربع صيغ عن القدس خلال محادثات كامب دايفيد كانت الأولى غير مقبولة للسادات، الثلاثة الباقية غير مقبولة لمناحيم بيغن، وهكذا انتهت الاطراف المجتمعة إلى اغفال قضية القدس وعدم ذكرها في اطار العمل، على ان يتم تناول قضيتها خلال مباحثات الحكم الذاتي. ينظر: محمد عوض المزايمة، القدس في الصراع العربي – الإسرائيلي (عمان: دار الحامد: 2011)، ص 143.

الاسكندرية، على الرغم من عقد جولتين في فندق مينا هاوس في الجيزة، إلا أنها لم تثمر عن شيء أيضا، وأدى طول أمد هذه المفاوضات إلى تراخي الاهتمام بها من الجانبين[1].

وفي ختام هذا الفصل نرى ان اتفاقية كامب ديفيد بينت تقارب الرئيس المصري محمد أنور السادات التام مع الاهداف الإسرائيلية في انكسار الحقوق الوطنية الفلسطينية وفي الاستعداد المشترك لضرب القضية الفلسطينية ارضاً وشعباً وثورة تحت اشراف الولايات المتحدة الأمريكية وتخطيطها.

وأصبحت سياسات (إسرائيل) وممارساتها بعد اتفاقية كامب ديفيد تقوم على اغتصاب أرض أكثر على حساب العرب، فقررت (إسرائيل) ضم مرتفعات الجولان والقدس كما سنرى في الفصل القادم إضافة إلى اتفاقية كامب دايفيد وملحقاتها، فتحت الباب على مصراعيه امام وجود أمريكي مباشر في المنطقة، بحيث اصبحت الولايات المتحدة الأمريكية شريكا تاما في أية تسوية للصراع العربي- (الإسرائيلي) وليس مجرد وسيط بين الاطراف المتنازعة.

---

(1) الغنام، المصدر السابق، ص182.

الفصل الثالث

موقف الولايات المتحدة الأمريكية من القضية الفلسطينية

في عهد الرئيس رونالد ريغان

1989 — 1981

المبحث الأول

تطور الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية 1981- 1982

كانت نتائج الانتخابات الأمريكية التي جرت في 6 تشرين الثاني 1980 قد أسفرت عن فوز المرشح الجمهوري رونالد ويلسون ريغان Ronald W. Reagan [1] (1981 – 1989) على منافسيه، الديمقراطي الرئيس الأسبق جيمي كارتر والمستقل جون أندرسونJohn Anderson [2].

وقد دأب الحزبان الجمهوري والديمقراطي على تضمين برامجهما ببعض البنود عن (الشرق الأوسط). والسمة العامة لكل من البرنامجين هي الانحياز لـ(إسرائيل).

وفيما يأتي – جدول رقم (1) – مقارنة بين برنامجي الحزبين في أهم المسائل الخاصة المتعلقة بالقضية الفلسطينية[3].

---

(1) رونالد ريغان: الرئيس الأربعين للولايات المتحدة، ولد عام 1911، حكم ما بين عامي (1981 – 1989)، وقبلها كان حاكماً لولاية كاليفورنيا من عام 1967 – 1975، وكان يعمل في مجال التمثيل قبل دخوله عالم السياسة، أصيب بالزهايمر، ويعد أطول رؤساء الولايات المتحدة عمراً (93) عاماً. للمزيد ينظر:

Jeff Immelt," Ronald Reagan: Tough –Minded and Optimistic Growth Leadership As Prepared, p.p.2-3, www.ge.com.

(2) زاوتر، المصدر السابق، ص283.

(3) وحيد عبد المجيد، 'الصراع العربي – الإسرائيلي في معركة الانتخابات الأمريكية' مجلة المستقبل العربي، السنة 3، ع20 تشرين الأول 1980، ص ص129–130.

جدول رقم (1)

مقارنة بين برنامجي الحزبين الأمريكيين فيما يخص التعامل مع القضية الفلسطينية

الموضوع	برنامج الحزب الجمهوري	برنامج الحزب الديمقراطي
هدف الحزب	تحقيق السلام العادل والدائم بالنسبة للصراع العربي – (الإسرائيلي)	إن قرار السلام في (الشرق الأوسط) هو أحد الأهداف الرئيسة للسياسة الخارجية للحزب
الالتزام بتأييد (إسرائيل)	سيادة دولة (إسرائيل) وأمنها ووحدتها تشكل التزاماً أدبياً يخدم المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة. والحزب الجمهوري يؤكد من جديد التزامه الأساسي والدائم بهذا المبدأ	إن الالتزام الأمريكي بأمن (إسرائيل) هو أساس كل الجهود التي بذلتها حكومة الرئيس كارتر لإقرار السلام في (الشرق الأوسط). – يجب دعم أمن (إسرائيل) بالاستمرار في تزويدها بالمساعدات عسكرياً واقتصادياً. – يجب عدم تزويد أعداء (إسرائيل) المحتملين بالأسلحة الهجومية المتطورة التي يمكن أن تهدد الأمن (الإسرائيلي).
القضية الفلسطينية	فيما يتعلق بالتسوية النهائية يرفض الجمهوريون أية دعوة لإشراك منظمة التحرير الفلسطينية. إذ أن ذلك لا يتفق مع المدى البعيد مع مصالح (إسرائيل) والعرب الفلسطينيين.	عدم الاعتراف أو التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية إلا إذا أعلنت قبولها بحق (إسرائيل) في الوجود وقبولها لقراري مجلس الأمن 242 و 338 والإلتزام بوقف كل أعمال الإرهاب والعنف ضد (إسرائيل).
قضية القدس	إن الجمهوريين يؤمنون بأن القدس يجب أن تبقى مدينة موحدة مفتوحة دائماً وبدون عائق لجميع الأديان للوصول إلى الأماكن المقدسة.	تظل القدس موحدة والاعتراف بالوضع القائم بها عاصمة لـ(إسرائيل)، مع حرية جميع الأديان في الوصول إلى الأماكن المقدسة والدعوة إلى نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس تأكيداً لهذا الموقف.
السلام في (الشرق	إن حكومة الحزب الجمهوري ستعمل على تشجيع عملية السلام القائمة الآن بين مصر و(إسرائيل)	أمكن خلال السنوات الثلاث الماضية تخطى الكثير من العقبات التي تعيق

الأوسط) فيما يخص القضية الفلسطينية	وستسعى إلى توسيع نطاقها والترحيب بالبلدان العربية التي تريد أن تعيش بسلام مع (إسرائيل).	السلام في (الشرق الأوسط). فقد بذلت الولايات المتحدة جهوداً مسترشدة بمصالح الأمن القومي الأمريكي وبالعوامل الأخلاقية التي تدعو إلى إحلال السلام محل الحرب.
الموقف من الأقطار العربية المعتدلة فيما يخص القضية الفلسطينية	العمل على إيجاد علاقات صداقة وثيقة مع الأقطار العربية المعتدلة.	تحسين العلاقات الأمريكية مع الأقطار العربية المعتدلة.

والملاحظ من الجدول أعلاه، أنه ليس هناك ثمة خلاف جوهري بين النصوص التي وردت في البرنامجين حول القضية الفلسطينية وأن برنامج الحزب الجمهوري يتناول القضية الفلسطينية بقدر أكبر من الحذر. بينما برنامج الحزب الديمقراطي يتسم بقدر كبير من المغالاة في تأييد (إسرائيل). ويظهر ذلك بوجه خاص في الموقف من قضية القدس المثارة في تلك المدة بشكل مُلح. ففي الوقت الذي التزم الحزب الجمهوري موقفاً حذراً يتجنب التوصية بأية حلول، نجد برنامج الحزب الديمقراطي يلتزم بالموقف الإسرائيلي إلتزاماً كاملاً ويعترف بالقدس الموحدة عاصمة لـ(إسرائيل)[1]. كما تميز برنامج الحزب الديمقراطي بالمعارضة الصريحة لقيام دولة فلسطينية مستقلة، وهذا ما لحظناه في اتفاقيات كامب ديفيد.

وفي المؤتمر الصحفي الذي عقده الرئيس ريغان فور انتخابه في 6 تشرين الثاني 1980، أوضح في معرض إجابته على سؤال حول ما إذا كان الرئيس المنتخب سيتبع عملية السلام التي حددت في كامب ديفيد، أم لا؟ وهل سيبقى يصف منظمة التحرير

---

(1) في 30 تموز 1980 أصدرت الكنيست (الإسرائيلي) قانوناً نص على أن القدس لا يمكن تقسيمها وهي العاصمة الموحدة لـ(إسرائيل)، وللمزيد من التفاصيل عن هذا القانون، ينظر: الملحق رقم (3).

الفلسطينية بأنها منظمة "إرهابية"؟. وقد كان جوابه بالإيجاب حول بقائه على نفس المنهج السابق بوصفه لمنظمة التحرير الفلسطينية بأنها منظمة "إرهابية". وأما فيما يتعلق بالموقف من تسوية كامب ديفيد، فقد أوضح الرئيس ريغان بأن الولايات المتحدة سوف لن تكون وصية على أحد، وأنها غير مستعدة لإملاء أية شروط في (الشرق الأوسط)، لكنها ستعمل ما بوسعها لإنجاح عملية السلام في المنطقة. وأرسل مبعوثاً إلى (الشرق الأوسط) بهدف نقل تأييده لتسوية كامب ديفيد إلى الأطراف المعنية(1). لقد حددت إدارة الرئيس ريغان أربعة احتمالات لموقفها من تسوية كامب ديفيد وهي(2):

الاحتمال الأول: الاستمرار بتأييد الاتفاقية والضغط لكسب الأردن لإجراء مفاوضات حول مستقبل الضفة الغربية، عندما تفشل محاولة الإدارة الذاتية للفلسطينيين (التي تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة بعد فصلهما عن الأردن)، وبهذا تكون الولايات المتحدة قد حققت ما يأتي:

- ضمان عدم إقامة دولة فلسطينية، وهذا ما التزم به الرئيس ريغان في حملته الانتخابية.
- إشراك الأردن في تسوية كامب ديفيد، وهذا يعني إسكات الجبهة الشرقية بعدما أسكتت الغربية.
- استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية من المفاوضات وترك أمر معالجتها إلى (إسرائيل)، حيث يرى الرئيس ريغان، ان منظمة التحرير الفلسطينية "جرح نازف" يجب تركه لـ(إسرائيل) لمعالجته، وهذا ما يعني إطلاق يد (إسرائيل) في الجنوب اللبناني بحجة البحث عن "المخربين" وضمان الأمن والاستقرار في المنطقة (وهذا ما سنتحدث عنه لاحقاً).

(1) العلوان، المصدر السابق، ص ص160-161.

(2) السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في ظل إدارة ريغان، نشره قسم الشؤون الإسرائيلية، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، ع1، 6 تشرين الأول 1986، ص ص5-6.

ـ جعل الصراع العربي – (الإسرائيلي) في أدنى مستوى من التصعيد بزيادة العوامل المسيطرة عليه، وذلك بلجم أية مقاومة وردع الدول العربية التي تساندها وتعارض عملية التسوية، وهذه مكاسب لا غنى عنها في التفكير الاستراتيجي الأمريكي.

الاحتمال الثاني: التوصل إلى صيغة جديدة لتحديد طبيعة العلاقة بين مصر و(إسرائيل) تفادياً لأي فشل مقبل للمفاوضات حول الحكم الذاتي، عندما تفشل الولايات المتحدة في كسب الأردن إلى كامب ديفيد.

الإحتمال الثالث: محاولة إقامة علاقات جديدة مع البلدان العربية الموالية للولايات المتحدة الأمريكية بهدف كسب تأييدها وسحب تحفظاتها على كامب ديفيد.

الإحتمال الرابع: تبقى الولايات المتحدة محافظة على الوضع الحالي الذي وصلت إليه كامب ديفيد ومقاومة أية ضغوط تُفرض على أطرافها.

صرح الرئيس السابق جيمي كارتر بعد مغادرته للبيت الأبيض بزمن قليل، بأن: "إدارة الرئيس ريغان لم تبد أي اهتمام حقيقي بتطبيق شروط اتفاقية كامب ديفيد للسلام التي فاوضتُ عليها العامين 1978-1979"[(1)].

أكد الرئيس كارتر بشأن الضغط على أطراف الصراع قائلا: "ونحن نأمل في النهاية بأن تواصل إدارة الرئيس ريغان لعب دور حاسم في تطبيق اتفاقيات كامب ديفيد"، كما أضاف قائلاً: "إننا نعلم أنه بدون ضغط قوي من ناحية الولايات المتحدة لكان محتملاً ألّا يحرز الرئيس السادات وبيغن أي تقدم حقيقي"[(2)].

وإذا كان هناك من يقول بأن التصريحات الانتخابية شيء والسياسة الواقعية شيء آخر، فإن النقاط الأربعة التي عددها الرئيس ريغان في حملته الانتخابية فيما يتعلق بـ(الشرق الأوسط)، ستشهد عداً تنازلياً في الإلتزام بها لاحقاً. فقد جاء في تلك النقاط:

---

(1) جيمي كارتر، ما وراء البيت الأبيض: احلال السلام، محاربة المرض وبناء الأمل، ترجمة: شركة آلاء للترجمة (بيروت: شركة المطبوعات: 2009)، ص27.

(2) كارتر، مذكرات جيمي كارتر...، ص208.

إن إسرائيل هي الدولة "الديمقراطية" الوحيدة التي يمكن التعامل معها في (الشرق الأوسط). وإن تسوية كامب ديفيد قد وصلت إلى طريق مسدود ولا بد من البحث عن وسيلة جديدة لضمان الحل السلمي. وإن مستقبل المستوطنات (الإسرائيلية) في الأراضي العربية المحتلة مرهون بالوصول إلى تسوية شاملة، فهي شرعية ما دامت الأطراف المعنية بالتسوية غير متفقة على شروطها[1]..

في حين كانت سياسة الإدارات الأمريكية حيال المستوطنات الإسرائيلية حتى عام 1980، تستند إلى خمسة مبادئ يمكن تلخيصها بما يأتي:

- المستوطنات غير الشرعية وتخرق القانون الدولي.
- بناء المستوطنات يحكم مسبقاً على نتيجة المفاوضات وهو عقبة في طريق السلام.
- لا يمكن تفكيك المستوطنات بسهولة.
- إن مصير المفاوضات هو موضوع للمفاوضات.
- لن تذهب واشنطن أبعد من تقديم الإحتجاجات الشكلية على استمرار بناء المستوطنات[2].

لا يمكن مفاوضة الشعب الفلسطيني، لأنهم "إرهابيون" من وجهة نظر ريغان[3]. ويضيف الرئيس الأمريكي ريغان "إن (إسرائيل) هي من أهم الثروات الإستراتيجية في المنطقة، فهي ليست بمثابة مستهلك فقط وإنما صديقة موثوق بها" وقد أشار ريغان بأن اتفاقات كامب ديفيد غير وافية، وإن هناك التباسات تكتنفها من حيث العلاقة بين (إسرائيل) ومصر وطبيعة الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة [4].

---

(1) كارتر، ما وراء البيت الأبيض...، ص ص27-28.

(2) احسان مرتضى، "السياسة الاستيطانية بين إسرائيل وأمريكا"، مجلة الدفاع الوطني، تصدر عن الجيش اللبناني، ع333، 16 نيسان 2013، ص ص9-10.

(3) العلوان، المصدر السابق، ص161.

(4) المصدر نفسه، ص162.

ومنذ تولي إدارة الرئيس ريغان زمام الأمور في الولايات المتحدة، عملت تلك الإدارة على وضع القضية الفلسطينية في نطاق إهتماماتها عبر العمل بجدية على ربط تلك القضية بمصالحها الأمنية في تلك المنطقة، ذلك أن إدارة الرئيس ريغان كانت ترى بأن السياسة الأمريكية السابقة في عهد الرئيس السابق كارتر، عجزت عن إعطاء تصور شامل لمسألة ربط الأمن الخاص بالولايات المتحدة مع القضايا الخاصة بـ(الشرق الأوسط) وهو ما نجم عنه إحراز السوفييت بعض التقدم في تلك المنطقة (1).

وكانت الولايات المتحدة ترى أن النزاعات الإقليمية في المنطقة ومنها النزاع العربي – (الإسرائيلي) مسؤولة بشكل مباشر عن تنامي النفوذ السوفيتي في المنطقة، وعلى الرغم من الدور الأمريكي الذي يراه بعض المؤرخين ناجحاً في معالجة القضايا المتفرعة من القضية الفلسطينية ومنها معاهدة السلام المصرية – (الإسرائيلية)، فإن الولايات المتحدة فشلت في تحقيق تسوية عامة تسهم في حل قضية فلسطين بشكل نهائي(2).

لقد عمدت إدارة الرئيس ريغان إلى الفصل بين الصراع العربي – (الإسرائيلي) ومنطقة الخليج العربي، معتقدة أنه يمكن تقوية ثقة الدول العربية بالولايات المتحدة

---

(1) ركزت إدارة الرئيس ريغان إهتمامها بصفة عامة على منطقة الخليج العربي التي أصبحت تحتل الأهمية الكبرى في استراتيجية الولايات المتحدة خاصة بعد الغزو السوفيتي لأفغانستان وانهيار حكم الشاه في إيران، وقد بدأت الأحداث وكأنها ستضاعف من المخاطر التي تهدد المصالح الغربية في منطقة الخليج العربي وهي منطقة بالغة الحيوية بالنسبة للدول الغربية. وللمزيد، ينظر: عبد الفتاح الرشدان، "السياسة الخارجية الأمريكية نحو الصراع الإسرائيلي من ريغان إلى بوش"، مجلة ابحاث اليرموك، تصدر عن جامعة مؤته، المجلد 10، ع1، 1994، ص116.

(2) وليام ب. كوانت، "السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي" في جورج ت. عابد وآخرون، تحدي الشرق الأوسط 1980–1985، ترجمة: عبد الهادي حسن جبار ونبيل برادعي (بنسلفانيا: معهد الشرق الوسط: 1981)، ص49.

وتجسيد هذه الثقة عن طريق تواجد قوات التدخل السريع التي قام بإنشائها الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر، وتم بيع أسلحة متطورة لبعض الدول العربية كالسعودية[1]، مما جنّب الولايات المتحدة كثير من الإنتقادات التي يمكن أن توجه إلى سياستها نحو القضية الفلسطينية.

واعتقد الرئيس ريغان ومساعدوه بأن الصراع العربي – (الإسرائيلي) صراعاً يمكن تسويته بواسطة أطراف النزاع[2]، وإن هذا الصراع لا يشكل خطورة على الولايات المتحدة، وعدم إيجاد تسوية له لا يعني بالضرورة قيام حرب في منطقة (الشرق الأوسط)[3].

ونتيجة لاختلاف وجهات النظر العربية والأمريكية، وتباينها فالإهتمام الأمريكي بالمنطقة كان ينطلق من منظور خطر إمتداد النفوذ السوفيتي إلى المنطقة وضرورة التصدي له، مما دفع وزير الخارجية الأمريكي الكساندر هيج Alexander M. Haig [4] للنظر إلى

---

(1) بلغت مشتريات المملكة العربية السعودية العسكرية بين عامي 1973 – 1980 ما يقارب (41) مليار دولار، وفي عام 1980 وحده أكثر من (7) مليارات دولار، أما صفقة الأواكس – طائرات الإنذار المبكر – وطائرات (أف15 F15) الستين الموردة عام 1981، فقد بلغت (8) مليارات دولار قابلة للزيادة مع نسبة التضخم، وللمزيد، ينظر: عبد الحسين شعبان، "الخطر العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط"، بحث في ندوة، الوجود الأمبريالي في الشرق الأوسط مظاهره ومخاطره (دمشق: الأمانة العامة لاتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين: 1986)، ص40.

(2) كان الرئيس السابق كارتر يرى غير ذلك إذ يقول: "ونحن نأمل في النهاية بان تواصل إدارة الرئيس ريغان لعب دور حاسم في تطبيق اتفاقيات كامب ديفيد"، وأضاف قائلاً: "إننا نعلم أنه بدون ضغط قوي من ناحية الولايات المتحدة لكان محتملاً ألا يحرز السادات وبيغن أي تقدم حقيقي". كارتر، مذكرات جيمي كارتر...، ص208.

(3) الرشدان، المصدر السابق، ص117.

(4) الكساندر هيج: ولد في كانون الأول 1924، وهو سياسي وعسكري أمريكي، تخرج من جامعة جورج تاون عام 1961، كان معاوناً لهنري كيسنجر في عهد الرئيس نكسون، ثم شغل منصب

(إسرائيل) كشرطي لحماية مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، وتنفيذ فكرته في التعاون الاستراتيجي معها في نيسان 1981 أساساً للدفاع عن المنطقة في مواجهة الإتحاد السوفيتي. وهذه النظرة إلى (إسرائيل) بوصفها حليفاً استراتيجياً للتصدي للإتحاد السوفيتي في المنطقة تدعو إلى استمرار مساعدتها ودعمها والمحافظة على تفوقها. وقد رحب أريل شارون الذي أصبح وزيراً للدفاع في منتصف عام 1981 بفكرة قيام (إسرائيل) بدور شرطي المنطقة، وشجع من جانبه التوقيع على مذكرة التفاهم الاستراتيجي بين الولايات المتحدة و (إسرائيل) لأول مرة في 30 تشرين الثاني عام 1981 [1]. وقد وصف أحد مساعدي الرئيس الأمريكي السابق كارتر هذه الخطوة قائلاً: "إن العلاقات بين البلدين – أميركا وإسرائيل – أخذت خطوة متقدمة في أثناء إدارة الرئيس ريغان، الذي يرى عبر هذه الخطوة "إن إسرائيل حليف قوي وحيوي وأنه ممكن إقامة شراكة أمريكية – إسرائيلية قوية ولنا إلتزام أخلاقي تجاهها وانها رصيد استراتيجي ضد الإتحاد السوفيتي في منطقة الشرق الأوسط"[2]، وأضاف قائلاً: "أنه لو لم تكن إسرائيل موجودة لكان على أميركا التدخل بشكل مباشر"[3].

لقد أكدت مذكرة التفاهم الاستراتيجي على إجراء المناورات العسكرية بين أمريكا و(إسرائيل)، كما أكدت على استعمال الأسطول الأمريكي السادس للموانئ (الإسرائيلية)، كما سمحت الاتفاقية بتخزين الأسلحة والتجهيزات العسكرية الأمريكية

القائد العام لحلف الناتو من عام 1974 – 1979، شغل منصب وزير الخارجية لأقل من عامين، من 22 كانون الثاني 1981 لغاية تموز 1982 في عهد الرئيس ريغان. وللمزيد، ينظر: موقع وزارة الخارجية الأمريكية

www.history.state.gov/departmenthistory/people/haig Alexander m. haig.

(1) وللمزيد من التفاصيل عن نصوص هذه المذكرة وما تضمنته، ينظر: الملحق رقم (4).

(2) Haim Malka, Crossroads the Future of the U.S. Israel Strategic Partnership, (Washington: Center for Strategic and International Studies: 2011), p.5.

(3) هلال، المصدر السابق، ص242.

في (إسرائيل). وإستأنفت شحن القنابل العنقودية إليها. فضلاً عن إلى توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين[1].

ونتيجة للموقف الأمريكي المؤيد لـ(إسرائيل)، مع إصرار الأخيرة على العدوان، وبعد مدة وجيزة من توقيع مذكرة التفاهم الاستراتيجي، أصدرت الكنيست (الإسرائيلي) قراراً ضمت به مرتفعات الجولان[2] إلى (إسرائيل) في 14 كانون الأول 1981[3].

وعلى إثر إعلانها بضم مرتفعات الجولان إليها، أعلن الرئيس الأمريكي ريغان بتعليق مذكرة التفاهم الاستراتيجي وتعليق تصدير الأسلحة وإيقاف المساعدات الأمريكية إليها. ورأت الحكومة الأمريكية ان هذا الفعل يعيق مساعيها في التوسط في مفاوضات السلام الشامل في الصراع العربي – (الإسرائيلي)[4].

في حين يرى بعضهم، أن الولايات المتحدة لم توقف المساعدات العسكرية ولم تفرض أية إجراءات تأديبية على خلفية القرار (الإسرائيلي) بضم الجولان[5].

---

(1) Sheldon L. Richman "Ancient History" : U.S. Conduction the Middle East since World War II and the Folly of International, Cato Institute Policy Analysis, No. 159, Washington, 1991, p.24;

وللمزيد من التفاصيل عن اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة و(إسرائيل) ينظر:

Edward Gresser, "Update the Israel Free Trade Agreement", The New Democratic Leadership Council, 2010, p.p.3-7, www.dlc.org.

(2) ينظر: الخارطة في الملحق رقم (2).

(3) للمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع، ينظر: الملحق رقم (5).

(4) Mitchell G. Bard, Myths and Fact A Guide to the Arab-Israel Conflict (U.S: American Israeli Cooperative Enterprise Inc: 2006), p.220 ; Malka, op.cit.p.10.

(5) Jean Kanan, American Foreign Policy and Israel: Why and How Policy Decisions are Made, Degree of Master (Unpublished), University of Ottawa, Department of Political Science, Canada, 1997, p.69.

ولـم تمض إلا مدة وجيـزة حتـى اسـتأنفت الولايـات المتحـدة ببيـع الأسـلحة إلى إسرائيل[1]. وهناك من أشار إلى أن صداقة (إسرائيل) بأميركـا جعلتهـا تسـتلم كميـة مـن المساعدات لم يسـبق لهـا مثيـل، إذ وصـلت إلى مسـتويات عاليـة جـداً في عهـد الـرئيس الأمريكي ريغان[2].

وسبق بيان أن من يقول: المساعدات الأمريكية لم تتوقف واسـتمرت بالتـدفق نحـو (إسرائيل) هو القول الراجح وذلك بسبب أنها حليف استراتيجي في المنطقة، وكذلك قـد يبدو أن الرئيس الأمريكي أعلن عن إيقاف المساعدات في بعض وسـائل الإعـلام ولكـن المساعدات كانت تتدفق في الخفاء. ونلحـظ ان مجمـوع المسـاعدات الـتي قـدمت في عـام 1981 قد بلغت 4، 413، 2 مليار دولار في حين كان مبلغ المساعدات في عام 1980 أقـل إذ بلغ 0، 121، 2 مليار دولار[3].

وفي حين كانت الولايات المتحدة توجه أنظارها إلى الأردن والنظـر إليـه علـى أنـه مفتاح حل للقضية الفلسطينية حسب رؤية الرئيس الأمريكي ريغان الـذي عـدّ مشـاركته بالتسوية، أساس لصنع السلام وخطوة رئيسة إلى الأمام، وقـام وفـد (إسـرائيلي) برئاسـة يتسـحاق شـامير[4] Yitzhak Shamir بزيـارة إلى الولايـات المتحـدة. وبعـد اجتماعـه بالمسؤولين الأمريكان وأعضاء الكـونغرس، طـرح علـيهم قـرار الحكومـة (الإسـرائيلية)

---

(1) Trita Parsi, Treacherous Alliance the Secret Dealings of Israel, Iran, and the United States (U.S.: Yale University: 2007), p.105.

(2) Kanan, op.cit, p.71.

(3) Jeremy M. Sharp, U.S. Foreign Aid to Israel (Washington: Congressional Research Service- Library of Congress: 2010), p.25.

(4) يتسحاق شامير: ولد عام 1915 في بولندا، هاجر إلى فلسطين عام 1935، درس الحقوق في الجامعة العبرية في القدس، ثم انضم إلى الموساد، وأصبح نائباً في الكنيست عام 1973 ورئيساً لها عام 1980، وعمل رئيساً للحكومة (الإسرائيلية) مرات عديدة من عام 1983–1992. للمزيد، ينظر: الأشقر والرفاعي، المصدر السابق، ص، ص75–87، 118–120.

لاحتلال لبنان واجتياحها. فأعطت الإدارة الأمريكية الضوء الأخضر لـ(إسرائيل) في ضرب لبنان على "أن تكون ضربة عسكرية سريعة وهي ستحضى بالقبول في واشنطن". مما أعطى الحكومة (الإسرائيلية) الحرية في اتخاذها قرار غزو لبنان وتنفيذ خطة احتلاله[1].

وتحقق ذلك في 6 حزيران 1982، فقامت (إسرائيل) بشن عملية عسكرية واسعة النطاق ضد مواقع منظمة التحرير الفلسطينية وقواعدها في لبنان[2]، رداً على محاولة المنظمة اغتيال سفيرها في لندن[3] شلومو ارجوف Shlomu Argof. مدعية بأن حملتها تستهدف إقامة منطقة عازلة في جنوب لبنان تمتد لمسافة (40 كم) لمنع صواريخ منظمة

---

(1) Noam Chomsky, Fateful Triangle the United States, Israel and Palestinians (London: Pluto Press: 1999), p.375.

(2) هذا لم يكن أول غزو تقوم به (إسرائيل) على الأراضي اللبنانية إذ سبق:

- اقتطاع أجزاء من أراضي الجنوب اللبناني منذ عام 1948، مع اعتداءات عسكرية (إسرائيلية) متكررة في الأعوام اللاحقة.
- احتياح عسكري إسرائيلي على أجزاء واسعة في الجنوب في أيلول 1972.
- اجتياح عسكري على طول الحدود اللبنانية في 15 آذار 1978.
- الاعتداء (الإسرائيلي) على لبنان ما بين 10 – 24 / تموز 1981 وعرفت فيما بعد بحرب تموز 1981.

وللمزيد من التفاصيل عن هذه الاعتداءات والحروب، ينظر: عدنان السيد حسين، التوسع في الاستراتيجية الإسرائيلية (بيروت: دار النفائس: 1989)، ص93 ؛ مجموعة من الباحثين، حرب تموز 10 / 7 / 1981 – 24 / 7 / 1981 رواية العدو الصهيوني (بيروت: منشورات فلسطين المحتلة: 1982)، ص ص17 وما بعدها.

(3) علماً أن التحقيق الذي أجرته الحكومة البريطانية أظهر أن لا علاقة لمنظمة التحرير الفلسطينية في محاولة اغتيال السفير (الإسرائيلي). وللمزيد، ينظر:

Chomsky, Fateful Triangle..., p.349.

التحرير الفلسطينية من السقوط على (إسرائيل)[1]. لأن الأهداف الحقيقية للاحتلال تمثلت في القضاء على قواعد منظمة التحرير وإخراجها من لبنان، واخراج السوريين من لبنان ايضا، والاتيان برئيس جمهورية لبناني ينفذ الإرادة الأمريكية (الاسرائيلية) في لبنان وهذا ما تم فعلا كما قامت بمهاجمة المنظمة ومحاصرتها في بيروت الغربية[2].

وعبّرت الأوساط الرسمية داخل الإدارة الأمريكية جهاراً بضرورة دعم الحملة العسكرية (الإسرائيلية) ضد المنظمات الفلسطينية في لبنان[3]، غير أنه ثمة إختلاف بين صفوف هذه الإدارة حول طبيعة تلك الحملة، إذ رأى الكسندر هيج وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية' أن الحملة يجب أن تقضي تماماً على منظمة التحرير الفلسطينية[4]، في حين كان الرئيس ريغان يعارض مثل هذا الأجراء، وعارض خطط (إسرائيل) لمحاصرة بيروت واحتلالها، وكانت معارضته لتلك الخطط ربما ناجمة عن خشيته من تعقيد القضية الفلسطينية، أو أن تظهر دول المنطقة ردود فعل سلبية تجاه الولايات

---

(1) علماً أن هناك تقارير صادرة عن قوة الأمم المتحدة الموجودة في جنوب لبنان تشير إلى أن منظمة التحرير الفلسطينية ملتزمة بوقف إطلاق النار منذ 28 تموز 1981 ولغاية 9 حزيران 1982. وللمزيد، ينظر:

Alexander Cakburu and James Ridgeway "Warin Lebanon Israeli Terror-US Silence", Journal of Palestine Studies, Vol. 11/ 12 (Summer – Autumn, 1982), p.241 .

(2) عبد الرؤوف سنّو، حرب لبنان 1975 – 1990 تفكك الدولة وتصدع المجتمع (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون: 2008)، مج1، ص ص297-298 ؛ آن لش، 'إدارة ريغان وسياستها نحو الفلسطينيين' بحث في، سليمان وآخرون، المصدر السابق، ص ص248 – 249.

(3) فعلاً قدمت الولايات المتحدة مساعدة عسكرية لـ(إسرائيل) على إثر بداية الإجتياح (الإسرائيلي) للبنان بما قيمته (250) مليون دولار، وهي عبارة عن صفقة من القنابل العنقودية المحرمة دولياً. وللمزيد، ينظر:

John J. Mearsheimer and Steven M. Walt, Setting the Record Straight: A Response to Critics of "The Israel Lobby", (U.S: Harvard University: 2006), p.14.

(4) دان تشيرجي، أمريكا والسلام في الشرق الأوسط، ترجمة: محمد مصطفى غنيم (بيروت: دار الشروق: 1993)، ص196.

المتحدة الداعمة لـ(إسرائيل) في المنطقة. أو لإبقاء نوع من التوازن في الصراع ومسوغ لاستمرار التدخل الأمريكي، إذ من المعروف أن الإدارة الأمريكية تميل دائماً إلى السيطرة على خيوط اللعبة كافة وان تكون جاهزة للتدخل عند اقتضاء الضرورة. ومن جهة أخرى، زعم الرئيس ريغان في حزيران 1982 على إثر الاجتياح الصهيوني للبنان بأنه (نائب للسيد المسيح عليه السلام) وانه جاء مبشراً بقرب عودته وهو يعمل بتكليف إلهي في خدمة إسرائيل(1).

على أن إدارة ريغان أرادت إستثمار حرب (إسرائيل) على منظمة التحرير الفلسطينية والإنتصار في تلك الحرب لفتح آفاق جديدة للجهود الأمريكية لحل المسألة الفلسطينية، كما ان الولايات المتحدة كانت ترغب في أن توازن بين القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية والسعي في مقابل ذلك إلى دعم الدول العربية التي تسميها المعتدلة ومنها الأردن على وجه الخصوص(2)، ورأت ان حلاً سياسياً تطرحه في تلك المدة بالذات ربما يكون مقبولاً من الأطراف الفلسطينية بكافة انتماءاتها وتوجهاتها(3).

وفي هذا الإطار أرسلت الولايات المتحدة رسالة عن طريقة وزير خارجيتها الكساندر هيج إلى بيغن يطلب منه ضبط النفس(4). وقد فهم بيغن هذه الرسالة بأنها مناورة وغطاء له لإكمال غزوه للبنان(5). واستمرت الحملة (الإسرائيلية) لغزو لبنان التي

---

(1) عبد الوهاب زيدون، "الأذرع الصهيونية في بيت الرئاسة الأمريكية"، مجلة الفكر السياسي، تصدر عن اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ع 24، شتاء 2006، ص49.

(2) تشيرجي، المصدر السابق، ص ص196 – 197.

(3) المصدر نفسه، ص197.

(4) Richman, op.cit, p.22.

(5) I.M.E.A, D.(4), Exchange of Letters between President Reagan and Prime Minister Begin, June 1982, Vol. 8: 1982–1984, p.p. 1-2.

تضمنت هجمات برية وقصف جوي ومن البحر أيضاً، فأدت إلى خسائر كبيرة في صفوف المدنيين الفلسطينيين واللبنانيين على حد سواء[1].

أدانت الأمم المتحدة الاجتياح (الإسرائيلي) للبنان في قرارها المرقم 509 الصادر في 6 حزيران 1982[2]. إلا أن الولايات المتحدة نقضت القرار[3] باستخدامها حق النقض (الفيتو) The Veto [4].

وفي 6 حزيران أيضاً أمر الرئيس ريغان السفير فيليب حبيب Philip T.Habib [5] بالسفر إلى (الشرق الأوسط) لإحتواء الحرب في لبنان خوفاً من إنتشارها إلى مناطق

---

(1) وللمزيد من التفاصيل عن هذه العمليات الحربية، ينظر: سمير جبّور وآخرون، يوميات الحرب الإسرائيلية في لبنان (حزيران– كانون الأول 1982) وقائع ووثائق ومقالات مختارة من مصادر عبرية (نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية: 1985)، ص ص101–151 ؛ أرشيف (وفا) رام الله، 'صور وحكاية: قلعة شقيف أسم حفره الفدائيون في ذاكرة الشعب الفلسطيني'، جريدة الحياة الجديدة، تصدر في رام الله، ع5947، 23 آيار، 2012، ص11.

(2) للمزيد من التفاصيل عن نص قرار 509، ينظر:

I.M.F.A, D.(6), Security Council Resolution 509– 1982, June 1982, Vol.8: op.cit. p.1.

(3) للتفاصيل عن نص قرار النقض، ينظر:

I.M.F.A, D.(8), Security Council Draft Resolution, Vol. 8: June, 1982 , Ibid, p.p.1-2.

(4) حق النقض (الفيتو): وهو حق الدول الخمس (الصين وفرنسا وبريطانيا وروسيا والولايات المتحدة)، منفردة أو مجتمعة، دائمة العضوية في مجلس الأمن في إيقاف اصدار أي قرار في مجلس الأمن يتعارض مع ما تراه مصالحها. وقد منحت هذه الدول هذه الميزة بوصفها الحلف المنتصر في الحرب العالمية الثانية. ينظر: 'الفيتو الأمريكي'، مجلة كبريت الألكترونية، ع 15، ص6، متاح على الموقع، www.kabreet.egupty.com/issue/5/article5.asp

(5) فيليب تشارلز حبيب 1920–1992: دبلوماسي عربي لبناني الأصل، امريكي الجنسية، اضطلع بمهام دبلوماسية للكثير من الرؤساء الأمريكيين من الحزبين الديمقراطي والجمهوري، ولد في نيويورك

أخرى. واجتمع مع بيغن في 7 حزيران وفي اليوم التالي طلب بيغن من حبيب أن يحمل رسالة للرئيس السوري، مفادها، إذا انسحبت مدفعية منظمة التحرير الفلسطينية إلى مسافة 40 كم من الخطوط السورية فلن يكون هناك حرباً بين (إسرائيل) وسوريا[1].

وفي 9 حزيران 1982بعث الرئيس الأمريكي رسالتين، إحداهما إلى الرئيس السوري حافظ الأسد يدعوه إلى الإنسحاب من لبنان ويعده بانسحاب (إسرائيلي) نهائي منها، والأخرى إلى بيغن يدعوه إلى وقف إطلاق النار في الساعة السادسة مساءاً من يوم الخميس 10 حزيران 1982[2].

إلا أن (إسرائيل) لم تستجب لهذا النداء، فقام السفير الأمريكي في (إسرائيل) في 11 حزيران بتسليم رسالة أخرى لبيغن من الرئيس الأمريكي ريغان يطلب فيها من (إسرائيل) وقف إطلاق النار الفوري في لبنان بعد تصاعد العنف بين (إسرائيل) وسوريا لتفادي نشوب حرب أوسع تشترك فيها سوريا وربما السوفييت أيضاً، كما نصت الرسالة أيضاً على لسان الرئيس ريغان: "وإن رفضت (إسرائيل) الموافقة على وقف إطلاق النار، فهذا من شأنه أن يفاقم التهديد الخطير للسلام العالمي، ويؤدي إلى توتر شديد في علاقاتنا"[3].

لا بد من الإشارة هنا إلى ان الولايات المتحدة تستطيع أن تمارس الضغط على (إسرائيل)، ولكن هذا الضغط لا يتحرك وحده من تلقاء نفسه، وإنما يتحرك بفعل

عام 1920، تخرج من جامعة ايداهو، حصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد عام 1952، وعمل في وزارة الخارجية لمدة ثلاثة عقود، وتقلد مناصب عدة، وللمزيد، ينظر:

"Philip Habib, Longtime U.S. Diplomat", the Seattle Times, February, 6, 2013, p.1, www.Seattletimes.com.

(1) I.M.F.A, D.(7), Statement in the Knesset by Prime Minister Begin-8June 1982, op.cit, p.1.

(2) I.M.F.A, D.(11), Interview with Defense Minister Sharon on Israel Radio- 10 June 1982, op.cit, p.p.1-2.

(3) I.M.F.A, D.(12), Israel Accepts Cease-Fire-Cabinet Communique-11June 1982, op.cit, p.1.

ضغوط أخرى عليه، وهذه الضغوط مصدرها، إما أن يكون عربياً وعلى المصالح الأمريكية العليا، أو أن يكون بالتعاون مع ضغط دولي، وهذا الضغط يتحرك طبقاً للقاعدة التي تقول: "إن حركة الدول العظمى حيال الصراعات الإقليمية تتناسب طردياً مع مدى تعرض مصالحها الحيوية إلى الخطر"[1]. وهذا يعني أن الولايات المتحدة لن تمارس ضغوطاً على إسرائيل إلا في حالة تهديد مصالحها في المنطقة العربية.

وفي مقابلة مع وزير الدفاع الإسرائيلي شارون على إذاعة (إسرائيل) في 11 حزيران 1982 صرح: "أننا لا نوقف الحرب حتى نبعد منظمة التحرير الفلسطينية عن حدود (إسرائيل) مسافة آمنة بالنسبة لنا"[2].

فإذن دمار منظمة التحرير الفلسطينية قد يؤدي إلى إحباط معنويات الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وفي أي مكان آخر، بموجب فرضية آرييل شارون "هدوء في الضفة الغربية" يتطلب "دمار منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان"[3].

وكتب أحد المعلقين يقول: "إن منظمة التحرير الفلسطينية عندما تعمل على انها جسم سياسي منظم هو أشد إخافة لحكومة إسرائيل من كونها منظمة إرهابية قوية"[4].

لهذا السبب خططت (إسرائيل) ومنذ عام كامل، كما شهد بذلك آرييل شارون وكثير من القادة العسكريين (الإسرائيليين) لغزو لبنان؛ لأن منظمة التحرير الفلسطينية طورت أدائها واستطاع ياسر عرفات إبقاء وقف إطلاق النار لمدة طويلة وأخاف (إسرائيل) من نجاح المنظمة في المفاوضات الدولية التي تقوض أمن (إسرائيل) لان نتيجة المفاوضات قد تؤدي إلى تقرير المصير الفلسطيني، لذا يجب أن تجبر منظمة التحرير

---

(1) David w.Ziegler, War, Peace and International Politics, (Boston: Little Brown and Company: 1977), p.p.283-285.

(2) I.M.F.A, D.(13), Interview with Defense Minister Sharon on Israel Radio- 11 June 1982, Vol. 8: ,p.1.

(3) Chomsky, Fateful Triangle …, p.352.

(4) Ibid, p.356.

الفلسطينية على التراجع والتزام مبدأ القتال وذلك للتغلب على خطر الضغط من قسم من القوى السياسية الأوربية وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية(1).

وعلى الرغم من التحذيرات الأمريكية لـ(إسرائيل) بامتداد الحرب إلى مناطق أوسع وكذلك دعوة أمريكا (إسرائيل) إلى وقف إطلاق النار، ولكن الملاحظ أن (إسرائيل) لم تستجب لهذه النداءات والتحذيرات، وإنما تفسرها كما تراه مناسباً لها، وصرّح شامير "أن الرئيس ريغان حذر (إسرائيل) بصراحة وطلب منّا وقف إطلاق النار، وهذا لا يعني أنه إنذار نهائي لنا"(2).

وفي 3 تموز 1982 أدلى ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بحديث إلى صحيفة "الغارديان" الصادرة في لندن أعرب فيه عن رغبته في تجنب معركة مدمرة في المناطق المدنية من بيروت. وانع يقبل بالاقتراح الفرنسي المتضمن وجود مراقبين دوليين في بيروت إلى جانب الجيش اللبناني" من أجل الإشراف على فك الإشتباك"(3).

كما بذل المبعوث الأمريكي فيليب حبيب جهوداً مضنية في التوصل إلى وقف إطلاق النار بين (إسرائيل) ومنظمة التحرير الفلسطينية مرات عدة ولكنها كانت تنهار بسرعة(4).

---

(1) ناعوم تشومسكي، أوهام الشرق الأوسط، ترجمة شيرين فهمي، ط3 (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية: 2006)، ص31؛

Chomsky, Fateful Triangle..., p. 35.

(2) I.M.F.A, D.(49), Interview with Foreign Minister Shamir – 3Augst, 1982, Vol.8: p.1.

(3) يوميات ووثائق الوحدة العربية 1982 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية: 1983)، ص197.

(4) المصدر نفسه، ص199.

وفي مقابلة لإذاعة (إسرائيل) مع وزير الخارجية (الإسرائيلي) شامير في 3 تموز 1982 أكد إصرار بلاده على إخراج الفلسطينيين ومنظمة التحرير الفلسطينية خارج لبنان[1].

كما عقد آرئيل شارون وزير الدفاع (الإسرائيلي) مؤتمراً صحفياً في أحد الفنادق في بيروت الشرقية بتاريخ 3 تموز أكد فيه إصرار بلاده على عدم بقاء الفدائيين في لبنان على الصعيد العسكري والسياسي قائلاً: "عليهم مغادرة لبنان". ورفض الاقتراح القائل ببقائهم في شمال لبنان[2].

وطالب شارون المنظمة بإخلاء غير مشروط للفلسطينيين من لبنان، وفي ظل قصف (إسرائيل) لبيروت دارت مفاوضات غير مباشرة بين المنظمة والمبعوث الأمريكي فيليب حبيب و(إسرائيل) وتدرج الموقف الفلسطيني من دعوة لوقف القتال وفصل القوات إلى الموافقة للخروج من بيروت إلى شمال لبنان ثم الموافقة على مغادرة بيروت، ثم الموافقة في المرحلة الأخيرة على المغادرة بغير شرط وبضمان أميركي دولي بحماية المدنيين في بيروت[3].

وفي نهاية شهر آب 1982 وصل الغزو (الإسرائيلي) إلى نقطة التوقف المؤقت وبوساطة أمريكية، ثم التوصل إلى اتفاقية وقف إطلاق النار وإدخال قوات متعددة الجنسيات من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإيطاليا للإشراف على مغادرة قوات

---

(1) I.M.F.A, D.(38), Interview with Foreign Minister Shamir on Israel radio- 3 July, 1982, op.cit, p.1.

(2) يوميات ووثائق الوحدة العربية 1982...، ص197.

(3) I.M.F.A, D.(46), Cabinet Communiqe-1 August 1982, Vol.8: p.1;

فرج، المصدر السابق، ص ص211-212.

منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت[1]، وكذلك للتوصل إلى سلام واستباق صراع إقليمي أوسع نطاقاً وبات ينظر إلى القوة المتعددة الجنسية على أنها منحازة إلى أحد أطراف الحرب بدلاً من ان تخدم قوة السلام[2].

ووفقاً لتلك التصورات اعتقد الرئيس الأمريكي ريغان بان الوقت قد حان لطرح أفكار جديدة للسلام في المنطقة، وهذا ما أقدم عليه في الأول من أيلول 1982 حين ألقى خطاباً رئاسياً (متلفزاً) طرح عبره مبادرة جديدة للسلام عرفت فيما بعد (بمبادرة ريغان للسلام) Reagan Initiative for Peace وتضمنت النقاط والمبادئ الآتية:

1ـ مبدأ التفاوض المباشر بين الأطراف هو الطريق للوصول إلى تسوية للنزاع العربي الإسرائيلي.

2ـ الإلتزام الأمريكي بحماية الوجود (الإسرائيلي) والدفاع عنه وضمان وجوده واستمراره.

3ـ معارضة قيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

4ـ رفض التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية أو اشتراكها في مفاوضات السلام إلا إذا أعلنت رسمياً إعترافها بإسرائيل.

5ـ توكيد التفسير الأمريكي للحكم الذاتي الفلسطيني الوارد في اتفاقيات كامب ديفيد وإطار السلام في (الشرق الأوسط). Aframework for Peace in Middle East وإعطاء حكم ذاتي شامل (Full Autonomy) يطبق على الأرض

---

(1) عبد الكريم أبو الكشك، الصحافة الأمريكية والشرق الأوسط دراسة لتغطية النزاع العربي– الإسرائيلي من ثلاث مجلات أميركية 1948– 1982، ترجمة: محمد عايش وعاطف عقيبات (عمان: جامعة اليرموك: 1991)، ص143.

(2) تريتا بارزمي، حلف المصالح المشتركة التعاملات السرية بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة، ترجمة: أمين الأيوبي (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون: 2008)، ص163.

والشـعب معـاً في مـدة انتقاليـة مـدتها (5) أعـوام تـؤدي إلى إيجـاد وطـن (Homeland) للفلسطينيين القاطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

6ـ تجميد بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة وعدم الإعتراف بشرعيتها.

7ـ توكيد التفسير الأمريكي لقرار مجلس الأمن (242) الذي يعني انسحاب إسـرائيل من الأراضي المحتلة عام 1967 بمقابل السلام والأمن لـدول المنطقـة والاعـتراف المتبادل بينهما.

8ـ الدعوة إلى البدء بمفاوضات مباشرة بـين إسـرائيل والأردن والفلسـطينيين حـول الحكم الذاتي للضفة والقطاع استكمالاً لمفاوضات كامب ديفيـد وحـث الـدول العربية على تأييد هذا الإتجاه[1].

ونرى عبر النظر إلى هذه المبادرة أنهـا أكـدت ضـرورة تنشـيط الـدور الأردنـي في القضية الفلسطينية بتوسيع نطاق المشاركة وانضـمام الفلسـطينيين إلى الأردن في محادثـات السلام التي وحدها القادرة على فـرض الأمـن والاسـتقرار في المنطقـة، ويسـتند الموقـف الأمريكـي إلى إبـراز الحيـاز الأردن وجعلـه المحـرك للسياسـات الأمريكيـة تجـاه القضـية الفلسطينية ويأتي ذلك عبر توسـيع نطـاق الحكـم الـذاتي الفلسـطيني في الضـفة الغربيـة وقطاع غزة بالاتحاد مع الأردن الذي حسب التصور الأمريكي يقدم أفضل فرصة لسـلام عادل ودائم في المنطقة[2].

---

(1) منشورات شبكة (الشرق الأوسط) متاح على الموقع،
D.Reagan Israel– Palestinian Peace Plan 1982, September 1, 1982, p.p.1-11, www.mideasweb.org/history ;
جيمي كارتر، دم ابراهيم...، ص ص207–213.

(2) السفير طاهر شاش، مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية الآمال والتحديات (بيروت: دار الشروق: 1999)، ص42؛ نصير حسن عاروري، أمريكا الخصم والحكم دراسة توثيقية في "عملية السلام" ومناورات واشنطن منذ 1967، ترجمة: منير العكش (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية: 2007)، ص15.

كما أكدت المبادرة ضرورة عدم الإقتراب من المصالح (الإسرائيلية) بتأكيد رفضها إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة لما تعتقده من ان ذلك يشكل خطراً على (إسرائيل) التي تسعى إلى إبقائها آمنة وقوية بوصفها القاعدة المتقدمة للمصالح الإستراتيجية الأمريكية، وهو ما أوضحه جورج شولتز Gorge Sultez [1] الذي حل محل هيج في وزارة الخارجية الأمريكية بقوله: "لا يمكن لإسرائيل أن تعيش بسلام دائم إلا في إطار حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة، وبالمثل لا يمكن للشعب الفلسطيني أن يحصل على حقوقه المشروعة إلا في إطار يسمح لإسرائيل بتحقيق مطلبها الأساسي وهو البقاء آمنة وفي سلام دائم"[2].

ومن جانب آخر يرى بعضهم أنه على الرغم من أن خطة ريغان تجاه الضفة الغربية وقطاع غزة ترفض الإعتراف بدولة فلسطينية، فإن المبادرة تذهب إلى أبعد من مجرد التأكيد لأن الخيار الأردني يقوم على دولة فدرالية فلسطينية – أردنية بزعامة الأردن، فهي أولاً مع اعترافها باتفاقيات كامب ديفيد، فإنها ترفض تفسير تلك الإتفاقية لمفهوم الحكم الذاتي في الضفة الغربية. ثانياً: إن الاقتراح الأمريكي يعترف بأهمية قبول الفلسطينيين بزعامة الملك حسين وهذه السياسة دأبت عليها واشنطن في عهد الرئيس ريغان والمتعلقة بتشجيع قيام ترابط بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية وتنسيق بينهما. ثالثاً وأخيراً: إعترف الرئيس ريغان في مبادرته بوجود شعب فلسطيني له طموحات قومية متميزة عن (إسرائيل) والأردن ويجب أن تؤخذ بعين الإعتبار لأنها

---

(1) جورج شولتز: ولد في مدينة نيويورك، تخرج من جامعة برنستون عام 1942، عمل أستاذا للاقتصاد بين عامي 1948-1955، وتقلد وظائف عدة في إدارة الرئيس نكسون، إذ كان وزيراً للخزانة الأمريكية 1972 – 1974 ورئيساً للهيئة الاقتصادية في عهد الرئيس ريغان، أصبح وزيراً للخارجية بين عامي 1982 – 1989، متاح على موقع وزارة الخارجية الأمريكية.

www.history.state.gov/departmenthistory/people/Shultz-gorge-part. p.p.1-2.

(2) فيليب ستوارد، "مداخل مقارنة لحل النزاع العربي الإسرائيلي، النهج الأمريكي"، عرض وترجمة: هالة مصطفى، مجلة السياسة الدولية (القاهرة)، ع74، 1983، ص15.

مصالح شرعية. وهذه النظرة الأمريكية الجديدة كانت تخالف ما سبقتها من نظرة أمريكية تجاه الشعب الفلسطيني التي كانت تعدهم لاجئين وحسب ولا حق لهم في المطالبة بوطن[1]، بعبارة أخرى يؤكد الرئيس ريغان على ضرورة التعامل مع المسألة الفلسطينية بمثابة عنصر أساسي في عملية السلام في (الشرق الأوسط). وبضرورة حل هذه المسألة حلاً يتماشى مع إقرار العدالة للشعب الفلسطيني[2].

مما تقدم يتضح ان مبادرة ريغان قد ركزت على ثلاثة أمور رئيسة، ساعية بها إلى الموازنة بينها وهي: الأمن (الإسرائيلي) وضرورة الحفاظ عليه أمريكياً، وطموحات الشعب الفلسطيني في إيجاد وطن لهم يعيشون داخله بأمان واستقرار[3].

ويرى آخرون أن المبادرة كانت سلبية ولم تأت بجديد وكانت موجودة داخل أروقة البيت الأبيض قبل الإعلان عنها في أيلول 1982، وأشارت تلك الآراء إلى أن المبادرة لا تشكل إستراتيجية حقيقية من أجل الحل الدبلوماسي وتسوية النزاع، كما أنها فشلت في تناول القضية الفلسطينية من زواياها المختلفة، وجاءت لتكبل حرية الفلسطينيين فضلاً عن تعمدها تغييب القضية الأساسية في المسألة الفلسطينية وهي قضية اللاجئين الفلسطينيين، وغيرهم من الموجودين في الشتات، فضلاً عن ذلك جاءت المبادرة لتعطي (إسرائيل) فرصة طمس الهوية الفلسطينية وتربك الإدراك العام للقضية فيستمر النزاع الفلسطيني – (الإسرائيلي) بلا حل[4].

كما ترى تلك الآراء أن مفهوم الحكم الذاتي الذي سيعطى للفلسطينيين في إطار اتحاد كونفدرالي مع الأردن والذي سيمهد بالتالي إلى مفاوضات تسوية مع (إسرائيل)،

---

(1) جاسم، المصدر السابق، ص151.

(2) جيمي كارتر، دم إبراهيم...، ص210.

(3) روبرت ج. برانغر، القضية الفلسطينية في الإستراتيجية الأمريكية المشكلات والخيارات، ترجمة: مؤسسة الدراسات الفلسطينية (نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية: 1983)، ص37.

(4) جاسم، المصدر السابق، ص151.

سـوف يظهـر مشـاكل لكـل الأطـراف (الإسـرائيلية) والأردنيـة والفلسـطينية. فبالنسـبة لـ(إسرائيل) فإن الإعتراف بكيان ذاتي متحد مع الأردن سيوجد مشـاكل قوميـة ونفسـية (للإسرائيليين) قد يهدد بزعزعة (إسرائيل) ذاتها، كما ستنفجر مشاكل عسكرية إذا ثبـت أن الضمانات العسكرية التي سوف يعطيها الفلسطينيون (للإسرائيليين) بعد اتحـادهم مـع الأردن بأنها ضمانات ضعيفة، أما بالنسبة للأردن فـإن وجـود الفلسـطينيين مـرة أخـرى داخل الدولة الأردنية، قد يهدد من جديد عرى الدولة وأنه سيصبح موضـع مسـاءلة إذا تعمد الفلسطينيون العمل ضد النظام الملكي وإثارة عواطف الشارع الأردني لصالحهم[1]، أما بالنسبة للفلسطينيين أنفسهم فإن الخطة قـد تفجـر الخلافـات بيـنهم، والـتي سـتثيرها ضحية التعايش مع (إسـرائيل)، وقـد تظهـر علـى السـاحة الصـراعات بـين الجماعـات السياسية والعسكرية الفلسطينية وتصبح منظمـة التحريـر الفلسـطينية في موضـع الشـك وعدم الثقة من باقي الأطراف الفلسطينية[2].

ومن الملاحظات التي يمكن تشخيصها في مبادرة الرئيس ريغان، بأن المسألة ليسـت مسألة مشاريع أو خطط تسوية تقدمها الولايات المتحدة بين مـدة وأخـرى، وإنمـا المسـألة هي إستراتيجية تتبعها الولايات المتحدة لتفكيك القضية الفلسطينية من محتواهـا وتجزئتهـا كلياً، فبعد أن قامـت الولايـات بتحييـد مصـر وإخراجهـا مـن دائـرة الصـراع العربـي– (الإسرائيلي) عبر اتفاقيات كامب ديفيد، تحاول عـبر مبـادرة ريغـان تحييـد الأردن أيضـاً وإخراجه هو الآخر من دائرة الصراع مع (إسـرائيل)، وبقـاء سـوريا وحـدها والإنتصـار عليها سياسياً الذي هو بالتالي انتصار على الإتحاد السـوفيتي الـداعم الأكـبر للسياسـات السورية تجاه الصراع مع (إسرائيل).

---

(1) يوميات ووثائق الوحدة العربية 1982...، ص، ص243، 248.

(2) مارك أ.بروزنسكي، مأزق أمريكا الفلسطيني الإمكانيات والمغالطات، مجلة السياسة الدولية (القاهرة)، ع67، 1982، ص175.

أما ردود الأفعال حول مبادرة ريغان، فكان رد الفعل العربي قد جاء من الدول العربية التي اجتمعت في قمة عربية عقدت في مدينة فاس بالمغرب للمدة من 6-9 أيلول 1982، وفي هذه القمة التي حضرها الملوك والرؤساء العرب تم إقرار مشروع سلام عربي يحاول الإقتراب كثيراً من مبادرة ريغان للسلام وعده الحد الأدنى لما يمكن أن يحصل عليه العرب من التسوية السلمية آخذين بالحسبان الإختلاف في مواقفهم السياسية تجاه القضية الفلسطينية[1].

ونص مشروع فاس للسلام الذي صدر في ختام أعمال القمة العربية الثانية عشرة في 9 أيلول 1982 على مقررات عدة كانت مطابقة إلى حد كبير مع مشروع سلام آخر كان قد اقترحه الأمير فهد بن عبد العزيز[2] ولي عهد المملكة العربية السعودية آنذاك، وكان مشروع الأمير فهد أول اقتراح عربي للتسوية تضمن الاعتراف بحق (إسرائيل) في الوجود[3].

---

(1) شارل اندرلين، أسرار المفاوضات الإسرائيلية – العربية 1917– 1997 سلام أو حروب (دمشق: دار الفاضل: 1998)، ص ص162 – 163.

(2) فهد بن عبد العزيز: ولد في الرياض عام 1920، والتحق في طفولته في مدرسة الأمراء بالرياض، ودرس مدة من الزمن في المعهد العلمي في مكة المكرمة، ثم تلقى دروساً في السياسة والأدب، عيِّن عام 1953 وزيراً للمعارف، وفي عام 1963 وزيراً للداخلية ثم أصبح ولياً للعهد عام 1975 بعد تولي الملك خالد العرش الملكي، وفي 13 حزيران 1982 اصبح ملكاً على المملكة العربية السعودية، وهو أول من اتخذ لقب خادم الحرمين الشريفين. ينظر: الكيالي، المصدر السابق، ج4، ص611.

(3) سامي يوسف أحمد، المواقف السياسية الفلسطينية المتباينة وأثرها على مشاريع الدولة الفلسطينية المقترحة في إطار التسوية (1967 – 1993)، مجلة جامعة الأزهر بغزة، المجلد 13، ع1، 2011، ص ص1273 – 1274 ؛ منير الحمش، السلام المدان 'الشرق الأوسط الجديد' من إسرائيل 'الكبرى' إلى إسرائيل 'العظمى' (دمشق: مكتبة الدراسات والاستشارات الاقتصادية: 1995)، ص129.

أما أهم مقررات مؤتمر فاس فكانت المطالبة بانسحاب (إسرائيل) من الأراضي المحتلة جميعاً عام 1967 بما في ذلك القدس الشرقية وإزالة المستوطنات (الإسرائيلية) وضمان حرية العبادة، وتأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية وقيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس، ووضع الضفة الغربية وقطاع غزة تحت وصاية الأمم المتحدة في أثناء مدة انتقالية لا تتجاوز بضعة أشهر(1).

أما عن رد الفعل (الإسرائيلي) تجاه مبادرة ريغان فكان سريعاً وسلبياً بشكل مطلق، إذ اتهم مجلس الوزراء (الإسرائيلي) الرئيس ريغان بالانحراف بشكل خطير عن إطار كامب ديفيد وذهب بيغن رئيس الوزراء (الإسرائيلي) إلى الكنيست لإستحصال موافقته على رفض خطة ريغان التي جاءت بأغلبية 50 صوتاً ضد 36، كما رفضت (إسرائيل) اقتراح ريغان تجميد المستوطنات بحجة أن هذه المستوطنات حق ثابت وجزء لا يتجزأ من أمن (إسرائيل) القومي وللتأكيد على موقفها عملت إسرائيل على تخصيص (5، 18) مليون دولار لإنشاء ثلاث مستوطنات جديدة وأقرت مخططاً لإنشاء سبع أخرى(2). وبعث بيغن رسالة غاضبة إلى واشنطن يحذّر فيها من أن اقتراح الرئيس ريغان سيؤدي إلى إقامة دولة تسيطر عليها منظمة التحرير الفلسطينية وإختتم رسالته بالقول: "لا يمكن للصديق أن يخون صديقه ولا للحليف أن يتخلى عن حليفه، وأن (إسرائيل) لا ترجع إلى حدود 1967"(3). كما رفضت (إسرائيل) أيضاً المشروع العربي للسلام الذي أقر

---

(1) للمزيد من المعلومات حول مقررات قمة فاس، ينظر: هاني خليل اللداوي، مشاريع التسوية السياسية الرسمية للقضية الفلسطينية عام 1978م – عام 1991م، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية بغزة 2011، ص48 ؛ مجدي حماد، مستقبل التسوية 30 عاماً من سلام عابر (بيروت: دار النهضة العربية: 2009)، ص ص236 – 238.

(2) I.M.F.A, D.(68), Cabinet Resolution on the Reagan Plan -2 September 1982, Vol. 8: p.p.1-2.

(3) I.M.F.A, D.(71), Letter from Prime Minister Begin to President Reagan –5 September 1982, Vol. 8: p.p. 1-2.

في مؤتمر فاس، ورفضت حكومة بيغن المشروع ووصفته بأنه يهدد الوجود (الإسرائيلي)، وفي 24 أيلول 1982 أصدرت وزارة الخارجية (الإسرائيلية) بياناً أكدت فيه معارضة حكومة بلادها لقرارات مؤتمر فاس، وأكدت أن المشروع يهدف إلى تدمير (إسرائيل) على مراحل وأنه بمثابة إعلان حرب ضدها، داعية الدول العربية إلى إجراء مفاوضات مباشرة معها للتوصل إلى سلام يحقق السلام والإزدهار لجميع دول المنطقة[1].

وكان مشروع السلام العربي الذي خرجت به القمة العربية في فاس ايجابياً من وجهة النظر الأمريكية لأنه لم يرفض مبادرة ريغان للسلام في المشرق العربي، كما تضمن المشروع اعترافاً ضمنياً بـ(إسرائيل) وأكد شولتز وزير الخارجية الأمريكي أن قرارات فاس لم تكن موجهة ضد مقترحات الرئيس ريغان، وأعلن البيت الأبيض بأنه على الرغم من ايجابية مقررات فاس، إلا أن واشنطن تفضل مبادرة الرئيس ريغان للسلام في (الشرق الأوسط)[2].

ونتيجة لهذا الإنفتاح الأمريكي تجاه مقررات العرب في مؤتمر فاس، قرر مجلس الجامعة العربية إرسال وفد إلى واشنطن للتباحث في المشروعين، وفي 22 تشرين الأول 1982 وصل إلى واشنطن وفد من الجامعة العربية ضمَّ ممثلين من المغرب والأردن والجزائر والسعودية وتونس لمناقشة المشروع مع الرئيس الأمريكي ريغان والخروج بمشروع موحد لضمان السلام في المنطقة، غير أن الرئيس ريغان أبلغ الوفد العربي بإهتمام واشنطن أولاً وقبل كل شيء بإدخال الأردن في عملية السلام مع (إسرائيل) في إطار الحكم الذاتي رافضاً أي دور لمنظمة التحرير الفلسطينية في (العملية السلمية)، وأعطت وزارة الخارجية الأمريكية بياناً أعلنت فيه رغبتها في أن يعلن الوفد العربي إعطاء

---

(1) I.M.F.A, D.(84), Statement in the Knesset by Prime Minister Begin –22 September, 1982, Vol. 8: p.3.

(2) المور وموسى، المصدر السابق، ص ص213–214.

التفويض للأردن في مفاوضات الحكم الذاتي الفلسطيني والتخلي عن موقف الجامعة العربية بوصف منظمة التحرير الممثل الوحيد والشرعي للشعب الفلسطيني[1].

أما بالنسبة للموقف الفلسطيني من مبادرة الرئيس ريغان، فإنه لم يكن واضحاً إذ جوبهت برفض قاطع من منظمة التحرير الفلسطينية، إلا أنّ ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية قال: "بانها جاءت بمبادئ إيجابية تسجل لصالح الشعب الفلسطيني". كما أكد فاروق القدومي[2] رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير فور الإعلان عنها بأنها "تتضمن عناصر جديدة" وأشار إلى ما جاء فيها من النص على تجميد المستوطنات (الإسرائيلية) في الأراضي العربية المحتلة. ووصف هذه النقطة "بأنها شيء جديد يمكن أن يكون مادة للنقاش داخل القيادة الفلسطينية"[3].

واستناداً إلى ذلك ومع الإصرار والرغبة الأمريكية يقابله قبول عربي، رأى الأردن أن من واجبه التحرك لاستثمار فرصة المشاريع الدولية والعربية التي تحركت باتجاهه وباتجاه إبراز دوره في عملية التسوية السلمية ولاستكشاف إمكانية إفراز تقدم يحظى بتأييد فلسطيني أمريكي على حد سواء.

---

(1) "Remarket the Conclusion of Meetings with King Hasan II of Morocco and the Arab League Delegation, October 22, 1982", The Public Papers of President Ronald W. Reagan. Ronald Reagan Presidential Library, (accessed 18 May 2005), p.1.

متاح على الموقع: www.reagan.utexas.edu/archives/speeches/1982/102282b.

(2) فاروق القدومي: سياسي فلسطيني من مواليد نابلس 1930، أتم دراسته الجامعية في بيروت عام 1954، انضم إلى حركة فتح بعد تأسيسها، وأصبح رئيساً للدائرة السياسية لمنظمة التحرير عام 1973. ينظر: فاروق القدومي، سيرة ذاتية، الجزيرة نت، 14 تموز 2009، ص1.
http://www.aljazeera.net/news/pages/48c3957c-0ce2-4d08-82f6-335b9fb60756

(3) هالة مصطفى، "الفلسطينيون أمام الحل الأردني"، ص 28، متاح على الموقع:
www.digital.ahram.org.ed/articles=96213

المبحث الثاني

الموقف الأمريكي من الحوار الأردني الفلسطيني بين عامي

1982 -1983

التقارب الأردني الفلسطيني والموقف الأمريكي منه 1982- 1983

وجدت الحكومة الأردنية في مبادرة الرئيس ريغان مزايا كثيرة، فهي تلزم الإدارة الأمريكية بقرار مجلس الأمن الدولي ذي رقم 242 أساساً لمفاوضات السلام، وتقر مبدأ الأرض مقابل السلام. وخلافاً لاتفاقيات كامب ديفيد أكدت مقايضة السلام الكامل مقابل الإنسحاب الشامل، وأشارت إلى أن الضفة الغربية وقطاع غزة أرض عربية وجزء من فلسطين تحتلهما (إسرائيل)، وفي ذلك رفض لدعوى (إسرائيل) بالسيادة عليهما[1].

انتظرت واشنطن من قمة فاس تفويض الأردن بالتفاوض بإسم فلسطين، غير أن ذلك لم يتحقق، وأكدت القمة ضرورة إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في أية مفاوضات مقبلة حول مصير الضفة الغربية وقطاع غزة. وتعرض الأردن في هذه الأثناء، لضغوط من الإدارة الأمريكية للإستجابة لمبادرة ريغان والبدء بالتفاوض. ولكنه رفض الدخول في المفاوضات قبل الإتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية[2]. وطالب واشنطن بضمانات من جانبها لإنجاح عملية السلام، ولا سيما وقد تكونت لدى القيادة الأردنية خبرة طويلة في

---

(1) مديحة المدفعي، الأردن وحرب السلام، ترجمة: رشيد أبو غيدا (عمان: مكتبة برهومة: 1993)، ص163.

(2) محمد علي عبودي، جامعة الدول العربية والصراع العربي – الإسرائيلي (1945 – 1991) من تأسيس الجامعة العربية إلى مؤتمر مدريد (بيروت: دار الهادي: 2007)، ص653.

أساليب التملص الأمريكي من الوعود التي قطعتها لها الإدارات الأمريكية المتلاحقة. ورأت القيادة الأردنية أن سياسة (إسرائيل) في الأراضي المحتلة وموقف بيغن من بناء المستوطنات اليهودية فيها تجعل من العسير اقتناص أية فرصة للدخول في مفاوضات دون تقديم ضمانات لإنجاحها. وقامت الولايات المتحدة بإفساح المجال للحكومة الأردنية حتى تتمكن من التوصل إلى خطة عمل مشتركة مع منظمة التحرير الفلسطينية، وانتظرت نتائج المباحثات الأردنية الفلسطينية. وفتحت، في الوقت نفسه، باب الإتصال السري مع قيادة المنظمة للتعرف على نياتها الحقيقية ولتشجيعها على السير في طريق الحل السلمي[1].

وجدت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية نفسها أمام خيارات كثيرة في أعقاب مبادرة ريغان وقرارات قمة فاس. فكان عليها إختيار الاستمرار بالكفاح المسلح، أو الاعتراف بـ(إسرائيل) دون أي شرط مسبق، أو القبول بمبادرة ريغان التي تستبعد المنظمة من المفاوضات، أو استئناف الحوار مع الحكومة الأردنية[2].

وأمام هذه الخيارات قررت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية قبول الخيار الأخير في رغبتها أن لا تعطي الأردن الفرصة لتعزيز شرعيته على الضفة الغربية[3].

أما بالنسبة إلى الأردن فقد وجدت المبادرة استحساناً لدى الملك حسين، ولكنه ربط موافقته بثلاثة شروط: أولها، يتفاوض الأردن نيابة عن منظمة التحرير الفلسطينية. وثانيها، إيقاف الاستيطان (الإسرائيلي) في الأراضي المحتلة، وهو الوعد الذي قطعه

---

(1) علي محافظة، الديمقراطية المقيدة حالة الأردن 1989 – 1999 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية: 2001)، ص ص22–23.

(2) محافظة، الديمقراطية المقيدة...، ص23 ؛ مصطفى، الفلسطينيون أمام الحل الأردني...، ص30.

(3) المصدر نفسه، ص23.

الرئيس ريغان على نفسه للملك حسين في كانون الأول عام 1982. وآخرها، تحقيق انسحاب (إسرائيلي) فعلي من جنوب لبنان(1).

وهكذا أسهمت مبادرة ريغان في إبراز الدور السياسي للأردن على اعتباره جزء من دول المواجهة، إذ عدّت الولايات المتحدة الأمريكية بأنه الطرف العربي الوحيد الذي يحظى بقبول أميركي – (إسرائيلي)، وأنه الوحيد الممكن مفاوضته بشأن مستقبل الأراضي المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة(2).

أما بالنسبة للملكة الأردنية، فقد شعرت أنها لوحدها غير قادرة على تمثيل الفلسطينيين بسبب الشرعية التي تتمتع بها منظمة التحرير الفلسطينية. كما أن أية تسوية تقتضي تقديم تنازلات أرضية ليس باستطاعة المملكة وحدها تقديمها دون موافقة المنظمة(3).

ونتيجة للإنفتاح الفلسطيني تجاه مبادرة الرئيس ريغان، بدأ الملك حسين تحركاته باتجاه منظمة التحرير الفلسطينية للإتفاق على صيغة مشتركة لإقرار شكل الإتحاد بين الأردن والضفة الغربية وقطاع غزة، إلّا أن الملك حسين كان عليه أن يحصل على موافقة أميركية قبل المضي في محادثاته مع الفلسطينيين التي حصل عليها في أعقاب زيارة الملك حسين إلى واشنطن في 23 كانون الأول 1982، إذ تم الإتفاق بين الملك حسين والرئيس ريغان، على أن يقوم الملك حسين بإقناع منظمة التحرير الفلسطينية بعد إقرار

---

(1) هادي محمد الشوبكي، العلاقات الأردنية الأمريكية 1956-1998، مركز الرأي للدراسات، ص ص40-41، متاح على الموقع:
www.alraicenter.com/index?Php.1956-1998.

(2) Mohammad Awwad, Jordanian-Palestinian Relations: A Jordanian View, Degree of Master (unpublished), Naral Postgraduate School, 2005, p.p.66-67.

(3) حسن أبو طالب، 'الانتقادات الأردنية للسياسة الأمريكية'، ص1، متاح على الموقع:
www.digital.alahram.org.eg/articles-aspx?eid=1499.

الكونفدرالية[1]، بأن تقوم المنظمة بتفويض الملك حسين للدخول في مفاوضات مباشرة مع الحكومة (الإسرائيلية)، مقابل قيام الرئيس ريغان بإقناع الحكومة (الإسرائيلية) بقبول مبادرته والتوقف عن إنشاء المستوطنات في الضفة الغربية، وسيستخدم الملك حسين الضغط الأمريكي على (إسرائيل) بوصفه دليلاً على حسن النوايا الأمريكية تجاه الفلسطينيين[2].

وكانت الحكومة الأردنية ترى بأن الولايات المتحدة الأمريكية تنطلق في تحركها السياسي إزاء القضية الفلسطينية من منطلقين، أولهما: عدم تأييد الولايات المتحدة الأمريكية لإقامة دولة فلسطينية مستقلة والإكتفاء بمنح الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير في إطار الحكم الذاتي، أي حق سكاني وليس مكاني. وثانيهما: رفض الولايات المتحدة التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية في أية عملية سلام إلا عند موافقة منظمة التحرير الفلسطينية على قراري مجلس الأمن الدولي (242) و (338)[3].

---

(1) الكونفدرالية: شكل من التنظيم الإتحادي يجمع دولتين أو أكثر ضمن اتفاقية معينة، أو اتفاق تعاقدي يقضي بإنشاء هيئة أو كتلة سياسية إقتصادية مشتركة تجمعها خصوصيات سياسة أو اقتصادية أو دينية مع الاحتفاظ بخصوصية كل دولة بسياستها الخاصة. ويتكون الإتحاد الكونفدرالي من رابطة يكون أعضاؤها دولا مستقلة ذات سيادة، وتفوض بموجب إتفاق مسبق بعض الصلاحيات لهيئة أو هيئات مشتركة لتنسيق سياستها في عدد من المجالات. ومن هذه الاتحادات على سبيل المثال الإتحاد الأوربي. الكيالي، موسوعة السياسية...، ج5، ص285.

(2) P.P.R.R, "Remarks of the President Reagan, president Mohammed Hosni Mubarak of Egypt, and King Hussein 1 of Jordan Following their Meetings", December 23, 1982, op.cit. p.1;

جورج شولتز، مذكرات جورج شولتز، اضطراب ونصر، ترجمة: محمد محمود ديور وآخرون (عمان: الأهلية للنشر: 1994)، ص185 .

(3) دنيس روس، السلام المفقود خفايا الصراع حول سلام الشرق الأوسط، ترجمة عمر الأيوبي وسامي كعكي (بيروت: دار الكتاب العربي: 2004)، ص ص79-80.

ونما شعور لدى قيادة المنظمة بأن المناخ السياسي في المنطقة يميل لصالح التسوية في أعقاب الخروج من لبنان، وأسهم ذلك في اندفاع المنظمة للتقرب من الدول ذات العلاقات الجيدة مع الإدارة الأمريكية، ومنها الأردن، كما أدى فقدانهم بيروت بوصفها قاعدة للعمل السياسي والعسكري إلى الإقتناع بأن العمل السياسي والتحرك الدبلوماسي هما البديلين عن الحل العسكري في معالجة القضية[1].

وكان لموقف الأردن الإيجابي من المنظمة في أثناء حرب لبنان عام 1982 وإدانته للحصار (الإسرائيلي) على بيروت ومطالبته بضرورة الإنسحاب واستبعاده لقبول المقاتلين للإقامة في الأردن دور في تشجيع المنظمة في إقامة الحوار الفلسطيني الأردني المشترك[2].

تأسيساً على ما سبق، بدأت الإتصالات واللقاءات الأردنية الفلسطينية للتنسيق والحوار المشترك تأخذ طابعها المنظم في تشرين الأول سنة 1982، إذ جرت محادثات أردنية فلسطينية مشتركة تم الإتفاق عبرها على إنشاء ثلاث لجان الأولى: للأشراف على القوات العسكرية التابعة للمنظمة في الأردن. والثانية: لجنة اقتصادية لدراسة الأحوال الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تم تأليف لجنة ثالثة لوضع دراسة حول مسألة الكونفدارالية بين الطرفين والإتفاق على تأليف الوفد المفاوض الأردني الفلسطيني المشترك في المفاوضات القادمة مع (إسرائيل)[3].

وفي الأول من نيسان 1983 زار الرئيس عرفات العاصمة الأردنية عمان وإتفق مع الحكومة الأردنية على ان يعرض الموقف النهائي من مبادرة ريغان إلى اللجنة التنفيذية

---

(1) Mustafa Hamanch, "Domestic Constraints on Middle East Negotiations-A Jordanian Perspective", in Palestine Jordan. Israel, (Jerusalem: The Palestinian Academic Society for the study of International Affairs: 1997), p.17.

(2) محافظة، الديمقراطية المقيدة...، ص24.

(3) سمير مكاوي، "المجلس المركزي الفلسطيني أمام مرحلة ما بعد بيروت"، مجلة شؤون فلسطينية، ع 134، كانون الثاني، 1983، ص135.

لمنظمة التحرير الفلسطينية في اجتماع طارئ لها في الكويت في 5 نيسان 1983، واستمرت اجتماعاتها لمدة ثلاثة أيام قررت في نهايته رفض مبادرة ريغان وتأكيد إيجاد صيغة أردنية فلسطينية بعيدة عن المبادرات الأمريكية وبعيدة عن قرارات مجلس الأمن (242) و (338) والمطالبة باعتماد مقررات مؤتمر فاس أساسا لتلك الصيغة والعمل على استعادة السياسة العربية على الأراضي المحتلة[1].

رأى الأردن ان هذه المقررات تحمل تراجعاً فلسطينياً عن الحوار وعن المرونة السياسية المطلوبة في ظل الظروف الدقيقة التي تمر بها المنطقة العربية، وإزاء الموقف الفلسطيني، أعلن الأردن في 10 نيسان 1983 موقفه من الحوار ومن التسوية السياسية وقد شمل موقفه العناصر الآتية:

ـ إن الأردن ينأى بنفسه عن المشاركة في عملية التسوية السياسية وفقاً لمبادرة ريغان وإنه لن يشارك في أية مفاوضات سلام دون التوصل إلى قرار محدد بهذا الشأن مع الجانب الفلسطيني، وحمل المنظمة مسؤولية ضياع الأرض المحتلة ويطالبها بتحمل مسؤولياتها تجاه الشعب الفلسطيني[2].

في إعلان الحكومة الأردنية إيقاف حوارها مع منظمة التحرير الفلسطينية ولوضع المنظمة في زاوية ضيقة، أعلنت عمان أن الأردن ملتزم بقرارات قمة الرباط عام 1974 بوصف منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد والشرعي للفلسطينيين ولهم أن يقرروا خط سيرهم وسبل إنقاذ أرضهم، وان الأردن لن يكون بديلاً لأحد في مفاوضات سلام لحل القضية الفلسطينية[3].

---

(1) جاسم، المصدر السابق، ص160.

(2) حسن أبو طالب، 'الحوار الأردني – الفلسطيني بين التوقف والاستمرار' مجلة السياسة الدولية، ع 73 1983، ص118.

(3) محافظة، الديمقراطية المقيدة...، ص27.

كانت الاجتماعات واللقاءات الأردنية – الفلسطينية وما نتج عنها وبتفاصيلها تجري تحت أعين الولايات المتحدة وبرعايتها، فالملك حسين كان على اتصال مع فيليب حبيب مبعوث الرئيس الأمريكي إلى (الشرق الأوسط) ومع جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكية، وكانت واشنطن تشجع الملك حسين على العمل جاهداً لإقناع الرئيس عرفات بتفويضه بتشكيل وفد أردني – فلسطيني مشترك من أجل التباحث مع (إسرائيل) والاتفاق على صيغة سلام بين الطرفين[1].

وعلى اثر هذا استدعى الملك حسين الرئيس ياسر عرفات، وعرض عليه المشاركة في المفاوضات بشأن تنفيذ الخطة الأمريكية، وقدم الملك حسين إلى الرئيس ياسر عرفات مسودة إعلان مبادئ مشتركة جاء فيها:

الطرفان الأردني والفلسطيني يعلنان عن، استعدادهما للدخول في مفاوضات السلمية التي ستؤدي إلى انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1967، والمصادقة على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفقاً للمبادئ التي تم تحديدها في خطة الرئيس ريغان وأدخل الرئيس ياسر عرفات بيده تعديلات على خطة الملك حسين، لكنه تراجع في اللحظة الأخيرة، ولم يوقع عليها، الأمر الذي أثار غضب الملك حسين، وهكذا أزيلت خطة البيان الأردني – الفلسطيني المشترك من جداول الأعمال[2].

وفي 10 نيسان 1983 أرسل الملك حسين رسالة إلى الرئيس ريغان يعلمه بتوقف الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، ولم يكن مستعداً للسير بمفرده، وأعلن في اليوم نفسه، أن الأردن لا يستطيع أن يقبل مبادرة ريغان، مؤكداً: "نحن في الأردن، بعد ان رفضنا منذ البداية ان تتفاوض بالنيابة عن الفلسطينيين، لن نعمل بصورة منفصلة ولا بالنيابة عن أي طرف في مفاوضات السلام الخاصة بالشرق الأوسط". وفي تلك اللحظة بدت مبادرة

(1) المصدر نفسه، ص27.

(2) زاك، المصدر السابق، ص375.

ريغان وقد أصابها الموت[1]. وقد أعرب الرئيس ريغان عن أسفه بفشل المحادثات وشدد على الملك حسين بأن لا ييأس وان يستمر في جهوده للبحث عن تسوية القضية الفلسطينية[2].

ولما كان الرئيس ريغان قد أبدى أسفه لفشل المحادثات الأردنية – الفلسطينية' فإن وزارة الخارجية الأمريكية أبدت ارتياحها لذلك الفشل لكون الطرف الفلسطيني هو من يتحمل المسؤولية وليس الطرف الأمريكي أو (الإسرائيلي)[3].

وقد وضع فشل المحادثات الأردنية الفلسطينية القيادة السياسية الأردنية من جديد أمام مخاوفها من احتمالية عودة موضوع الوطن البديل التي تحاول حكومة بيغن إعادة مناقشة من جديد، لأن فشل المحادثات الأردنية – الفلسطينية سوف يضع الأردن أمام مخاوف حقيقية أبرزها احتمالات تعرض الأردن لعدوان (إسرائيلي) بما يعنيه ذلك من احتمالات ضياع الأرض والنظام القائم، وان استمرار تهديد الأرض في الضفة وقطاع غزة بما ينتج عن ذلك من طرد المواطنين الفلسطينيين إلى خارج تلك الأراضي باتجاه الأردن سيؤدي إلى تزايد في إعداد الفلسطينيين داخل الأردن، وهذا يجر وراءه مشاكل اجتماعية وسياسية تشكل نقطة ضغط على النظام الأردني قد يؤدي إلى إنهياره كما كاد ان يحدث في الأزمة الأردنية عام1970[4].

وإزاء هذه المخاوف وتعبيراً عن الرؤية الأمريكية للأردن بوصفه طرفاً مهماً في القضية الفلسطينية وبعيداً عن أية رؤية أخرى لحل تلك القضية على حساب الأردن، بعث الرئيس الأمريكي ريغان في 16 نيسان 1983 رسالة إلى الملك حسين أكد فيها على

---

(1) كوانت، عملية السلام...، ص466.

(2) شولتز، المصدر السابق، ص187.

(3) جاسم، المصدر السابق، ص161.

(4) أبو طالب، الحوار الأردني الفلسطيني...، ص 118.

ان الولايات المتحدة مستمرة في سعيها إلى إيجاد حلول للقضية الفلسطينية لتحقيق السلام في المنطقة وان الولايات المتحدة وهي في بحثها عن حل للقضية الفلسطينية تنظر إلى الأردن شريكاً أساسياً في أية عملية سلام تقام بين العرب و(إسرائيل)، وان واشنطن ستعمل بكل ما في وسعها لإزالة كل معوقات السلام في المنطقة[1].

على ان الأردن لم يخف الدور الأمريكي كأحد أسباب فشل ذلك الحوار، فالولايات المتحدة في الوقت الذي كانت تريد من الملك حسين التحرك ضمن الحسابات الأمريكية فإن الملك حسين ذاته وأمام إصرار (إسرائيل) على بناء المستوطنات وعدم قيام الولايات المتحدة بالضغط على تل أبيب لوقفها، لن يكون لديه ما يتفاوض عليه، وان (إسرائيل) لم تهتم هي الأخرى بإنضمام الملك حسين إلى عملية سلام تكون على حساب انسحابها من الأراضي المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة[2].

ولهذا السبب فإن الأردن يعد الولايات المتحدة أحد الأسباب المباشرة لفشل الحوار الأردني– الفلسطيني، فوجهة نظر الأردن كانت تنطلق أساساً من ان إدارة الرئيس ريغان وهي تطلق مبادرة السلام لم تستطع أن تفهم ما الذي كان يحتاجه الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية بمثابة شرط أدنى للمضي في الحوار وهو الحاجة إلى دليل ملموس على التزام الولايات المتحدة لتأكيد تصميمها وإرادتها على الضغط على (إسرائيل) وإجبارها على وقف المستوطنات والقبول بالمبادرة. وكل ما استطاعته إدارة الرئيس ريغان تقديمه هو سلسلة من الوعود والتأكيدات الفارغة قوبلت برفض (إسرائيلي) مطلق وسياسة استيطانية مستمرة في الضفة الغربية وقطاع غزة[3].

---

(1) جاسم، المصدر السابق، ص162.

(2) فيليب ستوارد، "مداخل مقارنة لحل النزاع العربي – الإسرائيلي، النهج الأمريكي"، عرض وترجمة: هالة مصطفى، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، ع 74، 1983، ص106.

(3) هادي محمد الشوبكي، العلاقات الأردنية الأمريكية 1956-1998 (عمان: مركز الرأي للدراسات: 2006)، ص41.

وكان قادة العرب ولاسيّما الأردنيون والفلسطينيون يطالبون الولايات المتحدة بإيقاف بناء المستوطنات (الإسرائيلية) إذ ما انفك الساسة الأمريكيون يدافعون عن موضوع المستوطنات بكل ما أوتوا من قوة، وهذا ما نلحظه بتصريح الرئيس الأمريكي ريغان بقوله: "لم أوافق عندما أشارت الإدارة السابقة إليها بأنها غير قانونية، إنها ليست كذلك". ومع ذلك فإنه غالباً ما عدَّت تلك المستوطنات بأنها "عقبة في طريق السلام" لإرضاء الدول العربية المتعاطفة مع الولايات المتحدة وشل قدرتها على الإعتراض[1].

ورأت القيادة الأردنية أن مبادرة ريغان افتقدت الحرية في اتجاهها واستمرارها وجاء ذلك من عبر تأثير اللوبي الصهيوني داخل الولايات المتحدة الذي عمل كل ما بوسعه على إفراغ المبادرة من مضمونها لتكون مبادرة غير قابلة للتطبيق[2].

وكانت القيادة الأردنية قد نقلت آراءها تلك إلى شولتز في أثناء زيارته لعمان في 7 تموز 1983 ولقائه بالملك حسين إذ أعرب الأخير عن أن الأردن ومنذ فشل محادثاته مع المنظمة فإنه مرّ بأسوأ مدة في تأريخه نتيجة مخاوفه من السياسة (الإسرائيلية) وما قد تقدم عليها بعد فشل مبادرة ريغان، وعبّر شولتز عن تفهمه للمخاوف الأردنية مؤكداً سعيه لنقل تلك المخاوف إلى الرئيس ريغان[3].

---

(1) مرتضى، المصدر السابق، ص10 ؛ حامد، المصدر السابق، ص25.

(2) جاسم، المصدر السابق، ص163.

(3) محافظة، الديمقراطية المقيّدة...، ص30 ؛ جاسم، المصدر السابق، ص163.

المبحث الثالث

مسار الحوار الأمريكي – الفلسطيني 1984- 1988

وأثره في القضية الفلسطينية

أولاً : مبادرة الملك حسين – ياسر عرفات

بعد فشل مبادرة الرئيس ريغان للسلام بدأ الأردن بحملة دبلوماسية واسعة النطاق لفتح آفاق جديدة للتسوية السلمية في المنطقة، وقد تزامنت الحملة مع الانتخابات (الإسرائيلية) في عام 1984، ففي شهر تموز من ذلك العام جرت انتخابات تشريعية في (إسرائيل) أسفرت عن حكومة ائتلافية بين حزب الليكود والعمل[1]، تولى رئاستها شمعون بيرس حتى تشرين الأول 1986[2]، وجرت انتخابات رئاسية في الولايات المتحدة في تشرين الثاني 1984 أسفرت عن فوز الرئيس ريغان بولاية رئاسية جديدة[3].

وتحرك الملك حسين باتجاه الفلسطينيين من جديد محاولة منه لإعادة الحوار والإتفاق على صيغة مشتركة تضمن له السير نحو إبرام التسوية مع (إسرائيل)، وقد انتهز الملك حسين فرصة التقارب مع الفلسطينيين عبر سماحه للمجلس الوطني الفلسطيني

---

(1) الليكود والعمل: وهما حزبان تناوبا على السلطة في (إسرائيل) في تلك المدة، وللتعرف على تاريخ تأسيس هذين الحزبين ومراحل حكمهما. ينظر: سعيد تميم، النظام السياسي الإسرائيلي (بيروت: دار الجيل: 1989)، ص، ص365 – 384، 401-408.

(2) I.M.F.A, D.(2), Coalition Agreement Between the Alignment and the Likud- 13 September 1984, Vol. 9-10: 1984-1988, p.p.1-2.

(3) زاوتر، المصدر السابق، ص288.

بمعاودة عقد اجتماعاته في عمان بعد أربعة عشر عاماً من انقطاع على اثر أحداث أيلول 1970[1].

كان هذا التوجه الجديد للملك حسين في هذا النشاط الدبلوماسي ليس لإنتظار مشاريع أميركية جديدة سيكون مصيرها الفشل، بل للعمل على إحداث تقارب أمريكي – فلسطيني بالسعي نحو جعل منظمة التحرير الفلسطينية تعترف بالقرار 242 تمهيداً لإعتراف الولايات المتحدة بالمنظمة والعمل بعد ذلك على إقامة مؤتمر دولي لحل القضية الفلسطينية بكافة حلقاتها ومواضيعها[2].

تحركت الحكومة الأردنية في مجال تقريب وجهات النظر بين منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة الأمريكية في أربعة محاور تتمثل في: إمكانية إجراء حوار بين وفد فلسطيني وآخر أميركي، والضغط باتجاه إعلان منظمة التحرير الفلسطينية قبولها بقراري (242) و (338)، والعمل على إقناع الولايات المتحدة الأمريكية بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، وذلك عبر لقاءات بين مسؤولين أمريكيين وأعضاء في منظمة التحرير الفلسطينية لبحث تسوية وتطبيع العلاقات، والعمل على عقد مؤتمر دولي لحل القضية الفلسطينية[3].

---

(1) لش، إدارة ريغان سياستها...، في كتاب فلسطين من ويلسون إلى كلنتون، ص ص164–165.

(2) جاسم، المصدر السابق، ص ص164–165.

(3) جاسم، المصدر السابق، 165 ؛ كوانت، عملية السلام الدبلوماسية...، ص472 ؛ وجاء الرفض الإسرائيلي لعقد مؤتمر دولي على لسان رئيس الوزراء شمعون بيرس في تصريحه أمام الكنيست (الإسرائيلي) إذ قال: "إننا لا نقبل بالشروط المسبقة التي وضعها الأردن للمفاوضات" وأضاف قائلاً: "كما اننا نرفض رفضاً قاطعاً عقد مؤتمر دولي لحل النزاع". كما دعا الملك حسين إلى المفاوضات المباشرة. ينظر:

I.M.F.A, D.(21), Address in the Knesset by Prime Minister Peres-3 December 1984. Vol. 9-10: 1984-1988, p.3.

وضمن هذا التحرك التقى الملك حسين بالرئيس ريغان في البيت الأبيض في 14 شباط 1984 وبحضور الرئيس المصري محمد حسني مبارك[1]، في اللقاء تمت مفاتحة الرئيس الأمريكي بشأن لقائه بمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيسها ياسر عرفات، إلا ان الرئيس الأمريكي ريغان رفض اللقاء مع الرئيس عرفات بوصفه رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية وأعلن عن "استعداده للقاء ياسر عرفات على انه ليس ممثلاً لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأن يتكلم بإسمه وبصفة شخصية وليس بإسم الفلسطينيين"[2]. ويبدو هذا الموقف جاء تحسباً من أية ضغوط أو انتقادات (إسرائيلية) وكذلك كي لا يعطي الشرعية للمنظمة ولرئيسها بوصفه ممثلاً لها من أجل الحصول على ضمانات أو تنازلات.

وفي المجال نفسه كانت الولايات المتحدة ترغب أن يكون الأردن طرفاً رئيساً بالمفاوضات، لأنها عدت الملك حسين وبلاده ضرورة للسلام وهو ما صرح به الرئيس ريغان عندما قال: "ونحن لن نتخلى عن ذلك الهدف"[3].

وفي 9 تشرين الأول 1984 صرح الرئيس ريغان لرئيس الوزراء (الإسرائيلي) شمعون بيريس: "بأن روابطنا قوية مستحيلة الكسر"، كما أكد الرئيس ريغان على مبادرته

---

(1) محمد حسني مبارك (1981 – 2011): الرئيس الرابع لجمهورية مصر العربية، ولد عام 1928، حصل على شهادة البكالوريوس في العلوم العسكرية عام 1949، واصبح قائداً للقوات الجوية ونائباً لوزير الدفاع عام 1973، وأصبح عام 1975 نائب رئيس القوات المسلحة المصرية، وبعد اغتيال الرئيس أنور السادات عام 1981 اصبح رئيسا للجمهورية المصرية. دائرة المعارف المصرية، السيد الرئيس حسني مبارك، ص1، متاح على الموقع:
www.egypt.com/egyptanalencyclo.soon.asp.

(2) P.P.R.R. "Remarks of the President Reagan, President Mohammed Hosni Mubarak of Egypt, and King Hussein 1 of Jordan Following their Meetings", February 14, 1984, Ibid. p.1.

(3) P.P.R.R. "Interview with Midwest Regional Reporters on Foreign and Domestic Issues", March 20, 1984 , Ibid, p.9.

التي عرضها عام 1982 وأن تكون المفاوضات مباشرة وعلى وفق ما جاء في اتفاقيات كامب ديفيد(1).

وكان للتقارب بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية أثره الإيجابي، فقد أسفر هذا التقارب عن تطابق في وجهات النظر بين كلا الطرفين فنتج عنه في النهاية، قيام الرئيس ياسر عرفات ومعه عدد من أعضاء قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بزيارة عمّان في شباط 1985 وعقد محادثات مطولة مع الملك حسين انتهت بتوقيع الإتفاق الأردني – الفلسطيني للتحرك المشترك في 11 شباط 1985، الذي تضمن الأسس والمبادئ التي يكون على أساسها التحاور مع الولايات المتحدة الأمريكية:

ـ الأرض مقابل السلام كما وردت في قرارات الأمم المتحدة بما فيها قرارات لمجلس الأمن (242) و (338).

ـ حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، إذ يمارس الفلسطينيون حقهم الثابت في تقرير المصير، عندما يتمكن الأردنيون والفلسطينيون من تحقيق ذلك ضمن إطار إتحاد كونفدرالي المقرر إنشاؤه بين الأردن وفلسطين

ـ العمل على حل مشكلة اللاجئين حسب قرارات الأمم المتحدة.

ـ العمل على حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها.

ـ أن يكون حل القضايا في مؤتمر دولي تحضره الدول الخمسة الدائمة العضوية في مجلس الأمن وسائر أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ضمن وفد أردني – فلسطيني مشترك(2).

---

(1) P.P.R.R. " Remarks of the President and Prime Minister Shimon Peres of Israel Following their Meetings", October 9, 1984, Ibid.1-2.

(2) عبد السلام المجالي، رحلة العمر من بيت الشعر إلى سدة الحكم (عمان: شركة المطبوعات: 2004)، ص64 ؛

Awwad, op.cit, p.72.

كـان هـذا الإتفـاق مقاربـاً للشـروط الأمريكيـة للانفتـاح علـى منظمـة التحريـر الفلسطينية فقبول المنظمة اعتماد قرارات الأمم المتحدة لحل القضية الفلسطينية، فإن ذلك يعني في الواقع قبول منظمة التحريـر للقـرارين (242) و (338) وقـد طالبـت الولايـات المتحدة بذلك، ومن شروط الأخيرة نبذ منظمة التحرير الفلسطينية لما تسـميه العمليـات الفدائية بوصفها وسيلة لإستعادة الأرض واعترافهـا بحـق (إسـرائيل) في الوجـود ضـمن حدود آمنة ومعترف بها وقبولها لحكـم ذاتـي مـرتبط مـع الأردن في علاقـة كونفدراليـة، والموافقة على قرارات قمة فاس التي اعترفـت بحـق كـل دولـة في العـيش بسـلام ضـمن حدود آمنة ومعترف بها على أنها تستجيب للشروط الأمريكية للإعتراف بالمنظمة[1].

علماً أن الرئيس ريغان وفي اليوم ذاته وفي مقابلة مع الملك فهد بن عبـد العزيـز في واشنطن، أكد ضرورة الحفاظ على أمن (إسرائيل) وحقها بالعيش بسلام في الوجود، وفي مقابل ذلك: "أن الحقوق الفلسطينية يجب أن تناقش ضمن مفاوضات مباشرة وعلى وفـق ما تريده الولايات المتحدة نفسها وإسرائيل"[2].

أما فيما يتعلق بالموقف الأمريكي من الإتفـاق الأردنـي – الفلسـطيني، فقـد عـدّه علاقة مميزة وخطوة إيجابية نحو الأمام[3]، غير أن واشنطن كانت تخشى من الاتفاق، علـى الرغم من كونه خطوة إلى الأمام، فإنه قد يكون في الوقت نفسـه خطـوة إلى الـوراء، وأن الإتفاق مقدمة لسيطرة المنظمة على الدبلوماسية الأردنية[4].

ووفقاً لهذه التصورات الأمريكية كانت هناك اسـتبيانات جـرت علـى الأمـريكيين وأظهرت أن (57 ٪) منهم يعتقدون أن على الحكومة الأمريكية "أن تجتمع بمنظمة التحرير

---

(1) لش، "إدارة ريغان وسياستها..."، ص255 ؛ محافظة، الديمقراطية المقيدة..."، ص32.

(2) P.P.R.R. "Remarks at the Welcoming Ceremony for King Fahd bin Abdel-Aziz Al Saudi Arabia", February 11, 1984, op.cit. p.p.1-2.

(3) تمام البرازي، أمريكا والعرب شاهد عيان 1983 –1990 (بيروت: دار الجليل: 1992)، ج1، ص30 ؛ شولتز، المصدر السابق، ص198.

(4) شولتز، المصدر نفسه، ص198.

الفلسطينية في محاولة لتحقيق تسوية للوضع في الشرق الأوسط". ولعل هذا هو السبب في ان حوالي (25 ٪) فقط من الجمهور الأمريكي يؤيد فكرة اعتراف الحكومة الأمريكية بمنظمة التحرير، وفي بدايات عام 1985، وافق (64-65٪) على انه ينبغي إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في مفاوضات السلام(1).

على الرغم من هذه التصورات للشعب الأمريكي إلا أن الإدارة الأمريكية ما انفكت تعلن موقفها المؤيد لـ(إسرائيل) إذ صرّح جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكي في 20 نيسان 1985 من أعلى منبر صهيوني في الولايات المتحدة (المؤتمر السنوي للجنة الأمريكية الإسرائيلية للشؤون العامة (إيباك): "الأمريكيون يعرفون إنهم الآن لم يعد لديهم صديق يعتمد عليه في العالم غير إسرائيل". ويعلن شولتز من ذلك المنبر أن أي تهديد لحقوق اليهود في العالم هو تهديد للبشرية، وان مصالح (إسرائيل) لا يمكن أن تكون موضع مساومة. وقال شولتز: "لن نطلب من إسرائيل العودة للعيش ثانية في حدودها قبل حرب 1967، حين كان عمقها لا يزيد عن 10 أميال" ورفض شولتز إقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع، ودعا إلى مفاوضات مباشرة تكون (إسرائيل) فيها في موقع قوة(2).

وكان شولتز يلتزم جانب الحذر تجاه فكرة عقد مؤتمر دولي، الذي يمكن أن يصبح كما يتوخاه العرب، أداة منحازة للضغط على (إسرائيل) من أجل تقديم تنازلات. وحتى شمعون بيرس ما كان ليقبل مثل هذا الترتيب، وكذلك شركائه في حزب الليكود كانوا أكثر عداءً لهذه الفكرة وكان من الممكن، على أبعد حد، أن ينظر شولتز في عقد مؤتمر رمزي لفتح الطريق أمام المفاوضات المباشرة. وما كان شولتز ليبدي اهتماماً كبيراً باتفاق الأردن – المنظمة إلا إذا أعلن الأردن صراحة، أن المنظمة ستبقى في الظل، وأن المؤتمر

---

(1) ميخائيل سليمان، صورة العرب في عقول الأمريكيين، ط2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية: 2000)، ص192.

(2) الدجاني، المصدر السابق، ص ص144-145.

الدولي لن يكون عقبة أمام المفاوضات المباشرة[1]. ويبدو أن هاجس الخوف يبقى ملاحقاً لـ(إسرائيل) والولايات المتحدة من ان المؤتمر الدولي قد يأتي بقرارات لا تحمد عقباها لصالح القضية الفلسطينية أو تكون ضغطاً على (إسرائيل) لتقديم بعض التنازلات كالإنسحاب من بعض الأراضي المحتلة، أو تظهرها والولايات المتحدة الأمريكية بمظهر المعارض للسلام.

لقد ركز الأردن في توجهه نحو المجتمع الدولي على الساحة الأمريكية وذلك لقرب الموقف الأمريكي من الموقف (الإسرائيلي) ولاعتقاد الملك حسين بأنه بعد الاتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية على القبول بالقرارات الدولية ومنها قرار (242) فإن الولايات المتحدة تكون في حِلٍّ من موقفها السابق حول امتناعها عن إجراء محادثات مع المنظمة قبل إعتراف الأخيرة بالقرارات الدولية ووجب على الإدارة الأمريكية الإعتراف بالمنظمة وعقد اجتماعات بين الطرفين لبحث التسوية السلمية وتطبيع العلاقات بينهما [2].

وكان رأي الحكومة الأردنية بان حث الإدارة الأمريكية على بدء حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية اعتقاداً منها بأن الحوار بين الطرفين يجعل الأمريكيين يقتنعون بأن المنظمة عنصر أساسي في أية مفاوضات مستقبلية وأنهم سيقنعون (إسرائيل) بذلك، وأن هذا الحوار سيرغم واشنطن على تحمل مسؤولياتها في الإستجابة لمطالب المنظمة[3].

غير ان هذا التصور المبسط الذي يحمله الملك حسين لم يكن ما يفكر به الساسة الأمريكيون وصناع القرار السياسي نفسه في الولايات المتحدة الأمريكية.

ويرى الباحثون في معهد الولايات المتحدة للسلام United states Institute of peace الذي تأسس في عام 1984 وبتمويل من الكونغرس الأمريكي وبدعم من

---

(1) كوانت، عملية السلام الدبلوماسية...، ص473.

(2) جاسم، المصدر السابق، ص167.

(3) محافظة، الديمقراطية المقيّدة...، ص34.

الحكومة الأمريكية" أنّ صنع السلام العربي – الإسرائيلي يأتي ضمن المصلحة الأمريكية"، كما يوصي المعهد "بأن أقامة السلام بين الطرفين، الفلسطيني – الإسرائيلي يجب أن يكـون حسب ما تقتضيه مصلحة إسرائيل، الصديق والحليف الأول لواشـنطن في المنطقـة". كمـا أكد المعهد على أن "من مصلحة واشنطن أن يأتي السلام مع الفلسطينيين وفقاً لما تخطط له إسرائيل"[1].

وتمحورت الخلافات الأردنية – الأمريكية حول نقاط عديدة، منهـا، حـول المـؤتمر الـدولي للسـلام في (الشـرق الأوسـط)، وكـذلك حـول حـق تقريـر المصـير للشـعب الفلسطيني، والموقف من مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في مفاوضات السلام[2].

وبعد زيارة الملك حسين لواشـنطن في 29 آيـار 1985، وافقـت الولايـات المتحـدة الأمريكية على الدعوة إلى عقد المؤتمر الدولي بشـرط قبـول منظمـة التحريـر الفلسـطينية قـراري مجلـس الأمـن (242) و (338) طالمـا أن المـؤتمر سـينعقد علـى أسـاس هـذين القرارين[3]، وهو شرط فرضته (إسرائيل) علـى الدبلوماسـية الأمريكيـة[4]، وقـد باشـر الأردن في عام 1985 سلسلة من الجهـود الدبلوماسـية لتشـجيع الولايـات المتحـدة علـى التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية التي اعتدلت سياستها لاسـيّما بعـد توقيـع الأردن والمنظمة إتفاق 11 شـباط 1985، الـذي لقـي ترحيبـاً أمريكيـاً، إلا ان الإدارة الأمريكيـة تجاهلت في بياناتها منظمة التحرير الفلسطينية وتمسكت بكامـب ديفيـد الـتي تؤكـد علـى مشاركة فلسطينيين في الوفدين الأردني والمصري لمفاوضات الحكم الذاتي[5].

---

(1) مراكز الدراسات الأمريكية...، مكتب الأمانة العامة...، ص ص143-144.

(2) محافظة، الديمقراطية المقيدة...، ص35.

(3) P.P.R.R. "Remarks and Question-and-Answer Session with Reports Following Discussion with King Hussein I of Jordan", may 29, 1985, p.p.1-3.

(4) I.M.F.A, D.(71), Cabinet Communique -2 June 1985, p.1.

(5) الشوبكي، المصدر السابق، 168.

كما أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أن الأردن لـن يستطيع المضـي وحـده في المفاوضات ولن يستطيع التحرك بدون شرعية فلسطينية وعربيـة، وهـذا مـا دفـع الإدارة الأمريكية إلى الانفتاح على الفلسطينيين، وكانت هذه المرونة محسـوبة أمريكيـا، إذ لم تغـير واشنطن من موقفها الرافض بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، أو بالدور الذي تريد أن تلعبه مفاوضات السلام[1].

وكانت فكرة واشنطن التي حاولت تسـويقها في المعادلـة السياسـية الجديـدة والـتي حملها جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكي إلى أطراف النزاع ولاسـيما أن الأردن بـات في مأزق حقيقي بسبب خشيته من إنهيار اتفاق 11 شباط السالف الذكر، وإعلانها قبـول إجراء حوار مع الفلسطينيين لا ينتمون إلى منظمة التحرير الفلسطينية أو منظمات فدائيـة فلسطينية، والإعلان عن اسـتعدادها للقـاء أعضـاء في المجلـس الـوطني الفلسـطيني بوفـد مشترك مع الأردنيين على أن يعلـن الأعضـاء عـدم انتمـائهم للمنظمـة وان لا تتحـدث المنظمة عن تمثيلهم لها[2].

وتلبية للرغبة الأمريكية، اتفق الأردن مـع القـادة الفلسـطينيين علـى ترشـيح (7) أسماء لشخصيات فلسطينية من داخل المجلس الوطني الفلسـطيني ليكونـوا ضـمن الوفـد المشترك مع الأردن لإجراء الحوار مع الولايـات المتحـدة الـتي اختـارت ريتشـارد مـورفي Richard Murphy مساعد وزير الخارجية الأمريكي لمهمة إجراء ذلك الحوار[3].

ومن جهة أخرى تلقت الحكومة (الإسرائيلية) مذكرة من الإدارة الأمريكيـة حـول نتائج المباحثـات الأردنيـة – الأمريكيـة، وطلبـت منهـا رأيهـا في الموضـوع. وجـاء الـرد (الإسرائيلي) في 10 حزيران 1985 متضمناً الإصرار على ان تكـون المفاوضـات مباشـرة

---

(1) مصطفى، الفلسطينيون أمام الحل...، ص35.

(2) مصطفى، الفلسطينيون أمام الحل...، ص35؛ بول، المصدر السابق، ص163.

(3) I.M.F.A, D.(81), "Interview with Prime Minister Peres on Israel Television" – 17 July 1985, p.p.1-2 ; Quandnt, Peace Process, p.263.

بين شركاء متساوين ومن دون شروط مسبقة، ومن دون اشتراك عناصر تعارض السلام مع (إسرائيل). واقترحت إسرائيل خمس مراحل للمفاوضات وتكون كما يأتي:

- المرحلة الأولى: تدور فيها المباحثات بصورة رسمية بين (إسرائيل) وممثلين فلسطينيين لا ينتمون إلى منظمة التحرير الفلسطينية.
- المرحلة الثانية: يتم فيها اجتماع لجنة محددة تتألف من مندوبين (إسرائيليين) وأردنيين وفلسطينيين لإعداد جدول أعمال المؤتمر يعقد بين الأطراف الثلاثة والولايات المتحدة الأمريكية.
- المرحلة الثالثة: يتم عبرها الحصول على تأييد أعضاء مجلس الأمن الدولي الدائمين للبدء في المفاوضات المباشرة، شريطة أن لا تؤيد هذه الدول موقف أحد الأطراف المتفاوضة بصورة مسبقة.
- المرحلة الرابعة: يتم عبرها اختيار ممثلين فلسطينيين حقيقيين لسكان الأراضي المحتلة توافق عليهم جميع الأطراف المتنازعة.
- المرحلة الخامسة: يتم فيها عقد مؤتمر السلام في غضون ثلاثة أشهر في الولايات المتحدة الأمريكية أو في أوربا أو في (الشرق الأوسط)[1].

يلحظ على المشروع (الإسرائيلي) هدفه الواضح في إبعاد منظمة التحرير الفلسطينية عن أي دور في المفاوضات، ورفض المفاوضات الأردنية – الفلسطينية مع الإدارة الأمريكية، ومحاولة تهميش فكرة المؤتمر الدولي للسلام، مع محاولة شلّ للدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن في المفاوضات السلمية، والتملص من أي التزام بمبدأ الأرض مقابل السلام الذي تنادي به الأردن والمنظمة، وطرح كل المسائل على مائدة المفاوضات من دون أي التزام مسبق بالقرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية والنزاع العربي – الإسرائيلي.

(1) I.M.F.A, D.(71), Cabinet Communique -2 June 1985, Vol.9-10: 1984-1988,p.1

وبعد أن تلقت الولايات المتحدة قائمة بأسماء الفلسطينيين الذين سوف يشاركون في المباحثات من الأردن قامت بتسليم هذه القائمة إلى (إسرائيل) لدراستها[1]. وفي 12 تموز 1985 أوفدت ريتشارد مورفي إلى عمان للقاء الشخصيات الفلسطينية الذين سوف يتم اختيارهم من خارج منظمة التحرير الفلسطينية، إثنان منهم من الضفة الغربية وإثنان من قطاع غزة وفي الوقت الذي كان فيه مورفي في عمان لمقابلة الفلسطينيين الذين كان من المؤمل اختيارهم لمقابلته، أعلنت الولايات المتحدة فجأة إلغاء فكرة عقد الإجتماع مع الأعضاء الفلسطينيين[2].

وجاء إلغاء الإجتماع نتيجة طلب الولايات المتحدة من الفلسطينيين إعلاناً واضحاً وصريحاً بقبول قرار (242) قبل عقد الإجتماع وكانت هذه الخطوة مرفوضة بشدة من الأعضاء الفلسطينيين الذين لم يكونوا على استعداد للقيام بها لأنهم لم يكونوا أساساً يعرفون ما الذي سوف يطرحه مورفي في ذلك الإجتماع[3]، وقد عززت خطوة الولايات المتحدة الرافضة لعقد الإجتماع مع الفلسطينيين من الحجج التي أشيعت عن عدم رغبتها في عقد أي لقاء مع الفلسطينيين دون موافقة (إسرائيل)[4].

والحقيقة ان هذا الرفض ليس شائعاً وإنما جاء بعد إعلان وزير الدفاع (الإسرائيلي) يتسحاق رابين على إذاعة (إسرائيل) في 19 تموز 1985، أن قائمة أسماء الفلسطينيين التي زودتها بها الولايات المتحدة الأمريكية، احتوت على شخصيتين من

---

(1) I.M.F.A, D.(81), Interview with Prime Minister Peres on Israel Television – 17 July 1985 ,Vol. 9-10; 1985-1988, p.1

(2) I.M.F.A, D.(82), Interview with Defense Minister Rubin on Israel Radio – 19 July 1985, Ibid, p.1.

(3) Quandnt, Peace Process, p.263.

(4) جاسم، المصدر السابق، ص171.

قيادات منظمة التحرير الفلسطينية، وصرح رابين بقوله "إننا لا نوافق على هذه الأسماء السبعة التي سوف تجري المباحثات معهم"[1]. لذلك جاء الرفض الأمريكي فجأة.

ولطمأنة الإدارة الأمريكية مجدداً عقدت الحكومة الأردنية اجتماعاً آخر مع الرئيس عرفات في 15 آب 1985 أعاد عبره التزامه القطعي باتفاق 11 شباط مع الأردن الذي يستند إلى حل القضية الفلسطينية على أساس قرار مجلس الأمن 242، فأرسل الأردن مذكرة إلى الولايات المتحدة يعيد فيها تأكيده التزام عرفات بالقرار، وإبلاغ الحكومة الأمريكية بان شكوكها ليست في محلها، وانه بانتظار جواب ايجابي حول موعد اللقاء بين مسؤولين أمريكيين ووفد أردني وفلسطيني مشترك[2].

وفي 17 أيلول 1985 تلقى الأردن الرد الأمريكي بعدم اللقاء مع الفلسطينيين واقترحت الإدارة الأمريكية قيام الأردن بإجراء مفاوضات مباشرة مع (إسرائيل) من دون منظمة التحرير الفلسطينية، وهو ما اعترض عليه الأردن مؤكداً رفضه القاطع للعودة إلى أسلوب كامب ديفيد في إجراء التسوية[3].

ومن جهة أخرى قام الملك حسين بزيارة رسمية للولايات المتحدة في 30 أيلول 1985، ودخل في حوارات مستفيضة مع الجانب الأمريكي حول إمكانية دعوة منظمة التحرير الفلسطينية من عدمها في المؤتمر الدولي، فتم الاتفاق بين الجانبين على قيام الولايات المتحدة على تقديم تعهد مكتوب يتم عبره دعوة منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في المؤتمر الدولي إذ أعلنت قبولها الواضح لقرار مجلس الأمن (242)، وعن

(1) I.M.F.A, D.(82), Interview with Defense Minister Rubin on Israel Radio – 19 July 1985, Ibid, p.2

(2) المجالي، المصدر السابق ، ص71.

(3) المصدر نفسه، ص72.

استعدادها للتفاوض من أجل تحقيق السلام مع (إسرائيل) في إطار مؤتمر دولي وعن إدانتها (للإرهاب)"[1].

وتشير الأوراق العامة للرئيس الأمريكي رونالد ريغان، بأنه اخبر رئيس الوزراء الإسرائيلي بيريز: "أن الملك حسين أعلن في البيت الأبيض في 30 من تشرين الاول 1985 بأنه يرحب باحتمال لبداية المفاوضات مع إسرائيل فوراً ومباشرة [2].

وقد نقل الأردن المطالب الأمريكية للقيادة الفلسطينية، وفي الوقت الذي أعلنت فيه تلك القيادة في 7 تشرين الثاني 1985 إدانتها للإرهاب بكافة أشكاله وصوره، ورفضت في الوقت ذاته الإعتراف بقرار (242) إلا إذا قامت الولايات المتحدة بإجراء تعديلات على القرار يتضمن إضافة عبارة تشير إلى موافقة الولايات المتحدة على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير مصيره في إطار اتحاد كونفدرالي بين الأردن وفلسطين كما ورد في اتفاقية 11 شباط 1985[3].

وفي 27 كانون الثاني 1986 سلمت الولايات المتحدة عن طريق سفارتها في عمان ردها على الطلب الفلسطيني وجاء الرد الأمريكي على النحو الآتي:

- إن اتفاقية 11 شباط 1985 هو اتفاق أردني فلسطيني لا شأن للولايات المتحدة به.
- ان الولايات المتحدة تؤيد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني كما وردت في خطة الرئيس ريغان.
- إن للمنظمة مثلما لغيرها من الأطراف حق طرح أي شيء تريده في المؤتمر الدولي بما في ذلك حق تقرير المصير.

---

(1) P.P.R.R, "Remarks Following Discussions with King Hussein I of Jordan" , September 30 , 1985", p.p.1-2

(2) P.P.R.R, "Remarks Following Discussion with Prime Minister Shamon Peres of Israel", October 17, 1985, p.1

(3) سليمان وآخرون، المصدر السابق، ص275.

- إن الولايات المتحدة لكل هذه الأسباب تتمسك بموقفها[1].

كما ألحقت الولايات المتحدة ذلك الرد بمقترح في 29 كانون الثاني 1986 أشارت فيه إلى أن منظمة التحرير الفلسطينية طالما انها غير قادرة الآن على اتخاذ قرار بقبول قرار (242) فبإمكانها الانتظار إلى الوقت الذي تراه مناسباً، وإلى حين ذلك ترى الولايات المتحدة أن تمضي في عملية السلام بمشاركة فلسطينية من الأراضي المحتلة، وستبقى الفرص متاحة أمام المنظمة للمشاركة في المؤتمر الدولي في اللحظة التي توافق فيها على القرار (242)[2].

ويبدو أن واشنطن عبر هذا المقترح أرادت اتهام المنظمة بأنها ليست بحاجة إلى الدخول في التسوية ما دام هناك اطرافاً أساسيين بإمكانهم التعويض والدخول في مفاوضات مباشرة مع (إسرائيل) قاصدة بذلك الأردن بشكل أساسي. ومعنى هذا أن الولايات المتحدة قد نصّبت نفسها مفكراً ومقرراً بدلاً عن الآخرين.

وذهبت الولايات المتحدة أكثر من ذلك باستجماع جهدها لإقناع الأردن بالدخول في مفاوضات مع (إسرائيل) بدون مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية، وما دامت الإدارة الأمريكية تمارس ضغوطاً كبيرة على الملك حسين، غير أن تلك الضغوط لم تسفر عن نتيجة لإصرار الملك حسين على أن تمر أية مفاوضات مباشرة مع (الإسرائيليين) عبر البوابة الفلسطينية[3].

وكان فشل عقد المؤتمر الدولي وامتناع الولايات المتحدة عن تزويد الأردن بالمساعدات

---

(1) الجالي، المصدر السابق، ص74.

(2) يوميات ووثائق الوحدة العربية 1986، "نص خطاب الملك حسين العاهل الأردني الذي وجهه إلى الأمة حول علاقة الأردن بالقضية الفلسطينية" (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية: 1987)، ص477.

(3) المدفعي، المصدر السابق، ص252.

العسكرية[1] دوراً في تصعيد الخطاب السياسي للأردن ضد منظمة التحرير الفلسطينية وتدهور العلاقة بينهما، ففي 19 شباط 1986، ألقى الملك حسين خطاباً موجهاً إلى الشعب الأردني أعلن فيه نهاية جهوده لبناء إستراتيجية لسلام مشترك مع الرئيس عرفات ووصفه بأنه لا يستحق الثقة، ووازن الملك حسين بين مرونة الولايات المتحدة وتصلّب المنظمة إذ أكد في خطاب له ذلك بقوله: "إن الولايات المتحدة أبدت مرونة كبيرة وأعطت فرصة (عظيمة) للسلام غير ان المنظمة لم تستغل تلك الفرصة"[2].

وأعلن الملك حسين في نهاية خطابه إيقاف أشكال التنسيق السياسي كافة مع منظمة التحرير الفلسطينية حتى تصبح الكلمة التي ينطقونها عقداً كله التزام وصدق وثبات[3]. كما وطلبت الحكومة الأردنية من منظمة التحرير الفلسطينية إغلاق مكاتبها في الأردن مع مغادرة مسؤولي منظمة التحرير الفلسطينية الأردن في يومين فأدى هذا العمل إلى أن تصدر منظمة التحرير الفلسطينية بياناً يتهم فيه الأردن بتدبير مؤامرة مع الولايات المتحدة لتدمير منظمة التحرير الفلسطينية[4]. وعليه فإن مسؤولية الفشل في تحركات السلام الأخيرة تقع على عاتق الولايات المتحدة التي كانت مصداقيتها دائماً في موضع شك[5].

---

(1) في 31 كانون الثاني 1986 أرسل الرئيس ريغان مذكرة إلى الملك حسين يخبره باتخاذ الكونغرس قراراً يحظر بيع الأسلحة إلى الأردن، وكانت الرسالة واضحة فهمتها القيادة الأردنية، وهي أن الأردن إذا لم تعترف بـ(إسرائيل) وتدخل بمفاوضات مباشرة معها بدون المنظمة، فالولايات المتحدة كعادتها في ممارسة هذه السياسة فإنها ستمتنع عن بيع السلاح إلى الأردن. ينظر: Qundnt, Peace Process, p. 263.

(2) يوميات ووثائق الوحدة العربية 1986، المصدر السابق، ص477.

(3) شولتز، المصدر السابق، ص 217.

(4) Nader Ibrahim M. Bani Nasur, "Jordanian Foreign Policy toward the Palestine Issue", British Journal of Arts and Social Seinces, Vol.8, No.1(2012), p.p.7-8, www.bjournal.co.uk/BJASS.aspx.

(5) المدفعي، المصدر السابق، ص269.

رحبت الولايات المتحدة و (إسرائيل) بتدهور العلاقات الأردنية – الفلسطينية، وشجعت الولايات المتحدة الأردن على ممارسة تحدٍ لدور المنظمة في الأراضي الفلسطينية بوصفه ممثلاً وحيداً للفلسطينيين، إذ عملت واشنطن على تزويد الملك حسين بمساعدات مالية بلغت (1، 3) مليون دولار لتحسين صورته في الضفة الغربية وقطاع غزة عبر إنفاق المساعدات على خطة خمسية أقرها الملك حسين في تلك الأراضي[1].

ثانياً : مبادرة شولتز 1987

استغل الملك حسين الفرصة بمجيء حكومة (إسرائيلية) جديدة بزعامة يتسحاق شامير، لمعاودة الاتصال بها وإجراء محادثات من أجل الوصول إلى صيغة توافقية للتسوية معها.

وفي هذا الإطار التقى الملك حسين مع شمعون بيرس في 20 كانون الثاني 1987 الذي أصبح وزيراً للخارجية في حكومة شامير، وأكد الملك حسين في ذلك اللقاء أنه إذا ما وعدته (إسرائيل) بتسليم الضفة الغربية كاملة، مثلما سلمت شبه جزيرة سيناء لمصر فإنه يستطيع توقيع اتفاقية سلام منفردة، ولكنه إذا طلب منه التنازل عن متر واحد من أراضي الضفة الغربية فسيكون بحاجة ماسة لمؤتمر دولي[2].

وفي لقاء آخر جمع الاثنين سراً في لندن في 11 نيسان 1987، تم الإتفاق على عقد مؤتمر دولي برعاية أممية وتحضره الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن وأطراف الصراع التي قبلت بقرار مجلس الأمن رقم (242). وتم إبلاغ الولايات المتحدة بما اتفق عليه[3].

---

(1) جاسم، المصدر السابق، ص175 ؛ محافظة، الديمقراطية المقيّدة...، ص38.

(2) جاسم، المصدر السابق، ص176.

(3) I.M.F.A, D.(238), Interview with Prime Minister Shamir on Israel Radio – 27 April, 1987, Vol. 9-10: 1984-1988, p. 1.

وفي اليوم الذي توصل فيه الملك حسين وبيرس إلى الإتفاق، التقى جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكية مع أحد مساعدي بيرس وطلب الأخير من شولتز ان يدخل نقاط الإتفاق في مبادرة أمريكية جديدة، غير أن شولتز طلب اعتماد الإتفاق رسمياً في الحكومة والكنيست (الإسرائيليين) [1].

ولم تمضِ أياماً معدودة على هذا الإتفاق حتى تنصلت الحكومة الإسرائيلية منه، وعلى لسان رئيس الوزراء (الإسرائيلي) شامير في مقابلة معه على راديو (إسرائيل) في 28 نيسان 1987 في مجال رده على رسالة الرئيس ريغان التي يحثه فيها على عقد المؤتمر الدولي بعدما تم إبلاغه عن اتفاق لندن في 11 نيسان 1987، ورد عليه رئيس الوزراء (الإسرائيلي): "إن هذه الرسالة لن تغير رأيه بأن المؤتمر الدولي لن يجلب السلام، وأن هذا النوع من المؤتمرات لا يمكن ان نتصوره"[2].

ويشير بعضهم إلى أن (إسرائيل) خشيت في حقيقة الأمر من ان تصبح منظمة التحرير الفلسطينية ذات وجه سياسي وليس عسكري، وهو ما عُدّ أكثر خطورة من صورة منظمة التحرير الفلسطينية المقاتلة، وكان قلق (إسرائيل) من توجه الرئيس عرفات إلى المسار السياسي أكبر من قلقها من الرئيس عرفات المقاوم[3]. ويبدو أن خشية إسرائيل من المؤتمرات الدولية للسلام قد تأتي لصالح القضية الفلسطينية، وكذلك قد تأتي بالدولة الفلسطينية، كما قامت (إسرائيل)، وهي الدولة الوحيدة في العالم التي أُسست بناءً على قرارات الأمم المتحدة في 29 تشرين الثاني 1947.

ويبدو أن اقتراح شولتز بعرض الإتفاق الذي تم في لندن على الحكومة (الإسرائيلية) والكنيست قد أخذ مجراه في الكنيست، إذ صرح شامير في مقابلة له مع

---

(1) Qundnt, Peace Process, p. 361.
(2) I.M.F.A, D.(239), Interview with Prime Minister Shamir on Israel and IDF Radios – 28 April, 1987, Ibid, p. 1.
(3) نعوم تشومسكي، النظام العالمي القديم والجديد (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب: 2010)، ص316.

صحيفة معاريف: "إن الحكومة الأمريكية قد تغيرت معارضتها السابقة لانعقاد المؤتمر الدولي عندما رأت أن نصف الحكومة (الإسرائيلية) موافقة على نهج عقد المؤتمر الدولي". وأضاف قائلاً "بأن الولايات المتحدة كانت لا ترغب في انعقاد المؤتمر الدولي لسببين، الأول، كانت الولايات المتحدة تتشكك من جدوى جلب الاتحاد السوفيتي إلى المؤتمر الدولي، والثاني، هو إعطاء أهمية للرأي العام (الإسرائيلي) في معارضة انعقاد المؤتمر". وقد بالغ شامير في وصف الدور الأمريكي نحو (إسرائيل) فقال: "بأني وجدت شيئاً من الصعوبة إيجاده في الماضي وأنه من الصعب ان نسأل الأجانب أن يكونوا إسرائيليين أكثر من الإسرائيليين أنفسهم"(1).

وعندما سئل شامير في الصحيفة ذاتها عن فرصة تحقيق السلام في هذا المؤتمر الدولي وإبعاد الخطر عن (إسرائيل) ؟ فأجاب: " وهذه هي المشكلة، نحن لا نريد السلام، ربما سوف نصل إلى نوع من التسوية، وليس السلام" وأضاف قائلاً: "إذا تم تأسيس دولة لمنظمة التحرير الفلسطينية، فسوف تكون على بعد ثلاث كيلومترات عن القدس، وليس هناك من شك في ان هذا هو لن يكون لدينا سلاماً" وختم كلامه بقوله: "وإننا لن نوافق على عقد مؤتمر دولي، لأن لحظة الموافقة على عقده سوف لا تبقى دولة عربية واحدة من شأنها أن توافق على المفاوضات المباشرة معنا"(2).

وبعد رفض حكومة شامير الإتفاق، تم إبلاغ وزير الخارجية الأمريكي شولتز في منتصف حزيران بانه يفضل نوعاً من الإجتماع الدولي لدفع المفاوضات مع الأردن، وانه يأمل في قيام شولتز بالضغط على الملك حسين لإقناعه بفكرة الإجتماع الدولي الذي يهدف بالتالي إلى مفاوضات مباشرة بين الأردن ومعه فلسطينيون من الضفة الغربية والقطاع وبين إسرائيل(3).

---

(1) I.M.F.A, D.(243), Interview with Prime Minister Shamir in Maqriv – 3 May, 1987, Vol.9-10: 1984-1988, p. 1.
(2) I.M.F.A, D. (243), OP. Cit, p. 2.

(3) جاسم، المصدر السابق، ص177.

وفي 22 تشرين الأول 1987، زار شولتز العاصمة البريطانية لندن، وكان الملك حسين موجوداً فيها، وفي الإجتماع عرض شولتز اقتراح شامير حول المفاوضات المباشرة، غير أن رد الملك حسين كان الرفض لإجراء أية مباحثات أو مفاوضات مباشرة دون ان يكون ذلك تحت غطاء المؤتمر الدولي، وأعرب الملك حسين عن أسفه لعدم قدرة الولايات المتحدة في الضغط على شامير لتغيير موقفه تجاه موضوع الإتفاق بينه وبين بيرس الذي يوفر الأرضية المناسبة لحل القضية الفلسطينية[1].

وفي الوقت الذي كانت تدار فيه النقاشات حول المؤتمر الدولي، اندلعت في 9 كانون الأول 1987 انتفاضة كبرى في الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة التي جاءت بسبب السلوك (الإسرائيلي) وإجراءاته التعسفية مع سكان تلك المناطق ، وقد أدت الإنتفاضة الفلسطينية إلى ازدياد الوحدة الوطنية بين الفلسطينيين وإبراز دور منظمة التحرير الفلسطينية في قيادتها مما أدى بالتالي إلى عزل (إسرائيل) وازدياد الاهتمام الدولي بالقضية الفلسطينية[2].

وفي خضم هذه الظروف تصاعدت وتيرة الإنتفاضة، إرتأت الولايات المتحدة ضرورة الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، وعلى هذا نجد أن هناك ضرورات أمريكية حكمتها اعتبارات مصالحها، لعل من أبرزها الواقع الذي كانت تشهده الأراضي الفلسطينية من تصاعد للعنف، وازدياد الاعتداءات (الإسرائيلية) على الشعب الفلسطيني[3] ، ولا سيما أن صدى هذه الاعتداءات أخذ بعداً عربياً ودولياً، فخشيت أن

---

(1) المصدر نفسه، ص177.

(2) خالد عايد، الإنتفاضة الثورية في فلسطين الابعاد الداخلية (عمان: دار الشروق: 1988)، ص ص17-18.

(3) مع بداية الإنتفاضة عرف (الإسرائيليون) أنهم يواجهون موقفاً صعباً لم يسبق أن واجهوه. واتخذ وزير الدفاع يتسحاق رابين نهجاً بالغ الشدة لغرض النظام والقانون، إذ وافق علناً على سياسة الضرب وتكسير العظام بوصفها جزءاً من محاولة تخويف الفلسطينيين اليافعين الذين كانوا يقذفون

يمتد تأثير هذه الإنتفاضة إلى باقي المنطقة[1]. توافق مع ذلك تزايد مخاوف الولايات المتحدة من تصاعد قوة الحركات الإسلامية ونموها سواء في المحيط العربي، أو داخل الأراضي الفلسطينية، ولا سيما أن هذه المدة شهدت ظهور حركة المقاومة الإسلامية حماس[2]. فضلاً عن سعي الولايات المتحدة من أجل إخراج (إسرائيل) من تحمل مسؤولية الحياة اليومية للفلسطينيين، وإيجاد بديل فلسطيني يتحمل هذه المسؤولية[3]. وكذلك لأنها أي – الإدارة الأمريكية – رأت في فتح قنوات اتصال مع منظمة التحرير الفلسطينية فرصة لإستدراجها إلى طاولة المفاوضات، والدفع بها نحو الاعتدال في موقفها من عملية السلام مع (إسرائيل)، ولا سيما أن منظمة التحرير تشكل أكبر قاعدة تمثل الشعب الفلسطيني، واستقطابها يسهم في تخفيف هذا التوتر في الأراضي الفلسطينية، فهي تنطلق من إفتراض أن أيجاد طرف فلسطيني ذي تأييد واسع من الشعب الفلسطيني، قادر على الدخول في

الحجارة وقنابل المولوتوف على المسلحين (الإسرائيليين). وخلال أيام قليلة أصبحت مشاهد الضرب (الإسرائيلي) الوحشي للفلسطينيين، جزءاً من أخبار التلفزة المسائية في أمريكا. وكان رد فعل الرأي العام شديداً. وتدفقت مشاعر القلق والنقد الواسع، حتى من جانب الجماعة اليهودية الأمريكية الموالية لـ(إسرائيل). ينظر: كوانت، عملية السلام...، ص496 ؛

Chomsky, Fateful Trainale, p.p.794-795.

(1) Qundnt, Peace Process, p. 277.

(2) حركة المقاومة الإسلامية حماس: تأسست في 7 كانون الاول 1987، هي حركة مقاومة اسلامية تهدف إلى التحرر الوطني وطرد المحتل الصهيوني ورفض كل المشاريع والحلول الاستسلامية، ومنها مشروع الحكم الذاتي، من أهم مؤسسيها الشيخ أحمد ياسين وعبد العزيز الرنتيسي والشيخ صلاح شحاذه والدكتور ابراهيم البازدري. للتفاصيل، ينظر: معتز سمير الدبس، التطورات الداخلية وأثرها على الحركة المقاومة الإسلامية "حماس" 2000–2009، رسالة ماجستير (غير منشورة)، غزة، جامعة الازهر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2010، ص27.

(3) حامد، المصدر السابق، ص35.

مفاوضات لحل الصراع مع (إسرائيل) سوف يقود إلى التخلي عن فكرة الكفاح المسلح والتحول إلى النهج السلمي في التعاطي مع الصراع[1].

ويمكن القول بأن توجه الإدارة الأمريكية للحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية وإطلاق عملية سياسية فرصة لإعطائها دوراً فيها، بعد أن كانت حريصة على عدم الإعتراف بالمنظمة وعدم الحوار معها منذ تأسيسها عام 1964 ولغاية انطلاق الانتفاضة عام 1987، ينطلق في أساسه من ثلاث أفكار:

الأولى: أن وقف الإنتفاضة يحتاج إلى بلورة عمل سياسي تكون فيه منظمة التحرير الفلسطينية "لاعباً أساسياً" كونها أكبر المنظمات تأثيراً في الفلسطينيين، وإنها أبدت استعدادها ضمناً للإعتراف ب(إسرائيل) والتخلي عن النهج العسكري. وهذا كان مخالفاً لوجهة النظر (الإسرائيلية) التي كانت ترفض الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية وتعارض دخولها طرفاً في أية عملية سلام. والثانية: أن إدخال لاعب فلسطيني سوف يغير من نظرة الفلسطينيين إلى النهج العسكري للتعاطي مع الصراع، ويحوله إلى نهج سياسي ويقود إلى إيجاد أجواء يسهل عبرها الحديث عن القضايا الرئيسية كمشكلة اللاجئين والقدس والحدود وغيرها من القضايا. الثالثة: هو الخوف الأمريكي من ظهور الحركات الإسلامية على الساحة الفلسطينية التي قد تؤدي إلى قيادة الإنتفاضة الفلسطينية وتوجيهها، والخوف أيضاً من أن هذه الحركات الإسلامية قد تسحب البساط من تحت أقدام منظمة التحرير الفلسطينية، مما قد يؤدي بالنتيجة إلى إيجاد وضع جديد قد يسهم في هدم كل ما قامت به الولايات المتحدة من أجل تسوية سلمية. وتظهر قيادات جديدة مع متطلباتها الجديدة.

ان الإنتفاضة الفلسطينية وما حققته من نجاح وتكبيدها العدو (الإسرائيلي) الكثير من الخسائر، دفعت الإدارة الأمريكية إلى إيفاد مبعوثها إلى عمان فيليب حبيب في 30 كانون الثاني 1988 للتباحث مع الحكومة الأردنية حول إطار جديد للسلام، وقد أكدت

---

(1) Qundnt, Peace Process, p.277.

الحكومة الأردنية أن موقفها ثابت وهو نفسه السابق تجاه أي موضوع سلام يبحث مع إسرائيل[1].

أجبرت الإنتفاضة الفلسطينية الإدارة الأمريكية على إعادة فتح ملفات القضية الفلسطينية، فقد كان كل من الملك حسين وشمعون بيرس يحث شولتز على تولي المسؤولية شخصياً في الجهود الدبلوماسية الأمريكية، وقد قام شولتز في المدة من شباط إلى حزيران 1988 بالسفر إلى منطقة (الشرق الأوسط) أربع مرات متتالية رافقها تقديمه لخطة مفصلة لمعالجة القضية الفلسطينية، كما حدد شولتز مواعيد زمنية لكي يوصي بأن خطته أكثر جدية من الخطط والمبادرات الأمريكية السابقة[2].

وأهم ما جاء في مبادرة شولتز التي كشف النقاب عنها في 4 آذار 1988 تأكيداتها عقد مؤتمر دولي في أواسط نيسان 1991 لفتح باب المفاوضات تشترك فيها (إسرائيل) ومصر وسوريا ووفد أردني – فلسطيني والأعضاء الخمس الدائمون في مجلس الأمن وتبدأ في الأول من آيار مفاوضات مدتها ستة أشهر للوصول إلى مرحلة انتقالية من الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة يضم إجراء انتخابات من الفلسطينيين لإقامة مجلس إداري. على أن تبدأ في كانون الأول 1988 محادثات بين (إسرائيل) والوفد الأردني – الفلسطيني عن الوضع النهائي للأراضي، وتنتهي هذه المحادثات في عام ويقرر بعدها المجلس بالوضع النهائي من المرحلة الإنتقالية في ثلاث سنوات، وتبدأ المفاوضات عن الوضع النهائي حتى إذا لم يتم الاتفاق على المرحلة الإنتقالية[3].

كانت مبادرة شولتز أهم[4] مبادرة قامت بها الولايات المتحدة منذ مبادرة ريغان في أيلول 1982، ولعل الجديد في مبادرة شولتز هو الربط بين مفاوضات المرحلة الإنتقالية

(1) محافظة، الديمقراطية المقيّدة...، ص39.

(2) سليمان وآخرون، المصدر السابق، ص258.

(3) شولتز، المصدر السابق، ص ص452 – 453.

(4) ويصف الكاتب نعوم تشومسكي هذه المبادرة بـ (المهزلة) بعد اطلاعه على بنودها. للتفاصيل ينظر:

ومفاوضات الحل النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة وتقليص المدة بين المرحلتين الإنتقالية والنهائية[1].

فقد ربط شولتز بين المرحلتين الانتقالية والنهائية وهو في هذه النقطة حاول الإقتراب من المطالب العربية، ذلك أنه كان يعلم أن الأردنيين والفلسطينيين سوف لن يشاركوا في المؤتمر إذا كانت المفاوضات تقتصر على المرحلة الانتقالية دون أن يضع وضعاً نهائياً للأراضي المحتلة، وحاول التهدئة من روع (إسرائيل) وذلك بعدم جعل المؤتمر الدولي ذا سلطات أو صلاحيات على أطراف الصراع كي لا يستغلها العرب في المؤتمر كما لم تتضمن مبادرته مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية ضمن الوفد المشترك مع الأردن في المؤتمر[2].

وفي الأشهر التي تلت المبادرة، حاول شولتز بإصرار أن يضعف خصومها في كل من (إسرائيل) والوطن العربي. وكانت مشكلته الكبرى هي رئيس الوزراء (الإسرائيلي) شامير الذي رفض فكرة المؤتمر الدولي – الذي كان شولتز يعدّه جزءاً هامشياً من مبادرته رفضاً قاطعاً بقوله: "إن الكلمة الوحيدة التي أقبلها في خطة شولتز هي توقيعه، أن الوثيقة بإستثناء هذه الكلمة لا تخدم قضية السلام، إن المقترح يجبرني على أن أقاومه بكل قواي وقواي في المقاومة كبيرة جداً"[3]. كما أضاف "إن إسرائيل تعارض إنشاء دولة فلسطينية إضافية في منطقة غزة وفي المنطقة الواقعة بين إسرائيل والأردن، وإن إسرائيل لن تتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية"[4].

Chomsky, Fateful Triangle, ..., p.845.

(1) محافظة، الديمقراطية المقيّدة...، ص272 ؛ كوانت، عملية السلام الدبلوماسية...، ص497.

(2) محافظة، المصدر نفسه، ص272.

(3) كوانت، عملية السلام الدبلوماسية...، ص498 ؛ سليمان وآخرون، المصدر السابق، ص259.

(4) I.M.F.A, D.(1), Basic Policy Guidelines of the Government's Program – 22 December 1, 1988, Vol.11--12: 1988-1992, p. 2.

وفي مقابل هذا الرفض أرسل الرئيس الأمريكي ريغان رسالة إلى رئيس الوزراء شامير يطمئنه فيها على مبادرة شولتز، وأعطى له الضمانات الشخصية لإنجاحها، وقال فيها: "أن لا شيء في هذه المبادرة يفسر على انه ضعف التزام الولايات المتحدة بأمن إسرائيل وتناقض كفاحنا ضد الإرهاب في جميع أشكاله، أو يشير إلى قبولنا قيام دولة مستقلة"[1].

أما رد فعل الفلسطينيين فكان أكثر صرامة، لأن الزعماء الفلسطينيين على الرغم من ارتياحهم لاستجابة الولايات المتحدة للانتفاضة، إلا انهم استاؤوا لتعامل مبادرة شولتز معهم كطرف من الدرجة الثانية. ورأوا أنه لم يعهد إليهم إلا بدور الشريك الأصغر للأردن في أحسن الأحوال[2]. وقد رفضتها منظمة التحرير الفلسطينية، وقال عنها الرئيس ياسر عرفات رئيس المنظمة: "بأن مبادرة شولتز تهدف إلى إعطاء شعب فلسطين حكماً ذاتياً أسوأ من المعمول به في جنوب أفريقيا"[3].

وفي منتصف آذار عام 1988 صرح الرئيس الأمريكي في البيت الأبيض في مقابلة صحفية مع الأنصار المؤيدين لـ(إسرائيل) وبحضور رئيس الوزراء (الإسرائيلي) شامير قال: "اسمحوا لي أن أؤكد نقطة واحدة، سياستنا لديها أساس واحد وهو مبدؤها الأول في أي تفاوض – ضمان امن وحرية إسرائيل ونحن لن نترك إسرائيل تقف وحدها". وأضاف قائلاً: "إننا لن نرضخ لأي تهديد لإسرائيل، وأنه لم يفرض السلام من قبلنا أو من قبل أي شخص آخر، وأن الحقيقة يجب ان تأتي بغطاء من المفاوضات وهذا ما نعمل لأجله"[4].

---

(1) I.M.F.A, D.(3), Massage from President Reagan to Prime Minister Shamir – 22 December, 1988, Ibid, p. 1

(2) كوانت، عملية السلام الدبلوماسية...، ص499.

(3) محافظة، الديمقراطية المقيّدة...، ص272.

(4) P.P.R.R, "Remarks to Supporters of Israel at a White House Briefing on United States Foreign Policy", March 15 -1988, p.2

وبدأ التحرك الفلسطيني على الساحة العربية، إذ تم عقد مؤتمر للقمة العربية في الجزائر للمدة ما بين 7-9 حزيران 1988 الذي سمي بمؤتمر الإنتفاضة الفلسطينية، والذي خرج ببيان ختامي دعا فيه إلى حل القضية الفلسطينية استناداً إلى قرارات مؤتمر فاس عام 1982، وانتقد البيان مبادرة شولتز حينما أشار إلى وقوف الولايات المتحدة إلى جانب (إسرائيل) ومعاداتها للحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ووضع العراقيل أمام مساعي السلام وهو ما يتنافى مع مسؤوليات الولايات المتحدة بصفتها عضواً دائماً في مجلس الأمن وما تستدعيه هذه الصفة من ضرورات الحفاظ على السلام والأمن في العالم[1].

وقد كشفت القمة عن خلاف أردني - فلسطيني[2]، وقد وقفت إلى جانب مطالب المنظمة واتهمت الحكومة الأردنية بالتقاسم الوظيفي مع (إسرائيل) في الضفة الغربية وسعيها إلى أن تحل محل المنظمة في المساعي الدبلوماسية لحل النزاع العربي - (الإسرائيلي)[3].

وبناءاً على ما تقدم وفي 31 تموز أدلى الملك حسين ببيان مهم أعلن فيه قطع الروابط القانونية والإدارية مع الضفة الغربية. وهكذا أنهى وضعاً دولياً كان قائماً منذ أعقاب حرب عام 1948[4].

وفي خطوة مفاجئة في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني التاسع عشر في الجزائر في 10-15 تشرين الثاني 1988 أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية قيام الدولة الفلسطينية،

---

(1) المدفعي، المصدر السابق، ص291.

(2) وكان هذا الخلاف بشأن التمثيل الفلسطيني، فقد طالب الرئيس عرفات بأن يكون للمنظمة حق تمثيل جميع الفلسطينيين المقيمين في الأردن. للتفاصيل، ينظر: محافظة، الديمقراطية المقيّدة...، ص42.

(3) المصدر نفسه، ص43.

(4) طاهر شاش، المواجهة والسلام في الشرق الأوسط الطريق إلى غزة - أريحا (القاهرة: دار الشروق، 1995)، ص187.

وكـذلك صـرحت المنظمـة بقبـول قـراري مجلـس الأمـن (242) و (338) وعـن نبـذها للإرهاب – وهذا يعني تخلي المنظمة عن حمل السلاح – وحق (إسرائيل) في العيش بـأمن وسلام في المنطقة وسمي المشروع فيما بعد بـ(مشروع السلام الفلسطيني)[1].

وأصبح الطريق ممهداً لنجاح مسـاعي السـلام في المنطقـة، وقيـام منظمـة التحريـر بالتحرك على الساحة الدولية، وبعد أن رفضـت الولايـات المتحـدة مـنح الـرئيس ياسـر عرفات تأشيرة دخول لإلقاء كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، انتقلت الجمعية العامة إلى جنيف إذ ألقى في 13 كانون الأول 1988 كلمـة أكـد فيهـا مـن جديـد قبول القرارين الدوليين ونبذ العنف، واتبع ذلك بمؤتمر صحفي أكد فيه هذه المواقف[2].

وصرح البيـت الأبـيض بعـد هـذا الإعـلان في 14 كـانون الأول 1988 بالسـماح لوزارة الخارجية الأمريكيـة بـإجراء الحـوار مـع منظمـة التحريـر الفلسـطينية مـع التـزام الولايات المتحدة الخاص بأمن (إسرائيل) وحقها في الوجود[3].

وقد بدأ أول إتصال رسمي بين الولايات المتحدة ومنظمـة التحريـر الفلسـطينية في تونس في 15 كانون الأول 1988 واستمر حتى شهر آيار مـن عـام 1990، عنـدما قـررت منظمة التحرير الفلسطينية تعليق الحوار نتيجة لعدم وصولها إلى أية نتائج تـذكر معهـا[4]. كما سنرى لاحقا.

---

(1). محافظة، الديمقراطية المقيّدة...، ص46 ؛ المدفعي، المصدر السابق، ص294.

(2) أمين مصطفى، الاتصالات السرية العربية- الصهيونية – 1993 (جدة: دار الوسيلة: 1994)، ص138 ؛ شاش، المصدر السابق، ص ص190-191.

(3) P.P.R.R, "Statement on Diplomatic Talks with the Palestine Liberation Organization", December 14, 1988, p. 1.

(4) المدفعي، المصدر السابق، ص295.

الفصل الرابع

موقف الولايات المتحدة الأمريكية من القضية الفلسطينية

في عهد الرئيس جورج بوش

1989 — 1993

المبحث الأول

مسعى الإدارة الأمريكية لإنهاء الصراع العربي (الإسرائيلي)

آمنت منظمة التحرير الفلسطينية بان الطريق إلى القدس أو نيل الحقوق الفلسطينية للشعب الفلسطيني يأتي عن طريق واشنطن، لاعتقادها بأنها الوحيدة القادرة على إقناع الحكومة (الإسرائيلية) بالتفاوض معها، وهي الوحيدة القادرة على الضغط على الإدارة (الإسرائيلية) في إعطاء الشعب الفلسطيني بعض حقوقه[1].

وفي أثناء تلك المدة وبالتحديد في الأسبوع الأول من شهر كانون الأول 1988، وجه بشكل مفاجئ ستين أندرسون Stean Anderson وزير خارجية السويد دعوة لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات لزيارة ستوكهولم عاصمة السويد، لحضور لقاء مع عدد من المنظمات غير الحكومية من ضمنها منظمات صهيونية أمريكية، ورأى الرئيس ياسر عرفات ان هذه فرصة لا بد من استثمارها. فزيارة أي بلد أوربي حسب رأيه مفيدة بغض النظر عن سبب أو دعوى الزيارة وقرر الرئيس عرفات اصطحاب معه عدداً من أعضاء اللجنة التنفيذية[2].

والتقى الرئيس عرفات مع المنظمات الصهيونية، ووجهت إليه بعض الأسئلة في أثناء الاجتماع حول المواقف السياسية الفلسطينية والدولة الفلسطينية، ورئيس الدولة الفلسطينية، وعن العلاقة مع (إسرائيل)، والإرهاب، والمواقف الصهيونية من هذه

(1) Thomasl. Friedman, "The World: U.S. P.L.O. Talks: An Unlikely Dialogue Comes to an end", The New York Times, Washington Dialogue 24, 1990, p. 1, متاح على شبكة الانترنت www.nytimes.com\1990\06\24\weekhnreeview\the-world-usplo.

(2) ممدوح نوفل، الانقلاب، أسرار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في مدريد وواشنطن، ص19، متاح على شبكة الانترنت www.mnofal.ps\madrid\04.pdf.

الأسئلة ومن طبيعة المدعوين ازدادت قناعة الرئيس عرفات والوفد المرافق له بان الاجتماع "تافه" فغادره الرئيس تاركا وفده مع أعضاء المنظمات الصهيونية الأمريكية[1].

وفي مساء 6 كانون الأول 1988 التقى الرئيس عرفات مع ستين أندرسون وزير الخارجية السويدي وكانت المفاجئة الكبرى للوفد وللرئيس عرفات بحسب قوله وقول كل أعضاء الوفد. من بداية اللقاء طرح أندرسون ان لديه رسالة مهمة من وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية جورج شولتز، والرسالة تتضمن مشروع علاقة مباشرة وحوار مباشر أمريكي مع منظمة التحرير الفلسطينية ونصت الرسالة على انه "إذا اتخذت منظمة التحرير الفلسطينية موقفا سياسيا ينبذ الإرهاب ويؤكد حق إسرائيل في الوجود، مع الاعتراف بصورة أوضح بالقرارين 242 و338 فان الإدارة الأمريكية على الاستعداد للبدء بحوار رسمي مباشر مع منظمة التحرير الفلسطينية، فوجئ الرئيس عرفات والوفد المرافق له بالعرض الأمريكي وعدّه تطورا نوعيا في العلاقة الفلسطينية الأمريكية، فهذه أول مرة منذ ظهور القضية الفلسطينية على مسرح السياسة الدولية عام 1947ـ1948 تتوجه فيها الإدارة الأمريكية لإقامة صلات رسمية مباشرة مع طرف فلسطيني بهدف البحث عن حل للصراع الفلسطيني (الإسرائيلي)[2].

وبعد قراءة الرئيس عرفات والوفد المرافق له لمضمون الرسالة الأمريكية المعروضة وطرحهم بعض الاستفسارات على أندرسون، ووضعا بعض التعديلات الأساسية على المشروع، وإستبقى أندرسون الوفد الفلسطيني لحين تلقي الرد مؤكدا على تشاؤمه من

---

(1) المصدر نفسه، ص19.

(2) احمد دياب، "لماذا تهتم الدول الاسكندنافية بالشرق الأوسط" ص1، متاح على الموقع www.digital.ahram.org.eg.home.aspx .

الاستخفاف، ورأوا بأن الرسالة مناورة أمريكية هدفها تعطيل إجتماع الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة الذي دعت له منظمة التحرير الفلسطينية[1].

وطلب أندرسون اللقاء على عجل مع الرئيس عرفات وأخبره قائلا: "لدي أخبار سارة فقد حصلت على موافقة وزير الخارجية الأمريكي على معظم التعديلات الفلسطينية" وأضاف "شولتز ينتظر الحصول الليلة على الموافقة النهائية من الرئيس عرفات"[2].

وطلب الرئيس عرفات مدة 48 ساعة للرد على رسالة وزير الخارجية الأمريكية شولتز وإعطاءه الموافقة النهائية، وأرسل الرئيس عرفات فورا الرسالة إلى المكتب السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية لدراستها والرد عليها ومرفقا معها سؤالا موجها إلى وزير الخارجية الأمريكية من احد الصحفيين ما نصه: "هل بيانك ان الفلسطينيين يمكن ان يطرحوا في المفاوضات موقفهم بشان إقامة دولة فلسطين" وفي الورقة وضع شولتز نص الجواب: "نعم الفلسطينيون في رأينا لهم الحق لكي يتابعوا أهدافهم في إقامة دولة مستقلة عبر المفاوضات والتفاوض فقط، والتفاعل المباشر مع الإجراءات المعنية فان النتيجة الثابتة النهائية يمكن التوصل إليها"[3].

وجرت مفاوضات ولقاءات كثيرة بين أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، لدراسة رسالة شولتز وزير الخارجية الأمريكي وقبل إعطاء رأيهم، صرح

---

(1) كوانت، الدبلوماسية الأمريكية...، ص ص511-516؛ حمزة عبد الحميد محمود الصمادي، تجربة منظمة التحرير الفلسطينية من المقاومة المسلحة إلى التسوية السلمية (1964م -2006م)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2008، ص ص131-132.

(2) "رجل الدبلوماسية الصامة" يتحدث عن مهمته بين الأمريكيين ومنظمة التحرير الفلسطينية" مجلة الدراسات الفلسطينية، مج1، ع1 شتاء 1990، ص ص 104-105؛ نوفل، المصدر السابق، ص21.

(3) نوفل، المصدر السابق، ص ص22-23.

الرئيس ياسر عرفات لوزير الخارجية السويدي أندرسون بجملة خطية تقول: "أن ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية يؤكد موافقته الشخصية على الاتفاق" ووضع الرئيس عرفات خطاً تحت كلمة الشخصية وأضاف: "هذا وسيتم إرسال الجواب الرسمي والنهائي لاحقا، ووفقا للقرار الذي سوف تتخذه اللجنة التنفيذية في الأيام القليلة القادمة"[1]. ولاحقا وافقت غالبية القيادة الفلسطينية واللجنة التنفيذية في اجتماعين منفصلين عقدا يوم 8 كانون الأول 1988 على الرسالة المعروضة من الأمريكان عبر وزير خارجية السويد أندرسون"[2].

وقد مهدت اللقاءات في السويد عن لقاء ممثلين عن منظمة التحرير الفلسطينية بإستثناء الرئيس ياسر عرفات مع مسؤولين أمريكيين في تونس في 15 كانون الأول 1988م[3]. وجلس ممثلون عن منظمة التحرير الفلسطينية[4] قبالة وفد رسمي أمريكي من وزارة الخارجية الأمريكية والعضو روبرت ب. جونيور Robert B. Jonuor سفير الولايات المتحدة في تونس ومع بدء الحوار الفلسطيني الأمريكي دخلت عملية البحث عن السلام منحا جديدا ونشطت الإدارة الأمريكية الجديدة تحركاتها باتجاه البحث عن حلول لقضايا المنطقة وصراعاتها المستفحلة، إذ بدأت تأخذ دور الوسيط المباشر بين

---

(1) محمود عباس أبو مازن، طريق أوسلو (بيروت: شركة المطبوعات: 1994)، ص48؛ محمد حسنين هيكل، سلام أوهام أوسلو ما قبلها وما بعدها، ط7 (القاهرة: دار الشروق: 2001)، ج3، ص ص 211-214.

(2) نوفل، المصدر السابق، ص 28.

(3) دياب، المصدر السابق، ص2.

(4) وهم كل من ياسر عبد ربه الأمين العام المساعد للجبهة الديمقراطية، عبد الله حوراني عضو المجلس الوطني الفلسطيني، حكم بلعاوي سفير فلسطين في تونس، وعبد اللطيف أبو حجلة مدير عام الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية. ينظر: مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات ووثائق الوحدة العربية، 1988، ط2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية: 1993)، ص755.

منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة (الإسرائيلية) ولم تحاول إشراك الدول المعنية بالصراع مع (إسرائيل) وراحت تعمل على تطويع الموقف الفلسطيني وتقريبه أكثر فأكثر من المواقف (الإسرائيلية)[1].

في الواقع ان الولايات المتحدة تكيل بمكيالين في التعامل مع القضية الفلسطينية، إذ صرح الرئيس الأمريكي ريغان قبل ذهاب الوفد الامريكي للحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية بيوم واحد فقط أي في 14 كانون الاول 1988 "بان السبب الرئيس لدخولنا هذا الحوار هو مساعدة إسرائيل لتحقيق الاعتراف بها وتحقيق الأمن الذي تستحقه"[2]. بل ذهب إلى أبعد من ذلك ففي الوقت الذي إجتمعت فيه الوفود في تونس في 15 كانون الأول 1988، وجه أحد الصحفيين سؤالا للرئيس الأمريكي من ان "إسرائيل مستاءة من هذا الحوار، فهل تقول لها شيئا" فأجاب الرئيس الأمريكي قائلا: "لتطمئن إسرائيل، وانه ليس من السهل علينا ان نتراجع ولو (بوصة) من موقفنا في ضمان سلامة أمن إسرائيل" وأضاف قائلا: "لا ينبغي ان نطالب إسرائيل أيضا بالالتزام بالقرارات التي تتمخض عن هذا الحوار"[3].

وفي سؤال آخر وجهه صحفي للرئيس الأمريكي في اجتماع آخر في 15 كانون الأول 1988 أيضا: "هل ستسعى الولايات المتحدة إلى الإعتراف بالدولة الفلسطينية في هذا الحوار". فكانت إجابة الرئيس الأمريكي ريغان وبدون تردد أو تحفظ "لا يوجد شيء من هذا القبيل ولا يمكن ان تكون هنالك دولة فلسطينية"[4].

ومما تقدم يظهر لنا ان الإدارات الأمريكية السابقة والحالية (عهد الرئيس ريغان) تسير بخطى ثابتة تجاه القضية الفلسطينية وهي التأييد الكبير لـ(إسرائيل) والوقوف معها

---

(1) Chomsky, Fateful Triangle, p. 845;
(2) P.P.R.R, "Statement on Diplomatic Talks with Palestine Liberation Organization" December 14, 1988, p.1.
(3) P.P.R.R, "Informal Exchange with Reporters on Diplomatic Talks with the Palestine Liberation Organization" December 15, 1988, p.1.
(4) Ibid, p.1.

لنيل الاعتراف (بحقها في الوجود) و(حقها في العيش بسلام) في بيئة تختلف عن بيئتها، وفي مقابل تجاهل حقوق الشعب الفلسطيني ـ صاحب الأرض الحقيقي ـ في تقرير مصيره، وكانت هذه الإدارات تتنافس في تقديم العون والمساعدة في جميع أشكالها لـ(إسرائيل). ويبدو في تصريحات الرئيس ريغان وكأن ولايته قد بدأت للتو وهو يستدر عواطف الصهاينة في الولايات المتحدة وهو في أيامه القلائل الأخيرة من أجل مدة رئاسته الثانية.

ان اندلاع الانتفاضة بغير علم منظمة التحرير الفلسطينية[1] ربما دل على وجود قيادات أخرى تستطيع أن تحرك الشارع الفلسطيني، فضلا عن ان الإنتفاضة بدأت تتوسع وتأخذ منحى كبيراً في تنظيم صفوف الشعب الفلسطيني وقد تخرج هذه الإنتفاضة عن السيطرة عليها، على ان الولايات المتحدة تعبر عن الحقيقة عندما قال شولتز: "إذا لم يتحرك الجميع نحو التسوية فان قطار الإنتفاضة سيفوت الجميع" وان هذه العبارة التي ذكرها شولتز تحذير للأطراف التي تعترف بها الثورة الشعبية، ومنها الأطراف العربية وهو تحذير يصل إلى التلويح بالخطر على مصيرهم[2].

كما أدت الإنتفاضة إلى خسائر كبيرة لـ(إسرائيل) على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية والمجتمع الدولي والمجتمع الأمريكي الذين بدؤوا يتعاطفون مع الشعب الفلسطيني[3]. فأرادت الولايات المتحدة الأمريكية ان تحتوي هذه الإنتفاضة من حيث سحب البساط من تحت أقدام التيار الإسلامي الذي بدأ يتصاعد مع بداية الإنتفاضة وإيجاد البديل الذي يمكن ان يسيطر على الإنتفاضة ويوقفها خوفا من إمتدادها

---

(1) ممدوح نوفل، قصة اتفاق أوسلو الرواية الحقيقية الكاملة "طبخة أوسلو" (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع: 1995)، ص15.

(2) احمد سعيد نوفل وآخرون، القضية الفلسطينية في أربعين عاما بين ضرورات الواقع وطموحات المستقبل (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية: 1989)، ص424.

(3) عايد، المصدر السابق، ص ص105–107.

إلى خارج فلسطين، فكانت منظمة التحرير الفلسطينية في الواجهة أمام اختيارها من الولايات المتحدة الأمريكية للتهدئة وإيقاف الإنتفاضة عبر التفاوض معها مباشرة في تحقيق مكاسب (إسرائيلية) فقط، دون النظر إلى متطلبات الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وتأكيد أيضا عدم الإعتراف بالكامل لمنظمة التحرير الفلسطينية وعدم الإعتراف أيضا بإقامة الدولة الفلسطينية وتقرير المصير للفلسطينيين. وان تبقى منطقة (الشرق الأوسط) هادئة تحت السيطرة الأمريكية، لان الولايات المتحدة تعد هذه المنطقة جزءا من الأمن القومي الأمريكي، والحفاظ على امن وسلامة (إسرائيل) هي جزء من الحفاظ على الأمن القومي الأمريكي.

وربما يكون الوازع الديني هو الباعث لموقف الولايات المتحدة المتمثل برئيسها ريغان تجاه القضية الفلسطينية ومناصرة (إسرائيل) دون الإعتراف بالحقوق الفلسطينية، إذ صرح الرئيس ريغان في إحدى خطاباته: "لأننا معنيون بالبحث عن السلام في الشرق الأوسط ليس بوصفه خيارا بل إلتزاماً معنوياً (دينياً)"[1].

وكان الرئيس ريغان من المناصرين للصهيونية المسيحية، وهي الحركة التي نشأت في الولايات المتحدة، الغرض منها تعضيد دولة (إسرائيل)، وقد أخذت هذه الدعوة طابعاً دينياً لأنها كانت تدَّعي ان عودة اليهود إلى فلسطين هو تحقيق للنبوات التي جاءت في الكتاب المقدس (العهد القديم) وكذلك إعداد لمجيء السيد المسيح عليه السلام إلى الأرض ثانية[2] وسيحكم لمدة ألف عام بعد حصول معركة نووية كبيرة على ارض

(1) محمد السماك، الدين في القرار الأمريكي، ط2 (بيروت: دار النفائس: 2005)، ص44.

(2) للمزيد من المعلومات عن نزول السيد المسيح عليه السلام وحكمه في الأرض، ينظر: غريس هالسل، النبوءة والسياسة الإنجيليون العسكريون في الطريق إلى الحرب النووية، ترجمة: محمد السماك، ط6 (بيروت: دار النفائس: 2005)، ص ص63-65.

فلسطين عرفت باسم هرمجدون[1]، الذي يقول عنها الرئيس ريغان: "ربما نكون الجيل الذي سوف يرى هرمجدون"[2].

وانتشرت هذه الدعوة في عهد الرئيس ريغان وأصبح دعاتها يقولون في وجود (إسرائيل) الحاضرة: "أنه وجود الهي" ويقود هذه الدعوة المنصر الإنجيلي الأمريكي جيري فالويل Jerry Falwell وهو أكبر أصدقاء الرئيس ريغان[3]، وقد نقل عن فالويل قوله: "أن الله لم يكرم أمريكا إلا لأنها كريمة تجاه اليهود" وأضاف فالويل قائلا: "اعتقد بأننا إذا فشلنا في حماية إسرائيل، فلن نعود مهمّين في نظر الله" وتضيف الكاتبة غريس هالسل: "لقد وجد جيري فالويل فرصاً كثيرة ليقول للأمريكيين أن مصيرهم يعتمد على الموقف الذي يقفونه من إسرائيل، وان لم يظهر الأمريكيون استعدادا تاما لدعم إسرائيل بالسلاح والدولار، فان أمريكا ستفقد كل شيء"[4].

وفي إطار هذا الإيمان المتقدم كان يجري العمل على تجميع اليهود في (إسرائيل) وإلتزاما بهذا الإيمان أيضا تتعطل كل إمكانية للسلام بين العرب واليهود، وتتواصل حالة الحرب في المنطقة حتى يقع الانفجار الكبير (معركة هرمجدون) التي لا بد منها لتحقيق الإرادة الإلهية بالعودة الثانية للمسيح[5].

وفي اليوم الذي بدأ فيه الحوار الأمريكي مع منظمة التحرير الفلسطينية في تونس، أي في 15 كانون الأول 1988 أرسل وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز رسالتين

---

(1) لمعي، المصدر السابق، ص18.

(2) غريس هالسل، يد الله لماذا تضحي الولايات المتحدة بمصالحها من اجل إسرائيل؟!، ترجمة: محمد السماك (القاهرة: دار الشروق: 2005)، ص23.

(3) محمد معروف الدواليبي، أمريكا وإسرائيل دراسة لدور الفكر الديني في الدعم الأمريكي لإسرائيل من خلال واقعة إيران غيت (دمشق: دار القلم: 1989)، ص ص46-47.

(4) المصدر نفسه، ص ص47-48.

(5) محمد السماك، الصهيونية المسيحية، ط4 (بيروت: دار النفائس: 2004)، ص81.

إحـداهما إلى رئـيس الحكومـة (الإسـرائيلية) شـامير والأخـرى إلى وزيـر الخارجيـة (الإسرائيلي) بيرس، يخبرهما انه سوف يجلس هذا اليـوم مـع وفـد مـن منظمـة التحريـر الفلسطينية في تونس لبدء المفاوضات معها وعلى الرغم من علمـه بمـدى "حساسـية هـذا الموضـوع لشـعب إسـرائيل". وتم طمأنـة إسـرائيل بأنـه سـوف يوضـح لمنظمـة التحريـر الفلسطينية "انه لا شيء يمكن ان يخل أو يؤثر سلبيا في علاقتنا مع إسرائيل، وما يـدفعنا إلى القيام بدور نشط في عملية السلام، هو الرغبة في رؤية إسـرائيل آمنـة وقويـة، وتعـيش في سلام مع جيرانها"[1]، وان قرار الولايات المتحدة هذا "لا يؤخـذ علـى محمـل الجـد" ووعـد شولتز بان الولايات المتحدة الأمريكية "ستبقي إسرائيل على علم تام بما يحـدث في الحـوار مع منظمة التحرير الفلسطينية"[2].

وفي مقابل هذه التطمينات التي أعلنها البيت الأبيض والخارجية الأمريكية أعلـن رئيس الوزراء (الإسرائيلي) يتسحاق شـامير "أن دخـول الولايـات المتحـدة الأمريكيـة في الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية خطأ فادحاً، الذي من شأنه ان يكون له تـأثير علـى العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة"[3]، وقال وزير الخارجيـة (الإسـرائيلي) بـيرس: "هذا يوم حزين بالنسبة لنا"[4].

وعبر الإجتماع الذي دار بين الوفـد الفلسـطيني والوفـد الأمريكـي، طـرح الوفـد الفلسطيني أمرين، أولهما: مشروع إقامة الدولة الفلسطينية وثانيهما: ان تكون المفاوضات المباشرة في مؤتمر دولي وبحضور الدول الأعضاء الدائمة العضوية[5].

---

(1) I.M.F.A, D.(242), Letter from Secretary of State Shultz to Vice Premier and Foreign Minister peres- 15 December 1988, Vol. 9-10: 1984-1988, p.p.1-2.

(2) Reuters, P.L.O. U.S. Meetings Resuming, Arafat Says, March 19, 1984, P.I www.com.nytimes.com\989\03\19. world\PLO\ U.S.
56.

(3) I.M.F.A, D.(425), Interview with Vice Premier and Foreign Minister Peres on Israel Radio- 15 December 1988, Vol. 9-10: 1984-1988, p.p.1-2.

(4) American Jewish Year Book 1990, p.456.

(5) أبو مازن، طريق أوسلو...، ص51.

إما الوفد الأمريكي فطرح ثلاث نقاط للتفاوض عليها وهي: "مسألة الإرهاب" والمفاوضات المباشرة مع إسرائيل وشكل العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة، وكان يردد أيضا في الإجتماعات ما تطرحه (إسرائيل) ولم يطرح أية مبادرة للسلام عبر محاورته لمنظمة التحرير الفلسطينية(1).

ومع تواصل جلسات الحوار الفلسطيني الأمريكي التي إستمرت ما يقارب من خمسة لقاءات، فان الحوار ظل في إطار مناقشات عامة كانت قاعدة لتقديم مجموعة من المبادرات(2) لعل من أبرزها:

مبادرات التسوية الممهدة لعقد مؤتمر مدريد

شهد عام 1989 مقترحات ومبادرات عدة لتسوية القضية الفلسطينية. وكانت من أهم هذه المبادرات: مبادرة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ومبادرة رئيس الوزراء الإسرائيلي يتسحاق شامير ومبادرة وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر ومبادرة الرئيس المصري حسني مبارك.

1- مبادرة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، آيار 1989:

بعد انتهاء المفاوضات بين منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة الأمريكية في تونس التي لم تتمخض عن نتائج إيجابية تذكر، طرح الرئيس عرفات مبادرة تمخضت عن نقاط عدة من أهمها: انسحاب جزئي للقوات (الإسرائيلية) من الأراضي المحتلة للتحضير للإنتخابات، ووضع جدول زمني للانسحاب الشامل من الضفة الغربية وغزة

---

(1) Reuters, P.L.O. U.S. Meetings Resuming, Arafat Says, March 19, 1984, P.I www.com.nytimes.com\989\03\19. world\PLO\ U.S.

(2) بلال الحسن، "علامات الطريق في التفاوض الفلسطيني- الإسرائيلي: نهج الاعتدال الذي لم يثمر"، ص6، متاح على الموقع .www.palestine-Stadies.org\Files\pdf\mdf\10808

خلال (27) شهرا على مراحل، وان تجري الانتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة، مع عودة اللاجئين إلى ديارهم، وتحديد موعد لاستقلال الدولة الفلسطينية[1].

إتسم الموقف الأمريكي من مبادرة الرئيس عرفات بالرفض التام لقيام دولة فلسطينية، وبقبول إجراء الإنتخابات على ان تكون جزءا من التسوية السياسية عبر مفاوضات مباشرة بين منظمة التحرير الفلسطينية و(إسرائيل)[2].

ومن الملاحظ أيضا ان هذه المبادرة لم تكن مقبولة من الحكومة (الإسرائيلية)، ولكن تلك المدة شهدت جملة متغيرات سياسية إضطرت الإدارة (الإسرائيلية) لان ترد على مبادرة الرئيس عرفات بمبادرة جديدة عرفت في حينها بمبادرة يتسحاق شامير للحكم الذاتي[3].

2ـ مبادرة رئيس الوزراء (الإسرائيلي) يتسحاق شامير للحكم الذاتي 14 آيار 1989.

لم يكن رئيس الوزراء (الإسرائيلي) يتسحاق شامير يرغب في ان يقدم أية تنازلات للفلسطينيين عبر مبادرته التي طرحها في نيسان 1989، التي تمت مناقشتها مع الرئيس الأمريكي جورج بوش George Bush [4] (1989- 1993) ووزير خارجيته

---

(1) احمد نافع، الطريق إلى مدريد (القاهرة: وكالة الأهرام للتوزيع: 1993)، ص ص62-63.

(2) يوميات ووثائق الوحدة العربية 1988، ط2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية: 1993)، ص ص756-757؛ نافع، المصدر السابق، ص63.

(3) I.M.F.A, D.(53), Interview with Prime Minister Shamir in the Jerusalem post- 9 May 1989, Vol. 11-12, p.1.

(4) جورج بوش: الرئيس الحادي والأربعين للولايات المتحدة الأمريكية، ولد عام 1924، وهو دبلوماسي ورجل دولة، درس في جامعة يال ثم التحق بعد ذلك بطيران بالبحرية الأمريكية، أسس شركة زاباتا للبترول عام 1953، وانتخب في مجلس النواب عن ولاية تكساس، أصبح مندوبا للولايات المتحدة في الأمم المتحدة 1970- 1973، ثم عين سفيرا لبلاده في الصين خلال عامي 1974ـ1975، تولى رئاسة الولايات المتحدة للأعوام 1989- 1993. ينظر: زاوتر: المصدر السابق، ص ص191-297؛ Biography of George Bush' www.bushlibrary.Tamu.Edu.

جيمس بيكر في البيت الأبيض[1]، الذي أعلن سياسة الولايات المتحدة ورئيسها جورج بوش في (الشرق الأوسط): "بان الولايات المتحدة تستطيع ان تكون أكثر اللاعبين نفوذاً، ولكن المهم ان لا نسمح بنشوء تصور يفيد ان بمقدورنا ان نحقق السلام، وان نقدم التنازلات الإسرائيلية" وأضاف قائلا: "إذا كان هناك سلام دائم سيتحقق، فينبغي ان يكون ذلك نتيجة مفاوضات مباشرة بين الفرقاء، وليس شيئا يفرض أو يقدمه أي طرف من الخارج، بما في ذلك الولايات المتحدة"[2].

ويشير موشي آرنس Moshe Arens وزير خارجية (إسرائيل) في مقابلة صحفية على إذاعة (إسرائيل) إلى: "أن الرد الأمريكي على مبادرة شامير كانت إيجابية، وانه يجري دراستها في القاهرة" بعد ان تم إرسال وفد (إسرائيلي) إلى القاهرة حاملا معه مبادرة لطرحها على الحكومة المصرية لقربها من القضية الفلسطينية ولكي تساعد الحكومة (الإسرائيلية) على إقناع منظمة التحرير الفلسطينية لقبولها[3]، وتم إعتماد هذه المبادرة من الحكومة (الإسرائيلية) في 14 آيار 1989[4].

أراد يتسحاق شامير بهذه المبادرة معالجة بعض الظواهر المتعلقة بـ(إسرائيل) كالإنتفاضة التي شوهت وجه (إسرائيل) دولياً، وأظهرته على حقيقته، فضلا عن ذلك الخسائر المادية والمعنوية التي تكبدتها جراء الإنتفاضة ووقوف الإعلام العالمي ضد سياسة الجيش (الإسرائيلي) في قمعه للانتفاضة الفلسطينية[5]، وإعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بقرارات الأمم المتحدة و(إسرائيل)، وإعلانها عن نبذ العنف و(الإرهاب) وتصاعد المد الإسلامي في فلسطين كما مر بنا سابقا. ناهيك عن إعلان الأردن لفك

---

(1) I.M.F.A, D.(37), Peace Proposals of Prime Minister Shamir-6 April\ 1989, Vol. 11-12, p.p.1-2.

(2) كوانت، عملية السلام الدبلوماسية..، ص ص530-531.

(3) I.M.F.A, D.(40), Interview with Foreign Minister Arens on Israel Radio -13 April 1989, Vol. 11-12, p.1.

(4) I.M.F.A, D.(54), Israel-s Peace Inititive-14 May 1989, Vol. 11-12, p. 1.

(5) A.J.Y.B, 1990, p.p. 472-473.

ارتباطه بالضفة الغربية عام 1988، بناءً على متغيرات الإنتفاضة الفلسطينية، وتأسيساً على توجه القمة العربية التي عقدت في الجزائر عام 1987، والتي جاءت رداً على مبادرة جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكي التي تجاهلت الطرف الفلسطيني، وإعلان منظمة التحرير الفلسطينية إستقلال فلسطين وقيام الدولة الفلسطينية على الأراضي الفلسطينية، وهو القرار الذي لاقى ترحيباً دولياً واسعاً، ووضع السياسة (الإسرائيلية) في زاوية بالغة الحرج، وهو شكّل نقلة نوعية إلى حدٍّ ما على صعيد تحريك عملية التسوية.

وبناءً على ما سبق مع خوف الحكومة (الإسرائيلية) من ان يسحب البساط من تحت أقدامها التي طالما عوّلت على استثمار الرفض الفلسطيني والعربي لقرارات الشرعية الدولية المرقمة 181، 242، 338 وتغير في مواقف منظمة التحرير الفلسطينية في موافقتها على قرارات الأمم المتحدة، مما إضطر يتسحاق شامير رئيس الوزراء (الإسرائيلي) لتقديم مبادرة سلمية لإخراج حكومته من زاوية الحرج السياسي والعزلة الدولية ومحاولة وضع الكرة في الملعب الفلسطيني.

وتتكون المبادرة (الإسرائيلية) من عشرين نقطة، أبرزها[1]:

- ان تجري انتخابات في الأراضي المحتلة بالضفة الغربية وقطاع غزة.
- ان يتفاوض ممثلو الفلسطينيين مع الحكومة الإسرائيلية حول إجراءات التسوية الشاملة للأراضي المحتلة.
- بعد إقرار الحكم الذاتي بثلاثة أعوام يمكن للفلسطينيين المنتخبين والحكومة الإسرائيلية تقديم المقترحات التي يرونها.
- ان تتم تسوية مسالة اللاجئين الفلسطينيين بالأراضي المحتلة وإنهاء حالة الحرب بين إسرائيل والدول العربية المجاورة لها.

---

(1) وللمزيد من التفاصيل عن نصوص المبادرة، ينظر:
I.M.F.A, D.(54), Israel-s Peace Initiative..., p.p.1-3.

- لا يمكن إشراك فلسطينيو الخارج في الانتخابات في الضفة الغربية وغزة، ومن ثم في المفاوضات التي ستجري مع الحكومة الإسرائيلية.

- رفض قيام دولة فلسطين أو إجراء أية مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية.

ومن الملاحظ على هذه المبادرة انها تجاهلت منظمة التحرير الفلسطينية تماما، كما تجاهلت أيضا الفلسطينيين المقيمين خارج الأراضي المحتلة، وعدَّت المشكلة الفلسطينية مشكلة داخلية، وربما لا تزيد من وجهة نظر الحكومة (الإسرائيلية) عن مشكلة أقلية موجودة في (الصدفة) على أراضي لم تكن مملوكة لها يوما ما، كما هدفت المبادرة إلى عزل الفلسطينيين في الداخل عن ممثليهم خارج فلسطين، ومسألة أخرى خطيرة، في ان الانتخابات التي تعرَّضت لها المبادرة سوف تجري تحت الحكم العسكري (الإسرائيلي) وتحت السيطرة الكاملة للجيش (الإسرائيلي)، وبعد وقف الإنتفاضة الفلسطينية[1] بدون أي مقابل سياسي.

أما الولايات المتحدة الأمريكية وموقفها من المبادرة (الإسرائيلية) إذ كانت معها منذ اللحظة الأولى التي طرحت فيها المبادرة ومرورا بمناقشتها في الكنيست (الإسرائيلي) إذ ان دينس روس المبعوث الأمريكي لـ(الشرق الأوسط) والوفد الذي يرأسه كانوا في الغرفة المجاورة للقاعة التي أقرت الحكومة (الإسرائيلية) فيها مشروع "المبادرة" وما كادت جلسة الحكومة (الإسرائيلية) تنفض حتى دخل الوفد الأمريكي على المجتمعين، وأعرب دينس روس في حديثه مع يتسحاق شامير رئيس الوزراء (الإسرائيلي) وآرنيس وزير خارجيته في أثر الجلسة عن إرتياحه إلى مبادرة شامير التي أصبحت منذ الآن قرار الحكومة (الإسرائيلية) كلها، كما واصلت الولايات المتحدة محاولتها تسويق الخطة "السلمية" الجديدة لدى الفرقاء العرب المعنيين، الذين أعلنوا جميعاً قبولها بتحفظ أو شروط.

---

(1) إسرائيليات، "مبادرة السلام الإسرائيلية: مضمونها، محطات إقرارها، والدور الأمريكي منها" مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ع 1 شتاء 1990، ص185.

كما قامت الولايات المتحدة بدور أساسي في إنقاذ المبادرة بعد ان أدخلتها مقررات حزب الليكود في مدة من الجمود والتعثر، فقد سارعت الإدارة الأمريكية إلى الإعلان عن ان المبادرة "السلمية" لا تزال قائمة. وجرت إتصالات يومية بين الحكومة الأمريكية والحكومة (الإسرائيلية). وكان المبعوث الأمريكي دينس روس طرفا في وضع صيغة قرار الحكومة (الإسرائيلية) الذي وضع حدا للأزمة في 23 تموز 1989. كما تابعت الدبلوماسية الأمريكية مساعيها للترويج للخطة ولإنعاشها هذه المدة عبر اللقاءات مع شخصيات في الأراضي المحتلة[1].

ومن هنا رفضت منظمة التحرير الفلسطينية المبادرة (الإسرائيلية) وعدَّتها مناورة تستهدف إخراج إسرائيل من عزلتها الشاملة، والإلتفاف حول الجهود الرامية حول عقد مؤتمر دولي للسلام في (الشرق الأوسط) التي طالما كانت تخشى عقد أي مؤتمر دولي بشأن القضية الفلسطينية وتعرقله خوفا من إصدار قرارات دولية تخدم القضية الفلسطينية. كما وأكدت منظمة التحرير الفلسطينية ان الطريق الفعلي نحو السلام، إنما يتمثل في التحضير لعقد المؤتمر الدولي للسلام في (الشرق الأوسط) بمشاركة الدول الخمس دائمة العضوية، وجميع أطراف الصراع في المنطقة بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية[2].

وفي حزيران عام 1989 أرسل (95) عضوا من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي رسالة إلى جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي يعبرون فيها عن تأييدهم لمبادرة السلام التي تقدمت بها الحكومة (الإسرائيلية) ويرون: "أن إجراء إنتخابات حرة وديمقراطية في الضفة الغربية وقطاع غزة أمراً لا بد منه لفسح المجال لظهور زعامة فلسطينية محلية، وذلك بوصفه خطوة أولى نحو سلام عادل ودائم بين إسرائيل وجيرانها العرب" كما

---

(1) إسرائيليات، "مبادرة السلام ...، ص200-201.

(2) مها بطامي، "الطروحات الإسرائيلية للتسوية" مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، ع 194 آيار 1989، ص138.

أضافت الرسالة 'إننا على يقين من ان عرض إسرائيل صادق وبعيد الأثر. وللولايات المتحدة الأمريكية دور حيوي تؤديه في إقناع الآخرين بحسنات المبادرة الإسرائيلية'[1].

كما رحب الرئيس الأمريكي جورج بوش باقتراح رئيس الوزراء (الإسرائيلي) يتسحاق شامير الذي يدعو إلى إجراء إنتخابات في الضفة وقطاع غزة مؤكدا في الوقت ذاته معارضته لإقامة دولة فلسطينية، كما دعى الرؤساء العرب إلى قبول مبادرة شامير التي تدعو إلى إجراء انتخابات في الأراضي المحتلة[2].

أما وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر فقال: 'ان الشروط الصارمة التي وضعها شامير في مشروعه لإجراء إنتخابات في الضفة وقطاع غزة ستجعل التحرك نحو السلام في الشرق الأوسط أكثر صعوبة'[3].

3ـ مبادرة النقاط العشر للرئيس حسني مبارك 11 أيلول 1989:

تحفظت مصر على مبادرة شامير، لأنها لا تلبي مطالب السلام العادل والشامل للصراع العربي الإسرائيلي. ومن هنا بدأ التحرك المصري لطرح رؤية مغايرة تكون أكثر اعتدالاً وقبولاً. كما حددت مصر أبعاد هذه المبادرة على أساس تقريب وجهات النظر وفض نقاط الخلاف بين مبادرة شامير ومبادرة الرئيس عرفات. وإحتوت المبادرة على نقاط عشر كان أهمها[4]:

---

(1) وثائق دولية 'رسالة إلى جيمس بيكر وزير الخارجية من 95 عضوا من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي، واشنطن، حزيران 1989' مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 1 شتاء 1990، ص170-171.

(2) اللداوي، المصدر السابق، ص70.

(3) المصدر نفسه، ص70.

(4) حازم محمد عطوة زعرب، مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط وأبعاده الإقليمية والدولية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2011، ص ص42-43.

- اشتراك مواطني الضفة الغربية والقطاع بما فيها القدس الشرقية، في انتخابات حرة ديمقراطية، في ظل رعاية دولية، على ان يتم الإعداد للانتخابات في مدة لا تزيد عن شهرين، وعلى ان ينسحب الجيش الإسرائيلي من المناطق التي يوجد فيها صناديق الانتخابات، وان تقبل إسرائيل بنتائجها.
- تقوم عملية التسوية على أساس قبول الأطراف لقراري مجلس الأمن 242 و338. وان التسوية الدائمة على أساس "الأرض مقابل السلام" وضمان الحقوق السياسية للفلسطينيين في مقابل ضمان الأمن لجميع الأطراف.
- وقف كافة عمليات الاستيطان في الأراضي المحتلة عبر المفاوضات.
- ضمان الولايات المتحدة الأمريكية لكل النقاط أعلاه، مع إعلان ذلك مسبقا من جانب حكومة إسرائيل.

لقد كانت هناك مواقف مختلفة من مبادرة الرئيس المصري حسني مبارك. فالموقف الأمريكي تمثل في تصريح المتحدثة بإسم وزارة الخارجية الأمريكية مارغريت توتوبلر التي قالت: "إننا نواصل تشجيع جميع الأطراف على إيجاد وسائل لإطلاق حوار إسرائيلي-فلسطيني حول المبادرة الإسرائيلية الخاصة بالانتخابات في الأراضي المحتلة" وأضافت "وبمقدار ما تستطيع نقاط مبارك العشر المساعدة على المضي قدما في هذا الاتجاه، فإننا نرحب بالجهود المصرية"[1].

من الملاحظ ان هذه المبادرة ليست بحد ذاتها هدفا للحل ولكن الهدف هو للتوصل إلى حل عادل للقضية الفلسطينية، وقد تضمنت مبادرة مبارك نقاطاً ايجابية من وجهة النظر الفلسطينية من أجل التحرك لتحقيق السلام الشامل والعادل، إذ تجنب بيان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الصادر في14 أيلول 1989 وكذلك بيان القيادة الوطنية الموحدة التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية رفض مبادرة مبارك بشكل قاطع أو

(1) اللداوي، المصدر السابق، ص75.

توجيه أي نقد لمصر لطرحها على الرغم من تجاهل تلك النقاط لدور منظمة التحرير الفلسطينية وتنكرها للحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيها حق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة[1].

أما الموقف الإسرائيلي من هذه المبادرة فقد إتسم بالرفض إذ صرح رئيس الوزراء (الإسرائيلي) يتسحاق شامير في 11 أيلول 1989: "أن حكومة إسرائيل تقف وراء مبادرة السلام الإسرائيلية كما أقرت دون أي زيادة أو نقصان ولا شيء ملزم للحكومة سوى المبادرة التي أقرت في الحكومة والكنيست"[2].

ونتيجة لهذا الرفض (الإسرائيلي) للمبادرة المصرية، أعربت الولايات المتحدة الأمريكية عن (خيبة أملها) كما "هددت بالانسحاب من العملية السلمية إذا لم يكن هناك أي حل وسط" فأدى هذا التهديد إلى تراخي الموقف (الإسرائيلي) ووعدت الحكومة (الإسرائيلية) على ان تنظر إلى المبادرة المصرية من حيث المبدأ، وتحفظت على مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات بأي شكل من الأشكال[3].

وهكذا بات واضحا ان هناك تباين كبير بين مواقف الجانب الفلسطيني والجانب (الإسرائيلي) والموقف المصري. وفي ضوء هذا التباين طرح وزير خارجية الولايات المتحدة مبادرة عرفت بإسمه، حيث أطلق عليها اسم "مبادرة جيمس بيكر".

4ـ مبادرة النقاط الخمس لوزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر تشرين الأول 1989.

قامت خطة جيمس بيكر على خمس نقاط أساسية وهي:

1ـ الموافقة على مبدأ إجراء حوار فلسطيني إسرائيلي بهدف التوصل لتسوية شاملة عبر المفاوضات المباشرة وفقا للقرارين 242 و338.

---

(1) المصدر نفسه، ص74.

(2) المصدر نفسه، ص 74؛ إسرائيليات "مبادرة السلام..." ص 202.

(3) I.M.F.A, D.(107), Five Point Election Plan of Secretary of State Paker- 1 November 1989, Vol. 11-12, p.p. 1-2.

2- تتشاور مصر مع الفلسطينيين على تشكيل وفودهم ولكنها لا تتكلم نيابة عنهم.

3- لإسرائيل الحق في الموافقة على تشكيل الوفد الفلسطيني، على ان يكون معلوماً مشاركتها في الاجتماع الثلاثي بالقاهرة على أساس مبادرة شامير السالفة الذكر والخاصة بالانتخابات بالأراضي المحتلة، على ان يكون للفلسطينيين الحق في طرح قضايا أخرى.

4- في حال تعثر المفاوضات يمكن تنسيق الجهود عبر لقاء ثلاثي في واشنطن بحضور وزير الخارجية المصري عصمت عبد المجيد ونظيره الإسرائيلي موشيه ارنيز ووزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر.

5- تحضر إسرائيل هذا الحوار على أساس المبادرة الإسرائيلية[1].

لم تأت خطة جيمس بيكر بجديد وانها مجرد إجراءات لبدء الحوار الفلسطيني - (الإسرائيلي) وفقا لمبادرة شامير، وهذا يعني ان مبادرة شامير هي أساس الحل من وجهة النظر الأمريكية، فهي تشترط موافقة (إسرائيل) على تشكيل الوفد الفلسطيني الذي يقتصر على ممثلين من داخل الأراضي المحتلة.

وعلى الرغم من ان المبادرة الأمريكية لم تأت بجديد كما ذكر سابقاً، إلا ان الحكومة (الإسرائيلية) تمادت في طلباتها، ففي اجتماع لمجلس الوزراء في تشرين الثاني 1989 قررت الحكومة (الإسرائيلية) بالموافقة على خطة بيكر مع التأكيد ان تتعهد الولايات المتحدة ان تكون العملية برمتها منسقة مع مبادرة السلام (الإسرائيلية) وعلى وفق أحكام ستة أهمها: ان تكون قائمة الفلسطينيين مقبولة لدى إسرائيل وان الاخيرة لن تتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، وان تكون العملية الانتخابية في الضفة وغزة على نحو يتفق مع الخطوط العريضة التي تضمنتها مبادرة السلام (الإسرائيلية)، وان تؤيد الولايات المتحدة علناً المواقف (الإسرائيلية) أعلاه وسوف تقف إلى جانب إسرائيل في

---

(1) I.M.F.A, D.(107), Five Point Election Plan…, 1989, p.2

حالة إنحراف الطرف الآخر عن ما تم الاتفاق عليه، وان تعلن الولايات المتحدة ومصر تأييدها لمبادئ كامب ديفيد[1].

أما موقف منظمة التحرير الفلسطينية من خطة بيكر فقد جاء في 17 تشرين الأول عام 1989، إذ أعلن المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية رفضه نقاط بيكر الخمس التي تنص على إجراء انتخابات في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفقاً للشروط (الإسرائيلية)[2]، كما دعت منظمة التحرير الفلسطينية إلى دعم الإنتفاضة الفلسطينية وإلى التمسك بقرارات المجلس الوطني ومبادرة السلام الفلسطينية وقرارات القمة العربية الصادرة في الدار البيضاء في المغرب[3].

ومن جهة أخرى كانت استجابة الرئيس الأمريكي جورج بوش نحو مقترحات جيمس بيكر ايجابية جدا، وغدت هذه المقترحات أساسا للسياسة الأمريكية للسنوات التالية، إذ طالب الرئيس الأمريكي جورج بوش بتجميد المجمعات السكنية الاستيطانية التي يجري بنائها أو التخطيط لها في الأراضي المحتلة، وأضاف وزير الخارجية الأمريكي بيكر في مطلع عام 1990 وبحدة بلاغية بارزة، انه: "لم يكن هناك شيءٌ يجعل من مهمتي لمحاولة إيجاد شركاء عرب وفلسطينيين لإسرائيل أكثر صعوبة من تقديم التحية لي بمستوطنة جديدة في كل مرة أصل إلى هناك"[4].

وفي الوقت ذاته تحدث الرئيس الأمريكي جورج بوش عن الموضوع ذاته، مدعما بشهادة وزير خارجيته بيكر ومؤكدا على ان حكومة (إسرائيل) لم تستجب لنداءاته "التي

---

(1) I.M.F.A, D.(108), Cabinet Decision on the Five- Point Plan of Secretary Baker, 5 November 1989, Vol. 11-12, p. 1.

(2) اللداوي، المصدر السابق، ص79.

(3) زعرب، المصدر السابق، ص44.

(4) اللداوي، المصدر السابق، ص80.

تنطوي على مشاعر القلق بالنسبة إلى إقامة مستوطنات جديدة في الضـفة الغربيـة وقطـاع غزة" وأضاف قائلا: "ان المستوطنات عقبة خطيرة بل انها العقبة الأساسية"[1].

ولم يمض وقت طويل حتى أعلـن رئـيس الـوزراء (الإسـرائيلي) يتسـحاق شـامير رفضه نقاط بيكر الخمس على الفور، قائلا في مقابلة صحفية انه: "غير مستعد لحل وسـط مع الفلسطينيين حتى لو كان ذلك معناه إنهيار حكومته ونشوب نزاع حاد مـع الولايـات المتحدة الأمريكية"[2].

كما صرح رئـيس الـوزراء يتسـحاق شـامير في 12 شـباط 1990 إمـام الكنيسـت (الإسرائيلي) قائلا: "ان ارض إسرائيل لا يمكن تقطيعها إلى أجزاء، ان إسرائيل تشهد الآن وقتا عظيماً وأياماً عظيمة، ويجب ان نكون مستعدين لاستقبال إخواننا واستيعابهم بـأذرع وبود وبحب، هناك فقط بلاد واحدة هي وطن الشعب اليهودي، ارض التـوراة والأنبيـاء، إنها حلم الشعب اليهودي منذ أجيال، لذا فان من حق كل يهودي مهاجر ان يختار مكان إقامته وحسب رغبته"[3].

وبناءا على هذه المواقف والتصريحات من رئيس الوزراء الإسـرائيلي شـامير تـبين بان الحكومة (الإسرائيلية) لا تريد مطلقا أية إمـلاءات خارجيـة علـى مـا تقـوم بـه، وان الحكومة (الإسرائيلية) غير مستعدة للتسوية وللحلول الوسطية وانها لا توافـق علـى أيـة مبادرة ان لم تخرج من تحت عباءة الكنيست (الإسرائيلي) وانها لم توافق على مبادرة وزير الخارجية الأمريكي بيكر علـى الـرغم مـن ان المبـادرة تجاهلـت كافـة الحقـوق الشـرعية للشعب الفلسطيني، خوفا منها ان تتحول القضية الفلسطينية إلى المحافل الدولية. وان هذه

---

(1) تشربل، روتنبرغ، "إدارة بوش والفلسطينيون: إعادة تقييم" في سليمان وآخرون، فلسطين والسياسة الأمريكية...، ص287.

(2) Palestine Facts, "Baker Plan, 1989" p.1. www.palestinefacts.org.

(3) I.M.F.I, D.(132), Address by Prime Minister Shamir to Likud Central Committee-12 February 1990, Vol.11-12, p.p.1-2 ;

روتنبرغ، المصدر السابق، ص287؛ كوانت، عملية السلام الدبلوماسية...، ص ص542-543.

التصريحات في نظر الحكومة (الإسرائيلية) بشأن هجرة اليهود السوفيت إلى الأراضي المحتلة وبناء المستوطنات السكنية لهم، سوف تجد الولايات المتحدة ستوافق على كل ما يصدر عن الحكومة (الإسرائيلية) عاجلا أم آجلا، لان الولايات المتحدة لا تريد حلا سلمياً شاملا للقضية الفلسطينية يؤدي إلى السلام الدائم والشامل في المنطقة.

وفي غضون ذلك إرتفعت الأصوات في الكنيست (الإسرائيلي) تطالب رئيس الوزراء شامير مناقشة موضوع الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفيتي، وأكدت الكنيست في بيانها الصادر في 12 شباط 1990 في ختام الجلسة "أن الهجرة اليهودية هي الهدف الرئيس والأهم في نظر الدولة والحركة الصهيونية"[1].

ان للولايات المتحدة ازدواجية في المعايير تجاه القضية الفلسطينية، فنراها تطالب بوقف الجمعات السكنية الاستيطانية وتجميدها في الأراضي المحتلة في حين يشير يتسحاق شامير إلى أنَّ الرئيس الأمريكي جورج بوش طلب من الحكومة السوفيتية السماح لليهود السوفيت بالهجرة إلى إسرائيل عن طريق الطيران المباشر إلى إسرائيل[2].

ان هذه الازدواجية في المعايير للولايات المتحدة الأمريكية يسميها رئيس الوزراء (الإسرائيلي) يتسحاق شامير هي "أختلاف في الرأي" ففي 23 شباط 1990 يقول شامير: "هناك أشياء لا نتفق عليها مع حكومة الولايات المتحدة، على سبيل المثال إقامة المستوطنات، وعلى هذا لم يكن هناك اتفاق لكنها لا تضر في النهوض في العلاقات الودية بين البلدين. ومبدأ علاقتنا مع الولايات المتحدة هو ان هنالك صداقة ومصالح مشتركة، وتعاون استراتيجي مشترك، على الرغم من الاختلافات في الرأي حول مواضيع معينة، وقد ذكرتُ واحدة منها"[3].

---

(1) I.M.F.A, D. (132), Address by Prime Minister Shamir…, 1990, p.2.
(2) I.M.F.A, D.(133), Interview with. Prim Minister Shamir in the Jerusalem post-23 February 1990, Vol. 11-12, p.1.
(3) Ibid, p.2.

وفي آيار 1990 دعا وزير الخارجية الأمريكي بيكر (إسرائيل) لوقف بناء المستوطنات السكنية، وأكد على تطبيق الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني[1]. وعبر ما صرَّحته الولايات المتحدة من مبادرة جيمس بيكر يتبين ان تلك الاقتراحات جاءت لتعزيز الموقف (الإسرائيلي) القائل: "بأنه لا يوجد خيار آخر في منطقة (الشرق الأوسط) سوى الخيار (الإسرائيلي) المتمثل بمشروع شامير في 14 ايار 1989، وان هدف المشروع هو التوصل إلى حوار بين الفلسطينيين و(الإسرائيليين)، وان الولايات المتحدة هي القوة الفاعلة في المفاوضات، إذ اللاءات المعروفة، لا ذكر لحقوق الشعب الفلسطيني، ولا لعودة اللاجئين، ولا للدولة الفلسطينية، ولا لمدينة القدس، ولا للقرارات الأمم المتحدة، ولا للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، وان نقاط بيكر الخمس تطرح قضية الانتخابات فقط، وكأن القضية الفلسطينية تقتصر على الانتخابات فقط.

وأدت بعض التطورات إلى توتر العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة التحرير الفلسطينية، إذ قامت بعض العناصر من منظمة التحرير الفلسطينية في 30 ايار 1990 بعملية عسكرية على شواطئ تمكنت القوات (الإسرائيلية) من إحباطها[2]، وفور وقوع العملية العسكرية بادرت الحكومة (الإسرائيلية) إلى تحميل الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات شخصيا المسؤولية، واتهمته بانه يقف بقوة خلف العملية[3].

---

(1) اللداوي، المصدر السابق، ص 80.

(2) ذكر عدد الفلسطينيين ومؤيديهم ان الهدف المقصود كان عسكريا، وان أحدا لم يصب، وان هذا الإجراء لم يأذن به الرئيس عرفات، ولذلك فانه لا ينبغي عدّه انتهاكا لتعهد منظمة التحرير الفلسطينية بعدم الانخراط في (الإرهاب) وقد لاقت هذه الآراء آذانا صماء في واشنطن، لأنه في نفس الوقت تقريبا قتل إسرائيلي في انفجار قنبلة نسبته مصادر المخابرات الأمريكية مباشرة إلى منظمة فتح. كوانت، عملية السلام الدبلوماسية...، ص ص545-546.

(3) I.M.F.A, D.(140), Interview with Foreign Minister Arens on Israel Television – 31 May 1990, Vol. 11-12, p.1.

أما الإدارة الأمريكية فسارعت وعلى لسان الرئيس بوش بإدانة العملية، وطلبت من منظمة التحرير الفلسطينية إدانة هذا العمل ومحاسبة من قام به، فلما رفضت منظمة التحرير الفلسطينية وعلى لسان رئيسها ياسر عرفات من إدانة العملية[1]، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية واستجابة لطلب اللجنة الإسرائيلية الأمريكية (ايباك) والحكومة (الإسرائيلية) عن تعليق الحوار الفلسطيني الأمريكي عبر مؤتمر صحفي عقده الرئيس بوش في 20 حزيران 1990[2].

وفي 21 حزيران 1990 أصدرت القيادة الفلسطينية بيانا من بغداد جاء فيه[3]:

- ان الإدارة الأمريكية قامت باستغلال عملية الشاطئ لتعليق الحوار ولتكشف بذلك عن سياستها المعادية للشعب الفلسطيني ولمنظمة التحرير الفلسطينية والمتنكرة للحقوق الوطنية الثابتة والمشروعة.
- ان قرار الإدارة الأمريكية جاء استجابة لطلب منظمة (ايباك) والحكومة (الإسرائيلية) وهذا يشكل الدليل على ان إسرائيل وامتداداتها داخل الإدارة الأمريكية تواصل التحكم في صناعة السياسة الأمريكية بشأن (الشرق الأوسط).

---

(1) خضر، المصدر السابق، ص299؛ نوفل، المصدر السابق، ص ص31-32.

(2) The Public Papers of President George Bush "The President's News Conference in Huntsville, Alabama", June 20, 1990, p.1, George Bush Presidential Library and Museum, www.bushlibrary.tamu.edu/research/public-papers.php?year-1990 ;
نوفل، المصدر السابق، ص33.

(3) وكان صدور هذا البيان على اثر دعوة الرئيس ياسر عرفات القيادة الفلسطينية واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى الاجتماع في بغداد بعد انتهاء مؤتمر القمة العربية الذي عقد في بغداد للمدة من 28ـ 30 ايار 1990. وللتفاصيل، ينظر: محمد علي عبودي، جامعة الدول العربية والصراع العربي - الإسرائيلي (1945-1991) من تأسيس الجامعة العربية إلى مؤتمر مدريد (بيروت: دار الهادي: 2007) ص711؛ نوفل، المصدر السابق، ص ص32-33.

- ان قرار الإدارة الأمريكية بتعليق الحوار يتوج سلسلة من المواقف الأمريكية المنحازة لـ(إسرائيل). فقد حالت الولايات المتحدة دون صدور أي قرار عن مجلس الأمن بإدانة جرائم (إسرائيل) ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة واستخدمت لهذا الغرض خلال السنة الأخيرة وحدها حق النقض في مجلس الأمن سبع مرات.

وعلى إثر تعليق الحوار الفلسطيني ـ الأمريكي تنتهي هذه المدة من المفاوضات والتي استمرت 18 شهرا دون الحصول على أية نتيجة أو تقدم على ارض الواقع، لتبدأ مرحلة جديدة تقودها الولايات المتحدة أيضا لجمع الأطراف العربية والفلسطينية و(الإسرائيلية) على طاولة مؤتمر مدريد كما سنرى لاحقاً.

المبحث الثاني

مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 والموقف الأمريكي منه

حدثت تغيرات إقليمية سبقت مؤتمر مدريد أبرزها أزمة الكويت أو أزمة الخليج الثانية، التي بدأت في 2 آب 1990 عندما قام العراق باجتياح دولة الكويت[1]، وكان له تداعياته الخطيرة على العلاقات الإقليمية والدولية وآثاره الخطيرة ولا سيما على العراق الذي تعرض لسلسلة من القرارات الدولية التي أصدرها مجلس الأمن الدولي ضده بضغط من الولايات المتحدة التي سارعت إلى تشكيل جبهة من التحالف الدولي ضم بعض الدول العربية[2] .

وعلى أثر فشل الوساطات العربية والأوربية لحل الأزمة بالطرائق السلمية ، شنّت الولايات المتحدة وتحالفها الدولي في 17 كانون الثاني 1991 حرباً شاملة ضد العراق بغية إخراجه بالقوة العسكرية من الكويت ، واستمرت تلك الحرب إلى يوم 28 شباط

---

(1) وللمزيد من المعلومات عن أسباب اجتياح العراق للكويت، ينظر: زعرب، المصدر السابق، ص53.

(2) أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 660 وأكد طلب إنسحاب العراق من الكويت وأعقبه صدور القرار 661 ونص على فرض عقوبات إقتصادية على العراق. وفي تشرين الثاني 1990 اصدر مجلس الأمن القرار 678 والقاضي بتخويل العمل العسكري لإخراج القوات العراقية من الكويت . للمزيد، ينظر:

David Marison, "Unless the US and the EU put press areon Israel to end the occupation negotiations are futile", p.4. www.sadaka.ia. ; "United Nations Security Council Resolutions 678" Security Council Resolutions 1990 , p.27 , www.Deccess-ddsny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NRO/575/28.

1991 بإعلان العراق التزامه بالقرارات الدولية وانسحابه من الكويت بعدما خلفت الحرب خسائر بشرية ومادية ألقت بثقلها على العراق وبعض دول المنطقة[1].

تسببت أزمة الخليج في إضعاف مواقف منظمة التحرير الفلسطينية على الصعيدين العربي والدولي ، نتيجة إعلانها تأييد العراق[2] في اجتياحه للكويت ، وبعد انسحاب العراق من الكويت ، فقدت منظمة التحرير الفلسطينية تأييد دول الخليج العربي ومصر ، وتم طرد عشرات الألاف من الفلسطينيين من الكويت ، ما أدى إلى ترك آثار سلبية على القضية الفلسطينية[3].

كشفت حرب الخليج الثانية والتي جاءت بعد انتهاء الحرب الباردة عن هيمنة الولايات المتحدة بوصفها دولة منفردة على القرار الدولي في إدارة تلك الأزمة ، وامتلاك حق توجيهها وتأثيرها في مسارات العلاقات الدولية وهذا ما انعكس على مسار القضية الفلسطينية والصراع العربي – (الإسرائيلي)، إذ أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تنفرد في إدارة الصراع وقيادة التحركات السياسية لإيجاد تسوية لتلك القضية بعد انتهاء حرب الخليج الثانية . وكذلك يمكن القول بأن الأسباب التي أدت إلى إحداث تحول مهم في سياسة الولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية نتجت بشكل أساسي عن حرب

---

(1) وللمزيد من التفاصيل عن نتائج هذه الحرب، ينظر: محمد حسنين هيكل، حرب الخليج وأوهام النصر (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة: 1992)، ص361 ؛

P.P.G.B, "Address to the Nation on the Suspension of Allied Offensive Combat Operations in the Persian Gulf", 1991– 02-27, pp. 1-2.

(2) إن هذا التأييد لم يأت من فراغ، إذ كان العراق داعماً رئيساً للإنتفاضة الفلسطينية، إذ عدَّ العراق شهداء الإنتفاضة أسوة بشهداء العراق ولهم كامل الحقوق التي يتمتع بها الشهيد العراقي، وكذلك فتح المستشفيات لمعالجة جرحى الإنتفاضة، إضافة إلى تقديم العون المادي والمعنوي لأسر الشهداء والجرحى لديمومة الإنتفاضة. وللمزيد، ينظر: شبكة البصرة، "عراق القائد المجاهد والقضية الفلسطينية"، متاح على الموقع: www.articles.abolkaseb.net.

(3) زعرب، المصدر السابق، ص53.

الخليج الثانية وتداعياتها، إذ تعد أزمة الخليج من المنعطفات المهمة في تاريخ الصراع العربي- (الإسرائيلي) والسياسة الأمريكية تجاهها .

بعد حالة التفكك العربي بعد أزمة الخليج الثانية ، فإن الولايات المتحدة وحلفاءها وبعض الدول العربية و(إسرائيل)، اعتقدت إعتقاداً جازماً بان المناخ الناتج عن حرب الخليج الثانية يسمح باستئناف عملية السلام في الشرق الأوسط، وان المناخ الإقليمي أصبح أكثر استجابة وطواعية لأية محاولة تسعى لدفع العرب إلى مزيد من الاعتدال، وبما يلبي المطالب الأمريكية و(الإسرائيلية) وذلك في الوقت الذي رأت فيه الولايات المتحدة ان مصلحتها تقتضي ذر الرماد في العيون، وان تسعى للتخفيف من حدة النظرة العدائية التي ميزت رؤية الشعوب العربية للسياسة الأمريكية في منطقة (الشرق الأوسط). فضلا عن ذلك ان (إسرائيل) قد رأت ان العرب لن يكونوا في حالة أضعف من تلك التي وصلوا إليها بعد الحرب على العراق، ومن ثم رأت ان من مصلحتها أن تستثمر هذه الفرصة وتشارك الولايات المتحدة في الانخراط بمؤتمر سلام يفضي إلى مفاوضات ثنائية ويشكل غطاءً سياسياً لها[1].

وبعد توقف المفاوضات الأمريكية – الفلسطينية التي دامت تسعة أشهر، بدأت الولايات المتحدة بوضع إطار عام لخطة سلام عربية – فلسطينية – إسرائيلية، وتم الكشف عن هذه الخطة في خطاب للرئيس الأمريكي جورج بوش أمام الكونغرس الأمريكي في 6 آذار 1991 حدد فيه رؤيته لأسس السلام في الشرق الأوسط وحل للقضية الفلسطينية حلاً سلميا؟، وتمثلت بما يأتي:

- الأرض مقابل السلام.
- تطبيق قراري مجلس الأمن الدولي 242 و 338.
- الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني.

---

(1) المصدر نفسه، ص ص 53-54 .

- ضمان الأمن والسلام لدولة إسرائيل[1].

ومن الملاحظ على المبادئ التي أعلن عنها الرئيس بوش بخصوص عملية السلام، ان تلك المبادئ لم تكن برمتها جديدة وانه سبق للولايات المتحدة ان وضعتها في تفكيرها في كل عملية سلام تعلن عنها، وربما ان الظروف السياسية التي كانت تمر بها المنطقة هي التي دفعت الولايات المتحدة لإعادة تقديم تلك المبادئ بمثابة ورقة عمل للسلام يمكن ان تسهم بها في المنطقة.

واستناداً إلى تلك المبادئ تحرك وزير الخارجية جيمس بيكر لإعداد المسرح دولياً وأقليمياً وتهيئته لانطلاق عملية السلام العربية – الفلسطينية- (الإسرائيلية) في إطار مؤتمر دولي تعقده الولايات المتحدة برعايتها، هدفه جمع الأطراف المتنازعة وجهاً لوجه على طاولة المفاوضات للوصول إلى تسوية سلمية تمهد إلى إحلال السلام في المنطقة[2].

وبهذا الخصوص اقترحت الولايات المتحدة ألا يتم تمثيل الدول العربية بوفد موحد وإنما بوفود منفصلة. وبهذا عملت على ترتيب مؤتمر يتناسب تماماً مع الطرح الإسرائيلي[3].

وبناءً على ما تقدم استطاع جيمس بيكر الحصول على موافقة سوريا بعد مناقشات طويلة مع الرئيس السوري حافظ الأسد الذي أراد ان تكون الوفود العربية

(1) P.P.G.B, "Address Before a Joint Session of the Congress on the Cessation of the Persian Gulf Conflict", 1991-03-06, p.p. 1-2 .

(2) Fernando Rodriguez, the 1991 Madrid Peace Ponference: U.S Efforts towards Lasting Peace in the Middle East Between Israel and its Neighbors, Degree of Master, (Unpublished), University of New Orleans Scholar Works @UNo, 2011, p.2.

(3) حنان ظاهر محمود عرفات، اثر اتفاق أوسلو على الوحدة الفلسطينية وانعكاسه على التنمية السياسية، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2005، ص45.

جميعها في وفد واحد لحضور المؤتمر الدولي[1]. وكذلك حصل على موافقة الأردن بعدما التقى بالملك حسين في 19 نيسان 1991 واخبره بان بلاده تشعر بخيبة أمل من الأردن بعد وقوفه إلى جانب العراق في حرب الخليج الثانية، وانه يأمل ان تتغلب الولايات المتحدة والأردن على مشاعرهما تجاه الآخر، وأدرك بيكر ان الملك حسين في وضع حرج وانه على استعداد كامل لفعل أي شيء في سبيل التخلص من عزلته السياسية واستعادة ثقة الولايات المتحدة به[2].

تمكن وزير الخارجية الأمريكي بيكر من الحصول على موافقة الأطراف المعنية بالصراع لحضور المؤتمر الدولي الذي تقرر عقده في مدريد[3]، عبر مفاوضات مع أطراف الصراع فضلا عن الفلسطينيين الذين فرضت عليهم شروط مجحفة، وأفرزت المفاوضات ما يأتي :

- رفض ان يأتي الوفد الفلسطيني إلى مؤتمر مدريد بإسم منظمة التحرير الفلسطينية، وإنما بصفته ممثلا لـ"سكان المناطق"، أي سكان المناطق المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- رفض ان يضم الوفد الفلسطيني مندوبين من مناطق اللجوء الفلسطيني في البلاد العربية أو الأجنبية، ويعني ذلك أنه لا يمثل اللاجئين الفلسطينيين، ولا يستطيع أن يمثل الشعب الفلسطيني.
- رفض ان يضم الوفد الفلسطيني أي مندوب من مدينة القدس .

---

(1) وللمزيد من التفاصيل عن لقاء وزير الخارجية الأميركي بيكر بالرئيس حافظ الأسد وما دار بينهما، ينظر: جيمس بيكر، سياسة الدبلوماسية، ترجمة: مجدي شرشر، ط3 (القاهرة: مكتبة مدبولي: 2003)، ص ص652-654 .

(2) للمزيد حول ما دار بين الملك حسين ووزير الخارجية الأمريكي بيكر، ينظر: بيكر، سياسة الدبلوماسية...، ص ص656-657.

(3) عرفات، المصدر السابق، ص47.

- رفض ان يأتي إلى المفاوضات بوصفه وفداً مستقلاً، وإنما بصفته جزءاً من الوفد الأردني (وفد مشترك)[1] .

والملاحظ من الشروط أعلاه، انه ربما أرادت الولايات المتحدة عبر الاتفاق مع إسرائيل على استمرار سياسة العزل والتشدد تجاه منظمة التحرير الفلسطينية بعد موقفها المؤيد للعراق أبان أزمة الخليج الثانية .

وكانت هناك مواقف عدة تجاه مبادرة الرئيس الأمريكي بوش وتجاه ما نتج عن لقاء وزير خارجيته، منها، دولياً وعربياً ، فالاتحاد السوفيتي رحب بمبادرة بوش – بيكر وأيدها وراح يسعى جاهداً مع الأمريكان والأطراف العربية لتامين مشاركته في عملية السلام وقيادتها وأعلنوا استعدادهم التكيف مع السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط وابلغوا موقفهم هذا إلى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وجميع الأطراف المعنية بالنزاع[2] .

وعلى الصعيد العربي كانت بعض الدول العربية تنتظر الرد السوري الذي وصفه بوش بانه مثل اختراقاً وانه كان ايجابياً جداً. وأيضا على الصعيد العربي، أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية موافقتها على كل ما من شأنه ان يصل إلى انعقاد المؤتمر الدولي[3] .

وفي الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة و(إسرائيل) تعارضان دخول منظمة التحرير الفلسطينية إلى عملية التسوية، قامت المنظمة بإجراء تقييم لتلك المسألة، وأدركت عبرها انه وبفعل عزلتها السياسية لم تعد تملك أوراقا قوية بيدها تمكنها من فرض رؤيتها السياسة على العملية السياسية الجديدة ، وهذا الواقع الجديد للمنظمة هو الذي جعلها

---

(1) الحسن، المصدر السابق، ص6.

(2) نوفل، المصدر السابق، ص41.

(3) نافع، المصدر السابق، ص91.

تتنحى جانباً وتقدم فلسطينيين من خارج المنظمة من أمثال حيدر عبد الشافي[1] وفيصل الحسيني[2] وحنان عشراوي[3] للمشاركة ضمن الوفد في المؤتمر وتقدم وجهة نظر الفلسطينيين في عملية السلام الأمريكية الجديدة[4] .

وصرح الرئيس جورج بوش إحدى خطاباته في 12 أىلول (سبتمبر) عام 1991 م هاجم الرئىس الأمرىكي جورج بوش الأب رئىس لوزراء الإسرائىلي إسحاق شامىر، وطالب منه وقف مشروع الاستىطان في المناطق العربىة المحتلة عام 1967 م، ومشاركة إسرائىل في مؤتمر دولي للسلام، وذلك كشرط أساس لتقدىم

---

(1) حيدر عبد الشافي: من مواليد غزة لعام 1919، وهو طبيب تخرج من الجامعة الأميركية في بيروت عام 1943، وعمل في المستشفيات الحكومية في يافا، ثم أصبح ضابطاً في الجيش الأردني، دخل عالم السياسة وأصبح رئيس برلمان في غزة (المجلس التشريعي) من عام 1962-1965، عمل رئيساً لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني سنة 1972، وأصبح رئيس الوفد الفلسطيني إلى مؤتمر السلام عام 1991. ينظر: السلطة الوطنية الفلسطينية، حيدر عبد الشافي، ص13، www.mofap.gov.ps/new/index.php?option=article&=140.

(2) فيصل الحسيني: ولد في بغداد عام 1940 ودرس في بغداد والقاهرة ودمشق، عضو اتحاد عام الطلبة الفلسطينيين عام 1959 تخرج من كلية دمشق العسكرية عام 1967 وأصبح رئيس مجمع الدراسات العربي سنة1979 وعضو الوفد الفلسطيني إلى مؤتمر السلام في مدريد، ينظر: فيصل الحسيني، ص15، متاح على الموقع www.palestinehistory.com

(3) حنان عشراوي: من مواليد 1946، في رام الله، أستاذة جامعية ودبلوماسية درست في الجامعة الأمريكية في بيروت وحصلت على الدكتوراه من جامعة فرجينيا في الولايات المتحدة، وعملت أستاذة في جامعة بيرزيت، وأصبحت عضوة في لجنة المفاوضات لمؤتمر مدريد للسلام . ينظر: المصدر نفسه، ص ص12-13 .

(4) نوفل، المصدر السابق، ص61 .

التـأكىدات (الضـمانات) أمـرىكىة لـدعم حكومـة إسـرائىل في اسـتىعـاب المهاجرىن الجد"[1].

وقبل انعقاد مؤتمر مدريد وفي 18 تشرين الأول 1991، أرسـل الـرئيس الأمريكـي جورج بوش رسائل "تطمينات" إلى (إسرائيل) ومنظمة التحرير الفلسطينية. وكانت الرسالة الموجهة إلى (إسرائيل) تضمنت أمور كثيرة صرح بهـا الـرئيس الأمريكـي بـوش ولعـل أهمها:

"اننا نعدكم بأن التزامنا بأمن إسرائيل باق بلا مساس .

- نكرر تأكيد موقفنا الذي يقول: "إن لإسرائيل الحق في حدود آمنة وقابلـة للـدفاع عنها، حدود يجب الإتفاق عليها في مفاوضات مباشرة وتقبل جيرانها بها" .
- ان الولايات المتحدة تعتقد ان هدف العملية هو سلام عادل وقابل للبقـاء، يـتم تحقيقـه بمحادثـات تسـتند إلى قـراري مجلـس الأمـن رقـم 242 و 338 ، بمـا في ذلـك إبـرام معاهدات سلام وإقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين إسرائيل وجيرانها العرب.
- لن تكون للمؤتمر سلطة في فرض الحلـول علـى الأطـراف، أو نقـض اتفاقـات تتوصل إليها الأطراف .
- رفض إقامة دولة فلسطينية مستقلة، تبعا لسياسة الولايات المتحدة .
- لا تعتزم الولايات المتحدة إجبار إسرائيل علـى التفـاوض مـع منظمـة التحريـر الفلسطينية"[2].

ان هذه التطمينات الأمريكية لم تكن لترضى رئيس الـوزراء الإسـرائيلي يتسـحاق شامير الذي لم يرَ فيها سوى وسيلة لكسب الوقـت مـن أجـل المضـي قـدماً في عمليـات

(1) اللداوي، المصدر السابق، ص93

(2) I.M.F.A, D.(241), Letter of Assurances from the U.S to the Palestinians-18 October 1991, Vol.11-12, p.p.1-5.

الاستيطان وتفتيت الأراضي الفلسطينية وتقطيع أوصالها بما يسد الطريق أمام إقامة كيان فلسطيني متكامل على ما تبقى من أرضها بعد التقسيم[1].

اما بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية فقد وافقت قيادتها على شروط المشاركة في المؤتمر المقترح بعد أن تسلمت رسالة "التطمينات" التي يؤكد فيها الرئيس الأمريكي بوش على "التزامه بالسلام الشامل الذي يجب ان يتأسس على قراري مجلس الأمن الدولي رقم 242 و 338 ومبدأ الأرض مقابل السلام" الذي يضمن نهاية الاحتلال الإسرائيلي وحصول الفلسطينيين على "السيطرة على قراراتهم السياسية والاقتصادية وغيرها من القرارات التي تمس حياتهم ومصيرهم" وهذا يمكن ان يتم فقط عبر المفاوضات الصادقة والجادة"[2]. كما أشارت الرسالة إلى "أن استبعاد ممثلي القدس الشرقية، من الوفد الفلسطيني لن يؤثر على مطالبة الفلسطينيين بالقدس الشرقية، أو يشكل حكماً مسبقاً أو سابقة لما سينتج عن المفاوضات" وذكّرت بالموقف الأمريكي القائم على معارضة النشاط الاستيطاني في الأراضي المحتلة عام 1967، الذي يمثل عقبة أمام السلام[3].

كان موقف منظمة التحرير الفلسطينية من رسالة "التطمينات" قد تمثل في تصريح الرئيس عرفات في 24 تشرين الأول 1991 من ان هذه الرسالة: "غير مناسبة وغير كافية، وان قبولنا بالقيود غير العادلة وغير المبررة لشكل مشاركتنا، والذي يعود لتكيف راعيي المؤتمر مع الشروط الإسرائيلية المسبقة، لا يشكل بأي حال من الأحوال سابقة، أو قبولاً بجوهر الموقف الإسرائيلي التفاوضي". وأضاف قائلاً: "أن قبولنا لدعوتكم من احترامنا وإتباعنا الحاسم للشرعية الدولية، ومن اعتقادنا الراسخ وثقتنا بعدالة قضيتنا ولسوء الحظ

---

(1) اللداوي، المصدر السابق، ص93 .

(2) "رسالة التطمينات الأميركية إلى القيادة الفلسطينية" 18/ 10/ 1991، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 8 خريف 1991، مج2، بيروت، ص ص284 – 288 .

(3) الكتاب السنوي 2 (رام الله: مؤسسة ياسر عرفات: 2012)، ص76 .

فإن مشاركتنا تبدو مقيدة بسبب الظروف التعسفية للإحتلال، وبالقيود المفروضة على العملية"[1].

وقبيل عقد مؤتمر مدريد بأيام قلائل وفي مؤتمر صحفي عقد في 25 تشرين الأول 1991، صرح الرئيس الأمريكي جورج بوش : "بأننا لا نسعى إلى فرض التسوية ، نحن نحاول جمع الأطراف معاً حتى يتمكنوا من التوصل إلى تسوية". وأضاف قائلاً: "الولايات المتحدة لا تستطيع تحقيق السلام في الشرق الأوسط، فقط الأطراف نفسها يمكن ان تفعل ذلك". كما وجه أحد الصحفيين سؤالاً للرئيس الأمريكي في المؤتمر نفسه قائلاً: "ان رئيس الوزراء الإسرائيلي يتسحاق شامير يقود وفد إسرائيل إلى مؤتمر مدريد، وقد صرح بالأمس وقال: "إنه لن يكون هناك أي تنازلات إقليمية للدول العربية، ولا تجميد للمستوطنات الإسرائيلية[2]، فهل تؤثر هذه التصريحات في مفاوضات السلام في مدريد"؟، فلم يرد الرئيس الأمريكي على هذا السؤال، بل اكتفى بالقول: "سأترك للأطراف تقرير ذلك"[3].

على الرغم من ان الحكومتين الأمريكية و(الإسرائيلية) كانتا ترفضان الشروط المسبقة لمنظمة التحرير الفلسطينية، لكن يلاحظ ان الحكومة (الإسرائيلية) تبدي تصريحات علنية بأنها لن تتنازل عن أي شيء وعدم وقف بناء المستوطنات التي أكدت الإدارة الأمريكية على لسان الرئيس الأمريكي ووزير خارجيته بعدم موافقتهما على استمرار بنائها. إضافة إلى تصريح بوش في 25 تشرين الأول 1991 "بأننا لا نستطيع تحقيق

---

(1) "الرد الفلسطيني على الدعوة الأمريكية – السوفيتية إلى مؤتمر السلام، وعلى رسالة التطمينات الأمريكية القدس24/ 10/ 1991" مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 8 خريف، 1991، مج2، بيروت، ص ص265 –267 .

(2) I.M.F.A, D.(242), Remark by Prime Minister Shamir Prior to his Departure to Madrid, 29 October 1991, Vol.11-12, p.p.1-2.

(3) P.P.G.B, "The President's News Conference", 1991-10-25, p.p.1-2 .

السلام في الشرق الأوسط"، وهذا ما يتنافى في التعاطي مع القضايا في (الشرق الأوسط)[1].

افتتح مؤتمر السلام في مدريد في 30 تشرين الأول 1991 برعاية الولايات المتحدة ممثلة بالرئيس الأمريكي جورج بوش ووزير الخارجية جيمس بيكر، وروسيا الاتحادية ممثلة بالرئيس الروسي ميخائيل غورباتشوف ووزير خارجيته بوريس بانكين، واسبانيا البلد المضيف للمؤتمر وبرعاية رئيس الحكومة فيليب غونزاليس، وحضور وفود كل من سوريا ممثلة بوزير خارجيتها فاروق الشرع، ولبنان ممثل بوزير الخارجية فارس بويز ومصر ممثلة بوزير الخارجية عمرو موسى، و(إسرائيل) ممثلة برئيس الحكومة يتسحاق شامير، ووفد أردني – فلسطيني مشترك ممثلاً بالجانب الأردني وزير الخارجية كامل أبو جابر وعن الجانب الفلسطيني حيدر عبد الشافي رئيس الوفد الفلسطيني. وضم الوفد المشترك أربعة عشر عضواً سبعة منهم أردنيون وسبعة فلسطينيون، وكان ذلك يعد حلاً وسطاً قبلت به (إسرائيل) والفلسطينيون وذلك ان يكون الوفد شاملاً للوفد الفلسطيني أو مظلة له وشجعت الولايات المتحدة على القبول بهذا الحل[2].

افتتح رئيس الحكومة الاسبانية المؤتمر بكلمة رحب بها بالضيوف وأثنى على الجهود التي بذلت لعقده وأضاف قائلاً: "نود نحن الأسبان ان نواصل العمل معكم لإحلال سلام مستقر يقوم على العدل ويمكن ان يدوم"[3].

---

(1) لقد جيّشت الولايات المتحدة ما يقارب 34 جيشاً في العالم لإخراج العراق من الكويت، أما مع القضية الفلسطينية فإنها "لا تسعى لفرض تسوية" !؟ فهذه ازدواجية واضحة في المعايير اتصفت بها الإدارات الأمريكية المتعاقبة.

(2) شاركت أيضا وفود من الاتحاد المغاربي ومجلس التعاون الخليجي ووفد منظمة الأمم المتحدة وشاركت معظم الدول العربية بوزراء خارجيتها. اللداوي، المصدر السابق، ص97 .

(3) "كلمة رئيس الوزراء الاسباني فيليب غونزاليس مدريد 30 / 10 / 1991"، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع8 خريف 1991، مج2، ص185 .

ومن ثم ألقى الرئيس الأمريكي جورج بوش خطابه الذي أكد فيه أمور عدة، منها: "تسوية عادلة وشاملة ودائمة للصراع في الشرق الأوسط ، وان يكون هناك سلام حقيقي مبني على المعاهدات، الأمن، العلاقات الدبلوماسية، علاقات اقتصادية، تجارة، استثمار، تبادل ثقافي ... الخ، وان تكون المفاوضات مباشرة، وان تكون هناك تنازلات متبادلة، ولن يفرض السلام من الخارج عن طريق الولايات المتحدة أو غيرها وان السلام يجب ان يأتي من داخل المنطقة"[1].

وتوالت الخطب للوفود المعنية بالمفاوضات التي أكدت جميعها ما اتفق عليه مع جيمس بيكر قبل حضور المؤتمر[2].

وكان خطاب حيدر عبد الشافي ممثل الوفد الفلسطيني من أبرز الخطابات التي ألقيت في المؤتمر، إذ سار الدكتور الشافي على حد السيف كما يقال، تجاوز نصائح بيكر بعدم استفزاز رئيس الوزراء (الإسرائيلي) شامير، لكنه لم يكسر قواعد اللعبة. إذ أشار كثير من المعلقين والمحللين ورجال السياسة من عرب وأجانب ، بأن ما عرضه الوفد الفلسطيني في الخطاب هو المنفذ الوحيد الواقعي للسلام العادل والشامل، وانه قدم حلولاً واقعية قادرة على إنهاء مسببات الصراع ومعالجة ذيوله التي تكرّست على مدى 44 عاماً، وان المطالب التي تضمنها الخطاب الفلسطيني مطالب محقة وعادلة ومشروعة تستند إلى الحق التأريخي وإلى قرارات الشرعية الدولية[3].

وقد انبثق عن المؤتمر مسارين للتفاوض احدهما ثنائي والآخر متعدد الأطراف إذ جرت في هذا المؤتمر مفاوضات مباشرة بين كل الأطراف العربية المعنية بالصراع مع

---

(1) P.P.G.B, "Remarks at the Opening Session of the Middle East Peace Conference in Madrid. Spain", 1991–10-30, p.p. 1-4.

(2) وللاطلاع على مقتطفات من هذه الخطب، ينظر: وثائق مؤتمر مدريد "كلمات ممثلي الوفود"، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع8، خريف 1991، ص ص185 -245.

(3) نوفل، المصدر السابق، ص108 .

(إسرائيل). وكانت المفاوضات متعددة الأطراف تركز على قضايا التطبيع بين العرب و(إسرائيل)[1].

بدأت المجموعة الفلسطينية عملها ضمن الوفد الأردني، ولما بدأت المباحثات والجلسات بدأ الوفد الفلسطيني يظهر نشاطه وفاعليته، ثم ما لبث ان انفصل بوصفه وفداً مستقلاً للتفاوض حول القضايا الفلسطينية[2].

وخصص اليوم الثالث والأخير من المؤتمر لإبداء ملاحظات كل وفد على الخطابات التي ألقيت. وكان مما ورد في خطاب الوفد الفلسطيني: "يجب وقف الاستيطان الآن، فمن المستحيل إطلاق عملية سلام في الوقت الذي تتم فيه مصادرة الأرض الفلسطينية". وانتهى المؤتمر ولم يقرر المؤتمرون أي شيء على أمل ان تعطي الولايات المتحدة موعداً سريعاً للقاء الأطراف لتبدأ المفاوضات المباشرة التي استمرت عدة جولات[3].

وبعد انتهاء مؤتمر مدريد بيومين، عقد الوفد الأردني والفلسطيني المشترك جولته التفاوضية الأولى مع الوفد (الإسرائيلي) في مدريد في 3 تشرين الثاني 1991. واثار الوفد الفلسطيني موضوع المسار الفلسطيني الذي يتولى مناقشة المسائل الفلسطينية، مشيراً إلى ما تضمنه كتاب الدعوة إلى المؤتمر، ومؤكداً على أنه لا يقبل ان يكون لجنة فرعية داخل الوفد. وألقى الدكتور حيدر عبد الشافي كلمة أشار فيها إلى حق تقرير المصير والتمسك بالقدس العربية، كما طالب بمناقشة موضوع الحكم الذاتي، وطالب أيضا بالوقف الفوري لأنشطة الاستيطان، كما أكد على ضرورة التعامل مع منظمة التحرير

---

(1) Pilar Mellado, "Conferencia De Paz Oriente Medio En Madrid", Revista de Derecho Politico, hum.38, 1994, p.310.

(2) اللداوي، المصدر السابق، ص97 .

(3) Mellado. Op.cit, p.p.348-359.

الفلسطينية[1]. واتفق في نهاية الجولة الأولى التي استمرت يوماً كاملاً على ان تجري المفاوضات على أساس قراري مجلس الأمن 242 و338 [2].

وافق الوفد الإسرائيلي على فصل مسار التفاوض الإسرائيلي مع الوفد الأردني – الفلسطيني المشترك وتحويله إلى مسارين: مسار فلسطيني- (إسرائيلي)، ومسار أردني- (إسرائيلي). ولكنه ذكر أن الوفد المشترك ضروري للاتفاق على المرحلة الانتقالية، إذ ان هناك مسائل مشتركة، مثل عبور الجسور وجوازات السفر الأردنية. وعلق على ما ذكره الدكتور حيدر عبد الشافي ذاكراً، "أنه بالنسبة لحق تقرير المصير فإن لكلا الجانبين له وجهة نظره، اما حق العودة للاجئين، فمعناه انتحار (إسرائيل)، وأما القدس فستبقى عاصمة لـ(إسرائيل)، وأما منظمة التحرير الفلسطينية فإنها تريد تدمير إسرائيل"[3].

ومن الملاحظ على ما ورد أعلاه، ان هناك فارقاً جوهرياً بين الطرح (الإسرائيلي) الذي يهدف إلى تعديلات طفيفة على الوضع الراهن من أجل تحسين الحياة اليومية للفلسطينيين، وبين هدف الطرح الفلسطيني الذي كان يمهد للإستقلال الكامل.

وبناءً على هذه التناقضات بين طروحات الوفدين الفلسطيني و(الإسرائيلي) فقد أحجم كل من الرئيس الأمريكي جورج بوش ووزير خارجيته جيمس بيكر عن الانغماس الجوهري في المفاوضات ، على الرغم من نداءات العرب لتحقيق ذلك[4].

ويرى وليام ب . كوانت – عضو المجلس القومي الأمريكي في عهدي الرئيسين نيكسون وكارتر – "أنه من الصعب فهم سبب تحفظ الرئيس الأمريكي بوش ووزير خارجيته على المفاوضات. فالأمريكيون كانوا ينزعجون دوماً من تصاعد توقعات

---

(1) كميل منصور، "نظرة عامة إلى مفاوضات السلام الفلسطينية – الإسرائيلية وتقويم لها"، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 14 ربيع 1993، بيروت، ص27 ؛ شاش، المصدر السابق، ص213.

(2) زعرب، المصدر السابق، ص91 .

(3) شاش، المصدر السابق، ص213 .

(4) كوانت، المصدر السابق، ص564.

العرب، بأن التنازلات الإسرائيلية سوف تقدم ببساطة من جانب واشنطن. إن ذلك لن يحدث؛ إذ ينبغي على الأطراف العربية أن تتخذ مواقف خاصة بها، وان تفاوض بجدية قبل أن تعمل الولايات المتحدة على تضييق شقة الخلافات باقتراحات منها". كما أضاف "فإن الأمريكيين ليس لديهم أفكار واضحة، حول كيفية حل القضايا بالنسبة إلى الكثير من النقاط المتنازع حولها. وكل ما يريدونه هو اتفاقيات قابلة للتطبيق. وكل ما تتفق عليه الأطراف سيكون موضع قبول في واشنطن. وكان لدى الإدارة الأمريكية آراء حول تسويات عملية، إلا أنها لم تكن متحمسة للتلويح بها قبل الأوان. لذا فقد تصورت مرحلة مطولة من المفاوضات الثنائية"[1].

وعلى الرغم من أن المفاوضات الثنائية راوحت في مكانها بشكل عام، انتقلت المفاوضات في الجولة الثانية إلى واشنطن في 10 كانون الأول 1991. إلتقى الوفد الفلسطيني- الأردني المشترك بالوفد (الإسرائيلي) الذي رفض ان يقابل الوفد الفلسطيني لوحده وجرت مناقشة مسألة الحكم الذاتي ومسألة الانتخابات، وما إذا كانت هذه الانتخابات تشمل سكان القدس العربية أم لا. ودار اختلاف بين الوفدين بشأن تركيبة الهيئة الفلسطينية المنتخبة وطبيعتها، إذ طرح الوفد (الإسرائيلي) فكرة سلطة حكم ذاتي ذات طبيعة ومهمات إدارية من دون سلطات تشريعية[2].

وفي هذه الجولة تسلم الوفد الفلسطيني نسخة عن تقرير قديم رفع إلى الرئيس الأمريكي ريغان في 14 كانون الأول 1981، حول نتائج المفاوضات الإسرائيلية المصرية بشأن الحكم الذاتي، الذي تم النص عليه في ملاحق اتفاقات كامب ديفيد. في حينه فهم الوفد الفلسطيني مغزى نبش الإدارة الأمريكية لهذا التقرير، ومغزى تسليمه للوفد

---

(1) كوانت، المصدر السابق، ص565 .

(2) احمد قريع أبو علاء، الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خريطة الطريق 2 مفاوضات كامب ديفيد (طابا واستوكهولم) 1995 – 2000 (بيروت: مؤسسة الفلسطينية: 2006)، ص33.

الفلسطيني في هذا الوقت بالذات. وعرف الوفد الفلسطيني بأن هذه رسالة أمريكية تدعوه إلى اعتماد ما ورد في اتفاقية كامب ديفيد بوصفها قاعدة وأساساً للمفاوضات. وفي حينه رفضت الأغلبية الساحقة من الوفد المفاوض ومن لجنة متابعة المفاوضات الأخذ بهذا المنهج. ورفضه الرئيس عرفات أيضا[1].

واستمرت لقاءات الوفود إلى 18 كانون الأول 1991، كما استمر الرفض الإسرائيلي للاجتماع بوفد فلسطيني مستقل، وقال حيدر عبد الشافي رئيس الوفد الفلسطيني "أن الرفض الإسرائيلي يتعارض مع ما قدمته الإدارة الأمريكية إلى الجانب الفلسطيني المشترك من ضمانات أكدت ضرورة إجراء المحادثات بين الوفد الفلسطيني – (الإسرائيلي) يتعلق بالشؤون الفلسطينية، والثاني أردني – إسرائيلي يتعلق بالشؤون الأردنية". وسط هذه المواقف اختتمت هذه الجولة من المحادثات الثنائية من دون إحراز أي تقدم وفقاً لما أعلنته مصادر الوفود[2].

وصرح الرئيس الأمريكي جورج بوش: "بأن جولة المفاوضات لم تحقق التقدم المطلوب، لكن الولايات المتحدة ستواصل دورها بوصفها محركاً لعملية السلام من دون إملاء الشروط على أي طرف". وانتقد الرئيس بوش سياسة الاستيطان الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، لكنه أشار في الوقت نفسه إلى ضرورة وقف المقاطعة العربية لإسرائيل" بهدف إيجاد المناخ الملائم لمواصلة عملية السلام". وقد حدد الرئيس الأمريكي 8 كانون الثاني 1992 موعداً لمواصلة المفاوضات المتعددة الجوانب المقرر عقدها في موسكو[3].

وقبل موعد إجراء المحادثات الثنائية في الجولة الثالثة في 8 كانون الثاني 1992 بخمسة أيام قررت سلطات الاحتلال (الإسرائيلية) إبعاد 12 مواطناً فلسطينياً من

---

(1) نوفل، المصدر السابق، 122.

(2) يوميات ووثائق الوحدة العربية 1989–1993 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية: 1995)، ص353.

(3) يوميات ووثائق الوحدة العربية 1989–1993، المصدر السابق، ص353 .

الأراضي المحتلة اتهمتهم "بالقيام بالعديد من هجمات ضد الجنود الإسرائيليين"، الأمر الذي انعكس سلباً على هذه المفاوضات، إذ أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية على لسان ممثلها الطيب عبد الرحمن في الأردن، "أن الوفد الفلسطيني في المفاوضات الثنائية قرر ألّا يذهب إلى واشنطن احتجاجاً على قرار الإبعاد الإسرائيلي"[1].

وفي 7 كانون الثاني 1992 ، أعلنت الوفود العربية في محادثات السلام امتناعها عن المشاركة في المحادثات مع الجانب (الإسرائيلي) تضامناً مع الموقف الفلسطيني واحتجاجاً على قرار (إسرائيل) إبعاد 12 مواطناً فلسطينياً من الأراضي المحتلة [2].

كما أيدت الولايات المتحدة الأمريكية الجهود الهادفة إلى عقد مجلس الأمن للبحث في القرار (الإسرائيلي) إبعاد 12 مواطناً فلسطينياً سعياً إلى إخراج المفاوضات الثنائية من المأزق وإقناع الوفود العربية بمعاودة المفاوضات، فانعقد مجلس الأمن وتبنى قراراً يحمل الرقم 726 أدان بالإجماع (إسرائيل) لإبعادها المواطنين الفلسطينيين من الأراضي المحتلة وتأمين العودة الآمنة والفورية لكل الأشخاص المطرودين[3].

وفي 14 كانون الثاني 1992 استؤنفت الجولة الثالثة من المفاوضات الثنائية بين الوفود العربية و(الإسرائيلية) بعد أن تأجلت 6 أيام بسبب قرار الإبعاد (الإسرائيلي)، وتواصلت هذه الجولة لمدة ثلاثة أيام ولكن دون إحراز أي تقدم يذكر سوى انها سمحت بحل عقدة الفصل بين الوفدين الأردني والفلسطيني على أساس المسارين: المسار الأردني– (الإسرائيلي) والمسار الفلسطيني– (الإسرائيلي)، إذ جلس الوفد الفلسطيني على طاولة واحدة مع الوفد (الإسرائيلي) وبشكل منفصل عن الوفد الأردني. وأكدت

---

(1) المصدر نفسه، ص362 .

(2) المصدر نفسه، ص263 .

(3) وللمزيد من التفاصيل عن القرار 726 والصادر عن مجلس الأمن ينظر: القرار 726 (1992) المؤرخ في 6 كانون الثاني 1992، ص7، متاح على الموقع:
www.un.org/en/ga/search/view-doc.asp?symbol=s/res/726(1992).

حنان عشراوي الناطقة باسم الوفد الفلسطيني، ان المفاوضات لم تحرز أي تقدم في موضوع الاستيطان (الإسرائيلي) فيما عدَّ يوسي ألمرت رئيس المكتب الإعلامي للوفود (الإسرائيلية) "ان المحادثات الجوهرية لم يحن وقتها بعد"[1].

وفي هذه الجولة قدم وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر مقترحاً للحكم الذاتي في الأراضي المحتلة، إلا ان الوفد الفلسطيني قدم مشروعاً كاملاً للحكم الذاتي في الأراضي المحتلة والذي يتضمن كيفية انتخاب السلطات التشريعية والتنفيذية والقانونية. وفي المقابل لم يقدم الوفد (الإسرائيلي) أي مشروع خطي رسمي يتضمن تصورهم للحكومة الذاتية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة[2].

وكان الوفد الفلسطيني حريصاً على مقابلة المسؤولين الأمريكيين ومحاولة إجراء الإتصالات في كل جولة مع الفريق العامل الذي يتابع المفاوضات وينسقها وكان الأمريكان يحثون الوفد الفلسطيني على التفاوض الفعّال وعدم الاكتفاء بإبداء المواقف، بل مناقشة الموضوعات المختلفة وتشكيل اللجان اللازمة. كما كان الوفد الفلسطيني يحث الولايات المتحدة على القيام بدورها في المفاوضات ومواصلة الضغط على (إسرائيل) لوقف الاستيطان وإدانة عمليات الإبعاد الفلسطينيين ومطالبتها احترام حقوق الإنسان . وفي الأوقات التي تعثرت فيها المفاوضات طلب الوفد الفلسطيني تدخل الوفد الأمريكي، إلا انها استندت إلى قواعد مؤتمر مدريد التي تتطلب اتفاق الطرفين لتدخلها [3].

---

(1) يوميات ووثائق الوحدة العربية 1989–1993، ص 367 .

(2) للتفاصيل ينظر: عبد الكريم ابو النصر، "من محاضر مفاوضات السلام: اقتراحات بيكر السرية للعرب"، جريدة الحياة اللندنية، نقلاً عن مجلة الوسط، ع 2، 10 شباط 1992، ص ص13–14، متاح على الموقع:
www.daharchieves.alhayat.com/wasatmagazine/1992/02politics/1992-02/0.

(3) شاش، المصدر السابق، ص ص219–220.

وعبر لقاء عقد يوم 15 كانون الثاني 1992 في واشنطن بيّن بيكر والدكتور حيدر عبد الشافي، قال الأخير لبيكر: "إن الإسرائيليين مستعدون فقط لإعطائنا سلطات محدودة تحت السيطرة الإسرائيلية على ان تبقى قضايا مثل المياه والضرائب مع الإسرائيليين في مدة الحكم الذاتي وهذا ما لا نستطيع قبوله"[1].

وعلى العموم لم تكن هذه الجولة من المفاوضات لتضيف شيئاً جديداً على المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف. واتفق الأطراف على عقد الجولة القادمة في موسكو في 29 كانون الثاني 1992.

افتتح بيكر جلسة المفاوضات في موسكو مؤكداً على ان "الأطراف لا تحل مكان المفاوضات الثنائية ولكنها لا ترتبط بها" معتبراً ان المفاوضات المتعددة الأطراف ضرورية لبناء إجراءات الثقة وتقليل فرص نشوب الحروب في الشرق الأوسط . وقد قاطع الوفد الفلسطيني والسوري هذه المفاوضات وأكد الحضور ضرورة تطبيق القرارات الدولية وعدم التدخل في الشؤون التمثيل الفلسطيني وضرورة حصول تقدم في المفاوضات الثنائية للسير قدما في عملية السلام[2].

وتمخض هذا الاجتماع عن تشكيل لجان ست تكلف بمسائل البيئة والتسلح والتنمية الاقتصادية والمياه واللاجئين والسادسة كانت لجنة توجيهية، وقد أكد وزير الخارجية بيكر ان فلسطينيي من خارج الأراضي المحتلة يمكنهم المشاركة في اللجنة الخاصة بشؤون اللاجئين، في حين أجمعت الوفود العربية عبر لقاءات عقدتها في موسكو مع بيكر على انه لا مجال لنجاح أية مفاوضات بغياب الأطراف المعنية بالصراع ولاسيّما سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية ولبنان[3].

---

(1) أبو النصر، المصدر السابق، ص15 .

(2) يوميات ووثائق الوحدة العربية 1989 – 1993، ص371.

(3) المصدر نفسه، ص 372.

وعقدت الجولة الخامسة في واشنطن في 25 شباط 1992 وسط أجواء أكدت تباين وجهات النظر بين مختلف الوفود المفاوضة، إذ جدد كل طرف مواقفه السابقة من عملية السلام. ووسط إعلان أمريكي طغى على المفاوضات في بدايته أطلقه بيكر، أكد فيه ان واشنطن تربط ضمانات القروض إلى إسرائيل بوقف الاستيطان اليهودي تماماً في الأراضي العربية المحتلة، الأمر الذي رفضه يتسحاق شامير ووصفه بانه انحياز أمريكي إلى جانب العرب وعرقلة لمسيرة السلام[1]. وبعد أيام قلائل صرح رئيس الوزراء شامير: "انه لا يوجد احتمال لتجميد الاستيطان[2].

كما عقدت الجلسة السادسة في واشنطن بتاريخ 5 آذار 1992، وأكدت الوفود العربية ان على (إسرائيل) الرد على إعلان شامل عن قرار مجلس الأمن الدولي الرقم 242، وما زال الوفد (الإسرائيلي) يتجنب البحث عن سلام في إطاره. وعلى صعيد المفاوضات (الإسرائيلية)- الأردنية- الفلسطينية، أكد عبد السلام المجالي وزير الخارجية الأردني ورئيس الوفد الأردني المفاوض على وجود اختلاف في وجهات النظر بين الجانبين إزاء تفسير قرارات مجلس الأمن المرقمين 242 و 338 في حين قدم الجانب الفلسطيني مشروعاً للحكم الذاتي في المرحلة الانتقالية رفضه الجانب (الإسرائيلي) وينص المشروع على نزع سلاح المستوطنين (الإسرائيليين) بحلول 31 تموز وسحب الجيش (الإسرائيلي) من الأراضي المحتلة، ووقف الإستيطان وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين ورفع الأحكام العرفية وانتقال السلطة السياسية إلى الفلسطينيين[3].

وفي المقابل طرح الوفد (الإسرائيلي) مشروعاً مغايراً للحكم الذاتي بعنوان "أفكار للتعايش السلمي في المناطق الفلسطينية في المدة الانتقالية" وتركز الطرح (الإسرائيلي) على إجراء انتخابات عامة في الأراضي المحتلة ليختار الفلسطينيون المقيمون فيها مجلساً إدارياً

---

(1) المصدر نفسه، ص382 .

(2) كوانت، عملية السلام الدبلوماسية ...، ص566 .

(3) للتفاصيل ينظر: يوميات ووثائق الوحدة العربية 1989-1993 ص386-387.

وليس سلطة تشريعية كما يرغب الفلسطينيون وتكون صلاحيات هذا المجلس تولي الإدارة المؤقتة للبلاد للحكم الذاتي مع التركيز على عملية التفاوض وعلى تحديد المهام التي يمكن ان يتولاها الفلسطينيون في إطار الحكم الذاتي[1].

وبناءً على هذا التناقض بين وجهات النظر واختلاف المشاريع ، عدت مارغريت تتوايلر الناطقة باسم الخارجية الأمريكية "أن مواصلة المفاوضات أمر ايجابي وان الولايات المتحدة تدرك أنه لن تكون هناك حلول فورية أو حلحلة سريعة"[2].

وعقدت الجولة السابعة في المدة ما بين 24 آب إلى 24 أيلول 1992، بعد تحولات سياسية مهمة لدى الجانب (الإسرائيلي)، حيث انتقلت دفة الحكم في إسرائيل من حزب الليكود إلى حزب العمل[3]. وعقدت هذه الجولة بوفد (إسرائيلي) يحمل رؤية حزب العمل برئاسة يتسحاق رابين. وشهدت هذه الجولة تغييراً في الطاقم التفاوضي

---

(1) وحيد عبد المجيد، "مفاوضات السلام ومشكلة الأداء التفاوضي العربي"، مجلة السياسة الدولية، ع 108، نيسان 1992، القاهرة، ص183.

(2) محمد عبد السلام، "الجولة السادسة من المفاوضات الثنائية بين العرب وإسرائيل"، مجلة السياسة الدولية، ع110، تشرين الأول 1992، القاهرة، ص183 .

(3) شاركت الولايات المتحدة في هذا التغيير السياسي إذ رمى الرئيس بوش ووزير خارجيته بيكر بكل ثقلهما للإطاحة برئيس الوزراء (الإسرائيلي) يتساحق شامير في الإنتخابات التي جرت في 23 حزيران 1992 واستبداله بـ يتسحاق رابين الذي قال عنه بيكر يوماً ما "إنه رجلنا" بعد ما ظهر لهما استحالة تحقيق تقدم جدي في المفاوضات في عهد شامير، الذي أعلن قبل بدء الانتخابات، أنه لو "فاز الليكود في الانتخابات سيتم توطين مليون يهودي في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، ولاستمرت المفاوضات عشر سنوات، هذا ما كنت أفكر به، وهذا ما كنت أنوي فعله". ممدوح نوفل، قصة اتفاق أوسلو الرواية الحقيقية الكاملة "طبخة أوسلو" (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع: 1995)، ص29 ؛ نوفل، الانقلاب أسرار المفاوضات...، ص169.

(الإسرائيلي) دون ان يطرأ أي تغيير يذكر على جوهر الرؤية والموقف (الإسرائيلي) بالنسبة لقضايا الحكم الذاتي والاستيطان وقراري مجلس الأمن 242 و 338[1].

كما أكدت حنان عشراوي الناطقة باسم الوفد الفلسطيني أن "الحكم الذاتي الإداري" الذي يقترحه الإسرائيليون هو حتى دون مستوى "الحكم الذاتي" الوارد في كامب ديفيد ولا يتناول أي إشارة إسرائيلية إلى الانسحاب من الأراضي المحتلة ووقف الاستيطان . وأوضحت ان الجانب الفلسطيني يصر على "حكم ذاتي انتقالي" ينبثق عنه مجلس تشريعي منتخب كما يصر على وقف الإستيطان في الأراضي المحتلة بوصفه إجراءً أولي ضروري لإحراز تقدم في المفاوضات[2].

ثم عقدت جولة المفاوضات الثنائية الثامنة في المدة من 12 تشرين الأول إلى عشرين تشرين الأول 1992، أي قبل أسبوعين من الانتخابات الرئاسية الأمريكية، فطغت أجواء الانتخابات على توضيح النتيجة وبيانها على سير المحادثات على امتداد جولتين، إذ لم يعول كثيراً على نتائج المحادثات في تلك المدَّة، نظراً لغياب الراعي الأمريكي وانشغاله بالانتخابات ونتائجها واستبعاد إمكانية التأثير في الأطراف لتحقيق أية نجاحات سياسية ملموسة[3].

وعلى الرغم من التصلب والتشدد (الإسرائيلي) في المفاوضات كان الرئيس ياسر عرفات يحاول كسر شروط مؤتمر مدريد، ودفع الوفد للتصلب والتشدد في المفاوضات وطرح مسألة إعادة العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والإدارة الأمريكية وكان يكرر الحديث في مجالسه الخاصة على أهمية المفاوضات السرية[4].

---

(1) زعرب، المصدر السابق، ص93 .

(2) يوميات ووثائق الوحدة العربية 1989-1993، المصدر السابق، ص456 .

(3) صلاح عبد الله، "نصف حكم ذاتي ومسارات متعرجة"، مجلة شؤون فلسطينية، العددان 238-239، بيروت، كانون الثاني – شباط 1993، ص127 .

(4) نوفل، قصة اتفاق أوسلو...، ص ص33-35 .

ولم تقتصر محاولات الرئيس ياسر عرفات على فتح قنوات خلفية مع (الإسرائيليين) بل فتحها مع الإدارة الأمريكية أيضا، وحاول عن طريق الوفد الرسمي ولا سيما حنان عشراوي وفيصل الحسيني المكلفين بالعلاقة مع الأمريكان، وحاول أيضا عن طريق القيادات المصرية والمغربية والتونسية وعن طريق كل الشخصيات الفلسطينية والعربية والأمريكية التي لها علاقة أو صلة مع الإدارة الأمريكية، أو مع وزير الخارجية بيكر. إلا ان كل محاولاته لم ينتج عنها سوى مزيد من الرسائل التطمينية التي كانت تقول: "دور المنظمة غير المباشر في المفاوضات قائم ومعروف ومسلم به من الجميع". ومع التطمينات كانت تصل نصائح أمريكية تقول: "لا تتسرعوا ولا تحرقوا المراحل، دوركم قادم وكلما تقدمتم بالمفاوضات اختزلتم الزمن"[1].

وجاءت الانتخابات الأمريكية في 2تشرين الثاني 1992 مخيبة للآمال الفلسطينية، وقد ولّدت امتعاضاً وقلقاً، لاسيما وان الحملة الانتخابية الأمريكية أظهرت موقفاً للحزب الديمقراطي داعماً لـ(إسرائيل) بدون حدود، ولأن جيمس بيكر أظهر على مدى عام ونصف من الاتصالات والمفاوضات تفهماً واسعاً لأوضاع الفلسطينيين ومواقفهم ، وكان هذا التفهّم يحمل في طياته شيئاً من التضامن في مواجهة مواقف رئيس الوزراء (الإسرائيلي) شامير المتعنتة[2].

وهكذا وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود بلا أي نتيجة او حصيلة ايجابية تذكر وكان ذلك بحكم الأمر البديهي نظراً للثغرات والسلبيات المقصودة في عملية التنظيم التفاوضية والسلمية برمتها في الأساس.

فقد أصرت (إسرائيل) والولايات المتحدة ان تكون العملية بلا أية مرجعية قانونية محددة. والمقصود إغفال كل قرارات الشرعية الدولية التي أصدرتها الأمم المتحدة وإغفال

(1) نوفل، قصة اتفاق أوسلو...، ص37 .

(2) المصدر نفسه، ص41 .

القوانين الدولية العامة التي تنطبق على المشاكل الخاصة بـ(الشرق الأوسط)، والتي تتعارض والمصلحة (الإسرائيلية).

أصرت (إسرائيل) ألّا تبحث القضية بوصفها مشكلة احتلال (إسرائيلي) بل بوصفها مشكلة إقليمية وكذا قضية حقوق الشعب الفلسطيني أي بعدِّها قضية حقوق إنسان، لا بوصفها حقوقاً وطنية وقومية ثابتة ، ومرعية بموجب الشرعية الدولية .

إصرار الولايات المتحدة و(إسرائيل) على التفسير الإسرائيلي للقرار 242 الذي جاء ذكره فقط في مقدمة الرسالة التي وجهت للأطراف لدعوتها للمشاركة في مؤتمر مدريد بعد تنفيذه هدفاً من أهداف العملية السلمية . ولكن بموجب التفسير الإسرائيلي الذي يرى أن القرار لا ينص على وجوب الانسحاب من كل الأراضي العربية التي احتلت عام 1967 .

ومع هذه النهايات انتهت حقبة الرئيس الأمريكي جورج بوش بوضع الطرفان (الإسرائيلي) والفلسطيني على مائدة واحدة محاولاً إدارة هذه المفاوضات التي استمرت ما يقرب من العام والنصف دون تحقيق شيء يذكر .

الخاتمة

نشدت هذه الأطروحة عن "موقف الولايات المتحدة الامريكية من القضية الفلسطينية 1978-1992" والتعرف عليه ومتابعة تطوره، ويمكن الاشارة الى أبرز الاستنتاجات من هذا الموضوع بما يأتي:

1- ساندت الولايات المتحدة الامريكية الصهيونية العالمية منذ بداية القرن العشرين، وكان لمواقفها الرسمية من اليهود في الحرب العالمية الاولى دور كبير في احتضانهم بعد ان تخلت بريطانيا عن حمايتهم عام 1914، كما كان لها دوراً كبيراً في إصدار تصريح بلفور، واحتضانهم في الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، والاعتراف السريع بالدولة التي اعلن قيامها في الامم المتحدة عام 1947.

2- مع قيام دولة (إسرائيل) بدء الدعم الامريكي المعنوي والمادي والعسكري، وبدأت ملايين الدولارات تنهال على هذه الدولة الجديدة التي عدتها الخط المتقدم لأمركة المنطقة العربية، اضافة الا انها السد المنيع امام الاتحاد السوفيتي ومخططاته لنشر الشيوعية في المنطقة. او قد تكون (إسرائيل) مهمتها تجسسية رقابية واستخباراتية بالدرجة الأولى بشان تحركات السوفيت في المنطقة.

3- نتيجة لقيام دولة (إسرائيل) بدء الصراع العربي-(الإسرائيلي) في معارك طاحنة بين الطرفين بدءاً من حرب عام 1948، وعندما مالت الكفة لصالح الجيوش العربية سعت الولايات المتحدة بالضغط على الامم المتحدة لإصدار قرار بوقف الحرب. اما في حرب عام 1956، توترت العلاقة بين الولايات المتحدة و(إسرائيل)، لان الاعتداء الثلاثي على مصر كان بدون علم الولايات المتحدة الامريكية .فأجبرت الأخيرة (إسرائيل) على الانسحاب من الاراضي المصرية التي احتلتها. وفي حرب عام 1967 كانت الولايات المتحدة مؤيدة لـ(إسرائيل) قبل الحرب وفي أثنائها . واستطاعت (إسرائيل) ان تضم أراضي بقدر أربعة أضعاف

الأراضي التي كانت مسيطرة عليها. وفي حرب عام 1973 حاولت الولايات المتحدة تفادي اية تسوية للصراع وفقاً لقرارات الامم المتحدة 242 و 338.

4- مع بداية هذه الحروب نشأت قضية اللاجئين الفلسطينيين ولم تساعد الولايات المتحدة في حلها، وإذا ما قُدِّمَت حلول في مجلس الامن وقفت الولايات المتحدة الى جانب (إسرائيل) في عدم عودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم .

5- نشأت وفي خضم هذه الظروف المنظمات الفلسطينية التي اتجهت إلى حمل السلاح ضد المحتل الصهيوني في فلسطين ومن ابرز هذه المنظمات منظمة التحرير الفلسطينية التي اعلنت في نظامها الداخلي أنها تسعى إلى تدمير (إسرائيل) لذلك كانت هذه المنظمة غير مقبولة لدى (إسرائيل) ولدى الولايات المتحدة الأمريكية. وكانت توصف بانها منظمة إرهابية.

6- كان هناك مؤثرات كثيرة عبر هذه المواقف في صنع السياسة الخارجية الأمريكية لاسيّما تجاه (إسرائيل) . فوقفت المؤسسة التشريعية (الكونغرس) والتنفيذية (الرئاسة الأمريكية) . الى جانب (إسرائيل) وهذا يدل على ان هناك من يؤثر في هذه السياسة، ومن أبرزها اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة ومراكز البحوث والدراسات. على ان الصهيونية العالمية اخترقت المسيحية البروتستانتية وأصبحت تعرف بالصهيونية المسيحية التي وقفت إلى جانب (إسرائيل) مواقف كثيرة ومؤثرة في السياسة الخارجية الامريكية. وهذا يدل ايضا على ان الحركة الصهيونية لم تعش على هامش المؤسسة الامريكية، بل استطاعت ان تحمل قضيتها مباشرة الى البيت الابيض، كما استطاعت الحركة الصهيونية كسب القاعدة الشعبية للتأثير في القرار السياسي الأمريكي، وان تستميل العديد من الرؤساء الامريكيين تجاه المشاريع (الإسرائيلية).

7- استطاعت الولايات المتحدة ان تدير المفاوضات المباشرة بين مصر وإسرائيل في اتفاقية كامب ديفيد وتمكنت من اجبار الطرفين على الجلوس وإنهاء هذه

المفاوضات لتخرج اكبر دولة عربية من الصراع مع (إسرائيل) باتفاقية كامب ديفيد عام 1978 ومعاهدة السلام المصرية- (الإسرائيلية) عام 1979.

8- ويلحظ عندما تنتقل الرئاسة الأمريكية من رئيس إلى آخر، أن السابق واللاحق يتفانيان في خدمة (إسرائيل) على حساب القضية الفلسطينية ، على ان تصرفات (إسرائيل) يجب ان لا تمس مصالح الأمن القومي الأمريكي، وما دونه، ولتفعل إسرائيل ما تشاء.

9- ان معاهدة التحالف الإستراتيجي المبرمة بين الولايات المتحدة و(إسرائيل) تؤكد عدم صلاحية الولايات المتحدة لان تكون حكما او ضامناً في أية مفاوضات بين اطراف الصراع العربي – (الإسرائيلي) فمعنى هذا انها الخصم والحكم في آن واحد، ولذلك فمن الضروري ان يبحث صانع القرار العربي بصورة عامة والفلسطيني بصورة خاصة عن قوى اخرى تلعب دور الحكم في الصراع على المستوى الدولي كالأمم المتحدة او غيرها . وهذا ما ترفضه امريكا قبل (إسرائيل) .

10- ان اتفاق (إسرائيل) والولايات المتحدة على عدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، يدل على تمييع القضية الفلسطينية وعدم الاعتراف بالحقوق الفلسطينية المشروعة، مع عدم الاعتراف بقرارات الامم المتحدة الصادرة بحق الشعب الفلسطيني. وهذا يدل على ازدواجية المعايير الامريكية في التعامل مع القرارات الدولية بشان القضية الفلسطينية.

11- كانت معظم المشاريع والمبادرات التي طرحتها الولايات المتحدة الامريكية بشان القضية الفلسطينية عبارة عن ترديد لما تقوله (إسرائيل) في مشاريعها ومبادراتها، لان الولايات المتحدة تعد (إسرائيل) محطة أمريكية متقدمة بوجه الاتحاد السوفيتي، لاسيّما رغبة الولايات المتحدة في السيطرة على الموارد الاقتصادية لاسيّما منابع النفط في المنطقة .

12- لم تقبل الولايات المتحدة الامريكية بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية والتفاوض معها إلا بعدما ظهرت تيارات اسلامية بدأت بمحاولة سحب البساط من تحت أرجل منظمة التحرير الفلسطينية وقيادة انتفاضة كبرى عام 1987 بدون علمها، وخوف الولايات المتحدة الامريكية من توسع هذه الانتفاضة وعدم السيطرة عليها خارج فلسطين المحتلة .

13- لذا أقدمت الولايات المتحدة على عقد مؤتمر مدريد للسلام محاولة لإنهاء الانتفاضة التي استمرت عدة سنوات ، وكذلك تقييد الحركات الإسلامية التي كانت تسيِّر الانتفاضة التي استطاعت تكبيد العدو (الإسرائيلي) الخسائر الكبيرة على كافة الأصعدة، لتبدأ مفاوضات جديدة كانت تريد الولايات المتحدة منها أيضا تطبيع العلاقات مع (إسرائيل) محاولة منها انهاء المقاطعة العربية لهذا الكيان .

الملاحق

الملحق رقم (1)

خريطة ضم الجولان الى (إسرائيل)

المصدر www.marefa.org.

الملحق رقم (2)

قانون اتخاذ القدس عاصمة لـ(إسرائيل)

MFA Foreign Relations Historical documents 1979-1980 113 Basic Law- Jerusalem- Knesset Resolution- 30 J

113 Basic Law- Jerusalem- Knesset Resolution- 30 July 1980

30 Jul 1980

VOLUME 6: 1979-1980

113 .Basic Law: Jerusalem، Knesset Resolution، 30 July 1980.

Jerusalem was reunited on 27 June 1967، shortly after the Six Day War. At that time، the Knesset passed a number of enabling laws that expanded the municipal area of the city. It also adopted the Protection of the Holy Places law. Since 1967 there has been a consistent and persistent Arab effort to undo the unification of Jerusalem. The focus of the effort was the UN، which adopted many Security Council and General Assembly resolutions. They called for the end of Israeli occupation and the withdrawal of Israel from what was usually termed "all occupied Palestinian and other Arab territories، including Jerusalem." On 1 April 1980، the Egyptian People's Assembly passed a resolution declaring the Arab section of Jerusalem to be part of the West Bank and the capital of the Palestinian people. On 30 July، the Knesset، by a vote of 69 in favour، 15 against، with three abstentions، passed this Basic Law، which also included the legislation concerning the protection of the holy places. Text:

1 .Jerusalem united in its entirety is the capital of Israel.

2 .Jerusalem is the seat of the President of the state، the Knesset، the Government and the Supreme Court.

3 .The holy places shall be protected from desecration and any other offense and from anything that is likely to prejudice the freedom of access of the religious communities to the places holy to them.

4 .a) The Government shall attend to the development and prosperity of Jerusalem and to the well-being of its inhabitants by means of allocation of special funds، including a special annual grant to the Jerusalem municipality، subject to the approval of the Economic Committee of the Knesset.

b) Jerusalem shall be granted special preferences in the activities of the authorities of the state، for the development of its economy and infrastructure and in other areas.

c) The Government shall appoint a special body or bodies for the execution of this clause.

ومما نصت ليه هذه الوثيقة:

- القدس موحدة في مجملها عاصمة لـ(إسرائيل).
- القدس هي مقر رئيس الدولة والكنيست والحكومة والمحكمة العليا.
- يجب حماية الأماكن المقدسة من التدنيس.

الملحق رقم (3)

مذكرة التفاهم بشأن التعاون الاستراتيجي بين حكومتي الولايات المتحدة و(اسرائيل)

MFA Foreign Relations Historical documents 1981-1982 77 Memorandum of Understanding between the Governm

77Memorandum of Understanding between the Government of the United States and the Government of Israel on Strategic Cooperation- 30 November 1981

30 Nov 1981

VOLUME 7: 1981-1982

>B

77 .Memorandum of Understanding between the Government of the United States and the Government of Israel on Strategic Cooperation، 30 November 1981 .

After a few weeks of discussions between working groups، Israel's Defense Minister Sharon and the U.S. Defense Secretary Weinberger signed on 30 November in Washington a memorandum of understanding on strategic cooperation. The main objective was to deter Soviet threats in the Middle East. There would be joint military exercises، land، sea and air، there would also be planning for the establishment and maintenance of joint readiness activities. Joint working teams will deal with specific military issues. The Arab world and the Soviet Union were highly critical of this agreement، which they felt would impair America's ability to deal fairly with the peace process in the Middle East. Text:

PREAMBLE

This memorandum of understanding reaffirms the common bonds of friendship between the United States and Israel and builds on the mutual security relationship that exists between the two nations. The parties recognize the need to enhance strategic cooperation to deter all threats from the Soviet Union to the region. Noting the longstanding and fruitful cooperation for mutual security that has developed between the two

countries، the parties have decided to establish a framework for continued consultation and cooperation to enhance their national security by deterring such threats to the whole region.

The parties have reached the following agreements in order to achieve the above aims.

ARTICLE I

United States-Israel strategic cooperation، as set forth in this memorandum، is designed against the threat to peace and security of the region caused by the Soviet Union or Soviet-controlled forces from outside the region introduced into the region. It has the following broad purposes:

A. To enable the parties to act cooperatively and in a timely manner to deal with the above-mentioned threat.

B. To provide each other with military assistance for operations of their forces in the area that. may be required to cope with this threat.

C. The strategic cooperation between the parties is not directed at any state or group of states within the region. It is intended solely for defensive purposes against the above-mentioned threat.

ARTICLE II

1 .The fields in which strategic cooperation will be carried out to prevent the above-mentioned threat from endangering the security of the region include:

A. Military cooperation between the parties، as may be agreed by the parties.

B. Joint military exercises، including naval and air exercises in the Eastern Mediterranean sea، as agreed upon by the parties.

C. Cooperation for the establishment and maintenance of joint readiness activities، as agreed upon by the parties.

D. Other areas within the basic scope and purpose of this agreement، as may be jointly agreed.

2 .Details of activities within these fields of cooperation shall be worked out by the parties in accordance with the provisions of Article III below. The cooperation will include، as appropriate، planning، preparations، and exercises.

ARTICLE III

1 .The Secretary of Defense and the Minister of Defense shall establish a coordinating council to further the purposes of this memorandum.

A. To coordinate and provide guidance to joint working groups.

B. To monitor the implementation of cooperation in the fields agreed upon by the parties within the scope of this agreement.

C. To hold periodic meetings، in Israel and the United States، for the purposes of discussing and resolving outstanding issues and to further the objectives set forth in this memorandum. Special meetings can be held at the request of either party. The Secretary of Defense and Minister of Defense will chair these meetings whenever possible.

2 .Joint working groups will address the following issues:

A. Military cooperation between the parties، including joint U.S.-Israel exercises in the Eastern Mediterranean sea.

B. Cooperation for the establishment of joint readiness activities including access to maintenance facilities and other infrastructure، consistent with the basic purposes of this agreement.

C. Cooperation in research and development، building on past cooperation in this area.

D. Cooperation in defense trade.

E. Other fields within the basic scope and purpose of this agreement، such as questions of prepositioning، as agreed by the coordinating council.

3 .The future agenda for the work of the joint working groups، their composition and procedures for reporting to the coordinating council shall be agreed upon by the parties.

ARTICLE IV

This memorandum shall enter into force upon exchange of notification that required procedures have been completed by each party. If either party considers it necessary to terminate this memorandum of understanding، it may do so by notifying the other party six months in advance of the effective date of termination.

ARTICLE V

Nothing in the memorandum shall be considered as derogating from previous agreements and understandings between the parties.

ARTICLE VI

The parties share the understanding that nothing in this memorandum is intended to or shall in any way prejudge the rights and obligations which devolve or may devolve upon either government under the charter of the United Nations or under international law. The parties reaffirm their faith in the purposes and principles of the charter of the United nations and their aspiration to live in peace with all countries in the region.

الملحق رقم (4)

قانون ضم الجولان

Israel Ministry of Foreign Affairs

83 The Golan Heights Law-5742-1981- 14 December 1981

14 Dec 1981

▶ VOLUME 7: 1981-1982

83. The Golan Heights Law - 5742/1981، 14 December 1981.

Early on 14 December Mr. Begin surprised his own ministers when he summoned them to his sick-bed in Jerusalem and informed them that he intended to pass a law that very same day extending Israeli law to the Golan Heights. Having secured cabinet approval، the law was adopted by the Knesset later that evening by a majority of 63 against 21. Among those in favor were eight members of the Labor Party opposition. Mr. Begin argued that the time had come to implement the government's policy regarding the Golan Heights and cited Syria's implacable hostility to Israel. He reminded the ministers that the Syrian president had recently rejected any ties with Israel، even if the PLO would recognize Israel. Another reason for the timing of the passage of the law was the continued presence of Syrian missiles in Lebanon. Text:

1. The Law، jurisdiction and administration of the state shall apply to the Golan Heights، as described in the Appendix.

2. This Law shall become valid on the day of its passage in the Knesset.

3. The Minister of the Interior shall be charged with the implementation of this Law، and he is entitled، in consultation with the Minister of Justice، to enact regulations for its implementation and to formulate in regulations transitional provisions concerning the continued application of regulations، orders، administrative orders، rights and duties which were in force on the Golan Heights prior to the application of this Law.

المصادر والمراجع

وثائق العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية

Documents Foreign Relations of the United States (F.R.U.S.)

1. Papers Relating to the Foreign Relations of United States، 1918 Supplement 2، The World، War، Washington 1933.
2. Foreign Relations of the United States، 1969-1976، Vol. xxv، Arab-Israel Crisis and war 1973، D، (11) (Washington: Department if State: 2011).
3. F.R.U.S، 1948، The Secretary of State to the Acting Secretary، of State، Paris، October 20، 1948، vol. (4).
4. -----------، Memorandum by Director of the Office of United Nations Affairs (Rusk) to the Acting Secretary of State، Washington، January، 13، 1949، vol. (5).
5. -----------، Arab- Israel Conflict، 1952-1954، the Secretary of State to the legation in Syria، Washington، March 12، 1952، vol. (9).
6. -----------، 1962-1963، Editorial Note، Vol. (18).
7. ----------- ،1969-1976، Vol. E-14، Part 1، Documents on the United Nations، 1973-1976، D. (67)، letter form Acting Secretary of State Ingersoll to the President of the American Federation of Labor and Congress of Industrial Organizations (Meany)، Washington، October 12، 1974.
8. -----------، D.(105)، Memorandum from the President's Deputy Assistant for National Security Affairs (Scowcroft) to President Ford، Washington، October 11، 1974.

9. -----------، D.(106)، Memorandum from the President's Deputy Assistant for National Security Affairs (Scowcroft) to president Ford، Washington، October 13، 1974.

10. -----------، D.(95)، Memorandum of Conversation، Washington، August 12، 1947.

11. -----------، D.(99)، Memorandum of Conversation، Washington، September 10، 1974.

12. -----------، D.(101)، National Security Decision Memorandum 270، Military Assistant for Israel، Washington، September 24، 1974.

13. -----------، D.(112)، Memorandum from the President's Deputy Assistant for National Security Affairs (Scowcroft) to President Ford، Washington، October 30 ،1974.

14. -----------، D.(123)، Memorandum Conversation Washington، December 9، 1974.

15. -----------، D.(160)، Memorandum from the Files، President's Meeting with the Secretary and Congressional Leadership، Washington، march 24، 1975.

16. -----------، D.(237) ،Telegram from the Department of State to the Embassy in Egypt، Washington، September 10، 1975.

17. -----------، D.(227)، Memorandum of Agreement between the Governments of Israel and United States، Jerusalem، September 1، 1975.

18. -----------، Organization and Management of U.S. Foreign Policy، 1969-1972، (Washington: United States Government Printing Office: 2006)، Vol. II، Preface.

19. -----------، D.(175)، Telegram from the Department of State to Secretary of State Kissinger in Ankara، Washington، May 22، 1975.

20. -----------، Energy، Diplomacy، and Global Issues، 1964-1968، Vol. XXXIV، (Washington: Department of State: 1999).

21. -----------، D.(65)، Memorandum of Conversation، 1964-1968، Vol. XVIII، Arab-Israel Dispute، Washington، June 1، 1964.

22. -----------، D.(271)، Memorandum of Conversation، Washington، February 12، 1966.

23. -----------، D.(104) Memorandum from The President's Deputy Assistant for National Security Affairs (Scowcroft) to President Ford، Washington، October11، 1974، Vol. XXVI.

الأوراق اليومية للرؤساء الأمريكان

أوراق الرئيس رونالد ريغان العامة:

The Public Papers of President Ronald Reagan ومتاحة على الموقع:
www.reagan.utexas.edu/archives.

1. P.P.R.R، "Informal Exchange with Reporters on Diplomatic Talks with the Palestine Liberation Organization" December 15، 1988.

2. -----------، "Interview with Midwest Regional Reporters on Foreign and Domestic Issues"، march 20، 1984.

3. -----------، " Remarks at the Welcoming Ceremony for King Fahd bin Abdel-Aziz Al Saudi Arabia"، February 11، 1984.

4. -----------، "Remarks and Question-and-Answer Session with Reports Following Discussion with King Hussein I of Jordan"، may 29، 1985.

5. -----------، "Remarks Following Discussion with King Hussein I of Jordan" ، September 30، 1985.

6. -----------، "Remarks Following Discussions with Prime Minister Shamon Peres of Israel"، October 17، 1985.

7. -----------، "Remarket the Conclusion of Meetings with King Hasan II of Morocco and the Arab League Delegation، October 22، 1982"، The public papers of President Ronald W. Reagan. Ronald Reagan Presidential Library، (accessed 18 May 2005).

8. -----------، "Remarks of the President and King Hussein 11 of Jordan Following their Meetings"، December 23، 1982.

9. -----------، "Remarks of the President Reagan، President Mohammed Hosni Mubarak of Egypt، and King Hussein 11 of Jordan Following Their Meetings"، February 14، 1984.

10. -----------، "Remarks of the President and Prime Minister Shimon Peres of Israel Following Their Meetings، October 9، 1984.

11. -----------، "Remarks to Supporters of Israel at a White House Briefing on United States Foreign Policy" ، March 15 -1988.

12. -----------، "Statement on Diplomatic Talks with Palestine Liberation Organization" December 14، 1988

13. -----------، "Statement on Diplomatic Talks with the Palestine Liberation Organization"، December 14، 1988.

أوراق الرئيس جورج بوش العامة:

The Public Papers of President Gorge Bush

ومتاحة على الموقع:

www.bushlibrary.tamu.edu/research/public-papers.php?

1. P.P.G.B، "Address Before a Joint Session of the Congress on the Cessation of the Persian Gulf Conflict"، 1991-03-06
2. -----------، "Address to the Nation on the Suspension of Allied Offensive Combat Operations in the Persian Gulf"، 1991– 02-27.
3. -----------، "The president's News conference"، 1991-10-25.
4. -----------، "The President's News Conference in Huntsville Alabama"، June 20، 1990، Gorge Bush Presidential library and museum.
5. -----------، "Remarks at the Opening session of the Middle East peace Conference in Madrid. Spain"، 1991–10-30.

وثائق وزارة الخارجية الإسرائيلية

Documents of Israel Ministry of Foreign Affairs (I.M.F.A.)

متاحة على الموقع

http://mfa.gov.il/MFA/ForeignPolicy/MFADocuments/Pages/Documents_Foreign_Policy_Israel.aspx

1. I.M.F.A، D.(132)، Address by Prime Minister Shamir to Likud Central Committee-12 February 1990، Vol.11-12: 1988-1992.
2. ----------، D.(21)، Address in the Knesset by Prime Minister Peres-3 December 1984، Vol. 9-10: 1984-1988.

3. ----------، D.(1)، Basic Policy Guidelines of the Government's Program – 22 December 1، 1988، Vol.11-12: 1988-1992.

4. ----------، D.(8)، Call to the Parties to Cease – fire- Security Council Resolution S- 773- 22 May 1948، Vol. 1-2: 1947-1974.

5. ----------، D.(46)، Cabinet Communique-1 August 1982، Vol. 8: 1982 – 1984.

6. ----------، D.(71)، Cabinet Communique-2 June 1985، Vol. 9-10: 1984-1988.

7. ----------، D.(108)، Cabinet Decision on the Five- Point Plan of Secretary Baker، 5 November 1989، Vol. 11-12: 1988-1992.

8. ----------، D.(68)، Cabinet Resolution on the Reagan Plan -2 September 1982، Vol. 8: 1982–1984.

9. ----------، D.(2)، Coalition Agreement between the Alignment and the Likud- 13 September 1984، Vol. 9-10: 1984-1988.

10. ----------، D.(9)، Exchange of Letters. Eisenhower، Ben Gurion. 7-8 November 1956، Vol. 1-2: 1947-1974.

11. ----------، D.(4)، Exchange of Letters between President Reagan and Prime Minister Begin، June 1982، Vol.8: 1982–1984.

12. ----------، D.(107)، Five Point Election Plan of Secretary of State Baker-1 November 1989، Vol. 11-12: 1988-1992.

13. ----------، D.(12)، Israel Accepts Cease-Fire-Cabinet Communique-11 June 1982، Vol. 8: 1982 – 1984.

14. ----------، D.(54)، Israel-s Peace Inititive-14 May 1989، Vol. 11-12; 1988-1992.

15. ----------، D.(11)، Interview with Defense Minister Sharon on Israel Radio- 10 June 1982، Vol. 8: 1982 – 1984.

16. ----------، D.(13)، Interview with Defense Minister Sharon on Israel Radio- 11 June 1982، Vol. 8: 1982 – 1984.

17. ----------، D.(82)، Interview with Defense Minister Rubin on Israel Radio – 19 July 1985، Vol. 9-10: 1984-1988.

18. ----------، D.(40)، Interview with Foreign Minister Arens on Israel Radio -13 April 1989، Vol. 11-12: 1988-1992.

19. D.(49)، Interview with Foreign Minister Shamir – 3Augst ، 1982، Vol. 8: 1982–1984.

20. ----------، D.(81)، Interview with Prime Minister Peres on Israel Television – 17 July 1985، Vol. 9-10: 1984-1988.

21. ----------، D.(53)، Interview with Prime Ministers Shamir in the Jerusalem post- 9 May 1989، Vol. 11-12: 1988-1992.

22. ----------، D.(133)، Interview with Prime Minister Shamir in the Jerusalem post-23 February 1990، Vol. 11-12: 1988-1992.

23. ----------، D.(243)، Interview with Prime Minister Shamir in Maariv – 3 May، 1987 ، Vol. 9-10: 1984-1988.

24. ----------، D.(239)، Interview with Prime Minister Shamir on Israel and IDF Radios – 28 April، 1987، Vol. 9-10: 1984-1988.

25. ----------، D.(238)، Interview with Prime Minister Shamir on Israel Radio – 27 April، 1987، Vol.9-10: 1984-1988.

26. ----------، D.(425)، Interview with Vice Premier and Foreign Minister Peres on Israel Radio- 15 December 1988، Vol. 9-10: 1984-1988.

27. ----------، D.(71)، Letter from Prime Minister Begin to President Reagan –5 September 1982، Vol. 8: 1982 – 1984.

28. ----------، D.(242)، Letter from Secretary of State Shultz to Vice Premier and Foreign Minister Peres- 15 December 1988، Vol. 9-10: 1984-1988.

29. ----------، D.(241)، Letter of Assurances from the U.S to the Palestinians-18 October 1991، Vol. 11-12: 1988-1992.

30. ----------، D.(3)، Massage from President Reagan to Prime Minister Shamir – 22 December، 1988، Vol. 9-10: 1984-1988.

31. ----------، D.(3)، Palestine conciliation commission- Fourth Progress Report- A- 922-22 September 1949، Vol. 1-2: 1947-1974.

32. ----------، D.(16)، Palestine Conciliation Commission- Nineteenth Progress Report- Addendum- the Joseph E. Johnson Mission- A- 4921-Add 1-22 November 1961، Vol. 1-2: 1947-1974.

33. ----------، D.(6)، press Conference by U.S Secretary of State Dr Henry Kissinger -12 October 1973. Vol.1-2: 1947-1974.

34. ----------، D.(18)، Palestine Arab Refugees- General Assembly Resolution 2535-10 December، 1969، Vol. 1-2: 1947-1974.

35. ----------، D.(37)، Peace Proposals of Prime Minister Shamir-6 April\ 1989، Vol. 11-12: 1988-1992.

36. ----------، D.(242)، Remark by prime Minister Shamir prior to his Departure to Madrid، 29 October 1991، Vol.11-12: 1988-1992.

37. ----------، D.(1)، statement by Prime Minister Eshkol- June 1967، Vol. 1-2: 1947- 1974.

38. ----------، D.(2)، Statement to the Knesset by Foreign Minister Sharett - 15 June 1949، Vol. 1-2: 1947-1974.

39. ----------، D.(9)، Statement to the Knesset by Foreign Minister Sharett- 4 November، 1951، Vol. 1-2: 1947-1974.

40. ----------، D.(1)، The Protocol of Lausanne - 12 May، 1949، Vol. 1-2: 1947-1974.

41. ----------، D.(13)، Statement to the Knesset by Prime Minister Ben-Gurion - 27- October 1961، Vol. 1-2: 1947-1974.

42. ----------، D.(14)، Statement to the Special Political Committee of the United Nations General Assembly by Foreign Minister Meir- 15 December 1961، Vol. 1-2: 1947-1974.

43. ----------، D.(6)، The Arab Refugees- Introduction، 13 August، 2000، Vol. 1-2: 1947-1974.

44. ----------، D.(7)، Statement in the Knesset by Prime Minister Begin - 8 June 1982. Vol. 8: 1982-1984

45. ----------، D.(84)، Statement in the Knesset by Prime Minister Begin – 22 September ، 1982، Vol. 8: 1982-1984.

46. ----------، D.(21)، Statement to the Special Political Committee of the United Nation General Assembly by. Ambassador Tokoah -25 November، 1970، Vol. 1-2: 1947- 1974.

47. ----------، D.(22)، Statement to the United Nation Assembly by Ambassador Takeout- 13 December 1972، Vol. 1-2: 1947-1974.

48. ----------، D.(76)، Remarks by Mrs. Golda Meir to President Sadat in the Knesset، 21 November 1977، Vol. 4-5: 1977-1979.

49. ----------، D.(6)، Security Council Resolution 509 – 1982، June 1982، vol. 8: 1982-1984.

50. ----------، D.(8)، security Council Draft Resolution، June، 1982، Vol. 8: 1982-1984.

الوثائق الفلسطينية

1. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964 (بيروت: مركز الأبحاث: 1964).
2. -------- 1966 (بيروت: مركز الأبحاث: 1966).
3. --------1970(بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية: 1974).
4. ------- 1973 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية: 1976).
5. الكتاب السنوي2 (رام الله: مؤسسة ياسر عرفات: 2012).
6. الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967 (بيروت: مركز الأبحاث: 1969).
7. ---------1977 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية: 1979).
8. اليوميات الفلسطينية، المجلد الثالث، 1 كانون الثاني 1966ـ30 حزيران 1966.
9. --------، المجلد الرابع والخامس، 1 تموز 1966ـ30 حزيران 1967.

الوثائق الأمم المتحدة

1. United Nations، General Assembly، Question of Palestine، A/RES/323، (XXIX)، 22 November 1974

الوثائق العربية

1. يوميات ووثائق الوحدة العربية، 1979، ط3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية: 1985).
2. --------، 1982 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية: 1983).
3. ------، 1986، "نص خطاب الملك حسين العاهل الأردني الذي وجهه إلى الأمة حول علاقة الأردن بالقضية الفلسطينية" (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية: 1987).
4. ---------، 1988، ط2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية: 1993).

5. -----------، 1989–1993 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية: 1995).

الوثائق العراقية

قانون رقم (5) لسنة 1951، قانون مراقبة وإدارة اموال اليهود الذين سقطت عنهم الجنسية العراقية، جريدة الوقائع العراقية، بغداد، ع 2938، في 10/ 3/ 1951.

كتب المذكرات الشخصية

1. بن غوريون، دافيد، يوميات الحرب 1947ـ 1949، ترجمة: سمير جبور (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية: 1993م).
2. رياض، محمود، مذكرات محمود رياض 1948–1978، البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر: 1977).
3. السادات، أنور، البحث عن الذات، ط3 (القاهرة: المكتبة المصرية الحديثة: 1979).
4. الشاكر، اللواء الركن ميسر فاضل، بعنوان: مهمتي كجندي، 26 تشرين الأول 1965 –30 آب 1991، مذكرات (غير منشورة)، الموصل، 2002.
5. شولتز، جورج، مذكرات جورج شولتز، اضطراب ونصر، ترجمة: محمد محمود ديور وآخرون (عمان: الأهلية للنشر: 1994).
6. فانس، سايروس، مذكرات سايروس فانس: خيارات صعبة، ط2 (بيروت: المركز العربي للمعلومات: 1984).
7. كارتر، جيمي، مذكرات جيمي كارتر: كامب ديفيد: حرب على الحرب: رهائن طهران والحسابات الخاسرة، ترجمة: شبيب بيضون (بيروت: دار الفارابي: 1985).
8. يوميات هرتزل، ترجمة هيلدا شعبان، إعداد أنيس صائغ، ط2(بيروت: مركز الأبحاث: 1973)

الكتب العربية والمعربة

1. أبـو الحسـن، علـي، فلسـطين العربيـة في ظـل الاحـتلال الصـهيوني، منطقـة نفـوذ الولايات المتحدة الأمريكية (بيروت: دار الحكمة: 1990).
2. أبو العلاء، احمد قريـع، الروايـة الفلسـطينية الكاملـة للمفاوضـات مـن أوسـلو إلى خريطـة الطريـق 2 مفاوضـات كامـب ديفيـد (طابـا واسـتوكهولم) 1995 – 2000 (بيروت: مؤسسة الفلسطينية: 2006).
3. أبو الكشك، عبد الكريم، الصحافة الأميركية والشرق الأوسط دراسة لتغطية النزاع العربي – الإسرائيلي من ثلاث مجلات أمريكية 1948 – 1982، ترجمة: محمد عـايش وعاطف عقيبات (عمان: جامعة اليرموك: 1991).
4. أبو مازن، محمود عباس، طريق أوسلو (بيروت: شركة المطبوعات: 1994).
5. ابيلسون، دونالد أ.، هل هنـاك أهميـة للمؤسسـات البحثيـة؟ تقـويم تـأثير معاهـد السياسة العامة (أبـو ظـبي: مركـز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الإسـتراتيجية: 2007).
6. الأحمد، نجيب، فلسطين تاريخا ونضالا (عمان: دار الجليل: 1985).
7. الأشقر والرفاعي، أسامة جمعة وحسن عادل، (إسرائيل) الرؤساء: رؤساء الكنيست: رؤساء الحكومات منذ الإنشاء وحتى 2006 (دمشق: دار صفحات: 2007).
8. أوبرين، لي، المنظمات اليهوديـة الأمريكيـة ونشـاطها في دعـم إسـرائيل (نيقوسـيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية: 1986).
9. اندرلين، شارل، أسرار المفاوضات الإسـرائيلية – العربيـة 1917 – 1997 سـلام أو حروب (دمشق: دار الفاضل: 1998).
10. الأنصاري، محمد جـابر، مسـألة الهزيمـة: جديـد العقـل العربـي بـين صـدمة 1976 ومنعطف الألفية: ثقافة المراجعة بوجه التراجع (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر: 2001).

11. بالومبو، ميخائيل، كيف طرد الفلسطينيون من ديارهم عام 1948 (بيروت: دار الحمراء: 1990).
12. بتراس، جايمس، سطوة إسرائيل في الولايات المتحدة، ترجمة:حسن البياتي (بيروت: الدار العربية للعلوم: 2007).
13. البرازي، تمام، أمريكا والعرب شاهد عيان 1983 –1990 (بيروت: دار الجليل: 1992).
14. برانغر، روبرت ج. القضية الفلسطينية في الإستراتيجية الأميركية المشكلات والخيارات، ترجمة: مؤسسة الدراسات الفلسطينية (نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية: 1983).
15. برايسون، توماس أي، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط من 1784-1975 (دمشق: دار طلاس: 1985).
16. البرصان، احمد سليم، إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وحرب حزيران 1967 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية: 2000).
17. بريماكوف، يفغيني ماكسيمو فيتش ، تشريح نزاع الشرق الأوسط ، تعريب: سعيد احمد (دمشق: منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي: 1979م).
18. بلاس، نبيل احمد، الاتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب: 1990).
19. بلفر وجاسنر، جيرهارد وإنغريد، وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بين مطرقة السياسة وسندان خدمة اللاجئين، تحرير: محمد جرادات (بيت لحم: مركز المعلومات البديلة: 1997).
20. بوشيه و رويو، ستيفن ومارتن، مراكز الفكر أدمغة حرب الأفكار، ترجمة: ماجد كنج (بيروت: دار الفارابي: 2009).

21. بول وبول، جورج و. ودوغلاس ب، أمريكا وإسرائيل علاقة حميمة: التورط الأمريكي مع إسرائيل منذ عام 1947 حتى الآن، ترجمة: محمد زكريا اسماعيل (بيروت: بيسان للنشر: 1994).
22. بونداريفسكي، سياستان إزاء العالم العربي ترجمة: خيري الضامن (موسكو: دار التقدم: 1975).
23. بوندز، جوي، جذورنا لا تزال حية، ترجمة: مكي حبيب المؤمن (بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية: 1982).
24. بيكر، جيمس، سياسة الدبلوماسية، ترجمة: مجدي شرشر، ط3 (القاهرة: مكتبة مدبولي: 2003).
25. بيلي، سبدني، الحروب العربية – (الإسرائيلية) وعملية السلام، ترجمة: الياس فرحات (بيروت: دار الحرف العربي: 1992).
26. تاكنبرغ، لكس، وضع اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي، ترجمة: بكر عباس (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية: 2003).
27. تايلور، آلان، مدخل إلى إسرائيل، الأعمال التحضيرية للجريمة الصهيونية 1897ـ 1947، ترجمة: شكري محمود نديم (بغداد: وزارة الثقافة والإرشاد: 1965).
28. تشومسكي، ناعوم، أوهام الشرق الأوسط، ترجمة شيرين فهمي، ط3 (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية: 2006).
29. ---------------، النظام العالمي القديم والجديد (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب: 2010).
30. تشيرجي، دان، أمريكا والسلام في الشرق الأوسط، ترجمة: محمد مصطفى غنيم (بيروت: دار الشروق: 1993).
31. تيري، جانيس ج.، السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، دور جماعات الضغط والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة، ترجمة: حسان البستاني (بيروت: الدار العربية للعلوم: 2006).

32. تيفنن، ادوارد، اللـوبي اليهـودي وسياسـة أمريكـا الخارجيـة، ترجمـة: محمـد زايـد (بيروت: 1988).
33. تيم، سعيد، النظام السياسي الإسرائيلي (عمان: دار الجيل: 1989).
34. الجابري، محمد عابد، الخطاب العربي المعاصر، دراسة تحليلية نقديـة، ط4 (بـيروت: مركز دراسات الوحدة العربية: 1993).
35. جبارة، تيسير، تاريخ فلسطين (عمان: دار الشروق: 1998).
36. الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، مسيرة الجبهة الشعبية مـن حركـة القـوميين العـرب حتى المؤتمر السادس تموز 2000 (فلسطين: الدائرة الثقافية المركزية: 2010).
37. جبّور سمير، وآخرون، يوميات الحرب الإسرائيلية في لبنان (حزيران – كانون الأول 1982) وقـائع ووثـائق ومقـالات مختـارة مـن مصـادر عبريـة (نيقوسـيا: مؤسسـة الدراسات الفلسطينية: 1985).
38. جرجس، فواز، السياسة الأمريكية تجاه العـرب كيـف تصـنع ومـن يصـنعها؟، ط2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية: 2004).
39. حسين، عدنان السيد، التوسع في الإستراتيجية الإسرائيلية (بـيروت: دار النفـائس: 1989).
40. حماد، جمال، من سيناء إلى الجولان، ط2 (القاهرة: الزهراء للإعلان العربي: 1995).
41. حماد، مجدي، مستقبل التسوية 30 عاماً من سلام عابر (بيروت: دار النهضة العربيـة: 2009).
42. حمدان وآخرون، كمال الـدول الكـبرى والصـراع العربـي – الإسـرائيلي (بـيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر: 1976).
43. الحمش، مـنير، السـلام المـدان "الشـرق الأوسـط الجديـد" مـن إسـرائيل "الكـبرى" إلى إسرائيل "العظمى" (دمشق: مكتبة الدراسات والاستشارات الاقتصادية: 1995).
44. الحوت، شفيق وآخـرون، منظمـة التحريـر الفلسـطينية تقيـيم تجربـة وإعـادة البنـاء (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات ، 2007).

45. الحوت، بيان نويهض، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917-1948، ط3 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية: 1986).
46. خوري، يوسف، المشاريع الوحدوية العربية 1913-1983 (دراسة توثيقية) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية: 1990).
47. الدجاني، هشام، الإدارات الأمريكية.. وإسرائيل (دمشق: وزارة الثقافة: 1994).
48. الدسوقي، محمد كمال، السياسة الدولية وفلسطين (القاهرة: دار الثقافة: 1976م).
49. الدواليبي، محمد معروف، أمريكا وإسرائيل دراسة لدور الفكر الديني في الدعم الأمريكي لإسرائيل من خلال واقعة إيران كيت (دمشق: دار القلم: 1989).
50. ديان، موشي، آثار كامب ديفيد، ترجمة: غازي السعدي (عمان: دار الجيل: 1987).
51. ربيع، حامد عبد الله، اتفاقيات كامب ديفيد قصة الحوار بين الثعلب والذئب (دمشق: مطبعة الجليل: 1980).
52. ----------------، سلاح البترول العربي والصراع العربي-الإسرائيلي (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر: 1974).
53. ربيع، محمد عبد العزيز، المعونات الأمريكية لإسرائيل (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية: 1990).
54. الرشيدات، شفيق، فلسطين تاريخا وعبرة ومصيرا (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية: 1991).
55. روس، دنيس، السلام المفقود خفايا الصراع حول سلام الشرق الأوسط، ترجمة عمر الأيوبي وسامي كعكي (بيروت: دار الكتاب العربي: 2004).
56. الريس، رياض نجيب، شخصيات عربية من التاريخ (لندن: رياض الريس للنشر: 1987).
57. زاوتر، ادورد، رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1789 حتى اليوم (لندن: دار الحكمة: 2006).

58. زغيب، ياسر، ايباك قصة الاخطبوط الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية (بيروت: دار الندى: 1998).
59. السامرائي، عبد الله سلوم، الولايات المتحدة والمؤامرة على الامة العربية (بغداد: دار الرشيد: 1982).
60. سعودي، هالة ابو بكر، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1967-1973 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية: 1983).
61. سلامة، مشهور، نظرية الامن الصهيوني من هشومير إلى النووي، ط2 (الكويت: الصفاة: 1985).
62. سلفر، اريك، بيجن سيرة حياته (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات: د/ ت).
63. سليمان، ميخائيل، صورة العرب في عقول الأميركيين، ط2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية: 2000).
64. سليمان، ميخائيل وآخرون، فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون الى كلنتون (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية: 1991).
65. السماك، محمد، الصهيونية المسيحية، ط4 (بيروت: دار النفائس: 2004).
66. سميث، باميلا آن، فلسطين والفلسطينيون 1876-1983، ترجمة: الهام بشارة الخوري (دمشق: دار الحصاد: 1991).
67. سنّو، عبد الرؤوف، حرب لبنان 1975-1990 تفكك الدولة وتصدع المجتمع (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون: 2008).
68. السهيلي، نبيل محمود، فلسطين ارض وشعب منذ مؤتمر بال وحتى 2002 (دمشق: اتحاد الكتاب العرب: 2004).
69. سويد، محمود، من كامب ديفيد إلى المعاهدة، خلفية القرار الإسرائيلي (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية: 1979).
70. سيل، باتريك، الأسد الصراع على الشرق الأوسط، ط10 (بيروت: شركة المطبوعات: 2007).

71. شـاش، السـفير طـاهر، مفاوضـات التسـوية النهائيـة والدولـة الفلسـطينية الآمـال والتحديات (بيروت: دار الشروق: 1999).
72. شاش، السفير طاهر، المواجهة والسلام في الشرق الأوسط الطريق إلى غـزة – أريحـا (القاهرة: دار الشروق: 1995).
73. شديد، محمد، الولايات المتحدة والفلسـطينيون بـين الاسـتيعاب والتصـفية، ترجمـة: كوكب الريس (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر: 1981).
74. شريف، حسـين، السياسـة الأمريكيـة في السـبعينات والثمانينـات مـن خـلال رؤى وتحركات نكسون كيسنجر (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب:1994).
75. --------------، الولايات المتحدة من الاستقلال والعزلة إلى سيادة العالم، الولايات المتحدة من الهزيمـة في فيتنـام إلى الريـادة في حـرب النجـوم 1969ـ1989 (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب: 2001).
76. الشوبكي، هادي محمد، العلاقات الأردنية الأمريكيـة 1956–1998 (عمـان: مركـز الرإي للدراسات: 2006).
77. شوفاني، الياس، (مشرف)، زيارة السـادات لإسـرائيل وثـائق وتعليقـات إسـرائيلية (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية: 1978).
78. صالح، محسن محمـد، فلسـطين، سلسـلة دراسـات منهجيـة في القضـية الفلسـطينية (ماليزيا: كوالالامبور: 2002).
79. صبح، كريم، جماعات الضغط اليهوديـة: التنظـيم، الـدور والتـأثير في صـنع القـرار السياسي للولايات المتحدة الأمريكيـة 1945–1969 دراسـة تاريخيـة (بغـداد: بيـت الحكمة: 2009)، ج2.
80. الضيفي، ميثاق بيات، السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل في عهد ادارة الرئيس داويـت ايزنهاور 1953–1961 (عمان: دار غيداء: 2011).
81. الطويلة، عبد الستار، السادات في إسرائيل حـرب ام سـلام (القـاهرة: مؤسسـة دار التعاون: 1978)

82. العارف، عارف، النكبة، نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود 1947-1955 (بيروت: د/ ت) ج5.
83. عازوري، نصير حسن، أمريكا الخصم والحكم دراسة توثيقية في "عملية السلام" ومناورات واشنطن منذ 1967، ترجمة: منير العكش (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية: 2007).
84. عايد، خالد، الانتفاضة الثورية في فلسطين الأبعاد الداخلية (عمان: دار الشروق: 1988).
85. عبد الرحمن والزرو، اسعد ونواف، الفكر السياسي الإسرائيلي قبل الانتفاضة، بعد الانتفاضة (عمان: دار الشروق: 1990).
86. عبودي، محمد علي، جامعة الدول العربية والصراع العربي – الإسرائيلي (1945 – 1991) من تأسيس الجامعة العربية إلى مؤتمر مدريد (بيروت: دار الهادي: 2007)
87. عزمي، خالص، مهمة يارنج (بغداد: وزارة الثقافة والإعلام: 1969).
88. العلوان، شريف جويد، تسوية كامب ديفيد ومستقبل الصراع العربي- الصهيوني (بغداد: دار واسط: 1982).
89. ------------------، السياسة الخارجية الأمريكية وأزمة الشرق الأوسط 1967-1973 (بغداد: مطبعة المعارف: 1978).
90. العلوي، محمد جمال الدين، الصراع العربي الصهيوني في السياسة الخارجية الأمريكية 1973-1979، دراسة تاريخية سياسية (الموصل: مركز الدراسات الإقليمية: 2012).
91. عواد، عامر هاشم، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية: 2000).
92. غالي، بطرس بطرس، طريق مصر إلى القدس قصة الصراع من اجل السلام في الشرق الاوسط (القاهرة: مركز الأهرام: 1997).

93. الغـول، عمـر حلـي، التحـولات الفلسـطينية 1967-1987 (دمشـق: دار الوسـيم: 1992).
94. فـرج، عصـام الـدين، منظمـة التحريـر الفلسـطينية 1964-1993 (القـاهرة: مركـز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر: 1998).
95. فندلي، بول، من يجرء على الكلام، اللوبي الصهيوني وسياسـات أمريكـا الداخليـة والخارجية (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع: 1990).
96. فونتين، اندريه، فترة من الانفراج الـدولي 1962-1981، ترجمـة: موسـوعة الـزعبي (دمشق: مطبعة الجاحظ: 1988).
97. فهمي، إسماعيل، التفاوض من اجل السلام في الشـرق الأوسـط (القـاهرة: مكتبـة مدبولي: 1985).
98. فيكليستون، جوزيف، السادات وهم التحدي، ترجمة: عادل عبد الصـبور (بـيروت: الدار العالمية: 1999).
99. قهـوجي، حبيـب، إسـرائيل خنجـر أمريكـا (دمشـق: مؤسسـة الأرض للدراسـات الفلسطينية: 1979).
100. ------------، (مشرف) مسيرة السادات الاستسلامية من زيارة القدس المحتلة حتى كامب ديفيد (دمشق: مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية: د/ت).
101. كارتر، جيمي، السلام ممكن في الأراضـي المقدسـة: خطـة قابلـة للتطبيـق، ترجمـة: شركة آلاء للترجمة (بيروت: شركة المطبوعات: 2010).
102. كارتر، جيمي، فلسطين السلام لا التمييز العنصـري، ترجمـة: محمـد محمـود التوبـة (الرياض: مكتبة العبيكان: 2007).
103. كارتر، جيمي، ما وراء البيت الأبيض: إحلال السلام، محاربة المرض وبناء الأمـل، ترجمة: شركة آلاء للترجمة (بيروت: شركة المطبوعات: 2009).
104. كامل، محمد إبراهيم، السلاح الضائع في كامب ديفيد، سلسلة كتـاب الهـلال رقـم (12) تصدر عن جريدة الأهرام ، مصر، 1987.

105. كعوش، يوسف، الدروس المستفادة من الحروب العربية- الإسرائيلية 1947-1986 (عمان: جمعية عمال المطابع التعاونية: 1987).
106. كوانت، وليام ب.، عملية السلام: الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ 1967، ترجمة: هشام الدجاني (الرياض: مكتبة العبيكان: 2002).
107. كوكوشين، انجروميكو و أ.، الأخوة كيندي، ترجمة: ماجد علاء الدين وشحاتة عبد المجيد (القاهرة: مطبعة الصباح: 1986).
108. كير، مالكوم، عبد الناصر والحرب العربية الباردة 1958-1970، ترجمة: عبد الرؤوف احمد محمود (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب: 1997).
109. الكيلاني، هيثم، الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية الإسرائيلية 1948-1988م (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية: 1991م).
110. لمعي، القس إكرام، الاختراق الصهيوني للمسيحية، ط2 (القاهرة: دار الشروق: 1993).
111. ليليثال، الفريد، الأخطبوط الصهيوني سلاح ولكن بأي ثمن (بيروت: دار العلم للملايين: 1979).
112. --------------، إسرائيل ذلك الدولار الزائف، تعريب: عمر الديراوي (بيروت: دار العلم للملايين: 1965).
113. --------------، ثمن إسرائيل، ترجمة: حبيب نحولي وياسر هواري، ط4 (بيروت: دار الآفاق الجديدة: 1981).
114. --------------، هكذا يضيع الشرق الأوسط (بيروت: دار العلم للملايين: 1957م).
115. ماي، ارنست، أمريكا كما يراها قادتها، ترجمة: فتح الله المشعشع (بيروت: دار اليقظة العربية: 1966).
116. ماير، جايل، الولايات المتحدة وثورة يوليو 1956 (1952-1958)، ترجمة: عبد الرؤوف احمد عمرو (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب: 1999).

117. المجالي، عبد السلام، رحلة العمر من بيت الشعر إلى سدة الحكم (عمان: شركة المطبوعات: 2004).
118. المجذوب، طه، هزيمة يونيو حقائق وإسرار من النكسة إلى حرب الاستنزاف (القاهرة: مؤسسة دار الهلال: 1988).
119. مجموعة من الباحثين، حرب تموز 10 / 7 / 1981 – 24 / 7 / 1981 رواية العدو الصهيوني (بيروت: منشورات فلسطين المحتلة: 1982).
120. مركلي، بول، الصهيونية المسيحية 1891ـ1948، ترجمة: فاضل جتكي، ط3(دمشق: شركة قدس: 2003).
121. محافظة، علي، الديمقراطية المقيدة حالة الأردن 1989 – 1999 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية: 2001).
122. محمد، فاضل زكي، الكونكرس الأمريكي ونكبة فلسطين حقائق دقيقة تكشفها محاضر جلسات الكونكرس عن دور الصهيونية في تقرير سياسة أمريكا في فلسطين (بغداد: وزارة الثقافة والإرشاد: 1964م).
123. محمد، محسن وآخرون، القضية الفلسطينية في نصف قرن (لندن: منشورات فلسطين المسلمة: 1999).
124. محمود، معين احمد، الفلسطينيون في لبنان الواقع الاجتماعي (بيروت: دار ابن خلدون: د\ت).
125. المدفعي، مديحة، الأردن وحرب السلام، ترجمة: رشيد أبو غيدا (عمان: مكتبة برهومة: 1993).
126. مصطفى، أمين، الاتصالات السرية العربية- الصهيونية – 1993 (جدة: دار الوسيلة: 1994).
127. منصور، كميل، الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل العروة الأوثق، ترجمة: نصير مروة، ط2 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية: 1998).
128. نافع، احمد، الطريق إلى مدريد (القاهرة: وكالة الأهرام للتوزيع: 1993).

129. نافعة، حسن، مصر والصراع العربي (الإسرائيلي) من الصراع المحتوم .. إلى التسوية المستحيلة، ط2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية: 1986)
130. نصيف، أثمار لطيف، جماعة الضغط اليهودية في أربع إدارات أمريكية (بغداد: شركة المنصور للطباعة: 1989).
131. نوفل، احمد سعيد وآخرون، القضية الفلسطينية في أربعين عاما بين ضرورات الواقع وطموحات المستقبل (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية: 1989).
132. -------------، قصة اتفاق أوسلو الرواية الحقيقية الكاملة "طبخة أوسلو" (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع: 1995).
133. هالسل، غريس، يد الله لماذا تضحي الولايات المتحدة بمصالحها من اجل إسرائيل؟!. ترجمة: محمد السماك (القاهرة: دار الشروق: 2005).
134. : الهزايمة، محمد عوض، القدس في الصراع العربي - الإسرائيلي (عمان: دار الحامد: 2011).
135. هلال، علي الدين، أمريكا والوحدة العربية 1945-1982 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية: 1989).
136. الهور وموسى، منير وطارق، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية منذ 1947-1982 (عمان: دار الجيل: 1993).
137. هيكل، محمد حسنين، حديث المبادرة، ط5 (بيروت: شركة المطبوعات: 1984).
138. ------، حرب الخليج وأوهام النصر (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة: 1992).
139. ------، سلام أوهام أوسلو ما قبلها وما بعدها، ط7 (القاهرة: دار الشروق: 2001).
140. ------، سنوات الغليان، حرب الثلاثين سنة (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر: 1988)، ج1.
141. ------، عبد الناصر والعالم، ترجمة: قسم الترجمة في جريدة النهار (بيروت: دار النهار: 1972).

142. ------، العروش والجيوش كذلك انفجر الصراع في فلسطين، قراءة في يوميات الحرب، ط7 (القاهرة: دار الشروق: 2002).
143. -------، المفاوضات السورية بين العرب وإسرائيل، عواصف الحرب وعواصف السلام، ط8 (القاهرة: دار الشروق: 2001).
144. هيكل، يوسف، فلسطين قبل وبعد (بيروت: دار العلم للملايين: 1971).
145. وايزمان، عيزرا، الحرب من اجل السلام، ترجمة: غازي السعدي (عمان: دار الجيل: 1984).
146. يارزمي، تريتا، حلف المصالح المشتركة التعاملات السرية بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة، ترجمة: أمين الأيوبي (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون: 2008).

الكتب الانكليزية

1. Padil Resource Center for Palestinian Residency Refugee، Rights Survey of Palestinian Refugees and Internally Displaced Persons 2003، (Bethlehem: Badil Resource Center: 2004).
2. Bard، Mitchell G. Myths and Fact A Guide to the Arab-Israel Conflict (U.S.: American Israeli Cooperative Enterprise Inc: 2006).
3. Chomsky، Noam، Fateful Triangle the United States، Israel and Palestinians (London: Pluto Press: 1999).
4. Cohen، Michael J.، Palestine: Retreat from the Mandate، the Making of British Policy، 1936-1945، (London: 1978).
5. Edward and Cliffe، Beverley M. Peter H.، Conflicts in the Middle East Since 1944، Second Edition (London: Routedge: 2004).
6. Grose، Peter، Israel in the Mind of America (New York: Knopf، Inc: 1983).

7. John A. Denovo، American Interests and policies in the Middle East 1890-1949، (Washington: University of Minnesota: 1963).
8. Mustafa Hamanch، "Domestic Constraints on Middle East Negotiations-A Jordanian Prespective"، in Palestine Jordan. Israel، (Jerusalem: The Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs: 1997).
9. Kardel and Genf، Hennecke، Marva، Kardel Adolf Hitler. Founder of Israel: Israel in the War with Jews (san Diego: Dedicated to Preservation of Cultures: 1997).
10. Malka، Haim، Crossroad the Future of the U.S. Israel Strategic Partnership ،(Washington: Center for Strategic and International Studies: 2011).
11. McGann، James G. The Think Tanks and Civil Societies Program (Philadelphia: University of Pennsylvania: 2008).
12. ---------------------------. Think Tanks and Policy Advice in the U.S، (Philadelphia: Foreign Policy Research Institute: 2005).
13. Mearsheimer and Walt، John J. and Steven M. Setting the Record Straight: A Response to Critics of "The Israel Lobby" ، (U.S: Harvard University: 2006).
14. Meegan and Adviser، Frances، Careers، "Think Tanks in the U.S.A"، (London: University of Cambridge: 2010).
15. Parsi، Trita، Treacherous Alliance the Secret Dealings of Israel، Iran، and the United States (U.S.: Yale University: 2007).
16. Quant، William. B.، Decade of Decision، American Policy toward the Arab- Israel Conflict 1969-1976 (Berkley: university of California: 1977).
17. Rich and McGann، Andrew، James، Think Tanks in policy Making، Do they Matter? (Shanghai: Shanghai office for International Cooperation: 2011).

18. Robert David Johnson، Lyndon Johnson and Israel: The Secret presidential Recordings، (Tel Aviv: Daniel Abraham Center: 2008).
19. Shadid، Mohammad K، The U.S and the Palestinians (London: 1950).
20. Sharp، Jeremy M. U.S. Foreign Aid to Israel (Washington: Congressional Research Service- Library of Congress: 2010).
21. Ziegler، David w.، War، Peace and International Politics، (Boston: Little Brown and Company: 1977).

الرسائل والأطاريح الجامعية

أ- رسائل الماجستير باللغة العربية

1- برهم، عبدالله احمد، اصلاح منظمة التحرير الفلسطينية: اشكالية الهيكلية والبرامج، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، نابلس، 2007.
2- الجبوري، يوسف محمد عيدان، التطورات السياسية الداخلية في مصر 1970ـــ1981، دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، 2004.
3- حامد، قصي احمد حسن، دور الولايات المتحدة الأمريكية في احداث تحول ديمقراطي في فلسطين، ولاية الرئيس جورج بوش الابن 2001-2006، رسالة ماجستير (غير منشورة)، غزة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، 2008.
4- الدبس، معتز سمير التطورات الداخلية وأثرها على الحركة المقاومة الإسلامية "حماس" 2000-2009، رسالة ماجستير (غير منشورة)، غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر.
5- سيسالم، سمير حلمي سالم، المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية 1947-1977 دراسة تاريخية تحليلية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، غزة، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، 2005.

6- الشمري، إستبرق فاضل شعير، مقدمات رسم السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2007.

7- الشمري، عمار ظاهر مصلح، سياسة مصر تجاه العراق وبلاد الشام 1952-1961، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2005.

8- الصحاوي، حمزة عبد الحميد محمود، تجربة منظمة التحرير الفلسطينية من المفاوضات المسلمة إلى التسوية السلمية (1964ـ2006) رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2008

9- عبد الكريم، نكتل عبد الهادي، موقف الولايات المتحدة من النشاط الصهيوني في فلسطين 1897-1939 "دراسة تاريخية"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2003.

10- العلوان، شريف جويد، تسوية كامب دايفيد، مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، 1981.

11- الغنام، عمر فيصل محمود، العلاقات المصرية- الإسرائيلية 1970-1981، دراسة سياسية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2011.

12- كنج، جمعة خليفة، الإدارة الأمريكية والقضية الفلسطينية 1941-1947، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1989.

13- اللداوي، هاني خليل، مشاريع التسوية السياسية الرسمية للقضية الفلسطينية 1978 – 1991، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية بغزة، 2011.

ب – رسائل الماجستير باللغة الانكليزية

1. Awwad، Mohammad Jordanian- Palestinian Relations: A Jordanian View، Degree of Master (unpublished)، Naral Postgraduate School، 2005.
2. Kanan، Jean، American Foreign Policy and Israel: why and how Policy Decisions are Made، Degree of Master (unpublished)، University of Ottawa، Department of Political Science، Canada، 1997.
3. Rodriguez، Fernando، the 1991 Madrid Deace Conference: U.S Efforts Towards Lasting Peace in the Middle East between Israel and its Neighbors، Degree of Master، (unpublished)، University of New Orleans Scholar Works @UNo، 2011

ج – أطاريح الدكتوراه

1. الاصبحي، ربى صلاحي، قضية اللاجئين الفلسطينيين كإحدى قضايا الصراع العربي الصهيوني: دراسة تحليلية للمشاريع الدولية الخاصة بقضية اللاجئين 1948-1963، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة دمشق، 2006.
2. البكري،عبد الحميد عبد الله حسين، الصراع الجمهوري الملكي في اليمن وأبعاده العربية والدولية 1962-1970، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2004.
3. جاسم، فواز موفق ذنون، قضية فلسطين في العلاقات الأردنية – الأمريكية 1967-1999، دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، 2011.
4. حاجم، أسيل عبد الستار، الإدارة الأمريكية والقضية الفلسطينية (1947-1967)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2007.

5. حسين، مصطفى جاسم، السياسة الخارجية الأمريكية والمشرق العربي: ما بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2008.
6. عطوة، حازم محمد، مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط وأبعاده الإقليمية والدولية، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2011.
7. العميري، شيماء فاضل مخيبر، العلاقات السورية- السوفيتية 1946-1961، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية بنات، جامعة بغداد، 2005.
8. اللداوي، هاني خليل، مشاريع التسوية السياسية الرسمية للقضية الفلسطينية عام 1978-1991، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة.
9. اللهيبي، أديب صالح علي، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من مشكلة اللاجئين الفلسطينيين 1948-1967، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، 2010.

المطبوعات والمذكرات الرسمية

1. الأمم المتحدة، منشأ القضية الفلسطينية وتطورها 1917- 1988 (نيويورك: الأمم المتحدة: 1990).
2. الحكومة البريطانية، تاريخ فلسطين السياسي تحت الإدارة البريطانية "المذكرة التي قدمتها الحكومة البريطانية سنة 1947 إلى لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين" ترجمة: فاضل حسين (بغداد: مطبعة الرابطة: 1956م).
3. سيد احمد، رفعت، وثائق حرب فلسطين، الملفات السرية للجنرالات العرب (القاهرة: مكتبة مدبولي: د\ت).

4. قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي 1947-1974م، ط2(بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 1975).
5. قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي- الإسرائيلي، مراجعة وتحقيق: جورج طعمة، ط3 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية: 1993) ، مج1.
6. مؤسسة الدراسات الفلسطينية،اتفاق كامب ديفيد وأخطاره، عرض وثائقي (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية: 1978).
7. مديرية الاستخبارات العسكرية العامة، القادة والشخصيات العسكرية والصهيونية (بغداد: 1986).
8. المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، الدليل الخاص لحماية اللاجئين الفلسطينيين (بيت لحم: مركز بديل: 2009).
9. --------، العودة إلى ديارهم- الحل العادل والدائم لقضية اللاجئين الفلسطينيين، ط3 (بيت لحم: مركز بديل: 2000).
10. مكتب الأمانة العامة للقيادة القومية، سوريا، مراكز الدراسات الأمريكية وصناعة القرار، سلسلة دراسات إستراتيجية (1) (دمشق: 2008).
11. منظمة التحرير الفلسطينية، وثائق فلسطين، مئتان وثمانون وثيقة مختارة 1839-1987 (منظمة التحرير الفلسطينية: دائرة الثقافة: 1987).
12. وزارة الخارجية الأمريكية، دستور الولايات المتحدة الأمريكية (واشنطن: شركة وورلد بوك أنك: 2000).
13. وزارة الخارجية المصرية، معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل واتفاق الحكم الذاتي في الضفة والقطاع، القاهرة، 1979.
14. وزارة الدفاع المصرية، هيئة البحوث العسكرية، صفحات مضيئة من تاريخ مصر العسكري، حرب الاستنزاف، يونيو 1967- أغسطس 1970 (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب: 1998م).

الكتاب اليهودي الأمريكي السنوي

American Jewish Year Book ((A.J.Y.B.

متاح على الموقع .www.ajcarchives.org/main.php?GroupingId=10094

1. Milton، Morris F. American Jewish Year Book، 1965، Vol. 66.
2. American Jewish Year Book، 1967، Vol.68.
3. Singer، David، American Jewish Year Book 1990، (U.S.A.: Library of Congers Catalogue Number: 99-4040: 1990).

الموسوعات والقواميس العربية

1. دائرة المعارف المصرية، السيد الرئيس حسني مبارك، متاح على الموقع: .www.egypt.com/egyptanalencyclo.soon.asp
2. شلبي، احمد، موسوعة التاريخ الإسلامي، دراسة تفصيلية عن تاريخ مصر المعاصر، انور السادات شخصيته وعصره، دراسة محايدة (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية: 1990).
3. عتريس، محمد، معجم بلدان العالم (القاهرة: الدار الثقافية للنشر: 2002).
4. عطية الله، احمد، القاموس السياسي (القاهرة: دار النهضة العربية: 1968).
5. المسيري، عبد الوهاب محمد، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية نموذج تفسيري جديد (القاهرة: دار الشروق: 1999م).
6. موسوعة كبار الشخصيات الإسرائيلية، ترجمة: مشعل العنزي، منشورات منتديات الوحدة العربية. متاح على الموقع www.arab-unity.net|form|index.php

الموسوعات الأجنبية

1. Encyclopedia Britannica، (U.S.A: 1980) VOL.(6).
2. Biography of George Bush' www.bushlibrary.Tamu.Edu

3. Seddon، David، A Political and Economic Dictionary of the Middle East (London: Europa publication: 2004).

البحوث والدراسات المنشورة

أ- باللغة العربية

1. أبو طالب، حسن، "الحوار الأردني – الفلسطيني بين التوقف والاستمرار" مجلة السياسة الدولية، ع 73، 1983.

2. أحمد، سامي يوسف، "المواقف السياسية الفلسطينية المتباينة وأثرها على مشاريع الدولة الفلسطينية المقترحة في إطار التسوية 1967 – 1993"، مجلة جامع الأزهر، غزة، المجلد 13، ع 1، 2011.

3. إسرائيليات، "مبادرة السلام الإسرائيلية: مضمونها، محطات إقرارها، والدور الأمريكي منها" مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ع 1 شتاء 1990

4. أكرم، سوزان، "اللاجئون الفلسطينيون ووضعهم القانوني: الحقوق السياسية والآثار المترتبة على حل عادل" مجلة الدراسات الفلسطينية، تصدر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ع3، ربيع 2002.

5. الباقوري، عبد العال، كيسنجر "أو دبلوماسية كسب الوقت" بين فيتنام والشرق الأوسط، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، ع 48 آب 1975.

6. بدر، حمدان، "وثيقة ساوندرز تثير القلق داخل إسرائيل"، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، ع 55، آذار 1976.

7. بروزنسكي،مارك أ. "مأزق أمريكا الفلسطيني الإمكانيات والمغالطات"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، ع 67، 1982.

8. بطامي، مها، "الطروحات الإسرائيلية للتسوية" مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، ع 194 أيار 1989

9. البياتي، احمد باسل، "دور الرئيس والكونغرس في السياسة الخارجية الأمريكية" مجلة قضايا سياسية، بغداد، ع 1، مج 2، 2001.

10. "ثلاث تقارير عن الولايات المتحدة وإسرائيل" ترجمة: مجلة شؤون فلسطينية، ع 14، تشرين الاول 1972.
11. حجازي، عبد الفتاح، "جولة سايروس فانس الثالثة" تقرير اخباري، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، بغداد، ع 25، تشرين الثاني - كانون الأول 1977.
12. الحسن، بلال، "شهريات: المقاومة الفلسطينية، المحادثات العربية ـ الإسرائيلية"، مجلة شؤون فلسطينية، ع (76) آذار 1978.
13. حمودة، ناصر سعيد، "قيادة ياسر عرفات لمنظمة التحرير الفلسطينية 1969-1974"، دراسة بحثية مقدمة لمؤتمر الشهيد الرمز ياسر عرفات: تاريخ وذاكرة، المنعقد بالقاهرة، جامعة الأزهر، 15-17/ 10/ 2011.
14. الخالدي، وليد، "الصراع العربي الصهيوني وابعادة العربية والدولية"، مجلة المستقبل العربي، تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع 105، تشرين الثاني، 1987.
15. "رجل الدبلوماسية الصامة" "يتحدث عن مهمته بين الأمريكيين ومنظمة التحرير الفلسطينية" مجلة الدراسات الفلسطينية، مج1، ع1 شتاء 1990.
16. "الرد الفلسطيني على الدعوة الأميركية – السوفياتية إلى مؤتمر السلام، وعلى رسالة التطمينات الأميركية القدس24/ 10/ 1991" مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 8 خريف، 1991، مج2، بيروت.
17. "رسالة التطمينات الأميركية إلى القيادة الفلسطينية" 8/ 10/ 1991، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 8 خريف 1991، مج 2، بيروت.
18. الرشدان، عبد الفتاح، "السياسة الخارجية الأميركية نحو الصراع الإسرائيلي من ريغان إلى بوش"، مجلة ابحاث اليرموك، تصدر عن جامعة مؤته، المجلد 10، ع 1، 1994.
19. زيدون، عبد الوهاب، "الأذرع الصهيونية في بيت الرئاسة الأميركية"، مجلة الفكر السياسي، تصدر عن اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ع 24، شتاء 2006.

20. سخنيني، عصام، "الفلسطينيون في العراق"، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، ع13، ايلول، 1972.
21. سخنيني، عصام، "الكيان الفلسطيني 1964ـ1974" مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العددان 41-42، كانون الثاني / شباط 1975.
22. ستوارد، فيليب، "مداخل مقارنة لحل النزاع العربي الإسرائيلي، النهج الأميركي"، عرض وترجمة: هالة مصطفى، مجلة السياسة الدولية (القاهرة)، ع (74) 1983.
23. الشاذلي، امل، "المبادرة من زيارة القدس إلى مهمة اثرتون"، مجلة السياسة الدولية، ع 52، لسنة 1978.
24. الشاوي، سلطان، "الأبعاد السياسية والقانونية لمعاهدة الصلح بين النظام المصري والكيان الصهيوني" مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، عان 34-35 تموز- كانون الأول.
25. شعبان، عبد الحسين، "الخطر العسكري الأميركي في الشرق الأوسط"، بحث في ندوة، الوجود الإمبريالي في الشرق الأوسط مظاهره ومخاطره (دمشق: الأمانة العامة لاتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين: 1986).
26. صافي، خالد محمد، "اللاجئون الفلسطينيون في مشاريع التوطين منذ 1948 وحتى اليوم، المجلة البحثية لقضايا اللاجئين، تصدر عن مركز دراسات وأبحاث اللاجئين، عمان، السنة الثانية، ع 4، شتاء 2007.
27. عبد الله، صلاح، "نصف حكم ذاتي ومسارات متعرجة"، مجلة شؤون فلسطينية، عان 238-239، بيروت – كانون الثاني – شباط 1993.
28. العبد الله وخليل وشمسي، عمر وفادي وفادي، دور مراكز البحوث في السياسة الأمريكية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، دمشق، مج30، ع2، 2008.
29. عبد السلام، محمد، "الجولة السادسة من المفاوضات الثنائية بين العرب وإسرائيل"، مجلة السياسة الدولية، ع 110، تشرين الأول 1992.

30. عبد المجيد، وحيد، "الصراع العربي – الإسرائيلي في معركة الانتخابات الأميركية" مجلة المستقبل العربي، السنة 3، ع 20 تشرين الأول 1980.
31. عبد المجيد، وحيد، "مفاوضات السلام ومشكلة الأداء التفاوضي العربي"، مجلة السياسة الدولية، ع 108، نيسان 1992، القاهرة.
32. العظم، صادق جلال، "القضية الفلسطينية دولياً" مجلة شؤون فلسطينية، ع2 أيار 1971.
33. فياض، توفيق، "إسرائيليات" نقلا عن جريدة دافار 21/ 2/ 1978، مجلة شؤون فلسطينية، ع (77)، نيسان 1978.
34. كواندت، وليام ب. "السياسة الأميركية تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي"، في جورج ت. عابد وآخرون، تحدي الشرق الأوسط 1980–1985، ترجمة: عبد الهادي حسن جبار ونبيل برادعي (بنسلفانيا: معهد الشرق الوسط: 1981)
35. كيالي، ماجد، "صعود وأفول الهوية الوطنية والكيانية السياسية للفلسطينيين" مجلة الدراسات الفلسطينية، ع90، ربيع 2012.
36. ليلينثال، الفريد، "الكونغرس الأمريكي ... برلمان من؟ ترجمة: سلافة حجاوي، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، ع 37، نيسان–حزيران، .1980
37. مايكل أ. جانسن، "القرارات الأمريكية الرئيسية الثلاث حول فلسطين" مجلة شؤون فلسطينية، تصدر عن مركز الابحاث في منظمة التحرير الفلسطينية ، ع 15 تشرين الثاني 1972 .
38. محارب، عبد الحفيظ، "موقف إسرائيل من مشروع روجرز" مجلة شؤون فلسطينية، ع2، أيار ، 1971.
39. مراسل (الوطن العربي) ، واشنطن، "بعدما قدم السادات التنازلات الفلسطينية المطلوبة، كارتر في الانتظار غودو الإسرائيلي" ، مجلة الوطن العربي، تصدر عن مؤسسة الوطن العربي في باريس، ع (166) السنة الرابعة، نيسان، 1978.

40. مرتضى، إحسان، "السياسة الاستيطانية بين إسرائيل وأمريكا"، مجلة الدفاع الوطني، تصدر عن الجيش اللبناني، ع (333)، 16 نيسان 2013.
41. المشاط، عبد المنعم، "الأبعاد الإستراتيجية لاتفاقية كامب دايفيد"، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، تصدر عن معهد الانماء العربي، بيروت، عان 13-14، نيسان - تموز 1985.
42. مكاوي، سمير، "المجلس المركزي الفلسطيني أمام مرحلة ما بعد بيروت"، مجلة شؤون فلسطينية، ع 134، كانون الثاني، 1983.
43. منصور، كميل، "نظرة عامة إلى مفاوضات السلام الفلسطينية – الإسرائيلية وتقويم لها"، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 14 ربيع 1993، بيروت
44. الميهي، آسيا، "الرأي العام في السياسة الخارجية"، مجلة السياسة الدولية، ع 127، كانون الثاني، 1997.
45. النحس، جلنار، "القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة 1947-1973 قرارات ومواقف، مجلة شؤون فلسطينية، ع97، كانون الأول 1979.
46. نشره قسم الشؤون الإسرائيلية، السياسة الأميركية في الشرق الأوسط في ظل إدارة ريغان، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، ع (1)، 6 تشرين الأول 1986.
47. النفيس، عبد الله فهد، "حول إمكانية الإنزال الأمريكي في الخليج" مجلة المستقبل العربي، بيروت، ع 71 لسنة 1985.
48. وثائق دولية "رسالة إلى جيمس بيكر وزير الخارجية من 95 عضوا من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي، واشنطن، حزيران 1989" مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 1 شتاء 1990.
49. وثائق دولية "كلمة رئيس الوزراء الاسباني فيليب غونزاليس مدريد 30/ 10/ 1991"، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 8 خريف 1991، مج2.
50. وثائق مؤتمر مدريد "كلمات ممثلي الوفود"، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع8، خريف 1991.

51. ياغي، حياة ملحس، "مشكلات اللاجئين في مخيمات الأردن" مجلة شـؤون فلسـطينية، ع53-54، كانون الثاني- شباط، 1976.

باللغة الانكليزية

1. Bani Nasur، Nader Ibrahim M. "Jordanian Foreign Policy toward the Palestine Issue"، British Journal of Arts and Social Seinces، vol.8، No.1(2012)، p.p.7-8، www.bjournal.co.uk/BJASS.aspx.
2. Beinin and Hajjar، Jeel، Lisa، "Palestine، Israel and the Arab-Israeli Conflict A Primer"، Middle East Research and Information Project، p.5، www.merip.org.
3. Cakburu and Ridgeway Ridgeway، Alexander and James، "War in Lebanon: Israeli Terror-US Silence"، Journal of Palestine Studies، Vol. 11/ 12 (Summar – Autumn، 1982).
4. Curtiss، Richard، " U.S. Aid to Israel: The Subject No one Mention " The Link، Vol.30 ،Issue 4، Sebtember - October 1997، www.ameu.org/index.asp.
5. Gresser ، Edward، "Update the Israel Free Trade Agreement"، The New Democratic leadership Council، 2010، pp.3-7، www.dlc.org.
6. Katz، Jeseph E.، "American Proposal of Jewish Homeland January 1919"، www.eretcyisrael.
7. Levin، Yurl، American Aid to the Middle East: A Tragedy of Good Intentions، www.israeleconomy.org/start11/strategic11.
8. Lieber، Ropert J. "LL.s. Israel Relational since 1948" Middle Eaast Review of International Affairs Journal، Vol. 2، No.3، September 1998، www. Meria. Idc .

9. McGann، Jame G.، "Think Tanks and Transnationalization of Foreign Policy"، an Electronic Journal of the U.S. Departmen of State، Vol.7.No.3، November 2002.

10. Scholch، Alexander. "Balfour in Palestine، 1838-1882: The Roots of the Balfour policy"، Journal of Palestine Studies، vol. xx11، No.1 Autumn، (Beirut: 1992).

11. Richman، Sheldon L. " Ancient History ": U.S. Conduction the Middle East since World War II and the Folly of International، Cato Institute Policy Analysis، No. 159 ، Washington، 1991.

ج- اللغة الاسبانية

1.Pilar Mellado، "Conferencia De Paz Oriente Medio En Madrid"، Revista de Derecho Politico، hum.38، 1994.

مقالات الصحف العربية

1. أبو النصر، عبد الكريم، "من محاضر مفاوضات السلام: اقتراحات بيكر السورية للعرب"، جريدة الحياة اللندنية، نقلاً عن مجلة الوسط، ع 2، 10 شباط 1992، متاح على الموقع:
www.daharchieves.alhayat.com/wasatmagazine/1992/02politics/1992-02/0 .

2. أرشيف (وفا) رام الله، "صور وحكاية: قلعة شقيف أسم حفره الفدائيون في ذاكرة الشعب الفلسطيني"، جريدة الحياة الجديدة، تصدر في...، ع 5947، 23 أيار، 2012.

3. حصو، توفيق يوسف، "في وثائق اكتشفت العام الماضي فقط، أمريكيا كتبت وعد بلفور وأرسلته إلى بريطانيا لإصداره" جريدة السياسة، الكويت، ع 5836، 7/ 11/ 1984.

4. جورجيسيان، توماس، "أجندة كونغرس 2007 العربية"، تقرير واشنطن، ع90، 6 كانون الثاني 2007. www.taqrir.orglshowqrticle.cfm?=540

مقالات الصحف الأجنبية

1. Friedman، Thomasl. "The World: U.S. P.L.O. Talks: An Unlikely Dialogue Comes to an end"، The New York Times، Washington Dialogue 24، 1990، متـــــاح علـــــى الموقـــــع www.nytimes.com\1990\06\24\weekhnreeview\the-world-usplo.

مواقع على الشبكة المعلوماتية (الانترنت)

1. A. Atherton www.hnbd.com.people/768/00/2/405/.
2. "Aid to Israel: Dose the U.S. get its Money's Worth?"، www.factsandlogic.org
3. Alexander m. haig.www.history.state.gov/departmenthistory/people/haig.
4. Clnited Nations، General Assembly، Al Res -273- (III)، 11 May 1949، Admission of Israel to membership in the United Nations، www.unispal.un.orgl.
5. D.Reagan Israel – Palestinian peace plan 1982، September 1، 1982، www.mideasweb.org/history.
6. Immelt، Jeff، " Ronald Reagan: Tough – minded and optimistic growth leadership As prepared، www.ge.com.
7. Marison، David، "Unless the US and the EU put press areon Israel to end the occupation negotiations are futile"، www.Sadaka.ia.
8. Palestine Facts، "Baker plan، 1989"، www.palestinefacts.org.
9. people/Shultz-george-part www.history.state.gov/departmenthistory/.

10. "Philip Habib، longtime U.S. Diplomat"، the Seattle Times، February، 6 ، 2013، www.Seattletimes.com.
11. "United Nations Security Council Resolutions 678" Security Council Resolutions 1990،
www.Deccess-ddsny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NRO/575/28
12. 12. Reuters، P.L.O. U.S. Meetings Resuming، Arafat Says، March 19، 1984، www.com.nytimes.com\989\03\19. world\PLO\ U.S.
13. Yale Low School، Second Iraugural Address of Richard Milhous Nixon، Saturday، January 20، 1973. www.aralon.yale.edu.
14. www.history.state.gorldenartmenthistorlpeoplelkissinger ،henry.
15. www.jimmykarter.com.
16. أبو طالب، حسن، "الانتقادات الأردنية للسياسة الأميركية"، ص1، متاح على الموقع: www.digital.alahram.org.eg/articles-aspx?eid=1499.
17. ابلسون، دونالد أ .، "مؤسسات الفكر والرأي وسياسة الولايات المتحدة الخارجية: نظرة تاريخية" في: وزارة الخارجية الأمريكية، دور مؤسسات الفكر والرأي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة. مكتب برامج الإعلام الخارجي www.usinfo.state.gov/Journal/ijpa/1102.
18. الحسن، بلال، "علامات الطريق في التفاوض الفلسطيني ـ الإسرائيلي: نهج الاعتدال الذي لم يثمر، متاح على الموقع www.palestine-Stadies.org\Files\pdf\mdf\10808
19. الحسيني، سليم، مبادئ الرؤساء الامريكيين (د/ م: 1987). www.iraq49all.dk/book/book
20. الحسيني، فيصل، متاح على الموقع، www.palestinehistory.com
21. دايان، موشي www.altawasul.com/MFAAR/about+the+ministry
22. دليل مخيمات الأردن، www.grop194.net
23. دليل مخيمات سوريا، www.grop194.net

24. دليل مخيمات الضفة الغربية، www.grop194.net
25. دليل مخيمات قطاع غزة، .www.grop194.net
26. دليل مخيمات لبنانية، .www.grop194.net
27. دياب، احمد، "لماذا تهتم الدول الاسكندينافية بالشرق الأوسط"، متاح على الموقع www.digital.ahram.org.eg.home.aspx
28. السلطة الوطنية الفلسطينية، حيدر عبد الشافي، متاح على الموقع .www.mofap.gov.ps/new/index.php?option=article&=140
29. شبكة البصرة، "عراق القائد المجاهد والقضية الفلسطينية" ، متاح على الموقع www.articles.abolkaseb.net
30. الشوبكي، هادي محمد، العلاقات الأردنية الأميركية 1956-1998، مركز الرأي للدراسات، ص ص40-41، متاح على الموقع: www.alraicenter.com/index?Php.1956-1998
31. صلاح الدين، ادهم، "مراكز التفكير الصهيونية ودورها في منظومة الاعلام الامريكي"، متاح على موقع هادي الإسلام www.hadielislam.com/arabic/index.php?pg.
32. علي، فواد علي بكر "المراكز البحثية ودورها في التنمية والاستقرار"، متاح على شبكة الانترنت.www.fab83.maktoobbog.com
33. فاروق القدومي، سيرة ذاتية، الجزيرة نت، 14 تموز 2009، ص1. http://www.aljazeera.net/news/pages/48c3957c-0ce2-4d08-82f6-335b9fb60756
34. "الفيتو الأميركي"، مجلة كبريت الإلكترونية، ع 15، ص6، متاح على موقع كبريت، www.kabreet.egupty.com/issue/5/article5.asp .
35. القرار 726 (1992) المؤرخ في 6 كانون الثاني 1992، ص7، متاح على الموقع: www.un.org/en/ga/search/view-doc.asp?symbol=s/res/726.1992
36. كرم، سمير، "مصانع الأفكار الأمريكية وتأثيرها في السياسة الخارجية" محاضرة في ندوة: "مراكز الدراسات والأبحاث في أمريكا وأثرها في صناعة القرار"، أقامها مركز

الخميني في بيروت في 16/ 9/ 2003، متاحة على الموقع:
www.imamcenter.org/flash-content/material/activies/
37. مصطفى، هالة "الفلسطينيون أمام الحل الأردني"، متاح على الموقع:
www.digital.ahram.org.ed/articles=9، 213
38. مكفان، جيمز ج. "مؤسسات الفكر والرأي في سطور" في مركز الكشاف للدراسات الإستراتيجية، تأثير مراكز الأبحاث الإستراتيجية على صناعة القرار في الولايات المتحدة، متاح على موقع الكاشف، www.Alkashif.com
39. نوفل، ممدوح، الانقلاب، أسرار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في مدريد وواشنطن، متاح على الموقع: www.mnofal.ps\madrid\04.pdf
40. وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برامج الإعلام الخارجي، دور مؤسسات الفكر والرأي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، www.usinfo.state.gov/journal/ijpa/1102.
41. وكالة نيوز سنتر agency center news مراكز الابحاث وصنع السياسة الأمريكية في القرن الحادي والعشرين، متاح على الموقع www.necr.orglnews.php?action، p.p1-3
42. يغال الون
www.altwasul.com/MFAAR/this+is+Irael/politcal+stru/yigal+alon
43. يوسف، ايمن طلال، "اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة في السياسة الأمريكية، من مبادرات الحرب الباردة إلى مقترحات كلينتون"،
www.qou.edulhomepageltemvcount?file=arabiclmagazinelid

تقارير صادرة عن الكونغرس

1. Clyde R. Mark، Israel-United State Relation، Congress، Order Code 1B82008، November 9، 2004.

موقف الولايات المتحدة الأمريكية
من القضية الفلسطينية
١٩٧٨ - ١٩٩٣

(دراسة تاريخية)



دار المعتز للنشر والتوزيع
الأردن - عمان - شارع الملكة رانيا العبدالله - الجامعة الأردنية
مقابل كلية الزراعة عمارة رقم ٢٣٣ الطابق الأرضي
تلفاكس: ٠٠٩٦٢ ٦ ٥٣٧٣٠٢٥ ص.ب: ١٨٤٠٣٤ عمان: ١١١١٨ الأردن
e-mail: daralmuotaz.pup@gmail.com